الجامعة اللبنانية

المعهد العالي للدكتوراه في الآداب

والعلوم الإنسانية والاجتماعية

انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية

دراسة فينومينولوجية

أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه اللبنانية في علوم الإعلام والاتصال

إعداد الطالبة

جميلة أحمد جابر

إشراف الدكتورة حسانة محي الدين

لجنة المناقشة

د. حسانة محي الدين (أستاذة في كلية الإعلام)	مشرفًا
د. مود اسطفان (أستاذة في كلية الإعلام)	قارئًا
د. عماد بشير (أستاذ في كلية الإعلام)	قارئًا
د. نهود القادري (أستاذة في كلية الإعلام)	مناقشًا
د. سعاد حمّاد (أستاذة مشاركة في كلية الإعلام)	مناقشًا

العام الجامعي

2018-2017

هذا المُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي

المستخلص

بدأ الوصول الحر للنشر العلمي، كحركة ثورية علمية، ظهرت في المجتمعات الغربية في بداية الألفية الثالثة في سبيل حل مشكلة نظام الاتصال العلمي القائم. وأخذ في الانتشار عربيًا في ظل بيئة بحثية يفتقر معظمها للأجندات الوطنية والميزانيات الكافية، فضلًا عن غياب إحصاءات دقيقة تحصر الإنتاج البحثي العربي. هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير التجارب المُعاشة للمشاركين من باحثين–ممارسين حول الوصول الحر، في سبيل تكوين فهم معمّق للظاهرة. اعتمدت الدراسة المقاربة الفينومينولوجية التفسيرية النوعية باستخدام منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية للإجابة على السؤال الرئيس: كيف تنتشر حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية من خلال إدراكات وتجارب المشاركين من باحثين–ممارسين؟ تم استخدام أداتين بحثيتين؛ المراجعة النقدية الممنهجة للدراسات السابقة، والمقابلة المعمّقة شبه الموجهة مع عينة قصدية مؤلفة من عشرة مشاركين من الباحثين الممارسين للوصول الحر من خمسة بلدان عربية. توزّعت الدراسة على خمسة فصول إضافة إلى المقدمة العامة التي تناولت مشكلة الدراسة وأسئلتها وأهميتها وأهدافها وحدودها ودوافعها ومصطلحاتها، وتعريفًا موجزًا بالمقاربة النظرية والمنهجية والأدوات. تناول الفصل الأول المراجعة النقدية والممنهجة لثلاث وخمسين دراسة عربية في مجال الوصول الحر على مدى أحد عشر عامًا. وتناول الفصل الثاني المسار النظري البحثي الذي أدى إلى تبنّي مقاربة الفينومينولوجيا، واعتماد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية. وتناول الفصل الثالث عرضًا تفصيليًا للمنهجية. وتناول الفصل الرابع عرض وتحليل المقابلات العشرة. ونتج عن التحليل ثلاثون موضوعًا، توزّعت على سبعة محاور رئيسة تشمل: المفهوم، والدوافع والعوائق الذاتية–الفردية للتبنّي، والعوامل والعوائق الخارجية للتبنّي، وتأثير هذا التبنّي على المجتمع البحثي العربي. وتناول الفصل الخامس والأخير مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها بشكل تفصيلي على ضوء نظرية انتشار الابتكارات، وبتبنّي مقاربة نقدية تقوم على

التأسيس لنظرية الهيمنة الإدراكية الغربية. توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: أنّ مفهوم الوصول الحر لدى الباحثين العرب الممارسين له هو مزيج ما بين رد الفعل الثقافي والتبنّي للمفهوم الغربي المهيمن؛ أنّ انتشاره ما زال محدودًا وما زال يكتنفه العديد من العوائق الفردية والخارجية؛ من أبرزها ضعف السياسات الوطنية للمعلومات والبحث العلمي؛ أنّ قرار تبنّيه من قبل المؤسسات هو قرار سلطوي يأتي استجابة للشروط العالمية التنموية الاقتصادية للدخول ضمن مجتمع المعلومات والمعرفة. أنّ تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي ما زال غير واضح المعالم، لا سيّما أن النشر العلمي ومن ضمنه نظام الوصول الحر، ليس صناعة معزولة عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية العالمية المهيمنة.

الكلمات المفتاحية: الوصول الحر. البلدان العربية. النشر العلمي. نظام الاتصال العلمي. الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية. انتشار الابتكارات. البحوث النوعية. الفينومينولوجيا

جابر، ج. (2018). *انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية: دراسة فينومينولوجية (أطروحة دكتوراه غير منشورة)*. الجامعة اللبنانية، بيروت.

ORCID ID https://orcid.org/0000-0003-1422-3603

Abstract

Open Access emerged as a revolutionary movement in Western societies in order to solve the current scholarly communication system crises. Its diffusion in Arab countries took place in a research environment that mostly lacks national research agendas and adequate research budgets. The study aimed at exploring in detail and interpreting how participants are making sense of their lived experience with Open Access. The study adopted a phenomenological approach using Interpretative phenomenological Analysis (IPA) methodology to answer the main question: How does the Open Access movement to scientific publishing diffuse in Arab countries from the perspective of scholars/ practitioners? Two research tools were used, the critical and systematic literature review, and the semi-structured interview with ten participants. The study was divided into five chapters and a general introduction: the introduction addressed the problem of the study, its research questions, its objectives and its relevance; and briefly sketched the research design. In chapter, one, fifty-three Arab studies from 2005 to 2015, were reviewed and classified into themes and subjects. The second chapter discusses in detail the theoretical approach. The third chapter elaborates the methodology. The fourth chapter displayed the findings from the analysis of the ten interviews; seven superordinate themes with thirty themes were issued. The concluding fifth chapter discussed the results by referring to the Diffusion of Innovations theory and the adoption of a critical approach based on Western cognitive hegemony. The study concluded to the following main results: The concept of Open Access is cultural response against the dominant Western concept. Its diffusion is still limited and beset by many individual and external barriers, notably the lack of national research policies and agendas. The adoption decision by Arab institutions is an authoritative decision that comes in response to the international pressure to join the knowledge society. The impact of Open Access adoption remains debatable, especially since scientific publishing, Open Access included, is not an isolated industry from the dominant global economic, political and technological situation.

Keywords: Open Access. Arab countries. Scientific Publishing. Diffusion of Innovations. Scholarly Communication System. Interpretative Phenomenological Analysis. Qualitative Research. Phenomenology

Jaber, J. (2018). *Diffusion of Open Access Movement to Scientific Publishing in Arab Countries: A Phenomenological Study (Unpublished Doctoral Thesis).* Lebanese University, Beirut.

ORCID ID https://orcid.org/0000-0003-1422-3603

شكر وتقدير

ما كنت أبحث عنه في البداية لم أجده، لأنّي في بحثي هذا لم أعد ما كنت عليه. لدى كتابة هذه السطور الصغيرة يستحضرني ما تعلّمته ومررت به خلال إعداد أطروحتي من تجارب بحثية وإنسانية على السواء، كرحلة أنعم الله علي بها، وأعانني على إنجازها، فأشكره على ذلك أولًا وآخرًا.

لطالما شعرت أنّ الأستاذ–المعلّم نعمة على التلميذ–طالب العلم اغتنامها وتقديرها ما حيي. أستاذتي المشرفة الدكتورة حسانة محي الدين، أشكرك من القلب على كل الدعم البحثي والنفسي الذي قدمته لي طوال فترة إعدادي هذه الأطروحة، وأقدّر لكِ كل نصيحة، وتوجيه، ووقت، بذلته من أجلي ومعي.

أساتذتي الكرام، الذين شرّفوني بمناقشة أطروحتي، الدكتورة مود اسطفان والدكتور عماد بشير والدكتورة نهوند القادري والدكتورة سعاد حمّاد، أشكركم جزيل الشكر على ملاحظاتكم القيّمة وإرشاداتكم السديدة، لكم مني كل الشكر والتقدير والعرفان.

وأتقدّم بجزيل الشكر إلى المشاركين في أطروحتي، من باحثات وباحثين، الذين لولا مشاركتهم القيّمة لما أبصرت أطروحتي النور.

وكذلك أتقدّم بالشكر إلى كل من ساعدني ودعمني في إنجاز هذا العمل البحثي المتواضع، من عائلتي الحبيبة، وأصدقائي، وزملائي الأعزّاء.

أختي الحبيبة هناء، هل أشكرك على صبرك في قراءتي، أم على المراجعة المتكرّرة لسطوري، وأنتِ لي دومًا شمس فكر ورفيقة درب.

وأخيرًا وليس آخرًا أهدي عملي هذا إلى كل فكر حرّ نيّر في هذا الكون الواسع.

جميلة جابر

قائمة المحتويات

المقدمة العامة

1.0 تمهيد 8

2.0 مشكلة الدراسة وأسئلتها 10

3.0 المقاربة النظرية والمنهجية البحثية 16

1.3.0 أدوات الدراسة 18

4.0 أهمية الدراسة 18

5.0 أهداف الدراسة 20

6.0 حدود الدراسة 20

7.0 مجتمع وعينة الدراسة 21

8.0 دوافع وتحدّيات الدراسة 22

9.0 مصطلحات الدراسة 24

10.0 تنظيم الدراسة وتقسيمها 26

الفصل الأول أين نحن الآن مراجعة الدراسات العربية

1.1 تمهيد 29

2.1 أسلوب المراجعة 31

3.1 أهداف المراجعة 31

4.1 الدراسات المراجعة 32

5.1 خطوات المراجعة 35

6.1 وصف وتحليل الدراسات العربية في الوصول الحر 40

1.6.1 المحور الثقافي 40

1.1.6.1 اتجاهات وممارسات المستفيدين 40

2.1.6.1 اتجاهات وممارسات الباحثين 40

3.1.6.1 ثقافة الوصول الحر 46

2.6.1 المحور العلمي-البحثي 49

3.6.1 المحور الإداري 50

1.3.6.1 اتجاهات وسياسات المؤسسات 50

2.3.6.1 مبادرات الوصول الحر 53
4.6.1 المحور الاقتصادي 53
5.6.1 المحور التقني 53
1.5.6.1 المستودعات الرقمية 54
2.5.6.1 دوريات الوصول الحر 59
3.5.6.1 البحث المفتوح 60
4.5.6.1 النشر التعاوني المفتوح 61
5.5.6.1 الاتصال العلمي 61
7.1 التعليق على الدراسات 62
1.7.1 إتاحة الدراسات 62
2.7.1 اختصاص معدّ الدراسة 63
3.7.1 المحاور والموضوعات البحثية 63
4.7.1 الإطار النظري المعتمد 65
5.7.1 المنهجية المتّبعة 65
6.7.1 النتائج المستخلصة في الدراسات 66
8.1 خلاصة المراجعة 66

الفصل الثاني المقاربة النظرية لانتشار حركة الوصول الحر

1.2 تمهيد 69
2.2 بناء الإطار النظري 70
1.2.2 تعريف الانتشار 71
2.2.2 نظرية انتشار الابتكارات 72
1.2.2.2 عناصر الانتشار 73
2.2.2.2 عملية تبنّي الابتكارات 75
3.2.2.2 الخصائص المدركة للابتكارات ومعدّل تبنّيها 78
4.2.2.2 فئات المتبنّين للابتكارات 80
3.2.2 نقد نظرية انتشار الابتكارات 83
1.3.2.2 الانحياز للابتكارات 84

2.3.2.2 نشأة الابتكارات 86
3.3.2.2 نموذج الانتشار 87
3.2 أي مقاربة نظرية؟ 88
1.3.2 ما بين الوضعية والتفسيرية 88
2.3.2 المقاربة الفينومينولوجية 91
4.2 الدراسات المشابهة 93
الفصل الثالث منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية
1.3 تمهيد 100
2.3 التحضيرات النظرية والعملية للدراسة 101
3.3 منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية IPA 102
1.3.3 مزايا وحدود IPA 104
4.3 دور الباحث 105
5.3 المعايير الأخلاقية 105
6.3 الجودة البحثية 106
7.3 المشاركون: عيّنة الدراسة 109
1.7.3 حجم العينة 109
2.7.3 خصائص العينة 110
3.7.3 آلية وتحدّيات تشكيل العينة 111
8.3 جمع البيانات: الأدوات والإجراءات 113
1.8.3 أسئلة المقابلة 113
2.8.3 إجراءات المقابلة 114
9.3 تحليل البيانات 115
1.9.3 خطوات التحليل 116
10.3 خلاصة الفصل 119
الفصل الرابع عرض وتحليل المقابلات
1.4 تمهيد 120
2.4 المحور الأول: مفهوم الوصول الحر للمعلومات 123

1.2.4 الموضوع الأول: التجذير العربي الإسلامي 123
2.2.4 الموضوع الثاني: نظام علمي جديد 125
3.2.4 الموضوع الثالث: نموذج اقتصادي للنشر العلمي 126
3.4 المحور الثاني: الدوافع الذاتية-الفردية لتبنّي الوصول الحر 127
1.3.4 الموضوع الأول: القيم الذاتية والبيئة العائلية 127
2.3.4 الموضوع الثاني: التأثّر بالاتجاه الغربي 129
4.4 المحور الثالث: العوائق الذاتية-الفردية لتبنّي الوصول الحر 130
1.4.4 الموضوع الأول: ضعف الوعي 130
2.4.4 الموضوع الثاني: ازدواجية الخطاب لدى الباحثين 132
3.4.4 الموضوع الثالث: غياب ثقافة المشاركة والتطوّع 133
5.4 المحور الرابع: العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر 134
1.5.4 الموضوع الأول: الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا 134
2.5.4 الموضوع الثاني: انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال 135
3.5.4 الموضوع الثالث: الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية 136
4.5.4 الموضوع الرابع: الميزانيات البحثية المحدودة 137
5.5.4 الموضوع الخامس: ظهور "دواج" 137
6.4 المحور الخامس: العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر 138
1.6.4 الموضوع الأول: ضعف السياسات والتشريعات الرسمية 138
2.6.4 الموضوع الثاني: تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية 140
3.6.4 الموضوع الثالث: الهيمنة المعرفية الغربية 141
4.6.4 الموضوع الرابع: الفجوة الرقمية 143
5.6.4 الموضوع الخامس: ضعف الإنتاج البحثي العربي 144
6.6.4 الموضوع السادس: الفوضى المعلوماتية 145
7.6.4 الموضوع السابع: أزمة اللغة العربية 147
8.6.4 الموضوع الثامن: قيود الملكية الفكرية 147
9.6.4 الموضوع التاسع: غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية 148
10.6.4 الموضوع العاشر: هجرة الأدمغة 149

11.6.4 الموضوع الحادي عشر: غياب التعاون العربي 150
7.4 المحور السادس: تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي 151
1.7.4 الموضوع الأول: زيادة المرئية والأثر البحثي 151
2.7.4 الموضوع الثاني: ملاحقة التطوّر والتقدّم..... 152
3.7.4 الموضوع الثالث: مكافحة السرقات العلمية 153
4.7.4 الموضوع الرابع: تجويد البحث العلمي 154
8.4 المحور السابع: تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي 155
1.8.4 الموضوع الأول: انتشار حركة قرصنة المعلومات 155
2.8.4 الموضوع الثاني: تكرار الجهود البحثية 157
9.4 خلاصة الفصل 157

الفصل الخامس مناقشة النتائج

1.5 تمهيد 159
2.5 المحور الأوّل: مفهوم الوصول الحر للمعلومات.....160
1.2.5 التجذير العربي الإسلامي..... 162
1.1.2.5 التجذير العربي الإسلامي: رد فعل ثقافي..... 162
2.1.2.5 التجذير العربي الإسلامي: المسوّغ التاريخي..... 164
2.2.5 نظام علمي جديد 165
1.2.2.5 الوصول الحر: بين العدالة الاجتماعية والعدالة المعرفية..... 168
3.2.5 نموذج اقتصادي للنشر العلمي 169
3.5 المحور الثاني: الدوافع الذاتية-الفردية لتبنّي الوصول الحر 171
1.3.5 القيم الذاتية والبيئة العائلية 172
2.3.5 التأثّر بالاتجاه الغربي 173
4.5 المحور الثالث: العوائق الذاتية-الفردية لتبنّي الوصول الحر 174
1.4.5 ضعف الوعي 175
2.4.5 ازدواجية الخطاب لدى الباحثين 176
3.4.5 غياب ثقافة المشاركة والتطوّع..... 179
5.5 المحور الرابع: العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر.....181

1.5.5 الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا 182
2.5.5 انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال 184
3.5.5 الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية 186
4.5.5 الميزانيات البحثية المحدودة 188
5.5.5 ظهور "دواج" 191
6.5 المحور الخامس: العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر 194
1.6.5 ضعف السياسات والتشريعات الرسمية 196
2.6.5 تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية 200
3.6.5 الهيمنة المعرفية الغربية 205
1.3.6.5 هيمنة الجغرافيا السياسية 206
2.3.6.5 هيمنة اقتصادية 208
3.3.6.5 هيمنة اللغة الإنجليزية 209
4.3.6.5 هيمنة الأبستمولوجيا 210
5.3.6.5 هيمنة التحكيم 210
6.3.6.5 هيمنة معامل التأثير 211
4.6.5 الفجوة الرقمية 212
5.6.5 ضعف الإنتاج البحثي العربي 215
6.6.5 الفوضى المعلوماتية 217
7.6.5 أزمة اللغة العربية 220
8.6.5 قيود الملكية الفكرية 221
9.6.5 غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية 224
10.6.5 هجرة الأدمغة 225
11.6.5 غياب التعاون العربي 227
7.5 المحور السادس: تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي 228
1.7.5 زيادة المرئية والأثر البحثي 229
2.7.5 ملاحقة التطوّر والتقدّم 231
3.7.5 مكافحة السرقات العلمية 234

4.7.5 تجويد البحث العلمي..... 235
8.5 المحور السابع: تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي 237
1.8.5 انتشار حركة قرصنة المعلومات 237
2.8.5 تكرار الجهود البحثية 240
9.5 الخلاصة..... 241
10.5 الخاتمة..... 251
المراجع العربية 260
المراجع الأجنبية 270
كشّاف المداخل العربية 291
كشّاف المداخل الأجنبية 294
الملحق أ 298
الملحق ب 299
الملحق ج..... 312

المقدمة العامة

1.0 تمهيد

إنّ دراسة انتشار الوصول الحر في البلدان العربية، ليست بالمهمة السهلة؛ فنحن أمام ابتكار حديث النشأة نسبيًا، قادم من المجتمعات الغربية التي لها ثقافتها الخاصة وتاريخها، وآخذ بالانتشار في المجتمعات العربية التي بدورها لها ثقافتها الخاصة وتاريخها أيضًا. وقد شدّد Rogers على تأثير بنية النظام الاجتماعي بتقاليده وأعرافه وعاداته والعلاقات القائمة بين أفراده، على عملية انتشار الابتكار، سلبًا أو إيجابًا، وبالتالي على سرعة تبنّي الأفراد والمجتمعات له (Rogers, 2003, p. 24). فالوصول الحر ليس مجرد تقنية أو وسيلة نشر بديلة، وإنّما هو ظاهرة اجتماعية تتجلّى في تجارب وممارسات أفراد المجتمع العلمي لها. وقد حُمّل مصطلح الوصول الحر منذ إطلاقه مع المبادرات العالمية، بالكثير من القيم الإنسانية؛ كحرية المعلومات، والتنمية الاقتصادية، والحق الإنساني بالمعرفة...الخ، ممّا جعله مصطلحًا إيديولوجيًا بامتياز (Haider, 2008). ولم تكن المبادرة العربية أو ما سُمّي "بنداء الرياض" بعيدة عن هذا الخطاب المؤدلج.

لقد ظهر الوصول الحر (Open Access) للمعلومات في "العالم الغربي"، في بداية الألفية الثالثة كحركة علمية جديدة، تقوم على مشاركة العلماء إنتاجهم البحثي عبر الإنترنت بشكل مجاني ومفتوح، دون أي قيود مادية أو قانونية أو تقنية. وقد ورد في المبادرة العالمية الأولى أنّ الوصول الحر هو:

التوزيع الإلكتروني العالمي [ال] واسع النطاق للإنتاج العلمي في المجلات العلمية المحكّمة، وإتاحته بالكامل مجانًا ومن غير قيود لجميع العلماء والباحثين، والمدرسين، والطلاب، وكل العقول الشغوفة. [كما] إنّ إزالة عوائق الوصول ستزيد من وتيرة البحث العلمي، وستعزّز

التعليم، وستشرك الفقراء والأغنياء معًا في التعلّم، وستجعل النشر العلمي مفيدًا إلى أقصى حد ممكن، وستضع أساسًا لتوحيد الإنسانية حول حوار فكري مشترك بحثًا عن المعرفة ("Budapest Open Access Initiative: Arabic translation," 2002)

ولم يقتصر مفهوم الوصول الحر على مسألة الإتاحة للإنتاج العلمي البحثي فحسب، وإنّما تشكّل الإتاحة إحدى مظاهره، أو بشكل أدق إحدى غاياته المرحلية، ليصل لاحقًا إلى مرحلة "توحيد الإنسانية" معرفيًا ("Budapest Open Access Initiative," 2002). وذهب Suber إلى اعتبار أنّ التكنولوجيا الرقمية قد خلقت بظهورها العديد من الثورات، وأنّ الوصول الحر يشكّل إحداها (Suber, 2012). كما أنّ الوصول الحر هو صلة الوصل بين المعرفة ومنتجيها من الباحثين، ضمن حلقة علمية مترابطة، على اختلاف الأماكن وامتداد المسافات (سابر، 2015). وأشار Guédon إلى أنّ الوصول الحر هو حل لمشكلة نظام الاتصال العلمي القائم، الناتجة بشكل أساسي عن تقييد الوصول إلى الإنتاج العلمي البحثي. وأضاف Guédon، في معرض حديثه عن ظروف إطلاق مبادرة بودابست، أنّه: "بفضل معجزات الاتصال عبر الإنترنت، تمّ خلق مذكرة تفاهم. وقد تحقّق التقارب على شكل وثيقة ظهرت في يوم عيد الحب عام 2002... وإنّ المحادثة الافتراضية بين المشاركين قد جلبت طاقة وحماسًا، سرعان ما حوّلتا مصطلح–الوصول الحر– إلى حركة" (Guédon, 2017, p. 1). فالوصول الحر هو حركة علمية، وهو ثورة اتصالية، وهو صلة وصل تربط أطراف نظام الاتصال العلمي بكافة مكوناته بعضها ببعض (انظر الرسم البياني 1.0). وفي سبيل تطبيقه أوصت مبادرة بودابست باستخدام طريقين اثنين؛ الأول يُعرف بالطريق الأخضر (Green Route)، ويقوم على الأرشفة الذاتية للمقالات العلمية في المستودعات الرقمية، الموضوعية منها أو المؤسساتية. والثاني يُعرف بالطريق الذهبي (Gold Route)، ويقوم على النشر في مجلات الوصول الحر ("Budapest Open Access Initiative," 2002).

الرسم البياني 1.0 دورة النشر العلمي وموقع الوصول الحر منها[1]

2.0 مشكلة الدراسة وأسئلتها

"إنّ الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية هو في الحقيقة ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية متمثّل[ًا] في رغبة العلماء في المشرق والمغرب في نشر نتائج أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية دون مقابل مادي، حبًا في البحث وفي العلم" ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006).

بهذه العبارة استهل نداء الرياض–الذي أُعلن خلال المؤتمر الخليجي–المغاربي الثاني في العام 2006–رؤيته العربية للوصول الحر، ليشكّل بذلك المبادرة العربية الوحيدة التي عُنيت بالوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، في مقابل عشرات المبادرات الغربية. وكان النداء العربي هذا، قد

[1] الرسم البياني تمت ترجمته عن المصدر:
Licensed under: CC BY 4.0 https://library.uwinnipeg.ca/images/publication%20cycle%20v2.png

أُطلق على مسافة أربع سنوات زمنية من إعلان مبادرة بودابست في العام 2002 (“Budapest Open Access Initiative,” 2002). وتمّت الدعوة فيه حينها إلى ضرورة إنشاء مكتبة رقمية عربية، يُتاح عبرها الإنتاج البحثي العربي في كافة المجالات العلمية، دون أي قيود اقتصادية أو قانونية أو تقنية، ما عدا تلك المتعلّقة بالحقوق الأدبية للمؤلف ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006).

غير أنّ إتاحة الإنتاج البحثي العربي ضمن الوصول الحر تفترض أولًا، وجود إنتاج معلوماتي رقمي. وثانيًا، أن يكون هذا الإنتاج مصنّفًا على أنّه علمي، كما وتستلزم إتاحته توافر مجموعة من العوامل والشروط والآليات الكفيلة بنقله من المفهوم النظري إلى التطبيق العملي. بكلام آخر، لا بدّ من توافر ما يمكن تسميته بالجاهزية المعرفية. وفي هذا السياق، اعتبرت ابن الخياط أنّ البلدان العربية لا تمتلك إلى حد اليوم هذه الجاهزية المعرفية للوصول الحر. فالمحتوى العربي الرقمي يعاني مجموعة من الأزمات، فضلًا عن كونه ما زال ضعيفًا مقارنة بالإنتاج البحثي العالمي. هو لم يتجاوز 1% من الإنتاج العالمي على الإنترنت، أضف إلى ذلك أنّ وعي الباحثين لمفهومه ما زال ضعيفًا (ابن الخياط، 2013). وقد تعاقبت التقارير الدولية والعربية التي تدعو إلى ضرورة تعزيز المحتوى العربي الرقمي، وعُقدت من أجل ذلك العديد من المؤتمرات، وأُطلقت مجموعة من المبادرات؛ أبرزها دوليًا مبادرة الإسكوا التي أُطلقت في العام 2003، وعربيًا مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في العام 2009 (الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، 2005؛ عبيد، 2015). وربط البعض ضعف المحتوى العربي الرقمي بقضية التنمية، والمكانة المتدنية التي تحتلها ضمن الأجندات الاقتصادية العربية، الأمر الذي يحول بينها وبين الانضمام إلى ما يُسمّى مجتمع المعرفة (Knowledge Society). وفي هذا الإطار أشار عبيد إلى أنّه: "يمكن للمحتوى العربي أن يتطوّر عندما تصبح قضية التنمية، بكل أشكالها، هي القضية الأولى.

وسيتطوّر المحتوى العربي جدًا عند إدراك المجتمعات وقياداتها بأنّ العصر الراهن والمستقبل هو عصر المعرفة". واعتبر عبيد أنّ مسؤولية هذا التطوير تقع بشكل رئيس على عاتق مؤسسات المعلومات، لا سيّما الجامعات ومراكز الأبحاث التي عليها نشر المحتوى العلمي الرصين، وإنشاء قواعد المعلومات، وإتاحتها للمستفيدين (عبيد، 2015، ص. 7). كذلك أشار "تقرير المعرفة العربي" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2014، إلى مسألة ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية بانضمامها إلى مجتمع المعلومات (Information Society) أو مجتمع المعرفة العالمي (Global Knowledge Society). إذ ورد في التقرير:

> إنّ المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في تطبيق المقاربات التنموية التقليدية، لذا لا بدّ لها من انتهاج مقاربات تنموية ابتكارية بما يمكّنها من التصدّي بفعالية للتحدّيات المتزايدة على مختلف المستويات؛ الاجتماعية والاقتصادية محليًا وإقليمًا وعالميًا. ونظرًا لارتباط مفهوم المعرفة بالقوة والتقدّم، فقد أصبح بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد في المنطقة العربية ضرورة للازدهار وتعزيز القدرة التنافسية في عصر العولمة الحالي. (United Nations Development Programme & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014).

وعلى الرغم من أنّ مفهوم التقدّم والتنمية وارتباطهما بالمعرفة ما زالا محل جدل ونقاش عالميَّين (Haider, 2007, 2008; Haider & Bawden, 2006; Poynder & Haider, 2017)، إلّا أنّ البلدان العربية –شأنها في ذلك شأن بقية البلدان النامية– تعاني "نقصًا معلوماتيًا"، تُصنّف على أساسه بلدانًا فقيرة معلوماتيًا (Information Poor) في مقابل البلدان الغربية المتقدّمة الغنية معلوماتيًا (Information Rich). هذا الأمر عزّزه ظهور وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لينتج عنه ما

سُمّي لاحقًا بالفجوة الرقمية (Digital Divide) ما بين بلدان الشمال "الذين يملكون" (Haves)، وبلدان الجنوب "الذين لا يملكون" (Have-nots) (A. Wilson, 1987).

ولا تشكّل الأرقام والإحصائيات في مجال الإنتاج البحثي العلمي العربي على ضعفها، مصدرًا كافيًا لقراءة المشهد العام وإنّما تزيد المشهد تعقيدًا؛ فهي أرقام تقريبية صادرة عن الهيئات الدولية كالأمم المتحدة بمختلف فروعها، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها، أو عن قواعد المعلومات العالمية وفي مقدّمها Scopus التابعة للناشر Elsevier و Web of Science التابعة ل Thomson Reuters (حاليًا Clarivate Analytics)، وذلك نتيجة غياب الهيئات الإحصائية الوطنية شبه الكلّي، وغياب قواعد المعلومات العربية المعنية بإصدار المؤشرات والإحصائيات العلمية، وغياب حصر الإنتاج البحثي العربي (مؤسسة الفكر العربي، 2010). وما العنوان الذي حمله التقرير الثالث الصادر عن مؤسسة الفكر العربي "البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلّف ومحاولات التميّز"، سوى خير دليل على تردّي منظومة البحث العلمي العربي، وتخلّفها عن المأمول، مع تسجيل لبعض "المحاولات" البحثية المتميّزة (مؤسسة الفكر العربي، 2010).

وبما أنّ الوصول الحر يقع في صلب المنظومة البحثية، فإنّ ما يصح على الإنتاج البحثي العربي يصح على منتجات الوصول الحر أيضًا. وكما يقوم الإنتاج البحثي العربي على الأرقام الغربية التقريبية، كذلك فإنّ الوصول الحر العربي يستند في أرقامه على الإحصاءات الرسمية الواردة في الأدلة الغربية الدولية؛ من دليل المستودعات الرقمية (Directory of Open Access Repositories, DOAR) الذي تستضيفه جامعة Nottingham (http://www.opendoar.org/)، وسجل المستودعات الرقمية (Registry of Open Access Repositories) الذي تستضيفه جامعة Southampton (http://roar.eprints.org/)، إلى دليل دوريات الوصول الحر (Directory of Open Access

Journals, DOAJ) الذي بدأ في العام 2003 في جامعة Lund في السويد، وأصبح لاحقًا منظمة مستقلة (https://doaj.org/).

وتمتلك البلدان العربية اليوم وفقًا لإحصاءات DOAR وROAR تباعًا 49/48 مستودعًا رقميًا، تعود إلى 12 دولة عربية (تمّت زيارة الموقعَين بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017)، أمّا على صعيد الدوريات فتمتلك 681 دورية وصول حر تعود إلى 14 دولة عربية (Directory of Open Access Journals, DOAJ, July 2017). وبنظرة أولية إلى هذه الأرقام يبدو أنّ انتشار الوصول الحر ما زال ضعيفًا نسبة إلى منطقة مؤلفة من 22 دولة، تشكّل 4% من سكان العالم (ابن الخياط، 2013)، ولديها من الجامعات ما يتجاوز 600 جامعة (Abu-Orabi, 2013, p. 12)، إضافة إلى ما يفوق 300.000 باحث عربي (مؤسسة الفكر العربي، 2010، ص. 52). ومجددًا، فإنّ الإحصائيات والأرقام حول البلدان العربية تزيد المشهد تعقيدًا، وتُثير الكثير من التساؤلات أكثر من توفيرها الإجابات. فما الذي يجعل من هذه المنطقة بكل ما تمتلكه من إمكانات تعاني "نقصًا معلوماتيًا"؟ وهل ستنجح تكنولوجيا المعلومات كما تُشير التقارير الدولية، في إخراجها من هذا "التخلّف"؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار الوصول الحر فرصة سانحة على البلدان العربية اغتنامها لتثبت وجودها الرقمي على شبكة الإنترنت؟ وما علاقة ذلك بالدعوة الدولية إلى انضمامها إلى مجتمع المعرفة العالمي؟ بكلام آخر، ما علاقة الوصول الحر بمجتمع المعرفة؟

منذ خمسة عشر عامًا بدأ الوصول الحر في البلدان الغربية كثورة علمية، وانتهى به الأمر نوعًا ما، كنموذج اقتصادي جديد للنشر العلمي، الأمر الذي قد ينقل أزمة نظام الاتصال العلمي من أزمة الوصول إلى أزمة النشر، لا سيّما بالنسبة للبلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية التي تفتقر إلى الميزانيات المالية البحثية الكافية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف تشارك البلدان العربية في النقاش العالمي حول الوصول الحر؟ وهل أنّ الوصول الحر هو ابتكار يستحق التبنّي؟ وهل سيحقّق

تبنّيه المنفعة المرجوة لحل مشاكل نظام الاتصال العلمي؟ وفي اتجاه آخر أكثر شمولية وأكثر راديكالية يمكن طرح السؤال الآتي: إلى أي مدى قد يصح ما جاء على لسان الصحافي الأكاديمي البريطاني Poynder حين قال: "لقد جعلت الإنترنت من الثورة أمرًا ممكنًا، ولم يكن من الوصول الحر سوى تأجيلها" (Poynder, 2017)؟

اليوم، وأيضًا بعد مرور أحد عشر عامًا على بدء الوصول الحر في البلدان العربية، السؤال الأول الذي يتبادر إلى الذهن؛ أين نحن الآن؟ وماذا حلّ بتلك الدعوة إلى إنشاء مكتبة رقمية عربية جامعة؟ وهل أنّ الوصول الحر العربي اليوم يشبه ما دعا إليه نداء الرياض من وصول حر يرتبط بجذوره العربية الإسلامية؟ وفي المقابل، فإنّ عدم طرح مثل هذه الأسئلة يقودنا إلى نظرة تبسيطية اختزالية، سواء أكان لجهة فهم المفهوم نفسه، أو لجهة آليات تطبيقه. كما أنّ الاعتماد على الأرقام التقريبية لا يُساعد بمكان على فهم المشهد البحثي العربي المعقّد، ولا على معرفة كيفية انتشار وتطبيق الوصول الحر في المجتمع العلمي. وبما أنّ الوصول الحر كما جاء على لسان Suber يشكّل صلة الوصل ما بين المعرفة ومنتجيها من الباحثين، فإنّ محاولة فهم أحوال هذه المعرفة وهذا الوصول وكل ما يحيط بهما من عوامل، من الأوْلى أن يتم وفقًا لإدراكات وفهم هؤلاء الباحثين، كونهم الطرف الرئيس في العملية البحثية ونظام الاتصال العلمي. وبناء على كل ذلك يمكن طرح سؤال الدراسة الرئيس على الشكل الآتي:

كيف تنتشر حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية من خلال إدراكات وتجارب المشاركين من باحثين–ممارسين للوصول الحر؟

ومنه تتفرّع الأسئلة الآتية، ودائمًا من وجهة نظر المشاركين:

ما هو مفهوم الوصول الحر؟

ما هي العوامل المؤثّرة في انتشاره؟

كيف يؤثّر هذا الانتشار على المجتمع البحثي العربي؟

3.0 المقاربة النظرية والمنهجية البحثية

تتمحور أي دراسة علمية حول إشكالية بحثية واضحة ومحدّدة. وتمثّل هذه الإشكالية–التي تتم صياغتها بتأنٍ بناءً على الملاحظة العلمية من جهة، والقراءات النظرية والإشكاليات البحثية السابقة من جهة أخرى– الركيزة الأساس للدراسة. وترسم تلك الإشكالية عبر الأسئلة البحثية المنبثقة عنها الفضاء والسبيل الفكريَّين اللذيْن على الباحث اتباعهما، وترجمتهما لاحقًا منهجية بحثية كفيلة بمعالجة الأسئلة بالأسلوب الأنسب.

ساهمت العديد من المعطيات المستقاة من الوضع البحثي الراهن في البلدان العربية في تحديد مسار الدراسة، الذي يمكن تشبيهه بالانعطاف النظري والمنهجي أكثر منه بالتطوّر الخطّي. فإحصائيات الإنتاج البحثي العربي التقريبية كانت صادمة بضآلتها، ومدى انتشار الوصول الحر ما زال ضعيفًا، إضافة إلى النتائج الجدلية للأبحاث العربية التي تناولت اتجاهات الباحثين العرب المتذبذبة نحو الوصول الحر (انظر الفصل الأول). ممّا ولّد العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى قراءة أعمق لهذا الوضع الراهن، وذلك الانتشار، وتلك الاتجاهات. وفي مرحلة ما، تتطلّب هذه القراءة المعمّقة عودة إلى الأصل في محاولة للوصول إلى الجوهر، وذلك عبر استطلاع واستكشاف واستقراء الظاهرة كما هي، بمعزل عن أي إسقاطات نظرية توصّف الظاهرة بشكل مباشر. في المقابل فإنّ الاستقراء المجرّد للظاهرة، لا يعني بمكان الانطلاق من فراغ وإنّما ينطلق (الاستقراء) أولًا، من ثقافة الباحث وقدراته الذهنية والتحليلية وثانيًا، من الفهم النظري المبني على القراءات المتنوّعة العابرة للاختصاصات. فانتشار ظاهرة الوصول الحر وإن بدا أنّه عملية اتصال علمية تصب في الفضاء النظري لعلوم الإعلام والاتصال، إلّا أنّه (انتشار الوصول الحر) لا يجري بمعزل عن البيئة الاجتماعية، التي بدورها ترتبط بالبيئات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

شكّلت الفينومينولوجيا أو الظاهراتية– وهي فلسفة ومنهجية في الوقت نفسه– المقاربة الأنسب لفهم كيفية انتشار الوصول الحر في البلدان العربية بناءً على التجارب المُعاشة، وخبرات الأفراد المشاركين من باحثين–ممارسين للوصول الحر. وقد اعتمدت الدراسة الحالية نوعًا خاصًّا من الفينومينولوجيا، هي الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA)، التي تجد جذورها في الأبحاث النفسية النوعية. وكما تدل تسميتها فإنّ هذه المنهجية لا تكتفي بالوصف فحسب، وإنّما تذهب إلى تحليل وتفسير ما رواه الأفراد حول تلك الظاهرة وربطها لاحقًا بالإطار النظري المناسب لها (Jonathan A. Smith, Flowers, & Larkin, 2009). كما شكّلت نظرية Rogers حول انتشار الابتكارات (Diffusion of Innovations) (Rogers, 2003)، الفضاء النظري الأولي للدراسة، وقد تمّ الرجوع إليها لفهم المصطلحات النظرية لعملية الانتشار، من دون أنّ تشكّل إطارًا نظريًّا مسبقًا للدراسة. من هنا فإنّه يمكن تصنيف الدراسة الحالية على أنّها دراسة استطلاعية نوعية ذات مقاربة فينومينولوجية تأويلية، تعتمد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية IPA.

وكما هو معلوم، وإن كان قصد الباحث الوصول إلى الحقيقة التي قال عنها ابن الهيثم "يزول معها الخلاف وتنحسم بها مواد الشبهات" (ابن الهيثم، د. ت.، ص. 4)، إلّا أنّ العملية البحثية لا تشترط بالضرورة الوصول إلى الحقائق الكلية الشافية والوافية حول الظاهرة، وإنّما يجتهد الباحث في الإجابة على الأسئلة المحدّدة التي انطلقت منها الدراسة، عبر استطلاعه الظاهرة من مختلف جوانبها، وتوصيفها وتحليلها وتفسيرها بالشكل العلمي الصحيح، الذي تنقشع معه غمامة الجهل، وتتفتح معه أبواب العلم على إشكاليات وأسئلة بحثية جديدة، تؤسّس لأبحاث لاحقة تغوص في دقائق الأمور، لتحصيل مزيد من المعرفة، والإسهام في تطوّر العلم بما يخدم المجتمع والإنسانية.

1.3.0 أدوات الدراسة

تم استخدام أداتين بحثيتين:

- المراجعة النقدية الممنهجة (Systematic Literature Review) للدراسات العربية السابقة في مجال الوصول الحر للمعلومات العلمية (انظر الفصل الأول).
- المقابلة المعمّقة شبه الموجّهة (Semi-Structured Interview) مع عينة قصدية مختارة من الباحثين–الممارسين للوصول الحر في البلدان العربية (انظر الفصل الثالث).

4.0 أهمية الدراسة

إنّ موضوع الوصول الحر يُعدُّ موضوعًا بحثيًا عابرًا للمسارات التخصصية (Pluridisciplinary). فالوصول الحر يقع في قلب نظام الاتصال العلمي، الذي يطال بدوره مطلق علم، ومطلق اختصاص. وقد كان من المفروض أن يمثّل علم المعلومات والمكتبات بإنتاجه البحثي هذه التعدّدية التخصصية، إلّا أنّه ما زال إلى اليوم يعاني أزمة هوية علمية عالميًا وعربيًا (قاسم، 1984، ص.ص. 41–71)؛ فهو تارة يميل إلى علوم الإعلام والاتصال، وتارة يميل إلى تكنولوجيا المعلومات، بعيدًا عن أي تأسيس نظري، أو منطلقات فكرية، أو حتى تنوّع منهجي (Hofkirchner, 2011). وما الدراسات العربية التي تمّت مراجعتها في الفصل الأول من الدراسة، إلّا عينة من إنتاج بحثي عربي يغيب عن معظمه الإطار النظري، ويغلب عليه "البراديم" أو النموذج الفكري الوضعي (Positivist)، كمقاربة فكرية ضمنية مسلّم بها. هذا فضلًا عن التكرار المناهجي، بتكرار استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمعالجة الكمية الإحصائية باستخدام الاستبيان، إلّا ما ندر. والسؤال الذي

يطرح نفسه هنا، إلى أي مدى يستطيع الاستخدام المتكرّر لمنهج بحثي معيّن في الموضوع نفسه، أن يأتي بنتائج بحثية أصيلة، أو أن يحمل إضافات معرفية جديدة؟

لقد ساهمت الدراسات العربية التي تمّت مراجعتها إضافة إلى الدراسات الإنجليزية، في تشكيل التوجّه البحثي للدراسة وإن بطريقة غير مباشرة ومعاكسة. فقد غاب عن تلك الدراسات العربية كليًّا أي مقاربة نقدية للوصول الحر، وإنّما تمّ تناوله بحتمية بحثية شديدة الانحياز، وكذا الأمر في معظم الدراسات الإنجليزية ما عدا قلة منها خرجت عن التيار السائد، وتبنّى مؤلفوها نظرة نقدية تجاه الوصول الحر والموضوعات المتصلة به؛ مثال Haider و Bawden و Herb و Guédon...الخ. وكذلك ساهمت القراءات المنهجية المتنوعة والاطلاع على العديد من المقاربات النظرية والمناهج البحثية، في اختيار المنهجية الأنسب للإجابة على أسئلة الدراسة.

من هنا تكمن أهمية الدراسة الحالية في الجِدة التي حملتها على أكثر من صعيد، سواء أكان لجهة كيفية تناول موضوع الوصول الحر نفسه، أو لجهة المقاربة النظرية المعتمدة، أو المنهجية البحثّية المطبّقة. ويمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط الآتية:

- الأولى عربيًا من حيث دراسة الوصول الحر كابتكار غربي ينتشر في البلدان العربية؛ إذ لم يسبق لأي دراسة عربية–على حد علمي– أن تناولت عملية انتشار الوصول الحر وفقًا لنظرية انتشار الابتكارات.
- الأولى عربيًا–ومن القلة عالميًا في اختصاص علم المعلومات والمكتبات– من حيث تبنّيها مقاربة الفينومينولوجيا الفلسفية.
- الأولى عربيًا–ومن القلة عالميًا في اختصاص علم المعلومات والمكتبات– من حيث اعتمادها منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA).

- من القلة عربيًا وعالميًا في اختصاص علم المعلومات والمكتبات، من حيث انتمائها إلى فئة البحوث الأساسية النظرية (Basic & Fundamental Research) التي تهدف إلى التأسيس النظري، سواء أكان عبر إضافة نظرية جديدة أو نقد نظريات سابقة.
- من القلة عربيًا وعالميًا في اختصاص علم المعلومات والمكتبات، من حيث اعتمادها إطارًا نظريًّا نقديًّا في تفسير النتائج، قائمًا على نظرية الهيمنة الإدراكية الغربية.

5.0 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل وتفسير التجارب المُعاشة للمشاركين من باحثين–ممارسين الوصول الحر، في سبيل تكوين فهم معمّق لظاهرة انتشاره في البلدان العربية. وذلك بلحاظ معرفة:

- مفهوم الوصول الحر
- العوامل المؤثّرة في انتشاره في البلدان العربية
- تأثير تبنّيه على المجتمع البحثي العربي
- تأثير عدم تبنّيه على المجتمع البحثي العربي

كما تهدف الدراسة إلى تشكيل مرجع منهجي عربي في استخدام الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية في مجال علم المعلومات والمكتبات.

وبالمقابل، فإنّ الدراسة لا تهدف إلى أي تحليل كمّي للموضوعات المنبثقة عن النتائج. كما لا تهدف إلى إعطاء صورة شمولية قابلة للتعميم حول الوضع الراهن للوصول الحر في البلدان العربية. فالدراسة هي استكشافية استطلاعية نوعية، لكنّها تشكّل بنتائجها وخلاصاتها أساسًا لمشاريع بحثية مستقلّة في المستقبل.

6.0 حدود الدراسة

بناءً على أهداف الدراسة ومنطلقاتها فإنّه يمكن رسم حدودها كالآتي:

- الحدود الموضوعية: حركة الوصول الحر للنشر العلمي
- الحدود اللغوية: العربية والفرنسية والإنجليزية والبرتغالية
- الحدود الجغرافية: البلدان العربية
- الحدود الزمنية: الأعوام الدراسية 2014–2015 و2015–2016 و2016–2017

7.0 مجتمع وعينة الدراسة

- الدراسات العربية التي تناولت موضوع الوصول الحر. وقد بلغ عدد الدراسات المُراجعة بعد عملية الفرز ثلاثًا وخمسين دراسة (53)؛ اثنان وأربعون منها (42) بالنص الكامل، توزّعت ما بين ست عشرة رسالة جامعية (6 دكتوراه، و9 ماجستير، و1 بكالوريوس)، وثمان وعشرين مقالة (28)، وثمانية بحوث مؤتمرات (8)، وكتاب واحد (1). وتراوحت تواريخها ما بين العام 2005 كحدّ أدنى، والعام 2015 كحدّ أقصى (سيتم تفصيل ذلك في الفصل الأول).
- الباحثون الممارسون للوصول الحر في البلدان العربية. بناءً على منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، تمّ تشكيل عينة قصدية مؤلّفة من عشرة مشاركين من باحثين–ممارسين للوصول الحر (سيتم تفصيل ذلك في الفصل الثالث)، موزّعين على خمسة بلدان عربية على الشكل الآتي:
    - تونس (مشارك واحد 1)
    - الجزائر (مشاركان اثنان 2)
    - المغرب (مشارك واحد 1)
    - مصر (ثلاثة مشاركين 3)
    - السعودية (ثلاثة مشاركين 3)

8.0 دوافع وتحدّيات الدراسة

بدأ الوصول الحر كحركة ثورية إيديولوجية، محمّلًا بمفاهيم تحرّرية وقيم إنسانية عالمية، كالعدالة الاجتماعية، وحرية المعلومات، وحرية البحث والنشر العلميَّين. الأمر الذي ينسجم مع القيم التي طالما آمنتُ بها على المستوى الشخصي إنسانيًّا ومهنيًّا، في حقّ جميع الناس في الوصول إلى المعرفة من دون أي قيود، أو طبقية، أو احتكار. وأنّ المعرفة هي حرّة، وهي لا تنتمي إلى شمال أو جنوب، أو شرق أو غرب، أو بلدان متقدّمة وأخرى نامية، وإنّما تشارك في صنعها البشرية جمعاء، وبالتالي، فهي حق إنساني عام. وبغض النظر إن كان ما سُمّي بحركة الوصول الحر العالمية، قد نجح في إصلاح أزمات نظام الاتصال العلمي أم لا–لا سيّما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب–فإنّ حرية المعرفة تبقى قضية إنسانية عامة، والبحث في مظاهرها يساعد على فهم الظاهرة بشكل معمّق لمعرفة مكامن الخطأ في مقاربتها. فصحيح أنّ العملية البحثية تهدف إلى إيجاد إجابات على مشكلة الدراسة وأسئلتها، إلّا أنّ الموضوع بالنسبة إليّ هنا لا يشكّل موضوعًا بحثيًا فحسب، وإنّما هو مطلب علمي ينشد إصلاح المنظومة المعرفية برمتها من إنتاج وتوزيع وإيصال، على الصعيد العربي كما على الصعيد العالمي.

أمّا من جهة التحدّيات، فقد تبيّن لي من خلال تجربتي في إعداد أطروحة الدكتوراه، أنّ هناك مستويين من التحدّيات؛ تحدّيات إنسانية عامة يتشارك فيها طلاب الدكتوراه في مختلف أنحاء العالم، بدءًا من إدارة الوقت وبذل الجهد الفكري المطلوب، مرورًا بالقدرة على النقد الذاتي، وصولًا إلى تهذيب ملكة التعبير وتطويع اللغة لإخراج كتابة علمية صحيحة وواضحة...الخ. وتحدّيات اجتماعية عربية؛ حيث أنّ البيئة العربية هي بيئة غير مؤاتية للبحث العلمي؛ سواء أكان لجهة صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات–لا سيّما العربية منها إذ لا يوجد حتى اليوم قاعدة معلومات عربية تحصر الإنتاج البحثي العربي– أو لناحية عدم تعاون المؤسسات في إمداد الباحث بالمعلومات والإحصاءات

الضرورية لبحثه. أضف إلى ذلك صعوبة البحث الميداني، الذي يشكّل بحد ذاته التحدّي الأكبر لا سيّما لجهة تشكيل العينة المتعاونة المناسبة للدراسة. وإضافة إلى ما تمّ ذكره آنفًا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التحدّي النظري والمنهجي كان هو التحدّي الأكبر بالنسبة لي؛ فعلم المعلومات والمكتبات وإن أُطلق عليه تسمية "علم" إلّا أنّه يفتقر لإطار نظري مستقل واضح المعالم عالميًا وعربيًا. وقد صُبغت دراساته غالبًا بالصبغة التطبيقية، كما كانت المقاربة الكمية هي المقاربة الطاغية. وكما هو معلوم فإنّ أطروحة الدكتوراه لا بدّ أن تحمل في طيّاتها إضافة علمية جديدة، يكون لها أثرًا اجتماعيًا مرتبطًا بالبيئة الحاضنة، فضلًا عن ضرورة عدم تكرار ما تمّ تناوله في الدراسات السابقة. من هنا فإنّ المسار النظري للأطروحة لم يتشكّل إلّا من بعد مخاض استقرائي نظري طويل، على أثر القراءات التحليلية المتأنية لأكثر من خمسمائة مرجع بلغات متعدّدة، لم تتناول موضوع الوصول الحر أو نظام النشر العلمي فحسب، وإنّما شملت قراءات في الفلسفة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وأنثروبولوجيا الاتصال، والعلوم السياسية، ونظريات علوم الإعلام والاتصال...الخ. من هنا فإنّ التحدّي الأكبر أمام الباحث في مساره هذا هو أن يعمل على التوفيق ما بين الملاءمة الموضوعية والتجديد العلمي. بكلام آخر، عليه من جهة، أن لا يضيع عن منطلقاته البحثية الأولى بأن يتبنّى أي نظرية تقع عيناه عليها، ومن جهة أخرى، أنّ يوسّع أفقه النظري بالشكل الذي تتضح معه مكامن النقص والقصور بهدف كشف حقائق جديدة. وقد عبّر ابن الهيثم عن ذلك المسار بالآتي:

> الواجب على الناظر في كتب العلوم إذا كان غرضه معرفة الحقائق أن يجعل نفسه خصمًا لكل ما ينظر فيه، ويحيل فكره في متنه وفي جميع حواشيه، ويخصمه من جميع جهاته ونواحيه، ويتهم أيضًا نفسه عند خصامه، ولا يتحامل عليه، ولا يتسامح فيه، فإنّه إذا سلك هذه الطريق انكشفت له الحقائق، وظهر ما عساه وقع في كلام مَن تقدّمه من التقصير والشبهة (ابن الهيثم، د. ت.).

وعلى الرغم من التحدّيات الكثيرة التي قد تواجه الباحث العربي تحديدًا، فإنّ البحث العلمي يشكّل رحلة استكشاف للذات أولًا، وللبيئة التي يوجد فيها الباحث ثانيًا. وطالب الدكتوراه هو ذلك المستكشف "المشاكس" المبتدئ، الذي عليه من جهة أن يجتهد في الإبداع البحثي والخروج على المألوف، ومن جهة أخرى أن يلتزم بالمعايير والممارسات العلمية المعتمدة. وما رحلته البحثية الصغيرة تلك خلال إعداد أطروحة الدكتوراه سوى الخطوة الأولى للدخول إلى فضاء المعرفة الواسع.

9.0 مصطلحات الدراسة

وكما سبق ذكره في مورد أهمية الدراسة فإنّها حملت (الدراسة) الكثير من الجِدة في مجال علم المعلومات والمكتبات على أكثر من مستوى؛ سواء أكان من ناحية تناول موضوع انتشار الوصول الحر كابتكار غربي في البلدان العربية وإطاره النظري، أو من ناحية تبنّي المقاربة الفينومينولوجية ومفاهيمها، أو من ناحية اعتماد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية ومفرداتها. ومن المنطقي هنا أن يتم تعريف أي مصطلح جديد في مكان وروده ضمن الدراسة، إلّا أنّ هناك بعض المصطلحات التي لا بدّ من تحديد تعريفها قبل الشروع بعملية البحث كونها تشكّل البناء الأساسي للأطروحة. وفيما يأتي تعريف المصطلحات الأساسية كما تمّ اعتمادها في الدراسة:

الوصول الحر: تعدّدت المصطلحات العربية التي استُخدمت للتعبير عن المصطلح الإنجليزي Open Access؛ من النفاذ الحر، والإتاحة الحرة، أو الوصول المفتوح، أو الولوج الحر...الخ. وإن حمل كل منها شيئًا من المنطق والصحة، إلّا أنّ توحيد المصطلحات وتقنينها يُعدُّ أمرًا أساسيًا في أي مجال، وفي مطلق علم، وإلّا تعرّض معه الإنتاج البحثي للتشتّت، وصولًا إلى ضعف المرئية العلمية. وما تعدّد الترجمات العربية للمصطلح وتشتّتها سوى دليل على أنّ اللغة العربية: "تعاني أزمة حادة تنظيرًا وتعجيمًا وتعليمًا وتوظيفًا وتوثيقًا" (علي & حجازي، 2005).

وقد تمّ اعتماد مصطلح الوصول الحر دون سواه، لاعتماده في الترجمة العربية الرسمية لكتاب Suber إضافة إلى ترجمة مبادرة بودابست العربية الرسمية. أمّا التعريف الذي اعتمدته الدراسة للوصول الحر في البلدان العربية فهو: الإنتاج البحثي العربي المتاح عبر الإنترنت بشكل مجاني ومفتوح، دون أي قيود مادية أو قانونية أو تقنية.

الابتكار: تمّ اعتماد تعريف Rogers كما أورده ضمن نظرية انتشار الابتكارات؛ الابتكار قد يكون فكرة مستحدثة، أو تكنولوجيا جديدة، أو منتجًا تجاريًا، أو عادة اجتماعية...الخ. ويعتبر الابتكار ابتكارًا نسبة للأفراد الذين يقومون بتبنّيه واستخدامه. وليست كل الابتكارات تستحق التبنّي؛ وما قد يكون نافعًا للبعض، ليس بالضرورة أن يكون نافعًا للبعض الآخر، وما قد يصلح لمجتمع ما، قد لا يصلح لمجتمع آخر (Rogers, 2003, p. 12).

الانتشار: وهو يشمل عمليتي التبنّي أو الرفض، وقد تمّ اعتماد تعريف Rogers لناحية العملية الانتشارية؛ "الانتشار هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات حول ابتكار ما، باستخدام القنوات الاتصالية، خلال فترة زمنية محدّدة، ما بين أعضاء نظام اجتماعي" (Rogers, 2003, p. 5). مع الأخذ بعين الاعتبار تعريف Palloni لناحية نوع القرار ضمن النظام الاجتماعي؛ "هو العمليات التي يقوم الأفراد من خلالها –بناءً على قرارهم الذاتي– بالاختيار، سواءً بتبنّي الابتكار أو رفضه؛ وبدوره يؤثّر هذا الاختيار على مواقف غيرهم من الأفراد –بالتبنّي أو الرفض– ضمن النظام الاجتماعي" (Palloni, 1998, p. 39).

الفينومينولوجيا: أو الظاهراتية هي مقاربة فلسفية تقع ما بين المدرستين الفكريَّتين الوضعية (Positivism) والتفسيرية (Interpretivism) وإن اعتبر البعض أنّها تميل أكثر إلى المدرسة التفسيرية. وتعود الفينومينولوجيا في جذورها التاريخية إلى العلماء المسلمين، مع ابن سينا تحديدًا (El-Bizri, 2000). وأمّا الدراسة الحالية فتتبنّى الفينومينولوجيا التفسيرية التأويلية (Hermeneutics) كما جاءت

عند Heidegger، وهي عبارة عن دراسة التجارب الذاتية للأفراد وتفسيرها من خلال تأويل "روايتهم" عن الظاهرة مع ربطها بالسياق المكاني.

10.0 تنظيم الدراسة وتقسيمها

تعتمد الدراسة نموذج جمعية علم النفس الأميركية في تنظيم الأطروحة (American Psychological Association Style, APA)، من ناحية الشكل، والاستشهادات المرجعية، وقائمة المراجع. وقد تمّ استخدام برنامج Mendeley الآلي في إدارة المراجع.

أمّا الاقتباسات المرجعية الحرفية، والمصطلحات العلمية الأجنبية كافة التي وردت في الدراسة، فهي من ترجمتي، وذلك بعد الاطلاع على العديد من النماذج المترجمة إلى العربية، مع وجود بعض الاستثناءات التي تمّت الإشارة إليها في موقع ورودها. كما تجدر الإشارة إلى أنّ الرسوم البيانية والجداول هي من توليفي وذلك بناءً على القراءات النظرية والمراجع المعتمدة، وأي استثناء في هذا المجال فقد تمّت الإشارة إليه في موقع وروده.

وقد تمّ استخدام ضمير المتكلم المفرد "الأنا" عندما دعت الحاجة. ويُعدُّ استخدام "الأنا" أمر نادر الوجود في الدراسات العربية، إذ يغلب استخدام "نحن" كنوع من التعبير عن اندماج الباحث مع المجتمع العلمي، أو أحيانًا ضمير "هو"، كأن يُقال على سبيل المثال "قامت الباحثة". بينما يعود الأمر في الدراسات الأنجلو–أميركية إلى قرار الباحث نفسه، الذي يختار بدوره الصيغة الأنسب للتعبير عن عمله البحثي. وقد تمّ اختيار "الأنا" البحثية هنا بناءً على توصية منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، التي تقتضي أن يقوم الباحث بدورَين اثنَين: دور المشارك المتعاطف، ودور الباحث المشكّك. وفي كلتا الحالتين لا ينفصل الباحث عن ذاتيته الإنسانية والبحثية.

لقد تمّ تقسيم الدراسة بشكل يعكس المسار المنطقي في إعداد الأطروحة، بما ينسجم مع المقاربة النظرية المعتمدة. جاءت الدراسة في خمسة فصول؛ وقد احتل الفصل الأخير منها الحجم

الأكبر من حيث عدد الصفحات نظرًا لكثرة الموضوعات المنبثقة عن النتائج، وضرورة تحليلها وتفسيرها بالشكل الأوفى. علمًا أن الدراسات الفينومينولوجية تكون صغيرة الحجم عادة مقارنة بالدراسات الوصفية أو الكمية، وذلك لسببَين: أولًا عدم احتوائها على إطار نظري مسبق. وثانيًا، إنّها تعتمد البناء التحليلي في كافة مراحلها. وجاء التقسيم على الشكل الآتي:

الفصل الأول: "أين نحن الآن"؛ وهو عبارة عن مراجعة نقدية ممنهجة لخمس وثلاثين دراسة عربية تناولت موضوع الوصول الحر باللغة العربية. وقد هدفت هذه المراجعة أولًا: إلى رسم صورة تكون أقرب إلى الشمولية حول الإنتاج البحثي العربي في الوصول الحر، وبالتالي الوقوف على الفجوات البحثية فيه، وثانيًا: إلى إعطاء تبرير منطقي لموضوع الدراسة، وبالتالي عدم تكرار ما تمّت معالجته سابقًا، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية المنهجية والتطبيقية.

الفصل الثاني: المقاربة النظرية لانتشار ظاهرة الوصول الحر؛ وهو عبارة عن عرض المسار النظري البحثي الذي أوصل إلى تبنّي مقاربة الفينومينولوجيا، واعتماد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية. وكخطوة منطقية تلت تحديد المقاربة النظرية، تمّ في هذا الفصل مراجعة عشر دراسات أجنبية اعتمدت مقاربة نظرية أو منهجية مشابهة.

الفصل الثالث: الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية؛ وهو عبارة عن المنهجية التفصيلية للدراسة بما تشمله من تعريف، ومجتمع وعينة الدراسة وأدواتها والخطوات العملية في تطبيقها.

الفصل الرابع: عرض وتحليل المقابلات؛ وهو عبارة عن عرض المحاور والموضوعات المنبثقة من تحليل المقابلات العشر المعمّقة مع المشاركين، وذلك باستخدام الاقتباسات الحرفية من رواية كل مشارك كما تنص المنهجية.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج؛ وهو عبارة عن تحليل وتفسير المحاور والموضوعات وفقًا للإطار النظري المناسب لها، باعتماد مقاربة نقدية قائمة على نظرية الهيمنة الإدراكية الغربية، إضافة إلى الخلاصة والخاتمة.

ختامًا، لقد شكّلت دراسة انتشار حركة الوصول الحر في البلدان العربية بالنسبة إليّ منعطفًا فينومينولوجيًا وجوديًا، تغيّرت معه المنطلقات بتغيّر الإدراك. فالفينومينولوجيا كما أسّسها ابن سينا تُعيد تشكيل الوعي، ووعي الوعي، تمامًا كما في دليله "الرجل المعلّق في الفضاء". حيث يجد الباحث نفسه مجرّدًا من أي تصورات نظرية مسبقة، وعليه استقراء الواقع كما هو، وتأويله بتجرّد مطلق، وتموضع وجودي للوصول إلى الفهم، وبالتالي إلى الجوهر. أو كما عبّر عنه Heidegger، وعي الذات المجرّدة الموجودة في العالم (Dasein).

الفصل الأول

أين نحن الآن: مراجعة الدراسات العربية في الوصول الحر للمعلومات

1.1 تمهيد

لا يوجد معرفة من دون موروث فكري؛ فالمعرفة الإنسانية تتشكّل في الأصل وفق منظومة تراكمية، يُسهم في صنعها علماء وباحثون كثر على مرّ الأزمان والعصور والأماكن. ما من نظرية في التاريخ إلّا وبُنيت بشكل أو بآخر على نظرية سبقتها، وما من اكتشاف إلّا وكان محصّلة جهود متعاقبة في الاستقصاء والبحث. ولتوليد أيّ معرفة جديدة تكون بمثابة إضافة علمية ترتبط، من جهة بالمسار العلمي للاختصاص ومن جهة بالواقع الاجتماعي ومشكلاته البحثية، لا بدّ من مراجعة ما تم إنتاجه سابقًا، عبر القيام بما يُسمّى مراجعة الدراسات السابقة.

تعتبر مراجعة الدراسات السابقة الحجر الأساس لأي إنتاج بحثي جديد، وعليه تكون مهمّة الباحث أن يبدأ من حيث انتهى من سبقه، أو أن يعمل على سد ثغرة بحثية لم تتعرّض لها تلك الدراسات. وفي كلا الحالتين لا بد من مراجعة واعية لمجمل الإنتاج البحثي في المجال، من مقالات علمية، ورسائل جامعية، وكتب وغيرها للوقوف على ما تمّ إنجازه؛ وصفًا وتحليلًا وتقويمًا، بما يُسهم في رسم المسار البحثي الواضح للدراسة قيد الإعداد. وتُعدّ هذه الخطوة (مراجعة الدراسات السابقة) أولى الخطوات الدقيقة والصعبة التي تواجه الباحث بعد اختيار الموضوع سيّما في مرحلة إعداد الدكتوراه؛ إذ ما من باحث يبدأ من منطلقات بحثية ثابتة، وإنّما تكون البدايات مبهمة وفضفاضة غالبًا. ولا شكّ أنّ مسألة البحث عن الدراسات وتجميعها وتبويبها وقراءتها، وصولًا إلى تحليلها وتقويمها، هي عملية معقّدة وطويلة تحتاج إضافة إلى التمتّع بالمهارات البحثية لاختصاصي المعلومات، إلى كثير من الاطلاع والتنظيم والمثابرة والحس النقدي. وعلى الباحث وسط ذلك كله ألّا يضيع عن منطلقاته

البحثية الأولى، وإنّما يعمل على بلورتها للخروج لاحقًا بتصوّر واضح لما ستتمحور حوله دراسته، وكيفية إنجازها. فمراجعة الدراسات هي "تحديد للنظريات والدراسات السابقة التي أثّرت على اختيار الباحث لموضوعه، والمنهجية التي ينوي اعتمادها" (Ridley, 2012, p.3).

ويُعتبر الوصول الحر للمعلومات (Open Access) في هذا السياق، موضوعًا بحثيًا حديث النشأة نسبيًا؛ إذ لم يمضِ على المبادرة العالمية الأولى للوصول الحر سوى عقد ونيّف ("Budapest Open Access Initiative," 2002)، وعلى المبادرة العربية الأولى التي تطرّقت إلى مفهوم الوصول الحر أقل من ذلك ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006). ومنذ الإعلان العالمي الرسمي للوصول الحر، توالت الدراسات العالمية والعربية التي تناولت هذا الموضوع من مختلف جوانبه؛ من مقالات بحثية، ورسائل ماجستير، وأطروحات دكتوراه وغيرها.

ولقد تنوّع الإنتاج البحثي في الوصول الحر على الصعيد العالمي، سواء من حيث الخلفية العلمية للباحث، أو من حيث الأسئلة البحثية المطروحة، أو من حيث المنهجيات المعتمدة. وقد يبدو هذا الأمر مبرّرًا لسببين: الأول أنّ الوصول الحر هو مفهوم غربي المنشأ، والثاني أنّ موضوع الوصول الحر يعتبر بحد ذاته موضوعًا عابرًا للاختصاصات ويطال جميع العلوم. أمّا على الصعيد العربي وفي ظل غياب الأجندات البحثية المُعلنة، كان المشهد البحثي في الوصول الحر متعثّرًا وأكثر تعقيدًا. من هنا تولّدت الحاجة إلى معاينة الإنتاج البحثي العربي في الموضوع، لا سيّما باللغة العربية، في محاولة لرسم صورة تقارب الشمولية قدر الإمكان. أمّا الدراسات الأجنبية في موضوع الوصول الحر ونظرًا إلى كثرتها وتنوّعها، فقد أُرجئت مراجعة المشابه منها إلى الفصل الثاني، كخطوة منطقية لاحقة لتحديد المقاربة النظرية للدراسة.

2.1 أسلوب المراجعة

أوردت Cronin وآخرون نوعين أساسيّين من المراجعة للدراسات السابقة (Cronin, Ryan, & Coughlan, 2008): المراجعة التقليدية أو السردية (Traditional or Narrative Literature Review)، والمراجعة النقدية الممنهجة (Systematic Literature Review). وفي حين تقوم الأولى أي المراجعة السردية على التجميع الانتقائي لأحدث الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، بهدف توصيفها وتحليلها وإعطاء صورة ملخّصة عمّا توصّلت إليه من نتائج–وهذا ما تعتمده معظم الدراسات العربية–، فإنّ المراجعة النقدية الممنهجة تتطلّب تجميعًا مسحيًا لكل الدراسات التي تناولت الموضوع، ضمن فترة زمنية محدّدة، وتبعًا لمعايير بحثية واضحة، بهدف تحليلها وتقويمها وبالتالي إعطاء صورة شمولية عن الواقع البحثي حول الموضوع (Cronin et al., 2008). كما أنّ المراجعة النقدية الممنهجة تقوم إمّا على التحليل الكمّي الإحصائي أو التحليل النوعي الموضوعي للدراسات، بينما تقوم المراجعة السردية على الوصف التحليلي لكل دراسة على حدة بأسلوب "المقدمة–المنهجية–النتائج–المناقشة" (Introduction, Methods, Results, Discussion, IMRAD)، مع ربطها بما سبقها وما لحقها من دراسات أخرى (Ferrari, 2015, p. 231).

وفي الدراسة الحالية تمّ اعتماد أسلوب في المراجعة يجمع ما بين النوعين (المراجعة السردية والمراجعة النقدية الممنهجة)؛ ويمكن القول إنّها مراجعة سردية من حيث طريقة عرض الدراسات وتحليلها، وإنّها نقدية ممنهجة من حيث اعتمادها على معايير بحثية واضحة في تشكيل عيّنة الدراسات من جهة، وفي تفصيل طريقة مراجعتها من جهة أخرى. إضافة إلى توخّيها الشمولية عبر مراجعة أكبر عدد من الدراسات.

3.1 أهداف المراجعة

تهدف هذه المراجعة إلى الآتي:

- وصف وتقويم ما أمكن الوصول إليه من دراسات عربية–نصًا كاملًا أو مستخلصًا– تناولت الوصول الحر للمعلومات أو أحد منتجاته (دوريات الوصول الحر، والمستودعات الرقمية المفتوحة...).
- إعطاء صورة أولية عن واقع البحث العربي في مجال الوصول الحر للمعلومات، عبر رصد المحاور والموضوعات البحثية التي تمّت معالجتها، والوقوف على الثغرات البحثية فيها.
- تحديد موقع الدراسة الحالية من الإنتاج البحثي العربي في مجال الوصول الحر للمعلومات.

4.1 الدراسات المراجعة

ممّا لا شك فيه أنّ أي محاولة لحصر الإنتاج البحثي العربي هي مغامرة بحدّ ذاتها، على خلفية أنّ هذا الإنتاج يستعصي واقعًا على مختلف أدوات وأساليب البحث المعتمدة (من فهارس، ومحرّكات بحث، وأدلّة). وذلك لأسباب كثيرة؛ منها عدم اعتماد تسميات موحّدة للمصطلحات العلمية المستخدمة، وعدم الفهرسة بشكل مقنّن في المستودعات والفهارس الرقمية، إضافة إلى تشتّت وتعدّد المصادر التي يمكن البحث فيها. وفي سبيل الوصول إلى أكبر قدر ممكن من الدراسات التي تناولت الموضوع، في مختلف الاختصاصات العلمية، تمّ اتباع الخطوات الآتية:

- وضع قائمة أولية بمصطلحات البحث. أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الوصول الحر، الوصول المفتوح، المستودعات الرقمية، النشر الإلكتروني المفتوح...إلخ.
- إجراء بحث أولي على محرك البحث Google و Google Scholar.

- الاتصال الجماعي (عبر وسائل الاتصال الاجتماعي)، والفردي (عبر البريد الإلكتروني، والمحادثة الإلكترونية، والهاتف)، بالعديد من الباحثين من مختلف البلدان العربية لمعرفة ما أُنجز ويُنجز من دراسات حول الموضوع.
- إجراء بحث موسّع ومعمّق، عبر توسيع كلمات البحث، وتصفّح الفهارس الإلكترونية وقواعد المعلومات العربية، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الفهرس الإلكتروني للمكتبات المصرية، الفهرس الإلكتروني للمكتبات الجزائرية، قاعدة الهادي للإنتاج الفكري، فهرس الرسائل الجامعية الأردنية، قاعدة المعلومات المنهل، المنظومة...إلخ.
- اعتماد تقنية كرة الثلج، حيث كل دراسة تقود إلى دراسات أخرى مماثلة.

تلا خطوات البحث عملية فرز الدراسات التي تمّ الوصول إليها، وذلك وفق شرطين اثنين:

- الأول، بأن تتعرّض الدراسة محل المراجعة لأحد مفاهيم أو منتجات الوصول الحر للمعلومات، جملة أو تفصيلًا.
- الثاني، بأن تكون باللغة العربية؛ إذ أنّ الدراسات الأجنبية التي تتناول الوصول الحر في العالم العربي والبلدان النامية، تكون عادة تابعة للأجندة البحثية لبلد الصدور. وقد وتمّ بناء عليه استبعاد الآتي:
- الدراسات الصادرة بلغة أجنبية.
- المقالات غير المحكّمة.
- الافتتاحيات.
- الأدلّة الصادرة عن هيئات أو منظمات بهدف الترويج للوصول الحر.
- العروض التقديمية (Presentations).

- الأبحاث المشتقّة في حال توافر الأصل (مثال مقالة من أطروحة).
- الدراسات التي عالجت حصرًا موضوعات تُعدّ قريبة من مفهوم الوصول الحر (كالنظم المفتوحة المصدر Open Source Software، والمشاع الإبداعي Creative Commons، والمستودعات الرقمية غير المفتوحة).

وكمحصّلة لعملية الفرز، وصل عدد الدراسات العربية المُعدّة للمراجعة إلى ثلاث وخمسين دراسة (53)، اثنان وأربعون منها (42) بالنص الكامل، توزّعت ما بين ست عشرة رسالة جامعية (6 دكتوراه، و9 ماجستير، و 1 بكالوريوس)، وثمان وعشرين مقالة (28)، وثمانية بحوث مؤتمرات (8)، وكتاب واحد (1) (انظر الرسم البياني 1.1). وقد تراوحت تواريخها ما بين العام 2005 كحدّ أدنى، والعام 2015 كحدّ أقصى.

الرسم البياني 1.1 أنواع الدراسات موزّعة على السنوات

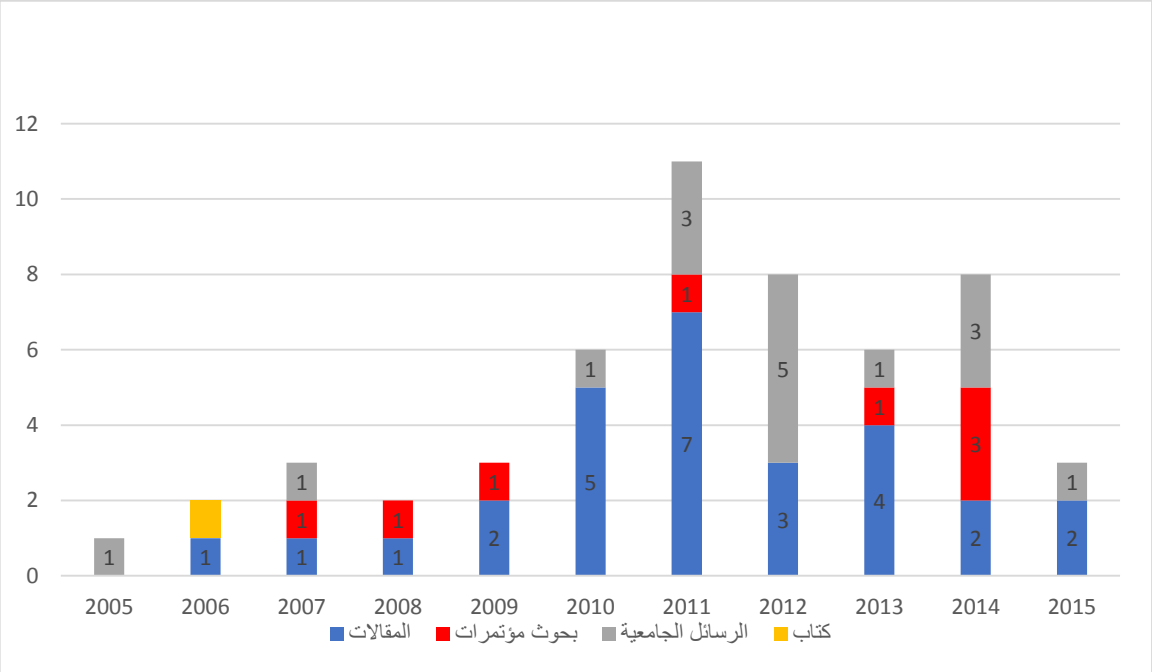

ولقد صدرت هذه الدراسات عن ثماني دول عربية (انظر الرسم البياني 2.1)، كان لمصر الحصة الأكبر فيها (19)، ثم تلتها السعودية (17)، ومن ثم الجزائر (10). وقد تمّ لحظ التوزيع الجغرافي على أساس بلد النشر، وليس على أساس جنسية المؤلف، إذ أنّه من الصعوبة بمكان معرفة جنسية المؤلف وفقًا للمؤسسة التي يعمل فيها، لا سيّما أنّ هناك حركة هجرة علمية عربية–عربية.

الرسم البياني 2.1 أنواع الدراسات موزّعة على البلدان

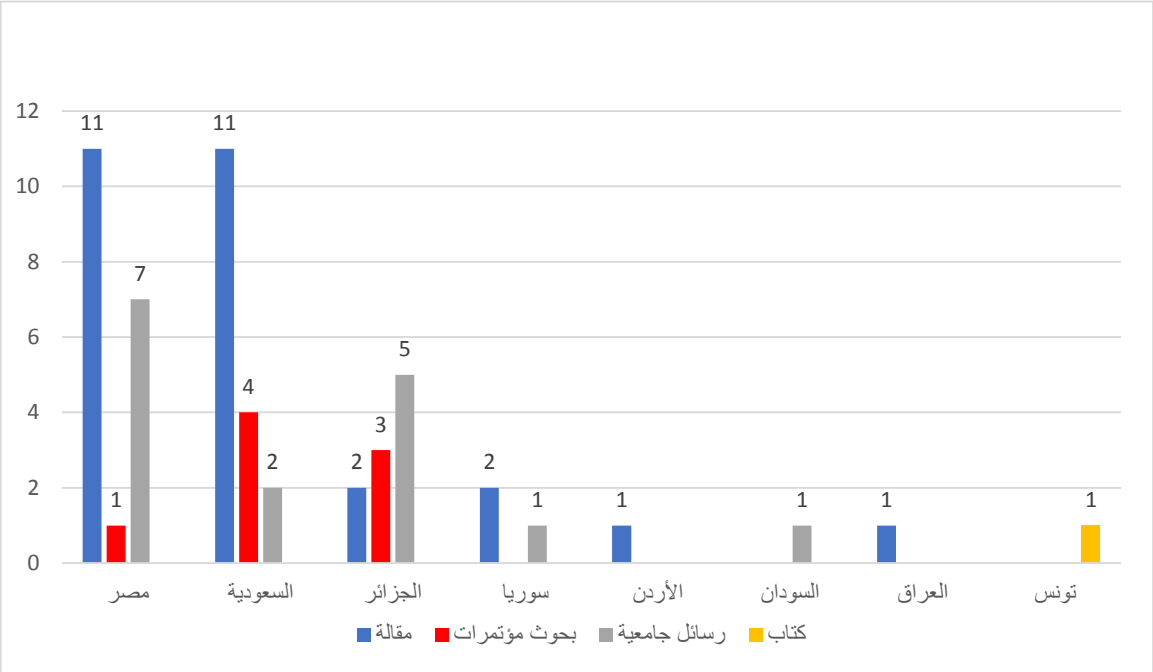

5.1 خطوات المراجعة

في خطوة أولى، تمّ استخراج البيانات الواردة في الدراسات محل المراجعة وتفريغها في جدول تفصيلي باستخدام برنامج Excel 2013، وقد تضمّن الجدول مجموعة من البيانات الوصفية والموضوعية على الشكل الآتي:

البيانات الوصفية: العنوان، والمؤلف، والتاريخ، والنوع (مقالة/ بحوث مؤتمرات/ أطروحة دكتوراه/ رسالة ماجستير/ رسالة بكالوريوس/ كتاب)، وبيانات النشر، والشكل المتاح (مستخلص/ نص كامل)، والرابط الإلكتروني، والاختصاص (اختصاص معدّ الدراسة).

البيانات الموضوعية: المصطلح المُستخدم، والإطار النظري (المقصود به النظرية العلمية التي اعتمدها الباحث في معالجة الموضوع وقراءة النتائج)، وأهداف وأهمية الدراسة، ومشكلة وأسئلة الدراسة، ومنهج الدراسة، وأدوات الدراسة وأسلوب التحليل (كمّي إحصائي، نوعي...)، ومجتمع وعيّنة الدراسة، والنتائج.

وقد تمّ استخراج البيانات الوصفية بمعاينة الدراسة، سواء أكانت نصًا كاملًا أم مستخلصًا. وفي حالة بعض الدراسات استدعى الأمر اللجوء إلى محركات البحث على الإنترنت لاستكمال البيانات الناقصة. أمّا البيانات الموضوعية، فقد تمّ استخراجها بناء على القراءة التفصيلية المتأنّية لكل دراسة على حدة.

وفي خطوة ثانية، تمّ إعداد قائمة تصنيف المحاور والموضوعات البحثية في مجال الوصول الحر، وذلك بعد الاطلاع على عدد من الدراسات الأجنبية التي تناولت مراجعة الإنتاج البحثي العالمي–الإنجليزي بشكل خاص– في الوصول الحر، إضافة إلى الدراسات والأدلة التي تعرّضت للمشكلات والفرضيات والأسئلة البحثية الحالية في مجال الوصول الحر واختيار الأنسب منها. ومن الأدلة التي تمّ الاعتماد عليها: "دليل الوصول الحر" (Open Access Directory, OAD) وهو عبارة عن "ويكي" (Wiki)، تستضيفه جامعة Simmons في الولايات المتحدة الأميركية (OAD, 2017)، ويقوم بإعداده وتحديثه مجموعة من الباحثين المختصّين في مجال الوصول الحر أبرزهم الباحث Peter Suber. وقد قسّم "دليل الوصول الحر" (OAD, 2017) المحاور البحثية إلى تسعة محاور، وفقًا للمشكلات والأسئلة البحثية المطروحة حاليًا، على الشكل الآتي:

- محور الوصول: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بالطلب الفعلي على الوصول الحر، ونوع وكمية المحتوى المنشور (مقالات ما قبل النشر أو بعده)، ومعدّل الأرشفة الذاتية في مختلف المجالات المعرفية وفي مختلف البلدان ...إلخ.

- محور الجودة: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بجودة وتحكيم المحتوى المفتوح (Open Content).
- محور النظام الاقتصادي للدوريات: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بالنظام الربحي للدوريات، وسياساتها المالية تجاه المؤلفين، وموقفها من الأرشفة الذاتية، ومدى تأثّر الاستشهادات المرجعية بالمقالات بالأرشفة الذاتية...إلخ.
- محور النظام الاقتصادي للكتب: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بالنظام الربحي للكتب التي تعتمد منظومة نشر مزدوجة (نسخة إلكترونية متاحة للوصول الحر، ونسخة ورقية تجارية).
- محور النظم الإلكترونية: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بتقويم النظم الإلكترونية المفتوحة المصدر (Open Source Software)، ومقارنة خدماتها، وقابلية استخدامها من وجهة نظر المستخدم.
- محور اتجاهات وممارسات الباحثين: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بالباحثين والنشر الإلكتروني (دوريات، أو أرشفة ذاتية)، وممارساتهم، وأعدادهم، واختصاصاتهم العلمية...إلخ.
- محور الجامعات: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بسياسات الجامعات في الوصول الحر، وإنشاء المستودعات الرقمية، ودورها كوسيط ما بين المؤلف والناشر...إلخ.
- محور المكتبات: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بالدور الذي تلعبه المكتبة في الترويج للوصول الحر.

- محور الجهات المموّلة: يتضمّن المشكلات البحثية المتعلّقة بهوية الجهات المموّلة للبحث، والمبالغ المدفوعة لدعم البحث والنشر العلمي.

ومن الدراسات تمّ الاعتماد على مراجعة Pinfield (2011) للإنتاج البحثي المنشور في الوصول الحر ما بين العام 1998 والعام 2010. وفيها قسّم Pinfield المحاور البحثية للوصول الحر كالآتي:

- المحور الإداري (Managerial): يغطي إنشاء وتشغيل خدمات الوصول الحر، ووضع السياسات ...إلخ.
- المحور التقني (Technical): يغطي تطوير النظم الإلكترونية المفتوحة ومعاييرها...إلخ.
- المحور الاقتصادي (Economic): يغطي مسألة التكاليف والنماذج الاقتصادية للنشر العلمي ...إلخ.
- المحور الثقافي (Cultural): يغطي معوّقات الوصول الحر والإحاطة به، والاختلافات الموضوعية في مجال الاتصال العلمي على المستوى المؤسساتي والوطني والعالمي. كما يغطي هذا المحور الحقوق الفكرية، وجودة المحتوى المفتوح (Open Content)، وتفاعل وتطلعات الفاعلين الأساسيّين (Stakeholders) في مجال الاتصال العلمي، ومستقبل الاتصال العلمي ...إلخ.

وقد تمّ اعتماد قائمة تصنيف تجمع ما بين التصنيفين المذكورين أعلاه، مع إضافتي المحور العلمي–البحثي، لتصبح قائمة تصنيف محاور الوصول الحر وموضوعاته البحثية على الشكل الآتي:

- المحور الثقافي: يتضمّن الموضوعات البحثية المتعلّقة بثقافة الوصول الحر، واتجاهات وممارسات المستفيدين وأعدادهم، واتجاهات وممارسات الباحثين وأعدادهم، والاختلافات الموضوعية، والفجوة الرقمية...إلخ.
- المحور العلمي–البحثي: يتضمّن الموضوعات البحثية المتعلّقة بالتحكيم، والاستشهادات المرجعية، ومعامل التأثير (Impact Factor)، والملكية الفكرية، ومستقبل الاتصال العلمي ...إلخ.
- المحور الإداري: يتضمّن الموضوعات البحثية المتعلّقة بسياسات الوصول الحر، واتجاهات وسياسات المؤسسات من مكتبات، وجامعات، ومنظمات، وناشرين...إلخ.
- المحور الاقتصادي: يتضمّن الموضوعات البحثية المتعلّقة بالتمويل البحثي، والنظام الاقتصادي للنشر المفتوح (Open publishing).
- المحور التقني: يتضمّن الموضوعات البحثية المتعلّقة بإنشاء وتشغيل وتقويم خدمات الوصول الحر، وتقويم وتطوير النظم الإلكترونية المفتوحة المصدر (Open Source Software)، ومعاييرها، ومقارنة خدماتها، وقابلية استخدامها من وجهة نظر المستخدم.

مع الإشارة إلى أنّ هذا التصنيف للمحاور وموضوعاتها ليس تصنيفًا فاصلًا؛ فقد تتعرّض بعض الدراسات لأكثر من محور، أو لموضوعات بحثية مشتركة ما بين المحاور.

وكخطوة ثالثة وأخيرة، تمّ إضافة المحور والموضوع لكل دراسة ضمن جدول عينة الدراسات العربية المراجعة. وفيما يأتي عرض بوصف وتحليل الدراسات، وفقًا لمحاور التصنيف المعتمدة وموضوعاتها البحثية، ضمن ترتيب زمني تصاعدي (من الأقدم إلى الأحدث)، يليه التعليق النقدي على هذه الدراسات ومن ثمّ خلاصة المراجعة.

6.1 وصف وتحليل الدراسات العربية في الوصول الحر

1.6.1 المحور الثقافي

تضمّن هذا المحور إحدى وعشرين (21) دراسة، تناولت ثلاثة (3) موضوعات بحثية. وقد احتلّ موضوع اتجاهات وممارسات الباحثين الصدارة في هذا المحور (11 دراسة)، تبعه موضوع ثقافة الوصول الحر (9 دراسات)، ومن ثم اتجاهات وممارسات المستفيدين (1 دراسة واحدة).

1.1.6.1 اتجاهات وممارسات المستفيدين

كانت دراسة خالد الفالح (2005)، الدراسة الأولى التي تناولت جزئية من الوصول الحر للمعلومات، وكذلك الدراسة الوحيدة التي تعرّضت لنوع خاص من المستفيدين، عبر طرح مشكلة مدى استخدام مصادر المعلومات المفتوحة من قبل شرطة منطقة الرياض، بغرض جمع المعلومات الأمنية. وتعرّض الفالح في دراسته إلى تعريف المصادر المفتوحة، وأنواعها، وميزاتها، ومقوّمات التعامل الأمني معها. وعرّف الفالح هذه المصادر "بأنّها مصادر معلومات متاحة بشكل مفتوح للجمهور، وتضم كافة الوسائل المتاحة للحصول على المعلومات، ومن أهمها الصحف والتلفاز والإذاعات والكتب والتقارير ودفاتر اليوميات والصور والرسومات ومواقع الإنترنت... وغيرها". على الرغم من هذا التعريف الواسع لمصادر المعلومات، إلّا أنّ الفالح قد ركّز في دراسته على اتجاهات العاملين في جهاز رئاسة الاستخبارات بالرياض، في استخدام مصادر الإنترنت بشكل خاص. وخلُص إلى أنّ المصادر المفتوحة–ومن بينها المواقع الإلكترونية– قد حظيت على درجة استخدام كبيرة من قبل أفراد القوى الأمنية، على الرغم من تفضيلهم المصادر المغلقة والسرية.

2.1.6.1 اتجاهات وممارسات الباحثين

كان قدورة (2006)، أوّل من تناول موضوع الاتصال العلمي في بيئة الوصول الحر، عبر دراسة اتجاهات وممارسات الباحثين العرب–لا سيّما التونسيين– في تفاعلهم مع نموذج الوصول الحر إلى المعلومات العلمية، كمستخدمين ومنتجين للمعلومات. وتناول قدورة التطوّرات التي حصلت على مستوى الاتصال العلمي؛ من تسهيل الوصول إلى المعلومات العلمية الرقمية الحديثة، إلى تأمين تقاسم المعرفة بين الباحثين. كما تطرّق إلى الجوانب الاقتصادية والقانونية للنشر الإلكتروني المفتوح. وقد شملت الدراسة سبعًا وسبعين (77) باحثًا، من خمس كليات علمية بوصفها أكثر المجالات استخدامًا لتكنولوجيا المعلومات. وتوصّل الباحث إلى أنّ أغلب المشاركين هم مطّلعون على مفهوم الوصول الحر للمنشورات العلمية، مع تسجيل بعض الفروقات ما بين المجالات الموضوعية، والاختصاصات العلمية. فقد اتضح بحسب الدراسة أنّ أكثر الباحثين وعيًا بمفهوم الوصول الحر للمعلومات، هم الباحثون في مجالات العلوم الطبية، يليهم الباحثون في علوم الكمبيوتر والكيمياء والهندسة. أمّا فيما يتعلق بالمساهمة في النشر ضمن الوصول الحر للمعلومات، فقد تبيّن أنّ نسبة مشاركة الباحثين ضعيفة، على الرغم من أنّ أغلبهم قد أبدى قبولًا واستعدادًا للنشر في دوريات الوصول الحر.

وفي العام نفسه، وبالاستناد إلى دراسة قدورة، قام عبد المجيد بوعزة (2006) بدراسة ممارسات الباحثين العرب بجامعة السلطان قابوس، ومدى اطلاعهم على مفهوم الوصول الحر، ومدى تقبّلهم نموذج الوصول الحر كوسيلة لنشر أعمالهم العلمية، وتوجّههم نحو الأرشفة الذاتية. وتفرّدت نتائج دراسة بو عزة عن دراسة قدورة، بإلقاء الضوء على أسباب عزوف الباحثين عن النشر المفتوح. وأهم تلك الأسباب بحسب الدراسة هي أنّ هيئة تحرير الدوريات المفتوحة غير معروفة لديهم، إضافة إلى اعتقادهم بأنّ المقالات المنشورة في هذه الدوريات لا يُعترف بها من قبل اللجان الأكاديمية، ممّا لا يوفر حظوظًا كبيرة في الحصول على المنح البحثية.

وفي الإطار نفسه، قامت جوهرة عبد الرحمن ونجاح القبلان (2007) بدراسة اتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية بمدينة الرياض نحو نشر إنتاجهم العلمي على الإنترنت بشكل مفتوح. وتميّزت هذه الدراسة بأنّ عينة الباحثين كانت من مختلف الاختصاصات العلمية والإنسانية. وقد توافقت نتائج دراسة عبد الرحمن والقبلان مع نتائج الدراسات التي سبقتها، من حيث أنّ الغالبية العظمى من الباحثين أكّدوا على أهمية الإنتاج العلمي المتاح على شبكة الإنترنت، في حين أنّ أقلية فقط هي من تمارسه. وبيّنت الدراسة أنّ أهم دوافع الباحثين للنشر على الإنترنت كانت دينية (الأجر والثواب)، ووطنية (تعزيز المحتوى السعودي على الإنترنت). وبالمقابل أنّ أهم موانع النشر كانت الخوف من السرقة العلمية، والجهل بقنوات النشر الإلكتروني، وعدم الثقة بالتكنولوجيا والمحتوى الرقمي.

وكانت أماني السيد (2008) أكثر تخصيصًا في دراستها، إذ تناولت اتجاهات الباحثين بأقسام المكتبات والمعلومات العربية نحو الأرشفة الذاتية، وفي مواقعهم الشخصية الرسمية وغير الرسمية. كما قامت برصد المشكلات والمعوّقات التي تحول دون الأرشفة الذاتية في الوطن العربي، إضافة إلى رصد ممارسات الباحثين، وتحليل محتوى مواقعهم الشخصية بما تضمّنته من إنتاجهم العلمي. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ أهم الأسباب الكامنة وراء عزوف الباحثين عن إتاحة إنتاجهم العلمي في صفحاتهم الشخصية هو ضيق الوقت، يليه المعوّقات المادية والخوف من السرقات العلمية والإتلاف العمدي. وكانت فئة المدرّسين هي أكثر الفئات ممارسة للأرشفة الذاتية. وفي الجهة المقابلة، كانت الرغبة في المساهمة في الوصول الحر للمعلومات، من الدوافع الأساسية وراء الأرشفة الذاتية، يليها الرغبة في زيادة الاطلاع على الإنتاج العلمي للباحث، والاستشهاد المرجعي به. أمّا من ناحية المحتوى، فقد احتلت مقالات الدوريات المرتبة الأولى من حيث الأرشفة الذاتية.

وأيضًا قام يونس الشوابكة (2011)، بدارسة مدى إلمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية بمفهوم الوصول الحر، وتقييمهم للدوريات الورقية في مقابل دوريات الوصول الحر الرقمية، واتجاهاتهم نحو المشاركة فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار متغيّرات الجنس، ونوع الاختصاص، والخبرة، والرتبة الأكاديمية. وقد توصّلت الدراسة–كما سابقاتها– إلى أنّ نسبة قليلة منهم (أعضاء هيئة التدريس) تنشر وفق الوصول الحر أو تودع أبحاثها في الأرشيفات الرقمية، على الرغم من أنّ غالبية المشاركين هم على اطلاع عليه. كذلك أظهرت النتائج–كما في دراسة بو عزة (2006) – أنّ أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية ما زالوا يعتقدون أنّ النشر في الدوريات الورقية المحكّمة أكثر ضمانًا من النشر في دوريات الوصول الحر الرقمية؛ وذلك نظرًا لعدم اعتمادها في الترقيات العلمية، ولعدم اعتبارها مصدرًا علميًا موثوقًا يمكن الاستشهاد به.

واستندت ناريمان متولي (2011) على دراسة أماني السيد (2008) في تناول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة نحو الأرشفة الذاتية، في مواقعهم الرسمية وغير الرسمية. وكذلك في تعرّف المعوّقات التي تحول دون قيام الأعضاء بالأرشفة الذاتية. وقد توصّلت الباحثة إلى النتائج ذاتها مع تسجيل بعض الفروقات، في أنّ عدم المعرفة بمفهوم الأرشفة الذاتية كانت السبب الرئيس لعدم اعتمادها من قبل هيئة التدريس وليس ضيق الوقت الذي يليها في الترتيب، وكذلك المعوّقات المتعلّقة بحقوق النشر. أمّا من ناحية محتوى الأرشفة الذاتية فكانت "النسخ المعدّلة للمقالات بصيغة PDF"، هي أكثر الأعمال أرشفة.

وتناولت لويزة فروخي (2011) –كما في دراسة السيد (2008)–اتجاهات الباحثين في قسم علم المكتبات نحو الوصول الحر، وتحديدًا في جامعة الجزائر الثانية. وركّزت الباحثة على مسألة البحث العلمي والإعداد الجامعي (التكوين) وارتباطهما بتكنولوجيا التعليم، إضافة إلى الدور الذي يلعبه الوصول الحر في دعم كل منهما. وقد توصّلت في دراستها إلى أنّ نسبة الاطلاع على الوصول الحر

للمعلومات بين أساتذة قسم علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر الثانية، هي مرتفعة جدًا في مقابل نسبة متدنية لاعتماده من قبلهم. وخلُصت الباحثة إلى طرح نموذج الوصول الحر للمعلومات كحل لتدارك التدنّي الحاصل في البحث والإعداد الجامعي، فهو–بناءً على ما توصّلت إليه–يُسهم بشكل فعّال في تدعيم التكوين والبحث، ويسمح بزيادة قدرة الاستيعاب لدى الطلاب، عبر خلق وسائل إيضاح جديدة في نقل المحاضرات وسماعها وإقامة الندوات، كما يُسهم في تحسين نوعية المناهج والمقررات الدراسية بما يتماشى وعصر المعلومات.

وتناول عبد الله المبرز (2011) في دراسته، اتجاهات الهيئة التعليمية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في السعودية، من ناحية تعزيزهم المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، كما في دراسة عبد الرحمن والقبلان (2007). وكان ما أضافته الدراسة هو إبراز تأثير الجانب المؤسساتي على اتجاهات الباحثين، وتحديدًا الجامعة–كمؤسسة حاضنة وداعمة لهم–ودورها في تعزيز المحتوى العربي المنشور، ضمن منظومة الوصول الحر. وقد تفرّدت الدراسة في بعض النتائج التي توصلت إليها في هذا المجال (مجال اتجاهات الباحثين نحو إثراء المحتوى العربي على الإنترنت)، إذ اعتبرت أنّ أكثر من نصف المشاركين يرى أنّ زيادة النشر في الوصول الحر يُسهم في زيادة الكم، وفي تجويد نوع البحث العربي. ويُلاحَظ هنا تطوّر طفيف عن نتائج دراسة عبد الرحمن والقبلان (2007)، التي كانت قد أظهرت تحفّظًا وعدم ثقة من قبل الباحثين السعوديين تجاه التكنولوجيا، والنشر على الإنترنت. كما أظهرت الدراسة أنّ إسهام الجامعة في دعم أعضاء هيئة التدريس بغرض تعزيز المحتوى العربي، هو غير مرض إلى حد ما، وهناك حاجة إلى إظهار اهتمام أكبر بالنشر الإلكتروني، وتقديم تسهيلات مشجّعة لأعضاء هيئة التدريس من أجل نشر إنتاجهم الفكري بشكل مجاني على موقع الجامعة.

أمّا دراسة محمد أمزيان برغل (2012)، التي تناولت أيضًا اتجاهات أساتذة علوم الإعلام والاتصال في الجزائر نحو تقنية النشر الإلكتروني، فقد تفرّدت من حيث المقاربة النظرية للموضوع، إذ تبنّت نظرية "التنافر المعرفي" (Cognitive Dissonance). وتوصّلت إلى النتائج نفسها للدراسات السابقة؛ أي أنّ أساتذة علوم الإعلام والاتصال بغالبيتهم لا يميلون إلى النشر الإلكتروني كوسيلة جديدة للتواصل مع أنّهم يبدون اتجاهًا إيجابيًا نحو الوصول الحر، وذلك بسبب تخوّفهم من القرصنة والجرائم الإلكترونية وضياع حقوق الملكية الفكرية. واعتبرت الدراسة في خلاصتها أنّ هذه النتائج تعبّر عن وجود عدم اتساق بين ما يبديه أساتذة علوم الإعلام والاتصال من اتجاهات إيجابية تجاه تقنية النشر الإلكتروني وبين ما يمارسونه من سلوكيات تجنّب التطبيق.

وفي دراسة تناول فيها سيف العبيدي ورائد الدباغ (2013) اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة الموصل في كليتي الاقتصاد والآداب نحو النشر المفتوح، تمّ التعرّض للدور الذي يقوم به هذا الأخير (النشر المفتوح) في تعزيز حركة البحث العلمي. وقد أظهرت النتائج أنّ نسبة الذين قاموا بنشر بحوثهم من خلال الدوريات المتاحة هي ضئيلة، وأنّ هناك اطلاعًا ضعيفًا ومحدودًا على مفهوم الوصول الحر للمعلومات ومبادراته من قبل أفراد العيّنة، الأمر الذي أثّر سلبًا على اتجاهاتهم نحو هذا النوع من الدوريات سواء أكانوا مؤلفين أو مستخدمين. وأرجع الباحثان سبب ذلك إلى قلة المعلومات العربية المتوافرة حول مصادر المعلومات المفتوحة.

وقامت سعاد عودة (2013) بدراسة اتجاهات الباحثين السوريين نحو مصادر الوصول الحر للمعلومات من خلال قياس مدى استخدامهم لها، ومدى مشاركتهم في نشر بحوثهم عبر إحدى قنوات التواصل العلمي ذات الوصول الحر. كما تعرّضت الباحثة إلى دور المكتبات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية في سورية، في توضيح الظاهرة ودعمها. وقد توصّلت إلى أنّ مستوى معرفة الباحثين السوريين بمصطلح الوصول الحر، أو المصطلحات المرتبطة به مثل الأرشيفات المفتوحة أو

المستودعات الرقمية، ضعيف. أمّا عن أنواع المصادر المفتوحة التي يرجع إليها هؤلاء الباحثون، فكانت المقالات والبحوث العلمية في المرتبة الأولى، يليها الكتب، ومن ثمّ مقالات ما قبل النشر (pre-print)، والرسائل الجامعية، والعروض التقديمية، وآخرها كانت أعمال المؤتمرات. وقد شكّلت زيادة المرئية السبب الرئيس في تشجيع المشاركين على إتاحة بحوثهم عبر مصادر الوصول الحر. بينما شكّل عدم الثقة بالنشر الرقمي المفتوح، وعدم اعتراف مؤسساتهم به، والجهل بآلياته وتطبيقاته، إضافة إلى الخوف من السرقات العلمية، الأسباب وراء عدم إقبالهم على إيداعهم بحوثهم فيها (مصادر الوصول الحر).

3.1.6.1 ثقافة الوصول الحر

تنضوي تحت هذا الموضوع الدراسات التي تناولت حصرًا التعريف بالوصول الحر، ونشأته، وتاريخه، وأنواعه.

قام عبد الرحمن فراج (2009) في دراسته التي أطلق عليها اسم "وراقية"، بنوع من مراجعة مسحية للإنتاج الفكري العربي في الوصول الحر. وكان الهدف من هذه "الوراقية" إعلام الباحثين بالإنتاج الفكري العربي–الورقي والإلكتروني–المنشور في موضوع الوصول الحر، إضافة إلى إبراز الجهود الفكرية التي أُنجزت لدعمه، ومن ثم تنبيه المجتمع العربي إلى ضرورة الانخراط في المسارات المختلفة لحركة الوصول الحر العالمية. وقد شملت "الوراقية" مصادر الوصول الحر وفقًا للتقسيمات الموضوعية، وأسماء المؤلفين، والعناوين؛ من مقالات الدوريات المتخصّصة والعامة، ومقالات الصحف، ومقالات الموسوعات (ويكيبيديا)، والكتب، وفصول الكتب، وأعمال المؤتمرات والندوات وورش العمل، والعروض التقديمية ... إلى آخره من أنماط الإنتاج الفكري. وفي العام التالي (2010b) تناول فراج في مقالته الوصول الحر "كطريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي"، استعرض فيها

بانوراما المشهد العالمي للوصول الحر وتاريخه، وحركة تطوّره منذ النشأة الرسمية مع المبادرات العالمية، والدعم الكبير الذي حظيت به من قبل العديد من الأجهزة والمؤسسات العلمية، والتشريعات في بعض الدول والمجتمعات، وازدياد أعداد دوريات الوصول الحر الذهبي، واعتماد كثير من الناشرين التجاريين سياسات الأرشفة الذاتية للمقالات العلمية المنشورة، إضافة إلى ازدياد أعداد المستودعات الرقمية المؤسساتية والموضوعية...الخ. وخلُص فرّاج إلى أنّ التوقعات تُشير إلى ازدهار حركة الوصول الحر في المرحلة المقبلة، معتبرًا أنّها ستشكّل مستقبل النشر العلمي.

وتناولت مها محمد (2010) في مقالتها تعريفات الوصول الحر المتعدّدة عالميًا وعربيًا، متطرّقة إلى نوعيه الرئيسين وخصائصهما؛ الطريق الأخضر (Green Route) المتمثّل بالأرشفة الذاتية في المستودعات الرقمية، والطريق الذهبي (Gold Route) المتمثّل بدوريات الوصول الحر. وكذلك تناولت نشأته التاريخية على أثر ما سُمي "بأزمة الدوريات"، وانتشار الإنترنت، وأهم المبادرات العالمية الداعمة له، وختمت بشرح مميّزات وعيوب الوصول الحر. ومن أهم ما ذكرت من مميّزاته أنّ المعلومات ضمن هذا النموذج الاتصالي تتمتع بقيمة شمولية، بمعنى أنّها تغطي مجالات المعرفة كافة، وأنّ الوصول الحر يقوم بدور فاعل في تطوّر البحث العلمي. أمّا العيوب بحسب المقالة فهي المشكلات التي تقف أمام الباحثين في الوصول الحر للمعلومات، وأبرزها: عدم المعرفة الكافية بأدواته، والعوائق اللغوية، والعوائق التقنية المتعلّقة بالبنى التحتية للاتصالات في العديد من الدول.

أمّا مها رمضان (2011) فقد آثرت استخدام مصطلح "التدفق الحر" للدلالة على الوصول الحر. وتعرّضت في دراستها إلى تاريخ ظهوره، وتعريفاته، وبعض الإشكاليات العربية في ترجمته، وأيضًا أنواعه واستراتيجيات تطبيقه العالمية. ومفهوم "التدفق الحر للمعلومات العلمية" في نظر الباحثة، هو أحد مصطلحات بدايات الألفية الثالثة الأكثر ذيوعًا، والأكثر جدلًا. واعتبرت الباحثة أنّ "التدفق الحر" لا يعبّر عن أسلوب أو نظام جديد للاتصال العلمي ما بين الباحثين فحسب، وإنّما هو

نموذج داعم للتواصل الإنساني ككل، ومن شأنه الرفع من مستوى البحث العلمي والتقني، وذلك وفق اعتبارات الممارسة العادلة والاستخدام العادل لحقوق الطبع والنشر.

وتناول عبد الباسط شواو وكمال بطوش (2012) في دراستهما حول الوصول الحر، أو كما أسماه "Free Access" والاتصال العلمي، أوجه الشبه والاختلاف ما بين نظام النشر التقليدي ونموذج الوصول الحر للمعلومات، وذلك عبر إجراء مقارنة بين الإنتاج الفكري المقيّد أو التقليدي والإنتاج الفكري الحر، في ضوء الاتصال العلمي. وقد أظهرت الدراسة أنّ أهمّ التحديات والقيود التي تواجه حركة الوصول الحر في العالم هي تصدّي الناشرين التجاريين لها، والجدل القائم حول حماية حقوق المؤلف للأعمال المنشورة، وجودة المحتوى وتحكيمه، ومصادر تمويل هذا النوع من النشر، وتحديات تقنية وثقافية وغيرها. وتوصّلت الدراسة إلى أنّه مهما تعدّدت وسائل النشر وتنوّعت طرائقها–خاصة التكنولوجية منها– لن يفقد النشر التقليدي أهميته في تحقيق دوره في خدمة البشرية، وما زال أمامه الوقت الكثير والجديد لتقديمه.

وجاءت دراسة آمنة بهلول (2014) أكثر تخصيصًا، إذ تناولت إضافة إلى التعريفات واللمحة التاريخية للوصول الحر، نوعًا خاصًا من أنواعه هو الأرشيف المفتوح المؤسساتي، ودوره في دعم الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية. وتطرّقت فيها إلى تعريف الأرشيف المفتوح، وأنواعه (الموضوعي أو المؤسساتي)، وآلية عمله، وتوضيح مفهوم الأرشفة الذاتية المرتبطة به، والدور والأهمية للمؤسسة الحاضنة له، وللباحثين كمساهمين فيه أو كمستفيدين منه. وأبرزت الدراسة التحدّيات التي تواجه المؤسسات عند إنشاء مستودع رقمي، والتي يقع في مقدّمها مسألة إدارة الحقوق الفكرية. ورأت الباحثة في خلاصة الدراسة أنّ الأرشيف المفتوح المؤسساتي يُعتبر أحد القنوات الداعمة لحركة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، لا سيّما بأنّه يسمح بتبادل المعلومات الآنية والحديثة

بين الباحثين من دون قيود قانونية ومالية وتقنية، وذلك من خلال تنظيمه المعارف والأبحاث العلمية وحفظها وإتاحتها بشكل مفتوح للمستفيدين كافة.

وفي إطار الأرشيفات المفتوحة أيضًا، تناول نعمة الله سلمانية وأحمد بخوش (2014) دور هذه الأرشيفات في دعم البحث العلمي وموقف الباحث العربي المتردّد تجاهها. وقد خلُصت الدراسة إلى أنّ الأرشيفات المفتوحة لها تأثير كبير على البحث العلمي، من ناحية توصيل نتائج البحوث العلمية، وبثّ المعلومات للهيئات والمؤسسات العلمية وتقاسمها وتبادلها (المعلومات).

وأيضًا وفي الإطار نفسه، تناولت وسام بن غيدة (2014) الأرشفة الذاتية كطريقة إيداع في المستودعات الرقمية. وتعرّضت الباحثة إلى كيفية إدارة الحقوق الفكرية، وأنواع التراخيص المستخدمة، و"المشاع الإبداعي" (Creative commons)، وأنواعه وأهميته في دعم الأرشفة الذاتية. وخلُصت الباحثة إلى ضرورة إلزام كل مؤسسة أكاديمية حيازة مستودع رقمي ضمن منظومة الوصول الحر. وقد نشرت بن غيدة في العام التالي (2015) دراسة موسّعة حول الإنتاج العربي من المستودعات الرقمية المؤسساتية، إضافة إلى المبادرات والمؤتمرات وورش العمل العربية التي تناولت الوصول الحر.

2.6.1 المحور العلمي-البحثي

تضمّن هذا المحور دراستين تناولتا تحليل الاستشهادات المرجعية.

الأولى، دراسة دينا علي (2012)، والتي قامت فيها بدراسة أنماط إفادة الباحثين المصريين في مجال المكتبات والمعلومات من مصادر الوصول الحر. وقامت الباحثة بدراسة الاستشهادات المرجعية بمصادر الوصول الحر، من خلال عينة من الأطروحات الجامعية المجازة في أقسام المكتبات والمعلومات المصرية، وإجراء التحليلات العددية، والنوعية، والزمنية، واللغوية لها. وقد

توصّلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمّها أنّ نسبة الإفادة من مصادر معلومات الوصول الحر هي عالية جدًا، وكذلك نسبة الاستشهادات بها في الرسائل العلمية.

والثانية، دراسة أسماء سليمان (2013) التي تعّرضت فيها لوسائل الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية، إضافة إلى مدى مساهمة الباحثين في تفعيل الإفادة من المصادر الإلكترونية من خلال النشر على الإنترنت، والصعوبات التي تواجههم. وكما في دراسة علي (2012)، قامت الباحثة بدراسة الاستشهادات المرجعية الواردة في عينة من الأطروحات الجامعية، المجازة من قسم تكنولوجيا المعلومات بكلية الحاسبات والمعلومات بجامعتي القاهرة والمنوفية، وتحليلها كميًّا ونوعيًّا من الناحيتين الزمنية واللغوية. وقد توصّلت إلى عدة نتائج أهمّها: أنّ نسبة الاستشهادات المرجعية بالمصادر الإلكترونية للمعلومات هي عالية جدًا، وأنّ اللغة الإنجليزية هي اللغة الطاغية في تلك المصادر.

3.6.1 المحور الإداري

تضمّن هذا المحور تسع (9) دراسات تناولت موضوعين بحثيين، هما اتجاهات وسياسات المؤسسات (7 دراسات)، ومبادرات الوصول الحر (دراستان 2).

1.3.6.1 اتجاهات وسياسات المؤسسات

قامت فاتن بومفلح (2008) بعرض وتحليل تجربة مكتبة الملك عبد الله الرقمية في جامعة أم القرى، وسياستها تجاه الوصول الحر. وفي دراستها سعت الباحثة إلى تعرّف كيفية تأثير كل من التكلفة وحقوق النشر على تطبيق مبدأ الإتاحة الحرّة للمعلومات، ومعرفة مدى التشابه أو الاختلاف في الاتجاهات، بين ما هو مطبّق في المكتبة محل الدراسة، وما هو في المكتبات الرقمية التابعة للجامعات العالمية. ولفتت الباحثة في نتائج المقارنة مع تجربة المكتبات العالمية، أنّ تلك الأخيرة

استطاعت أن تتيح محتوياتها بشكل مفتوح، بفضل ما حصلت عليه من تمويل ومنح خارجية تغطّي التكاليف المادية والحقوقية للمشروع.

وتناول يونس الشوابكة (2009) العلاقة المتبادلة ما بين المكتبات–لا سيّما الأكاديمية منها– وحركة الوصول الحر. وخلُص الباحث إلى أنّ الوصول الحر سيضع المكتبات أمام اختبار إعادة النظر في دورها، وموقعها ضمن منظومة المعلومات الجديدة.

وتعرّضت هند لبّان (2010) إلى واقع حركة الوصول الحر إلى المعلومات في المؤسسات المعلوماتية الحكومية والأهلية في مدينة الرياض، وبالتحديد في كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وجامعة الأمير سلطان الأهلية وجامعة اليمامة الأهلية. وتوصّلت الباحثة إلى أنّ إتاحة الدوريات وإنشاء المستودعات الرقمية، هما من أهم الأدوار التي على المؤسسات المعلوماتية القيام بها. ولفتت الباحثة إلى التحدّيات الاقتصادية، والمعوّقات القانونية المتعلّقة بحقوق النشر والتأليف، والتي تحول ما بين المؤسسات وتطبيق الوصول الحر إلى المعلومات.

وفي الإطار نفسه، تناول عبد الرحمن فراج وسليمان الشهري (2010)، مدى انخراط الجامعات السعودية في حركة الوصول الحر، وبصفة خاصة مدى تشجيعها للأرشفة الذاتية وإنشائها للمستودعات الرقمية المؤسساتية، ومدى إتاحتها للدوريات الصادرة عنها، وإصدارها للسياسات ذات الصلة بالنشر الإلكتروني المفتوح، وقيامها بالترويج لخدماته عبر بواباتها الرقمية. وخلُصت الدراسة إلى أنّ دعم الجامعات السعودية للوصول الحر يُعدّ ضعيفًا بصفة عامة؛ فمن بين أربع عشرة جامعة سعودية لا يوجد سوى جامعة واحدة قامت بإنشاء مستودع رقميّ بصورة ممنهجة. أمّا على صعيد الدوريات، فمن بين اثنتين وثلاثين دورية صادرة عن الجامعات السعودية، لا توجد سوى أربع دوريات تتيح نصوصها الكاملة على الإنترنت، ولا توجد من بين تلك الدوريات الأربع، سوى دورية واحدة

مسجّلة في الدليل العالمي لدوريات الوصول الحر (Directory of Open Access Journals, DOAJ). وأمّا فيما يتعلّق بسياسات الوصول الحر، فهناك جامعة واحدة فقط قامت بوضع سياستها الخاصة بالنشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

وتعرّض شريف شاهين (2011) إلى السياسات المتّبعة من قبل الجامعات لحماية الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس والباحثين، من أصحاب الإبداعات الفكرية والعلمية، وصون المحتوى الإلكتروني المقدّم من قبلهم. وانقسمت الدراسة إلى جزأين: جزء عني بالتعريف بماهية الملكية الفكرية وطريقة عملها، والتعريف بالتعليم الإلكتروني وأنظمته ومكوّناته، وجزء تناول اتجاهات الجامعات المصرية نحو إتاحة المحتوى الرقمي التعليمي. كما قام الباحث واستنادًا إلى المبادرات العالمية، بوضع أطر مبادرة لجامعة القاهرة، لإتاحة الكتب الدراسية بشكل مفتوح. وخلُص الباحث إلى أنّه لا توجد أيّ توجّهات واضحة على مستوى مكتبات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المصرية والعربية والأجنبية، بشأن سياسات الإتاحة ما بين المنشور الورقي والإلكتروني.

وجاءت دراسة عز الدين بودربان وناجية قموح وزينب بن الطيب (2014) مشابهة لدراسة الشوابكة (2009)، من جهة تناولها التأثيرات المتبادلة ما بين الوصول الحر والمكتبات الجامعية، وتأثّر دور المكتبات بالتغيّرات التكنولوجية المستجدّة. وكمُن جديد الدراسة، في تناولها مدى وعي المكتبات الجامعية الجزائرية أهمية الإتاحة الحرّة والمجانية للمعلومات العلمية في الوسط الأكاديمي البحثي، والوقوف على أبرز مساهماتها ومشاريعها في دعم وتحقيق مبدأ الوصول الحر للمعلومات، من دون وجود قيود مالية أو قانونية.

وفي الإطار نفسه، تناولت دراسة محمد الصالح نابتي ونضيرة عاشوري (2014)، دور المكتبيين في جامعة قسنطينة الأولى في التأسيس لحركة النفاذ المفتوح للمعلومات العلمية والتقنية والإفادة منها، من خلال رصد مؤهلاتهم العلمية، وخبراتهم العملية، ووعيهم لحركة الوصول الحر،

ومواقفهم تجاهه، وممارساتهم له. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ المكتبيين هم غير قادرين حاليًا على المساهمة في التأسيس لمشروع النفاذ المفتوح؛ نظرًا لضعف مهاراتهم بالتعامل مع البيئة الرقمية، وضعف البنية التحتية لمكتباتهم الحالية.

2.3.6.1 مبادرات الوصول الحر

تناول شريف شاهين (2009) المفاهيم الأساسية في مجال الاتصال العلمي والوصول الحر؛ تعريفًا وأنواعًا، وأهميةً. كما تناول نصوص أبرز المبادرات العالمية الصادرة بشأن إتاحة الوصول الحر للمعرفة تحليلًا؛ لتعرّف أهدافها، وبنودها، ومجالات تغطيتها، وذلك في سبيل رسم أطر مبادرة عربية ترعى الوصول الحر للمعلومات.

وقامت مها رمضان (2012) بتناول الموضوع نفسه بشكل موسّع، إذ قامت في الشق الأول من الدراسة بحصر مبادرات ما أسمته "التدفق الحر"، ثم استعرضت بالوصف والتحليل محتوى تلك المبادرات في سبيل استنباط أسس مبادرة مصرية تكون ملائمة للتطبيق في المجتمع المصري. أمّا في الشق الثاني من الدراسة، فقد قامت الباحثة بدراسة ميدانية استطلاعية للمراكز البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي، وبعض الجامعات والكليات الممثّلة للجامعات المصرية وكلياتها؛ لتعرّف مدى وعي وإسهام تلك المؤسسات البحثية والتعليمية، وموقفها من تبنّي أفكار حرية النشر.

4.6.1 المحور الاقتصادي

لم تتعرّض أيّ دراسة من دراسات العيّنة للتكاليف المالية أو النماذج الاقتصادية للنشر العلمي بشكل مستقل.

5.6.1 المحور التقني

تضمّن هذا المحور إحدى وعشرين (21) دراسة، تناولت موضوع تشغيل وتقويم خدمات الوصول الحر. ويمكن تفريع هذا الموضوع إلى خمسة مواضيع هي: المستودعات الرقمية (14 دراسة)، ودوريات الوصول الحر (4 دراسات)، والاتصال العلمي (دراسة واحدة 1)، والبحث المفتوح (Open Search) (دراسة واحدة 1)، والنشر التعاوني المفتوح (دراسة واحدة 1).

1.5.6.1 المستودعات الرقمية

تناولت كريمة بن علال (2007) موضوع الأرشيفات المفتوحة من حيث المفهوم، والنشأة، والدور، والأهمية التي تحتلها في نظام الاتصال العلمي، وكذلك الأطراف المعنية بتشغيلها وإدارتها. وقامت الباحثة بدراسة وتقويم نماذج عالمية من الأرشيفات المفتوحة، في سبيل اعتماد تجاربها في إنشاء أرشيف مفتوح مؤسساتي، لصالح المجموعة العلمية الجزائرية (ArchivAlg). وخلُصت الباحثة إلى أنّ مستودعات الأرشيف المفتوح تعتمد المعايير الفنية نفسها، وتقوم على مبادئ ونظم التشغيل نفسها؛ إلّا أنّ المستودعات المؤسساتية يمكن تمويلها وتسييرها بشكل أفضل، بالمقارنة مع مثيلاتها الموضوعية، كونها تستفيد من الإمكانيات المادية والبشرية والمعنوية التابعة للمؤسسة المنشئة. أمّا بالنسبة للأرشيف المفتوح الجزائري (ArchivAlg)، فتبيّن أنّ السبيل الأمثل لعملية تزويده بالبحوث والدراسات العلمية، يكون عبر الأرشفة المؤسساتية وذلك بسبب فشل تجربة الأرشفة الذاتية، نظرًا لعدم تجاوب الباحثين الجزائريين مع سياسة الإيداع.

أمّا أسامة خميس (2010) فقد تناول نوعًا خاصًا من المستودعات الرقمية، ما أسماه مستودعات الكيانات الرقمية (Digital Objects Repository) من حيث التعريف بها، وطرق بنائها، وآلية عملها، في سبيل إنشاء وتشغيل مستودع رقمي مؤسساتي لقسم المكتبات والمعلومات في كلية الآداب في جامعة المنوفية. وقد قام الباحث بتقويم مجموعة من المستودعات الرقمية العالمية، وأربعة

نظم مفتوحة المصدر (Fedora, Door, Dspace, Greenstone) في سبيل اختيار النظام الأمثل لإنشاء المستودع. وتوصّل الباحث إلى أنّ برنامج Dspace يحتل المرتبة الأولى من حيث الاستخدام في إنشاء المستودعات الرقمية. ولفت الباحث إلى أنّ هذا المستودع يُعتبر الأول من نوعه في مصر والعالم العربي.

وقامت إيمان فوزي (2011) بتقويم المستودعات الرقمية المفتوحة على الويب–العربية والأجنبية – من النواحي التقنية، والمالية، والفنية، والكشف عن مدى إفادة كل من الباحثين المصريين والمكتبات البحثية المصرية منها، كما وضعت تصوّرًا مقترحًا لإنشاء مستودع رقمي مفتوح. وتوصّلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمّها: إنّ كافة المكتبات البحثية محل الدراسة–باستثناء مكتبة واحدة– ليس لديها ثمة معوّقات تحول دون الاشتراك بالدوريات العلمية، وقواعد البيانات الأجنبية المقيّدة، والدوريات العربية، وإنّ هناك غيابًا لدور المكتبات البحثية محل الدراسة في إحاطة المستفيدين بآليات الوصول الحر للمعلومات، وتدريبهم عليها، نتيجة عدم الوعي الكافي من قبل المكتبيين به. ولفتت الباحثة في الختام إلى أنّ الجهود المبذولة لدعم الوصول الحر في البلدان العربية تتسم بالفردية والبطء، وغياب الدعم المؤسساتي.

وفي الإطار نفسه، قام أحمد عبادة العربي (2012) بدراسة المستودعات الرقمية المفتوحة للمؤسسات الأكاديمية، وتوزيع محتوياتها عدديًا ونوعيًا وزمنيًا وموضوعيًا، وتحديد أساليب البحث والاسترجاع فيها، والبرمجيات المستخدمة في إنشائها، والسياسات المتبعة فيها، وذلك في سبيل وضع آلية لإنشاء المستودعات الرقمية، تكون بمثابة دليل إرشادي للجامعات العربية عند بناء مستودعاتها الرقمية. وتوصّل الباحث إلى أنّ نظام Eprints كان أكثر البرامج المستخدمة في إنشاء المستودعات، وذلك بخلاف ما كان قد توصّل إليه خميس (2010) في أنّ برنامج Dspace هو أكثر البرامج

المستخدمة باحتلاله المرتبة الأولى–بحسب الدراسة– من حيث الاستخدام لبناء المستودعات الرقمية المفتوحة.

وأيضًا تمحورت دراسة حنان أحمد فرج (2012) حول واقع المستودعات المؤسساتية العربية، ودور المكتبات في تدعيمها وتنميتها، إضافة إلى الدور الذي تقوم به هذه المستودعات في إثراء المحتوى العربي الرقمي على الإنترنت. وقد قامت الباحثة بتقويم المستودعات الرقمية العربية، ومقارنتها مع عينة مختارة من المستودعات العالمية. وتوصّلت إلى أنّ المستودعات العربية لا تزال بعيدة عن مثيلاتها في العالم من حيث العدد، والنوعية، والممارسات، والسياسات المتّبعة. وأشارت الباحثة إلى أنّ مصر كانت هي البلد العربي الأكثر امتلاكًا للمستودعات، حيث تمتلك ثمانية مستودعات، يليها بالترتيب المملكة العربية السعودية التي تمتلك ثلاثة مستودعات، ثم قطر وتونس والسودان التي تمتلك كلّ منها مستودعًا واحدًا. كما أشارت الباحثة إلى وجود عوامل مشتركة في المستودعات كافة كمعوّقات لعملية البحث والاسترجاع؛ فجميع المستودعات العربية تستخدم لغة حرّة غير مقنّنة في فهرسة المصادر، وجميعها يعاني ضعف عامل التحفيز على الاستخدام، وضعف السياسات المؤسساتية، وضعف الروابط الداخلية وخدمات البحث، إضافة إلى عدم ربط المستودعات المحلية بعضها ببعض.

أمّا فاطمة أحمد (2012) فقامت بدراسة المستودع الرقمي لجامعة الخرطوم في السودان، الذي تأسّس من خلال مبادرة أجنبية، وعرضت بشكل شديد الاختصار لوظائفه والعاملين فيه. وتوصّلت الباحثة إلى نتائج عامّة حول أهمية الوصول الحر، وضرورة دعمه من قبل الجامعات في العالم العربي.

وقامت الباحثة نسرين قباني (2012) بتقويم المستودعات الرقمية تقنيًا، وتنظيميًا، وقانونيًا، في سبيل إنشاء مستودع رقمي لجامعة دمشق. وتوصّلت الباحثة إلى أنّ هناك عدم وضوح في مفهوم

المستودعات الرقمية، وهناك خلط في المصطلحات الدالة عليه. أمّا فيما يخص إنشاء مستودع رقمي، فقد أشارت الباحثة إلى أنّ محدّد الكيان الرقمي (Digital Object Identifier, DOI) يُعدّ من أهمّ المتطلبات التي يجب توافرها في نظام بناء المستودع الرقمي، إضافة إلى توضيح الناحية القانونية للنشر، سواء أكانت المؤسسة المنشئة للمستودع الرقمي هي الناشر أم لا. ولفتت الباحثة إلى أنهّ جرى بناء مستودع جامعة دمشق باستخدام نظام Dspace لتميّزه بمزايا فريدة، فضلًا على أنّه أكثر النظم استخدامًا لهذا الغرض، ولا سيّما أنّ هناك تجاربًا عربية في استخدامه. وخلُصت الباحثة إلى أنّ مستودع جامعة دمشق الرقمي هو أول مستودع سوري مؤسساتي من حيث نوعه وهيكلية عمله.

وفي السياق عينه قامت إيمان رمضان (2012) بتقويم مكتبة الإسكندرية الرقمية، أو ما يُسمّى مستودع الأصول الرقمية (DAR)، استنادًا إلى المعايير والمبادئ التي اقترحتها المنظمة الوطنية لمعايير المعلومات الأميركية NISO. وتوصّلت الباحثة إلى أنّ هناك ضعفًا واضحًا في المعايير التي يمكن اعتمادها في تقويم المكتبات الرقمية. كما أشارت إلى نجاح المشروع الرقمي لمكتبة الإسكندرية من حيث السهولة في الوصول إلى المحتوى، والسرعة في تحميل النصوص، إضافة إلى امتلاك المكتبة مجموعة ضخمة من الإنتاج العربي الرقمي المتاح بشكل مفتوح على الويب.

وتناولت أريج البسام وهدى اليامي (2013)–كما في دراسة خميس (2010)– دراسة مستودعات الكيانات الرقمية في السعودية، باعتماد تسمية مستودعات المصادر التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources, OER). وقد استعرضت الدراسة وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، باعتبارهم مؤثّرين أساسيين في جودة التعلّم الإلكتروني. وتوصّلت الدراسة إلى أنّ هناك إجماعًا من الهيئة التعليمية على أهمية المستودعات الرقمية التعليمية، وعلى دورها في

تحسين جودة التعليم الإلكتروني، وإن كان الأمر –بحسب الدراسة– لا يخلو من الكثير من التحدّيات والصعوبات التطبيقية نظرًا لحداثة هذه المشاريع.

وقام أشرف رداد (2013) بدراسة حالة المستودع الرقمي لجامعة المنصورة. وخلُص الباحث إلى أنّ هناك علاقة ما بين البنية التحتية للمستودع الرقمي، وبين حجم العمل بالمستودع المتمثّل في الرقمنة وإيداع الرسائل والأبحاث العلمية، وهناك علاقة أيضًا ما بين كليات الجامعة الحاصلة على شهادة الاعتماد والجودة، وبين حجم أبحاث أعضاء هيئة التدريس على نظام الفارابي لضمان الجودة والاعتماد. وختم الباحث بأنّه ليس هناك –حتى الآن– من سياسة محدّدة وواضحة تجاه إتاحة الرسائل الجامعية بالنص الكامل.

وقام فهد بن عبد الله الضويحي (2014) بدراسة المستودعات المؤسساتية في الجامعات السعودية، إضافة إلى توجّهات أعضاء هيئة التدريس نحوها، والمساهمة بإنتاجهم العلمي فيها. وخلُص الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمّها: أنّ هناك حراكًا إيجابيًا في الجامعات السعودية نحو تبنّي مبادرات إنشاء المستودعات المؤسساتية، ونحو القيام بالتخطيط الفعلي لذلك. كما أنّ هناك تأييدًا لها من الأغلبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس، بما أبدوا من اهتمام كبير بالمساهمة في إيداع إنتاجهم العلمي في تلك المستودعات.

وكانت دراسة إهداء صلاح (2014)، مشابهة لما تناولته دراستا كل من العربي وفرج في تقويم المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية، مع إضافة جزئية التخطيط لإنشاء مستودع رقمي لجامعة القاهرة. وفي الإطار نفسه، قام إبراهيم كرثيو (2014) بدراسة مسحية للمستودعات المؤسساتية العربية. وتوصّل الباحث إلى أنّ المستودعات المؤسساتية تُعزّز من مرئية ما يُسمى بالأدبيات الرمادية (رسائل جامعية، وبحوث مؤتمرات، وتقارير...)، بالمقابل أشار الباحث إلى عدم

وجود سياسة واضحة متّبعة في تلك المستودعات في عمليات الاقتناء، والقبول، والتحكيم للمحتوى الرقمي.

وقامت جوزاء القحطاني (2015) كما في دراسات كل من فرج والعربي وصلاح، بتناول المستودعات الرقمية المؤسساتية. وقد أضافت الباحثة جزئية تقديم تصوّر مقترح لمشروع المستودع الرقمي المؤسساتي لجامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن في المملكة العربية السعودية.

2.5.6.1 دوريات الوصول الحر

قامت إيناس صادق (2007) بمسح الدوريات العربية العامة المتاحة على الإنترنت، وتناولت بالتحليل خصائصها الموضوعية واللغوية والمكانية، وجهة النشر، ووتيرة الصدور وتتابعها وانتظامها. وقد توصّلت الباحثة إلى أنّ العلوم الاجتماعية تتصدّر موضوعات دوريات الوصول الحر العربية العامة، يليها بالترتيب الآتي: المعارف العامة، والعلوم التطبيقية، والآداب، والديانات، والفنون، وأخيرًا التاريخ والجغرافيا والتراجم. واحتلّت الدوريات الصادرة باللغة العربية المرتبة الأولى، تبعها اللغة الإنجليزية، ثم الفرنسية، وأخيرًا الإسبانية. كما احتلّت المملكة العربية السعودية مركز الصدارة في نشر الدوريات، ثم تبعتها بذلك جمهورية مصر العربية. واتضح أنّ من أقل الدول نشرًا للدوريات هي الجزائر وتونس وعمان. كما وتوصّلت الباحثة إلى أنّ معظم مواقع الدوريات تلك تفتقر للبيانات الأساسية، كتحديد الجهة المسؤولة عن الدورية (شخص/ هيئة)، وتحديد وتيرة الصدور، ومكان النشر، وغيرها من البيانات الوصفية.

أمّا فايقة حسن (2011) فقامت بمسح وتقويم دوريات الوصول الحر في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة على الإنترنت من خلال ثلاثة أدلة عالمية (DOAJ, Open J-Gate, LivRe). وتوصّلت الباحثة إلى أنّ هناك 164 دورية وصول حر في مجال المكتبات والمعلومات متاحة من قبل

الأدلة الثلاثة مجتمعة. وخلُصت الباحثة إلى أنّ الربع فقط من الدوريات المتاحة تمتلك تحكيمًا، وتكشّف في قاعدة البيانات المتخصّصة في علم المعلومات والمكتبات LISTA، لتشكّل بذلك مصدرًا بحثيًا موثوقًا لأصحاب الاختصاص.

أمّا عبد الرحمن فراج (2011) فقد تناول في دراسته–التي يغلب عليها طابع الرأي–وضع الدوريات العربية المتخصّصة في خضم الظروف السياسية والاقتصادية المتعثّرة في البلدان العربية، إضافة إلى ما لتلك الظروف من تأثير واضح على طبيعة النشاط العلمي، ولا سيّما الدوريات العربية. ووصّف الباحث حال الدوريات التخصّصية العربية، بأنّها لا تزال أسيرة التقنيات الورقية في غالب الأحيان، في الوقت الذي يندر فيه وجود دورية تخصّصية في الغرب من دون طبعة إلكترونية رديفة. واعتبر الباحث–وفقًا لمعايير النشر العلمي المعاصر– أنّ مقالات الدوريات التي لا تستجيب للتواصل والتفاعل والتزامن تحت مظلة الجيل الثاني للعنكبوتية، من أصول للنشر الإلكتروني، والأرشفة، والتكشيف، أو حتى إتاحة نسخ منها ضمن منظومة الوصول الحر، فإنّها بذلك تضع حجابًا بينها وبين المستفيدين المحتملين، وسينصرف عنها الباحثون عاجلًا أم آجلًا.

وتناولت مها محمد (2011) –كما في دراسة حسن (2011) – دوريات الوصول الحر في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة في دليل (DOAJ). وقد توصّلت الباحثة إلى أنّ دوريات الوصول الحر في مجال المكتبات والمعلومات تشكّل نسبة ضئيلة من إجمالي عدد دوريات الوصول الحر في الدليل. أمّا من ناحية التوزيع الموضوعي فتتدرج دوريات الوصول الحر تحت قسمين رئيسين هما: علم المكتبات والمعلومات، وعلم الببليوجرافيا. وتحتل الولايات المتحدة الأميركية كما اللغة الإنجليزية الصدارة في هذه الدوريات.

3.5.6.1 البحث المفتوح

تناول عبد الرحمن فراج (2010a) في دراسته بعض أدوات البحث في مصادر الوصول الحر. وقسّم هذه الأدوات إلى محركات بحث، وأدلة، وخدمات تجميع واصفات البيانات (Metadata Harvesters). وقام بعرض خصائص وأهمية كل منها. وقد ركّز الباحث على مبدأ البحث المفتوح (Open Search)، الذي هو عبارة عن توافر إمكانية البحث عن الإنتاج الفكري المتاح من دون أيّ عوائق.

4.5.6.1 النشر التعاوني المفتوح

تناولت عزة جوهري (2013) دور موسوعة "نول" (Knol) التي أنشأتها شركة "غوغل" (Google) الرقمية في إثراء المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، ومدى معرفة طالبات الدراسات العليا، وعضوات هيئة التدريس بكليتي الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم في جامعة الملك عبد العزيز بها، وطرق الإفادة منها. وقد توصّلت الباحثة إلى أنّ الصفحات العربية تقع في الترتيب الثاني بعد الإنجليزية في "نول"، وأنّ أكثر الموضوعات العربية تتمحور حول الدين والتاريخ والإسلام والمجتمع. كما توصّلت إلى أنّ هناك قصورًا في وعي هذه الخدمة والإمكانيات التي تتيحها. والجدير بالذكر أنّ هذه الدراسة كانت قد نُشرت بعد مرور عام كامل على توقّف خدمة "نول".

5.5.6.1 الاتصال العلمي

وختامًا تناولت نوجود بيوض (2015) تأثير الوصول الحر على الاتصال العلمي. وقد أجرت الباحثة استطلاعًا للرأي مع مسؤولي المستودعات المؤسساتية التابعة للمؤسستين محل الدراسة (جامعة بومرداس ومركز البحث في الإعلام العلمي والتقني في الجزائر) لقياس مدى معرفة المبحوثين بما

أسمته "فلسفة" الوصول الحر ومزاياه. وخلُصت الباحثة إلى عدم وجود سياسة وطنية من أجل إشاعة "النفاذ الحر"، لا سيّما الأرشفة الذاتية.

7.1 التعليق على الدراسات

من المؤكّد أنّ الدراسات التي تمّ عرضها، لا تشكّل كل الإنتاج البحثي العربي في مجال الوصول الحر، وإنّما هي مجموعة دراسات قد تمّ تشكيلها بناء على ما استطعت الوصول إليه من دراسات في خطوة أولى، ووفق مجموعة من الشروط البحثية في خطوة ثانية كما تنص المراجعة النقدية الممنهجة. وقد تمّت مراعاة أنّ تكون هذه المراجعة واسعة قدر الإمكان كي تؤدّي وظيفتها الأساس؛ ألا وهي تمثيل الإنتاج البحثي العربي في مجال الوصول الحر. ولست هنا في وارد القيام بتقويم شامل لما اجتهد على إخراجه مجموعة من الباحثين العرب، على مرّ أحد عشر عامًا. فالتقويم كما هو معروف، عملية معقّدة تحتاج إلى الكثير من العلم والدراية والإحاطة الواسعة في المجال محل التقويم، فضلًا عن التحلّي بالخبرة البحثية والموضوعية العلمية الكافية، التي لا أدّعي بمكان امتلاكها. ومن هذا المنطلق سيتم فيما يأتي التعليق النقدي على الدراسات التي تمّت مراجعتها، من ناحية الإتاحة، واختصاص معدّ الدراسة، والمحاور والموضوعات البحثية المعالَجة، والإطار النظري المعتمَد، والمنهجية المتّبعة، والنتائج المستخلصة.

1.7.1 إتاحة الدراسات

على الرغم من تناول الدراسات المراجعة كافة موضوع الوصول الحر للمعلومات بشكل إيجابي من قبل مؤلّفيها، إلّا أنّه لم تتم إتاحة سوى ثلاثين دراسة من أصل ثلاث وخمسين. وقد استلزم الوصول إليها الكثير من البحث والتصفّح خلال مدة ثلاثة أشهر. إذ أنّ الإتاحة الحرّة على الإنترنت سواءً أكانت من قبل الباحث أو الناشر، لا تؤدّي بالضرورة إلى الوصول. فالوصول الحر هو شديد

الارتباط بمدى مرئية الدراسة المتاحة لمحركات البحث، وبأسلوب حفظها وتكشيفها في المستودعات الرقمية والفهارس الآلية، وصحّة بياناتها...إلخ. وكما أورد فراج (2011) في معرض الحديث عن الدوريات العربية "إنّ مقالات الدوريات التي لا تستجيب للتواصل والتفاعل والتزامن، تحت مظلة الجيل الثاني للعنكبوتية، تضع حجابًا بينها وبين المستفيدين المحتملين منها". وقد يسري هذا الأمر على مطلق مصدر معلومات؛ فأيّ دراسة لا يمكن الوصول إليها بحرية وسهولة عبر الإنترنت، سواء أكانت بالنص الكامل أو بالمستخلص، هي بحكم المعدومة.

2.7.1 اختصاص معدّ الدراسة

توزّعت اختصاصات معدّي الدراسات لتشمل خمسة اختصاصات متقاربة إلى حد ما وهي: علوم المكتبات، وتقنيّات التعليم، وعلوم الإعلام والاتصال، والعلوم الشرطية، وإدارة النظم المعلوماتية. وكان اختصاص علم المعلومات والمكتبات هو الاختصاص الطاغي في هذا المجال؛ ممّا يدل على أنّ موضوع الوصول الحر–على الرغم من كونه شأنًا علميًا يطال مطلق اختصاص–لا يزال محصور الانتشار، ويُعتبر موضوعًا بحثيًا متخصّصًا في علم المعلومات.

3.7.1 المحاور والموضوعات البحثية

تقاسم كل من المحور الثقافي والمحور التقني بالتساوي الحصة الأكبر من الدراسات، ما مجموعه اثنتان وأربعون (42) دراسة من أصل ثلاث وخمسين (53)، تبعه المحور الإداري بتسع (9) دراسات، ثم المحور العلمي–البحثي بدراستين (2). ولم تقع أيّ دراسة ضمن المحور الاقتصادي الذي يتضمّن المواضيع المتعلّقة بالتمويل، والتكاليف، والنماذج الاقتصادية للنشر المفتوح، وربما يعود ذلك إلى عدم تعاون المؤسسات والناشرين في البلدان العربية في التصريح عن ميزانياتهم العلمية وكيفية

توظيفها. أمّا على صعيد الموضوعات (انظر الجدول رقم 1.1)، فقد حاز موضوع تقويم وتشغيل المستودعات الرقمية على المرتبة الأولى من حيث عدد الدراسات التي عالجته، والتي بلغ عددها أربعة عشر (14) دراسة، تبعه موضوع اتجاهات وممارسات الباحثين في إحدى عشرة (11) دراسة، ومن ثم موضوع ثقافة الوصول الحر في تسع (9) دراسات.

جدول 1.1: توزيع الدراسات على المحاور والموضوعات

المحور	الموضوع	عدد الدراسات
المحور الثقافي	اتجاهات وممارسات الباحثين	11
	ثقافة الوصول الحر	9
	اتجاهات وممارسات المستفيدين	1
المحور العلمي–البحثي	الاستشهادات المرجعية	2
المحور الإداري	اتجاهات وسياسات المؤسسات	7
	مبادرات الوصول الحر	2
المحور الاقتصادي	النماذج الاقتصادية للنشر المفتوح	0
المحور التقني	المستودعات الرقمية	14
	دوريات الوصول الحر	4
	الاتصال العلمي	1
	النشر التعاوني المفتوح	1
	البحث المفتوح	1
المجموع		53

أمّا بالنسبة لباقي الموضوعات التي تنضوي تحت هذه المحاور، فقد تمّ التطرّق إليها إمّا بشكل عرَضي في بعض الدراسات، وإمّا لم يتم تناولها بالمطلق؛ ونذكر منها ضمن المحور الثقافي: الوصول الحر في مختلف الاختصاصات العلمية، والفجوة الرقمية. وضمن المحور العلمي–البحثي: التحكيم، ومعامل التأثير (Impact Factor)، والملكية الفكرية. وضمن المحور الإداري اتجاهات وسياسات الناشرين. كما تجدر الإشارة إلى أنّ جميع الدراسات المراجعة قد تناولت موضوع الوصول الحر سواء عربيًا أم عالميًا بشكل منحاز من خلال التركيز على مزاياه وضرورة تطبيقه وتبنّيه بعيدًا عن أي مقاربة نقدية.

4.7.1 الإطار النظري المعتمد

اعتمد الإطار النظري في الدراسات بشكل أساسي على مراجعة الإنتاج البحثي الأجنبي–الأنجلو–أميركي تحديدًا– وكان عبارة عن تعريف الوصول الحر، ونشأته، وأسباب ظهوره، ومبادراته، وخصائصه ومزاياه، وأنواعه ومنتجاته. وقد تكرّرت هذه المراجعة بصورة متشابهة إلى حد كبير في الدراسات كافة على اختلاف إشكاليتها أو موضوعها، ما عدا دراسة واحدة استخدمت إطارًا نظريًا استندت فيه إلى نظرية "التنافر المعرفي" (Cognitive Dissonance) لتفسير التنافر أو عدم الاتساق في اتجاهات الباحثين العرب إزاء تبنّي الوصول الحر.

5.7.1 المنهجية المتّبعة

تعدّدت تسميات المناهج المعتمدة في الدراسات، بدءًا من المنهج الوصفي، والمسحي، والميداني، مرورًا بالتجريبي، والتقويمي، ودراسة الحالة، وتحليل المضمون، وصولًا إلى الببليومتري، والويبومتري وغيره. أمّا الملفت في هذا التعدّد فهو أنّه على الرغم من تشابه الموضوعات وطريقة

معالجتها، إلّا أنّ بعض الباحثين ارتأى تسمية المنهج المتّبع نفسه بتسمية أخرى. فالمنهج المعتمَد هو منهج وصفي تحليلي عند باحث، ومسحي عند آخر. هذا عدا عن ورود بعض التسميات الهجينة كتسمية منهج "بالدليل الوصفي"، وتسمية دراسة الحالة بالمنهج المسحي، وتسمية تقنية تحليل المضمون بالمنهج. وقد طغى المنهج الوصفي التحليلي–سواء أسُمّي بذلك أم لا–على معظم الدراسات، إضافة إلى التحليل الكمّي الإحصائي، واستخدام أداة الاستبيان، باستثناء ثلاث دراسات اعتمدت تقنية تحليل المضمون.

6.7.1 النتائج المستخلصة في الدراسات

ظهرت نتائج الدراسات التي تناولت اتجاهات وممارسات الباحثين بأنّها الأكثر إثارة للجدل؛ فمن نتائج الدراسة الأولى التي أُجريت في هذا الموضوع في العام 2006، مرورًا بنتائج دراسات أخرى، وصولًا إلى نتائج الدراسة التي أجريت في العام 2013، أشارت جميعها (النتائج في الدراسات كافة) إلى أنّ التأييد لمبادئ الوصول الحر قوي، في حين أنّ ممارسته شبه معدومة على اختلاف النسب المئوية لهذه النتائج بين بلد وآخر، ومؤسسة وأخرى، واختصاص وآخر. كما كان من الملفت أيضًا وجود بعض النتائج المتضاربة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر أشارت دراستان إلى أنّ نظام Dspace كان هو النظام الأكثر استخدامًا في إنشاء المستودعات الرقمية، في حين أشارت دراسة أخرى–في الفترة الزمنية نفسها–إلى أنّ نظام Eprints هو النظام الأكثر استخدامًا.

8.1 خلاصة المراجعة

تبيّن من مراجعة الدراسات العربية التي تناولت موضوع الوصول الحر، وجود العديد من الثغرات البحثية، سواء أكان ذلك من ناحية اختيار الموضوع ومقاربته وكيفية معالجته، أم من ناحية المنهجية وأدواتها البحثية، أو النتائج المستخلصة.

كانت المقاربة الوضعية (Positivism) هي المقاربة النظرية الوحيدة المعتمَدة، سواء بشكل صريح أو مضمر، مع غياب شبه كلّي–ما عدا دراسة واحدة– لاستخدام إطار نظري في تحليل النتائج وتفسيرها. كما كان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأكثر استخدامًا، إضافة إلى المعالجة الكمية الإحصائية باعتماد الاستبيان (50 من أصل 53 دراسة). وفي حين بقي العديد من الموضوعات الأساسية من دون معالجة كالنماذج الاقتصادية للنشر العلمي المفتوح، واتجاهات وسياسات الناشرين، والتحكيم، والفجوة الرقمية...إلخ، كان هناك بالمقابل–على مرّ السنوات–تكرار عشوائي في مواضيع أخرى كتناول اتجاهات وممارسات الباحثين، وتقويم وإنشاء المستودعات الرقمية، فضلًا عن أنّ النتائج المنبثقة عنها كانت متضاربة حينًا ومثيرة للجدل حينًا آخر. وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدل على أنّ الإنتاج البحثي العربي لا يزال محدودًا ومحصورًا، من الناحيتين المنهجية والموضوعية. ويمكن القول إنّه في مقابل التكرار النظري والمنهجي، وغياب أي مقاربة نقدية أو حتى تفسيرية في معالجة موضوع الوصول الحر؛ كان هناك تكرار في تناول نوع من أنواعه، ألا وهو ما يُسمّى "بالطريق الأخضر" (Green Route) المتمثّل بالمستودعات الرقمية، والأرشفة الذاتية للباحثين فيها.

ختامًا، وبناء على نتائج المراجعة، يمكن القول أيضًا إنّ أبواب البحث في مجال الوصول الحر في البلدان العربية ما زالت مفتوحة على مصراعيها، وفي اتجاهات مختلفة. فمن الناحية الموضوعية، هناك العديد من الإشكاليات والأسئلة البحثية التي ما زالت تحتاج إلى معالجة معمّقة، ومن الناحية النظرية، هناك حاجة ملّحة للتجديد النظري والمنهجي في علم المعلومات والمكتبات، وذلك باعتماد مقاربات نظرية ومنهجية جديدة تكون عابرة للمسارات التخصصية (Pluridisciplinary)، لما يحمل ذلك من غنى في معالجة الموضوع، وفي النتائج المستخلصة من أوجه متعدّدة، وبالتالي في أسلوب تحليلها وتفسيرها. من هنا فإنّ الدراسة الحالية، وبالإشكالية التي تطرحها، ستحاول مقاربة موضوع انتشار الوصول الحر في البلدان العربية، مقاربة جديدة تتوخّى معها عدم تكرار ما تمّت

معالجته سابقًا، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية المنهجية والتطبيقية، على أمل أن تشكّل هذه الدراسة إضافة بحثية معرفية في مجال علم المعلومات والمكتبات في البلدان العربية، وباللغة العربية تحديدًا.

الفصل الثاني

المقاربة النظرية لانتشار حركة الوصول الحر

1.2 تمهيد

تمثّل المقاربة النظرية (Theoretical Approach) نقطة ارتكاز رئيسة لأي دراسة، وتعتبر عملية اختيارها وتحديدها من أدقّ الأمور وأصعبها؛ فهي خريطة الطريق التي يستخدمها الباحث في تدعيم طرحه، وفي تفسير النتائج التي يتوصّل إليها، وبالتالي بناء الخلاصات على أساسها. من هنا، فإنّ أيّ اختيار لا بدّ له من مبرّرات عقلية ومنطقية، وأيّ تحديد لا بدّ له أن ينسجم مع الدراسة وإشكاليتها وأهدافها من جهة، ومع توجّهات الباحث الفكرية وقدراته العلمية من جهة أخرى. فالمقاربة النظرية إذًا، ليست مجرّد عرض وشرح نظرية ما يتم استخدامها في الدراسة، وإنّما هي تمثّل نظرة شمولية متكاملة تُبنى الدراسة على أساسها؛ بدءًا من تحديد المنطلقات النظرية والفلسفية، مرورًا بتوضيح المفاهيم والمصطلحات، وصولًا إلى اختيار المنهج والأدوات البحثية. بمعنى أنّ الباحث يتدرّج في بناء بحثه انطلاقًا من عرض المفاهيم الذهنية المجرّدة، إلى قراءة الواقع العملي، ومن ثمّ إلى توظيف هذه المفاهيم والمنطلقات المعرفية الفلسفية في تحديد الأدوات البحثية الملائمة للدراسة. وتأتي هذه العملية كخطوة منطقية لاحقة لمراجعة الدراسات السابقة، والتي يقف عندها الباحث على مفترق طريق بحثي، طارحًا على نفسه السؤال الجوهري حول المقاربة النظرية التي سيتبنّاها. ولا يكون الجواب على هذا السؤال عشوائيًا فوريًا، وإنّما يتشكّل تدريجيًا من خلال حركة ذهاب وإياب، بين القراءة المتأنية لإشكالية الدراسة وأسئلتها وأهدافها من جهة، وتصفّح المقاربات البحثية ذات الصلة من جهة أخرى، في سبيل بناء إطار نظري واضح الرؤية والمعالم. ويمكن القول في هذا المجال، إنّ

عملية البحث عن المقاربة النظرية لا تنطلق من عدم، وإنّما هي ترجمة غير مباشرة لما يضمره الباحث، فهي بمثابة البحث عن مجهول معلوم؛ معلوم لأنّه حاضر في الذهن، ومجهول لأنّه لا يزال غائبًا على مستوى الترجمة أو الفعل. ويحضر لكلمة ترجمة في هذا الموقع معنيان اثنان؛ معنى التعبير عمّا هو مضمر عند الباحث من منطلقات فكرية ومعرفية، وبالتالي تجسيدها من خلال وضعها ضمن إطار نظري علمي، ومعنى النقل من لغة إلى أخرى–وفي الغالب من الإنجليزية إلى العربية–المفاهيم والمصطلحات والنظريات التي سيتم استخدامها في الدراسة؛ خصوصًا وأنّ معظم مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها ونظرياتها، غربية المنشأ. وفي هذا المجال على سبيل المثال، فقد تمّت من خلال مراجعة الدراسات العربية، ملاحظة مدى تعدّد ترجمة مصطلح الدراسة الأساس "Open Access"؛ فهو وصول حر، ونفاذ مفتوح، وإتاحة حرة...إلخ. وأي مصطلح من هذه المصطلحات تتم ترجمته، يحمل في طياته مفهومًا وتعريفًا لغويًا من جهة، ومقاربة بحثية معينة من جهة أخرى؛ فالمعنى المفهوم لدى الباحث ينعكس على اختيار المصطلح المستخدم في الترجمة، كما تنعكس المنطلقات المعرفية للباحث على بناء المقاربة النظرية للدراسة. وأيًّا كانت الترجمة المستخدمة من قبل الباحث، سواء في معناها التنفيذي النقلي أو في معناها المعرفي أو اللغوي، يجب أن يحكمها المنطق السليم، والدقة والانسجام في البناء، والوضوح في المعنى. انطلاقًا مما تقدّم، ولأجل الوصول إلى بناء إطار نظري مناسب للدراسة، سيتم فيما يأتي توضيح مفهوم الدراسة الرئيس، وبالتالي توضيح المفاهيم النظرية المحيطة به، وتحديد موقعها في الدراسة الحالية، وختامًا سيتمّ استعراض المقاربة النظرية التي ستتبنّاها الدراسة، إضافة إلى عرض الدراسات المشابهة.

2.2 بناء الإطار النظري

تقوم الأطروحة–كما تدل تسميتها–على طرح محدّد، يبني الباحث على أساسه إشكاليته البحثية، ومساره المنهجي، للوصول إلى نتيجة أو حقائق معينة حول ظاهرة ما. ويخضع الطرح بحد

ذاته للمنطلقات أو المسلّمات (Assumptions) التي يتبنّاها الباحث تجاه الوجود (Ontology) وطبيعته أولًا، وتجاه المعرفة (Epistemology) وطرق تحصيلها ثانيًا. وتمثّل هذه المنطلقات بدورها المنظار الذي يرى الباحث من خلاله المسألة البحثية برمّتها، وطريقة مقاربته لها، وتفسيره لنتائجها. وكما سبق وجرت الإشارة، تتناول الدراسة الحالية موضوع الوصول الحر للمعلومات العلمية، وإشكالية انتشاره في البلدان العربية. وهذا يعني أنّ مصطلح الانتشار هو المصطلح النظري الرئيس الذي تقوم عليه الدراسة، ويمثّل التعريف به الخطوة الأولى في بناء الإطار النظري، وبالتالي استعراض المقاربة البحثية التي ستنتهجها الدراسة.

1.2.2 تعريف الانتشار

الانتشار (Diffusion) من فعل انتشر ونشر، ونشر الخبر أي أذاعه (القاموس المحيط)، وتنشّر الشيء وانتشر أي انبسط وامتدّ (لسان العرب) (http://www.baheth.info)، والانتشار هو شيوع أمر على نطاق واسع (Oxford Dictionaries - Dictionary, Thesaurus, & Grammar, 2016)، وعرّف Rogers الانتشار بأنّه نوع خاص من الاتصال، يتبادل من خلاله الأفراد المعلومات حول فكرة أو منتج جديد (Rogers, 2003, p. 5). وأطلق Rogers على هذا المنتج الجديد أو الفكرة الجديدة مصطلح "الابتكار" (Innovation)؛ "فالانتشار هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات حول ابتكار ما، باستخدام القنوات الاتصالية، خلال فترة زمنية محدّدة، ما بين أعضاء نظام اجتماعي" (Rogers, 2003, p. 5). وقد ارتبطت عملية الانتشار لدى Rogers بأربعة عناصر هي الابتكار، وقنوات الاتصال، والمدّة الزمنية، والنظام الاجتماعي. أمّا Palloni فجعل من الانتشار عملية تعتمد على القرار الذاتي للأفراد، بتبنّي الابتكار أو رفضه؛ "فالانتشار هو العمليات التي يقوم الأفراد من خلالها–بناءً على قرارهم الذاتي–بالاختيار، سواء بتبنّي الابتكار أو برفضه. وبدوره يؤثّر

هذا الاختيار على مواقف غيرهم من الأفراد –بالتبنّي أو الرفض– ضمن النظام الاجتماعي" (Palloni, 1998, p. 39). كما تمّ تناول الانتشار على أنّه الوسيلة الأساس للتغيير الثقافي في المجتمعات، عبر انتقال السمات الثقافية ضمن المجتمع الواحد، أو من مجتمع إلى آخر. وقد تمّ ربط الانتشار بمصطلح المثاقفة (Acculturation) والتطوّر (Evolution) والتنمية (Development) الاجتماعيين (Winthrop, 1991, p. 64, 83). من هنا يمكن القول إنّ الانتشار هو عبارة عن عملية اتصالية يتم عبرها تداول فكرة جديدة، أو ابتكار ما، أو مفاهيم معينّة ما بين مجموعة من الأفراد، ضمن نظام اجتماعي محدّد.

وانطلاقًا من هذه التعريفات، يُلاحظ أنّ مفهوم الانتشار قد تمّ تناوله بمقاربات مختلفة. فتارة يكون التركيز على الانتشار لجهة علاقته بالابتكار –وهذه هي مقاربة علم اجتماع التكنولوجيا– وتارة أخرى يكون التركيز على التغيير الاجتماعي والثقافي الذي يُحدثه الانتشار –وتلك هي مقاربة علم الأنثروبولوجيا–. وقد تتقاطع هاتان المقاربتان مع دراسة انتشار الوصول الحر للمعلومات العلمية في البلدان العربية، إلّا أنّ تعريف Rogers قد يُعدّ هو الأقرب لموضوع الدراسة؛ فالوصول الحر فيها هو ابتكار بحد ذاته–إذ لم يمضِ على أول مبادرة عربية للوصول الحر سوى عشرة أعوام ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006) – يتم نشره عبر الإنترنت والتواصل الشخصي (قنوات اتصال) منذ مدة زمنية قصيرة نسبيًا، من قبل أفراد المجتمعات العربية من باحثين وناشرين ومستفيدين (نظام اجتماعي). وسيتم فيما يأتي عرض نظرية Rogers ونموذجه الانتشاري، إضافة إلى الانتقادات التي طالتها وتوضيح موقعها من الدراسة الحالية.

2.2.2 نظرية انتشار الابتكارات

تمّ تناول الانتشار في العديد من النظريات الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين، وتعتبر نظرية Rogers حول انتشار الابتكارات (Diffusion of Innovations Theory, DOI)، من أهم هذه النظريات وأكثرها شمولية، إذ طالت في مضامينها أربع محطات أساسية في الانتشار هي: عملية تبنّي الابتكار (Innovation Decision Process)، والابتكارية الفردية (Individual Innovativeness)، ومعدّل التبنّي للابتكار (Rate of Adoption)، والخصائص المدركة للابتكار (Perceived Attributes) (Surry, 1997). وتصنّف هذه النظرية من بين أشهر نظريات علوم الإعلام والاتصال الحديثة؛ فهي تُعنى بشكل أساسي بالانتشار على اعتباره عملية تواصلية، قدّم Rogers من خلالها نموذجًا تمثيليًا شاملًا للعملية الانتشارية بكافة مراحلها. وقد جاءت أهم مكونات نظرية انتشار الابتكارات كالآتي:

1.2.2.2 عناصر الانتشار

بناءً على تعريف Rogers يتألف الانتشار –كما تمّ ذكره آنفًا–من أربعة عناصر هي: الابتكار، وقناة الاتصال، والمدة زمنية، والنظام الاجتماعي (Rogers, 2003, p. 5).

1. الابتكار (Innovation): يعتبر الابتكار ابتكارًا نسبة للأفراد الذين يقومون بتبنّيه واستخدامه. فليس من الضرورة أن يحمل الابتكار الجِدّة في ذاته، وإنّما تتحدّد جِدّته نسبة إلى معرفة الأفراد به، واتخاذهم موقفًا إزاءه. وقد يكون الابتكار فكرة مستحدثة، أو تكنولوجيا جديدة، أو منتجًا تجاريًا، أو عادة اجتماعية...الخ. وليست كل الابتكارات تستحق التبنّي؛ فما قد يكون نافعًا للبعض، ليس بالضرورة أن يكون نافعًا للبعض الآخر، وما قد يصلح لمجتمع ما، قد لا يصلح لمجتمع آخر. من هنا جاء تعبير Rogers في هذا الصدد حول هذه الخاصية للابتكار، "بالمنفعة النسبية" (Relative Advantage). (Rogers, 2003, p. 12).

2. قنوات الاتصال (Communication Channels): بما أنّ الانتشار هو عملية تواصلية ما بين مرسل للابتكار ومتلقٍّ له، فلا بدّ إذًا من توفّر قنوات اتصال. وقنوات الاتصال هذه قد تكون وسائل الإعلام الجماهيري (Mass Media)، أو الإنترنت، أو الاتصال الشخصي (Interpersonal Channel). وقد ركّز Rogers على أهمية هذا النوع الأخير (الاتصال الشخصي) في التأثير على الأفراد الآخرين وإقناعهم بتبنّي الابتكار، لا سيّما إذا كان لديهم موقع اجتماعي وثقافي واقتصادي مشابه (Homophily) (Rogers, 2003, p. 18).

3. المدة الزمنية (Time): من البديهي الحديث عن الوقت في معرض الانتشار، فما من انتشار آنيّ أو فوري، وإنّما يحتاج كل انتشار إلى مدة زمنية معينة لكي يتحقّق. وقد قسّم Rogers المدة الزمنية تلك إلى ثلاث فترات هي: المدة الزمنية المعرفية التي يحتاجها الفرد لمعرفة الابتكار منذ اطّلاعه عليه إلى حين تبنّيه أو رفضه، والمدة الزمنية الفارقة التي يحتاجها الفرد تجاه تبنّي الابتكار مقارنة بغيره، والمدة الزمنية للانتشار التي يحتاجها الابتكار للانتشار ضمن النظام الاجتماعي ككل؛ وتقاس بعدد الأفراد المتبنّين للابتكار (Rogers, 2003, p. 20).

4. النظام الاجتماعي (Social System): "هو عبارة عن مجموعة من الوحدات المترابطة في حل مسألة مشتركة للوصول إلى هدف موحّد" (Rogers, 2003, p. 23). وتكون تلك الوحدات عبارة عن أفراد، أو جماعات غير رسمية، أو مؤسسات، أو نظام اجتماعي فرعي. وتؤثّر بنية النظام الاجتماعي والتقاليد والأعراف والعادات السائدة فيه والعلاقات القائمة بين أفراده، في عملية الانتشار سلبًا أو إيجابًا، وبالتالي في سرعة تبنّي الأفراد للابتكار (Rogers, 2003, p. 24).

2.2.2.2 عملية تبنّي الابتكارات

ربط Rogers تعريف عملية تبنّي الابتكارات (Innovation Decision Process) بسلسلة من المراحل الذهنية والتنفيذية التي يمر بها الفرد أو الوحدة الاجتماعية خلال مدة زمنية معينة، منذ الاطلاع على الابتكار ومعرفته، مرورًا بتكوين الرأي حوله، وصولًا إلى اتخاذ الموقف إزاءه؛ تبنيًا أو رفضًا (Rogers, 2003, p. 168). وتشمل هذه العملية خمس مراحل ثلاث منها ذهنية هي: المعرفة، والاقتناع، واتخاذ القرار؛ واثنتان منها تنفيذيّتان هما: التطبيق، والثبات.

1. مرحلة المعرفة (Knowledge Stage): تبدأ عملية تبنّي الابتكارات بمرحلة المعرفة أو الاطلاع على الابتكار؛ وذلك عندما يحصّل الأفراد أو الوحدة الاجتماعية معرفة الابتكار، ويفهمون بشكل أولي وظائفه وطريقة عمله. وتبدأ هذه المرحلة بما أسماه Rogers "بالتعرّض" (Exposure) للابتكار عبر قنوات الاتصال، من وسائل إعلام أو اتصال شخصي. وقد يكون التعرّض قصديًا أو لا قصديًا. ولكي يتم تعرّف الابتكار، لا بدّ من وجود قصدية تنطلق من الميول الذاتية لدى الأفراد، ويسمّي Rogers هذا التعرّض "بالتعرّض الاختياري" (Selective Exposure) للرسائل التواصلية التي تكون منسجمة مسبقًا مع مواقف الأفراد ومعتقداتهم (Rogers, 2003, p. 171). من هنا صنّف Rogers المعرفة في أنواع ثلاثة: المعرفة–التوعوية (Awareness-Knowledge) وهي المعرفة الأولية بوجود الابتكار والتي بدورها قد تحفّز الفرد على طلب معرفة أعمق به، والمعرفة–الكيفية (How-to knowledge) وهي معرفة كيفية عمل الابتكار ومدى تعقيدها أو سهولتها، والمعرفة–المبدئية (Principles-Knowledge) وهي معرفة المبادئ التي تقف خلف كيفية عمل الابتكار (Rogers,

(2003, p. 173، مثل حرية الوصول إلى المعلومات، وحرية المعرفة التي هي من المبادئ التي تقف وراء مفهوم الوصول الحر للمعلومات.

2. مرحلة الاقتناع (Persuasion Stage): وهي المرحلة التي يكوّن فيها الفرد أو الوحدة الاجتماعية رأيًا حول الابتكار، الذي قد يكون إيجابيًا أو سلبيًا. ويكون هذا الرأي نابعًا من المعتقدات الفردية، والاستعداد الذهني المسبق لدى الفرد للاقتناع أو لعدمه بالأفكار الجديدة، وتقبّل التغيير، لا سيّما أنّ الابتكار لا يزال عمليًا مجهول المعالم بالنسبة إليه. فكل الأفكار الجديدة تحمل معها شيئًا من "الشك" (Uncertainty)، وتؤثّر شخصية الفرد بما لديه من "شجاعة" "وحس المجازفة" بالاقتناع "بالجديد المجهول" وبسرعة تقبّله أم لا. فبعد مرحلة المعرفة التي حصّل الفرد خلالها مجموعة من المعلومات "الموضوعية" حول الابتكار، تأتي مرحلة الاقتناع والتفكّر، والتي يكوّن الفرد فيها انفعالاته وآراءه "الذاتية" تجاه الابتكار، ومدى ملاءمته له، والمنفعة التي قد يحصّلها من خلال تبنّيه، أو المنفعة التي قد يخسرها من خلال رفضه له وعدم تبنّيه، ما يقوده بالتالي إلى المرحلة اللاحقة، وهي مرحلة القرار (Rogers, 2003, p. 175).

3. مرحلة القرار (Decision Stage): وهي المرحلة المفصلية في عملية التبنّي للابتكار، يتخذ خلالها الفرد أو الوحدة الاجتماعية قرارًا إمّا بالتبنّي العملي للابتكار، أو بالرفض له. والرفض في هذا المجال نوعان: الرفض الإيجابي (Active Rejection) وهو الرفض المصحوب بنية تجربة الابتكار واستخدامه، وأن يكون القرار بعدم التبنّي خاضعًا للتجربة، والرفض السلبي (Passive Rejection) وهو القرار النهائي بعدم تجربة أو استخدام الابتكار، وبالتالي عدم تبنّيه (Rogers, 2003, p. 178). وللقرار ثلاثة أنواع هي: القرار الاختياري الفردي أي القرار الذي يتّخذه الفرد بشكل مستقل

وبمعزل عن أيّ تأثيرات أخرى، والقرار الجماعي أي القرار الذي تتفق عليه مجموعة من الأفراد، والقرار السلطوي أي القرار الذي تتّخذه مجموعة من الأفراد تملك سلطة اجتماعية معينة تخوّلها إلزام الآخرين بقرارها (Rogers, 2003, p.29-30, 222).

4. مرحلة التطبيق (Implementation Stage): وهي المرحلة التي ينتقل فيها الفرد أو الوحدة الاجتماعية من المراحل الذهنية، إلى الممارسة العملية باستخدام الابتكار. وتشكّل المعلومات العملية–مثال كيفية الاستخدام الفعلية، وطريقة الحصول على الابتكار، وحل المشكلات الناجمة أثناء استخدامه–أساسًا لمرحلة التطبيق. فإذا لم توفّر تلك المعلومات بالشكل الكافي، يبقى الاحتمال بأن يتخلّى الفرد عن تطبيق الابتكار في أي لحظة، واردًا. وتتضمّن هذه المرحلة مرحلة فرعية يُطلق عليها Rogers تسمية مرحلة "إعادة الاختراع" (Re-Invention Stage)، أو أقلمة الابتكار بما يتناسب مع البيئة الاجتماعية المستقبلة والمتبنّية له. فالابتكار لا يبقى على حالته الأولى وإنّما يتحوّل تدريجيًا، وتطرأ عليه تعديلات على امتداد المراحل، منذ مرحلة المعرفة، مرورًا بمرحلة الاقتناع وقرار التبنّي، وصولًا إلى مرحلة التطبيق له، ويكون ذلك من قبل كل فرد أو وحدة اجتماعية تقوم باعتماده (Rogers, 2003, p. 180-182).

5. مرحلة الثبات (Confirmation Stage): إثر مرحلة التطبيق يحتاج الفرد إلى ما يدعم قراره بالتبنّي، وقد يكون الدعم من قبل أفراد آخرين مماثلين له في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، أو من قبل وحدة اجتماعية معينة. وفي حال لم يتوفّر هذا الدعم، أو في حال تعرّض الفرد لرسائل متضادّة ومتعارضة من قبل الآخرين حول الابتكار والفائدة من تبنّيه، فقد يتراجع عن التبنّي. ويحاول الفرد في هذه المرحلة

تجنّب أو مقاومة ما أسماه Rogers "بالنفور" (Dissonance)، أي حالة الشك والتردّد تجاه تطبيق الابتكار. كما قد يحصل في هذه المرحلة أن يتراجع (Discontinuance) الفرد عن تطبيق الابتكار. ويُرجع Rogers ذلك (أي التراجع عن استخدام الابتكار) إلى سببين اثنين: الأول استبدال الابتكار بابتكار آخر أفضل منه، والثاني عدم الرضا عن النتيجة من تطبيقه. وقد ينتج عدم الرضا إمّا عن عدم توافق الابتكار مع تطلعات الفرد أو الوحدة الاجتماعية، وإمّا لأنّ تبنّي الابتكار في الأصل يشكّل ضررًا بالنسبة إليه. علمًا أنّ التراجع عن التبنّي قد يطرأ خلال أيّ مرحلة من مراحل تبنّي الابتكارات (Rogers, 2003, p. 189-191).

3.2.2.2 الخصائص المدركة للابتكارات ومعدّل تبنّيها

يؤثّر مدى إدراك الأفراد أو الوحدات الاجتماعية لخصائص الابتكارات (Perceived Attributes of Innovations) تأثيرًا مباشرًا على معدّل تبنّيها (Rate of Adoption) إيجابًا أو سلبًا؛ سواء من ناحية سرعة الانتشار أو بطئه، أو من ناحية ارتفاع عدد الأفراد المتبنّين لها أو تدنّيه. وللابتكارات عند Rogers خمس خصائص وفقًا لإدراك المتبنّين المحتملين وهي: المنفعة النسبية، والملاءمة، والتعقيد، والقابلية للتجربة، والقابلية للملاحظة.

1. المنفعة النسبية (Relative Advantage): تعبّر عن مقدار المنفعة التي يحملها الابتكار الجديد مقارنة بما سبقه. والمنفعة النسبية قد تكون اقتصادية بأن يكون الابتكار الجديد أقل تكلفة من غيره، أو اجتماعية كأن يشكّل تبنّي هذا الابتكار امتيازًا اجتماعيًا لمجموعة من الأفراد. وكلما ارتفعت نسبة المنفعة كلما زادت حظوظ الابتكار بالانتشار، والعكس صحيح (Rogers, 2003, p. 229).

2. الملاءمة (Compatibility): تعبّر عن مقدار توافق الابتكار مع المعتقدات والعادات والتقاليد، والخبرات السابقة، والحاجة الفعلية، لدى الأفراد أو الوحدات الاجتماعية. وكلما ارتفعت نسبة الملاءمة، ارتفعت معها أيضًا نسبة انتشار الابتكار (Rogers, 2003, p. 240).

3. التعقيد (Complexity): تعبّر عن مقدار صعوبة فهم الابتكار وطريقة استخدامه. وتعمل هذه الخاصية على العكس من سواها، إذ كلما ارتفعت نسبة التعقيد، انخفضت بالتالي نسبة انتشار الابتكار ومعدّل تبنّيه (Rogers, 2003, p. 257).

4. القابلية للتجربة (Trialability): تعبّر عن توافر إمكانية تجربة الابتكار بشكل جزئي. فإمكانية تجربة الابتكار، تقلّل من حالة الشك لدى الفرد أو الوحدة الاجتماعية في حال توافر الرغبة في تطبيق الابتكار (Rogers, 2003, p. 258).

5. القابلية للملاحظة (Observability): تعبّر عن مدى إمكانية ملاحظة نتائج تبنّي الابتكار للآخرين. وكلما زادت قابلية الملاحظة ارتفع معدّل التبنّي (Rogers, 2003, p. 258).

وليست الخصائص المدركة للابتكارات (Perceived Attributes of Innovations) هي وحدها المؤثّر بمعدّل التبنّي، وإنّما يحدّد Rogers أربعة متغيرات أخرى(انظر الرسم البياني 1.2) إضافة إليها هي: نوع القرار المتّخذ (Type of Innovation-Decision)، ونوع قناة الاتصال (Communication Channels)، وطبيعة النظام الاجتماعي (Nature of Social System)، وحجم جهود "وكلاء التغيير"[2] في الترويج للابتكار (Extent of Change Agents' Promotion Efforts) (Rogers, 2003, p. 222).

[2] وكلاء التغيير هم الوسيط ما بين الابتكار والمتبنين المحتملين. أي ما بين "الرسالة" "والمتلقي" وهم يقررون كم، وكيف، وماذا سينشرون، كما في النظرية الإعلامية حارس البوابة Gatekeeper لمؤسسها Kurt Lewin

الرسم البياني 1.2 المتغيرات المؤثّرة في معدّل تبنّي الابتكارات (Rogers, 2003, p. 222)

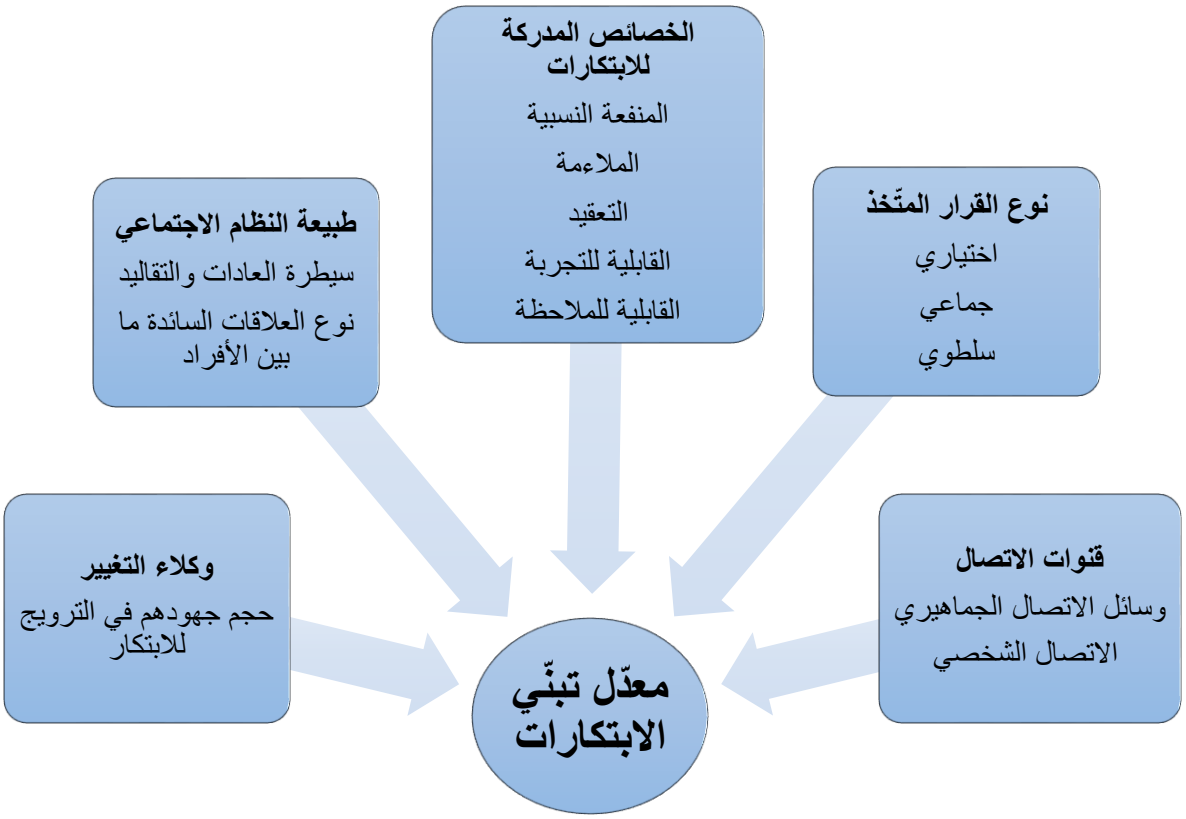

4.2.2.2 فئات المتبنّين للابتكارات

لا يقوم كل أفراد النظام الاجتماعي بتبنّي ابتكار ما في الوقت نفسه؛ إنّما يقومون بذلك تباعًا على امتداد فترة زمنية معينة. وقد صنّف Rogers المتبنّين إلى خمس فئات، وفقًا للمدة الزمنية المفترضة التي يحتاجها كل منهم لتبنّي الابتكار. ويتمتّع الأفراد ضمن الفئة الواحدة بحسب Rogers بالمستوى نفسه من "الابتكارية" (Innovativeness)؛ أي الاستعداد لتقبّل الأفكار الجديدة وتطبيقها. وكلما ارتفعت نسبة الابتكارية لدى الأفراد أو الوحدات الاجتماعية، كلما قاموا بتبنّي الابتكارات بصورة أسرع. ويرسم Rogers النموذج المثالي لفئات المتبنّين وفقًا لمستوى الابتكارية لديهم، وقد أطلق على

هذا النموذج تسمية "منحنى على شكل S" (S-Shaped Curve) (Rogers, 2003, p. 267, 272). وقد توزّعت فئات المتبنّين على الشكل الآتي:

1. المبتكرون (Innovators): هم أوّل من يقوم بتبنّي الابتكار بمجرّد معرفتهم به، ويمثّلون ما نسبته 2.5% من مجموع المتبنّين. وهم القلّة القليلة من الأفراد، المتحررون من الحدود الجغرافية، والعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، والمتابعون لكل جديد عبر وسائل الإعلام والاتصال–وبالخصوص على مستوى التكنولوجيا– وهم سيملكون الإمكانيات المادية، والكفاءات الذاتية التي تخوّلهم الخوض في تجربة الابتكارات الجديدة. ويصفهم Rogers بالقول: "شعارهم المغامرة، والسرعة وتحدّي المخاطر". ويلعب هؤلاء دور "حارس البوابة" (Gatekeeper)، فهم من يقوم بإدخال الابتكار الجديد إلى النظام الاجتماعي الذي ينتمون إليه، مع العلم أنّهم فئة قليلة، لا تحظى بوزن اجتماعي ثقيل (Rogers, 2003, p. 282-283).
2. المتبنّون الأوائل (Early Adopters): تلعب هذه الفئة من المتبنّين–والتي تشكّل نسبتها 13.5%–دورًا رائدًا في عملية نشر الابتكار، وذلك لما يتمتّع به أفرادها من مكانة اجتماعية، لارتباطهم بمجتمعهم المحلّي وتماهيهم معه من جهة –على نقيض المبتكرين– ولما هو معروف عنهم من رجاحة الرأي، والتعقّل في تبنّي الأفكار الجديدة من جهة أخرى. وهذا ما يجعلهم يمثّلون مرجعية موثوقة لغيرهم من المتبنّين المحتملين، و"قادة الرأي" و"القدوة" للآخرين في مجتمعاتهم (Rogers, 2003, p. 283).
3. الأغلبية المتقدّمة (Early Majority): هي الفئة الكبرى التي تقع على مسافة وسط ما بين الأوائل والمتأخرين نسبيًا. وأمّا نسبتهم فتشكّل 34% من مجموع المتبنّين. ويوفّر تبنّي هذه الفئة حالة من الاستقرار في عملية انتشار الابتكار. وهي الفئة الأقرب

للمتبنّي الوسطي المحتمل، وهي أكثر التصاقًا من سابقتها (فئة المتبنّين الأوائل) بالعادات والتقاليد الاجتماعية، وأكثر تأنّ وروية في تبنّي الأفكار الجديدة. وإن لم تحتل هذه الفئة موقع القيادة، إلّا أنّها تقع في دائرة قريبة من قادة الرأي في مجتمعها (Rogers, 2003, p. 283-284).

4. الأغلبية المتأخّرة (Late Majority): تشكّل هذه الفئة نسبة 34% أيضًا من مجموع المتبنّين، أي نسبة الأغلبية المتقدّمة نفسها. وتتميّز هذه الفئة بصفة "التشكيك" (Skeptical)؛ فهي لا تتخذ قرار التبنّي إلّا بعد تحصيلها أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الابتكار، وأيضًا نتيجة تعرّضها للضغوط الاجتماعية ممن حولها. وتكون هذه الفئة شديدة الالتصاق بالأعراف الاجتماعية السائدة، لذا هي لا تقدم على خطوة تبنّي الابتكار إلّا بعد انتشاره بشكل واسع في نظامها الاجتماعي. وتتأثّر هذه الفئة بقنوات الاتصال الشخصية، أكثر من تأثّرها بوسائل الاتصال الجماهيرية (Rogers, 2003, p. 284).

5. المتقاعسون (Laggards): هم الفئة الأخيرة في تبنّي الابتكار. تشكّل نسبتهم 16% من مجموع المتبنّين ضمن النظام الاجتماعي. تكون هذه الفئة منعزلة نوعًا ما عمّا يدور من حولها من جديد؛ فهي الفئة الأقل عرضة لوسائل الاتصال، وهي الفئة "التقليدية" (Traditional) الأكثر تمسّكًا بالعادات والتقاليد الاجتماعية، والتي لا تمتلك القدرة المادية الكافية، ولا المحفزّات الشخصية لتبنّي "المنتجات" الجديدة (Rogers, 2003, p. 284).

وبالنظر إلى هذه الفئات الخمس، يُلاحظ أنّ عملية تصنيفها قد بُنيت على ثلاثة أنواع من الخصائص هي: المكانة الاجتماعية–الاقتصادية، والقيم الشخصية، والسلوك التواصلي. فأوائل

المتبنّين يتّمتعون بمكانة اجتماعية–اقتصادية عالية، ولديهم اطلاع واسع على ما يدور من حولهم– سواء أكان في مجتمعهم المحلّي، أم في المجتمعات الأخرى– وذلك عبر الاتصال الشخصي، وعبر وسائل الإعلام الجماهيرية؛ وهم الفئة المتعلّمة والتقدّمية التي تتقبّل التغيير، والأفكار الابتكارية...إلخ. في حين أنّ أواخر المتبنّين هم فئة منعزلة عن وسائل الاتصال، ومتمسّكة بالتقاليد السالفة، ولا تحظى بالمكانة الاجتماعية–الاقتصادية التي تخوّلها الإقبال على التغيير، ولا تملك الدوافع الشخصية للابتكار أو قبول الابتكارات، وهي لا تقوم بتبنّي ابتكار ما إلّا حين لا يُعدُّ "ابتكارًا" (Rogers, 2003).

ويمكن تلخيص نظرية Rogers لانتشار وتبنّي الابتكارات كما هو مبيّن في الرسم البياني رقم 2.2.

الرسم البياني 2.2 نموذج Rogers لانتشار وتبنّي الابتكارات

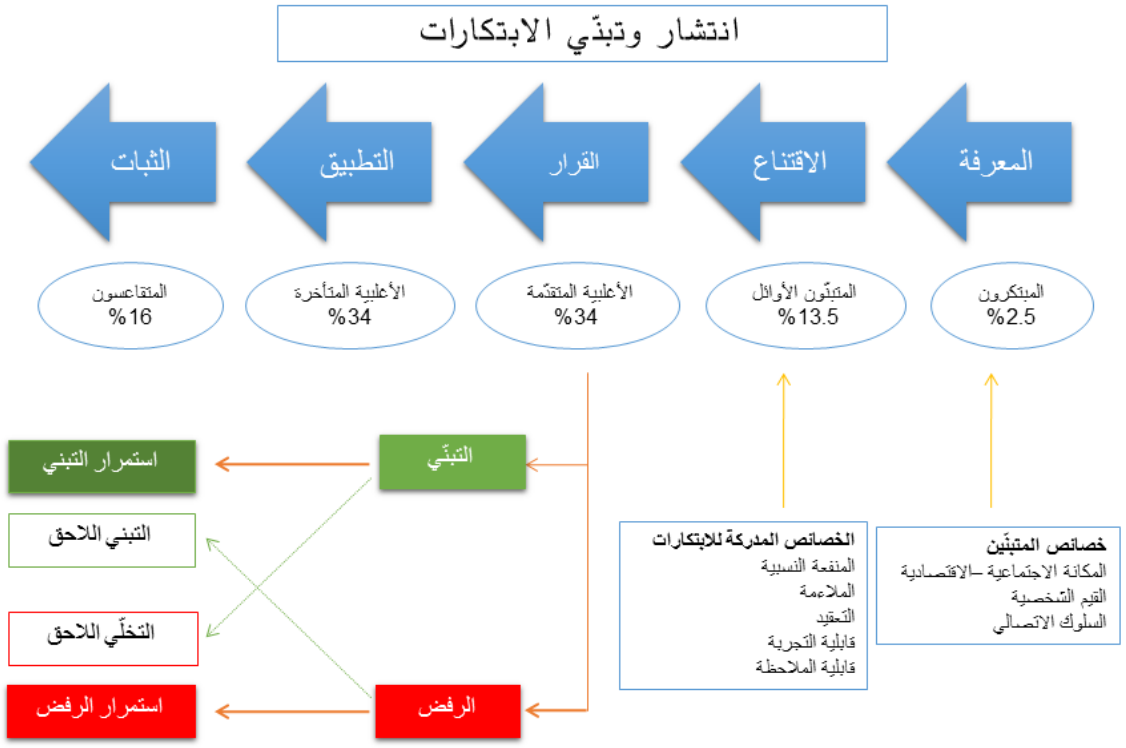

3.2.2 نقد نظرية انتشار الابتكارات

في سبيل اعتماد أيّ نظرية لا بدّ من الاطلاع على الانتقادات التي وجّهت إليها، ما يسهّل فهمها ويوضّح مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة وإشكاليتها وأهدافها، ليس على مستوى المفاهيم والمصطلحات فحسب، وإنّما أيضًا على مستوى المسلّمات (Assumptions) والمقاربات النظرية (Theoretical Approaches) التي تتبنّاها. ومن المعروف في هذا المجال أنّ مطلق نظرية لم تسلم من النقد؛ فالنظرية تقوم في الأساس على مجموعة من التعميمات الاختزالية المبسّطة لواقع شديد التعقيد، قد لا يتفق الباحثون حولها في غالب الأحيان؛ لهذا يُعتبر نقد النظرية أمرًا حيويًا في مسيرة البحث العلمي. فالنقد قد يساهم من جهة في تعديل النظرية وتطويرها، ومن جهة أخرى في إنشاء نظريات جديدة قد تسد ثغرات النظريات التي سبقتها، بأن تكون أكثر ملاءمة ومواكبة للموضوعات المطروحة للبحث. وفي هذا السياق، تعرّضت نظرية انتشار الابتكارات كغيرها من النظريات للانتقادات، منذ انتشارها في سبعينيات القرن العشرين إلى أيامنا هذه. وقد طالت هذه الانتقادات بشكل أساسي المنطلقات الفكرية للنظرية، وبالتالي التسميات المفاهيمية التي اعتمدتها كونها تعبّر عن التوجّه الفكري للمنظّر. وقام Rogers بناءً على هذه الانتقادات باقتراح مجموعة من التعديلات، للإضاءة–ولو بشكل نسبي–على بعض الجوانب التي إمّا لم تكن قد تعرّضت لها النظرية سابقًا، وإمّا كانت قد صُنّفت كمآخذ عليها. وقد جاءت أهم هذه الانتقادات على الشكل الآتي:

1.3.2.2 الانحياز للابتكارات

كانت الإرهاصات الأولى لنظرية "الانتشار" مع العلوم الاجتماعية، وتحديدًا مع عالم الاجتماع الفرنسي Gabriel Tarde في بدايات القرن العشرين (Rogers, 2003, p. 41)، إلى أن أصدرها Rogers بنسختها الأولى تحت عنوان "نظرية انتشار الابتكارات" في العام 1962. وقد بُنيت النظرية على مجموعة من الأبحاث التي تناولت الانتشار من جوانب عدة، ومن خلفيات علمية مختلفة: كعلم

الاجتماع الريفي، والأنثروبولوجيا، والعلوم التربوية، والتسويق، وعلوم الاتصال...إلخ؛ اجتمع من خلالها الباحثون حول نموذج فكري (Paradigm) موحّد، ومنطلقات بحثية مشتركة، ما صبغ النظرية بلون فكري أحادي الاتجاه، الأمر الذي فرض انحيازًا مفاهيميًا (Conceptual Biases) في دراسة الابتكارات وانتشارها في المجتمعات (Rogers, 2003, p. 101). ويظهر هذا الانحياز بشكل جلي من خلال دراسة انتشار الابتكارات من منظور حتمي، واعتبارها عملية تبنّ مع إهمال جانب الرفض فيها. فالابتكار يتمتّع بفائدة مطلقة، ولا بد من تبنّيه من قبل جميع أفراد المجتمع، وإنّ أي فشل في عملية انتشاره–أو بالأحرى تبنّيه–قد يعزّى إلى شوائب في التسويق من قبل "وكلاء التغيير" (Change Agents)، وليس لشائبة في الابتكار نفسه، أو لعدم ملاءمته لمجتمع المتبنّين المحتملين (Rogers, 2003, p. 106-111). ونظرًا إلى أنّ معظم الابتكارات التي تمّت دراستها كانت ابتكارات تكنولوجية، أصبح مفهوم الابتكار يُعدُّ مرادفًا للابتكار التكنولوجي، بما يحمله ذلك من نظرة حتمية تجاه التكنولوجيا (Technological determinism) على اعتباره عامل تغيير اجتماعي. وفي هذا السياق أشار Du Plooy إلى فشل نظرية الانتشار بالتعاطي مع الابتكار، بناءً لاعتمادها على النظرة الحتمية بالتعاطي معه، إذ قال:" إنّ نظرية الابتكار والنماذج المطوّرة لتبنّي أو انتشار تكنولوجيا المعلومات، لم تفشل فحسب بسبب تغييبها لمسألة التفاعل الاجتماعي، وإنّما أيضًا بسبب النظرة التبسيطية الحتمية إلى عملية (انتشار) الابتكار" (Du Plooy, 1998 cited in Weilbach, & Byrne, 2010). ويقترح Rogers في محاولة لتفادي هذا الانحياز المفاهيمي، أن يقوم الباحثون بدراسة الابتكارات خلال مرحلة الانتشار، وليس فقط بعد اكتمال عملية التبنّي لها؛ وبذلك يشمل البحث الابتكارات التي نجحت بالانتشار في المجتمعات أو فشلت، على حد سواء (Rogers, 2003, p. 112-113). كما يلفت Rogers إلى أنّ التبنّي للابتكار قد لا يكون مطلقًا، فقد يقرّر المتبنّي التخلّي عنه في أي مرحلة من مراحل انتشاره، ما يجعل من دراسة دوافع التبنّي والبيئة المحيطة به أمرًا أساسيًا في فهم عملية الانتشار،

الأمر الذي دفعه إلى إضافة تعديلين أساسيين في نظريته ضمن مراحل "عملية تبنّي الابتكارات"، يقع الأول ضمن مرحلة القرار؛ إذ القرار لم يعد قرارًا ثنائيًا نهائيًا بالتبني أو الرفض، وإنّما قد يتغيّر من الرفض إلى التبنّي –والعكس صحيح أيضًا–بتغيّر العوامل المؤثّرة؛ من دوافع شخصية، أو بيئة محيطة، أو نوعية القرار المتّخذ (اختياري، أو جماعي، أو سلطوي)، ويقع الثاني ضمن مرحلة التطبيق (Implementation Stage)، إذ أضاف مفهوم "إعادة اختراع" (Re-Invention) الابتكار؛ فالابتكار لا يبقى على حاله حين يتم تبنّيه من قبل أفراد ينتمون إلى نظام اجتماعي معيّن، وإنّما يعملون على أقلمته بما يتناسب مع احتياجاتهم ونظامهم الاجتماعي (Rogers, 2003, p. 180-181). وتبقى التسميات التي اعتمدها Rogers في تعريف فئات المتبنّين، تعبّر عن مفهوم انحيازي واضح تجاه الابتكار، فأوائل المتبنّين هم "المبتكرون" (Innovators)، وأواخر المتبنّين هم "المتقاعسون" (Laggards). وقام Rogers بتصنيفهم وفقًا لدرجة ما أسماه "بالابتكارية" (Innovativeness) التي يتمتّعون بها، أي درجة استعدادهم لتقبّل الابتكارات، وكلّما ارتفعت نسبة الابتكارية لديهم كلّما كانوا سبّاقين لتبنّي الابتكارات. ويرى Rogers أنّ اعتماد أيّ تسمية لا بدّ أن يأخذ–ولو بعد حين– طابعًا سلبيًا. علمًا أنّ التسمية بحدّ ذاتها لا تقلّل من "احترام" فئات المتبنّين، وإنّما تصفهم وفقًا لموقعهم ضمن المسار الزمني لعملية التبنّي (Rogers, 2003, p. 285).

2.3.2.2 نشأة الابتكارات

رأى بعض الباحثين أنّ استخدام مفهوم "انتشار" يعبّر بحدّ ذاته عن نظرة مقتطعة للابتكارات. فدراسة الانتشار تبدأ بعد وجود الابتكار، أي دون النظر إلى مصدره، وعوامل وظروف نشأته (Boulier, 1989, p. 4). وقد لاحظ Rogers أنّ البحوث السابقة التي عنيت بدراسة الانتشار لم تلتفت إلى عملية نشأة الابتكارات، ما حداه إلى إضافة ذلك إلى نظريته في إصدارها الرابع في العام 1983

(Rogers, 1995). وقد يصح ما أورده Boulier أنّ دراسة الانتشار لا تشمل نشأة الابتكار، إذ أنّ دراسة الانتشار حصرًا قد يكون خيارًا بحثيًا، لا سيّما وأنّ النظرية تسمّى "نظرية انتشار الابتكارات".

3.3.2.2 نموذج الانتشار

عرّف Rogers عملية انتشار الابتكارات على أنّها نموذج اتصالي؛ فانتشار الابتكار (أي الرسالة) يتمّ من خلال الاتصال–باستخدام قنوات الاتصال من وسائل الإعلام الجماهيرية (Mass Media) والاتصال الفردي (Interpersonal Communication)– ما بين مصدر الابتكار (أي المرسل) والمتبنّين المحتملين (أي المتلقّي) (Rogers, 2003, p. 5-6). ويتبنّى Rogers من خلال هذا التعريف نموذجًا خطيًّا (Linear Model) للعملية الاتصالية، وتنسحب هذه الرؤية الخطية على مكونات النظرية كافة، لا سيّما على النموذج الانتشاري بمراحله المتتالية؛ من المعرفة إلى الاقتناع ثم القرار، وإلى التطبيق وصولًا إلى الثبات ضمن تسلسل أحادي الاتجاه. إذ أنّ كل مرحلة تولد من المرحلة التي سبقتها وتمهّد للمرحلة التي تليها. واعتبرت كل من Weilbach و Byrne بأنّ اعتماد هذا الاتجاه الخطي في نماذج الانتشار والتبنّي، يجعل من العالم حقيقة مسطّحة، ويتجاهل بالتالي التعقيدات البنيوية التي تحيط بعملية الانتشار والتبنّي (Weilbach & Byrne, 2010, p. 112-113). ويرى Boullier أنّ نموذج Rogers الانتشاري اقتصر على الدراسة الوصفية لمجتمعات المتبنّين وفئاتهم، ما جعل من هذا النموذج نموذجًا هشًّا يفتقر إلى العمق في دراسة ظاهرة الانتشار (Boullier, 1989, p. 5).

وختامًا يمكن القول، إنّ نظرية Rogers على رغم الانتقادات التي وجّهت إليها، لا تزال تشكّل أساسًا نظريًا يمهّد ولو بشكل أولي لفهم عملية الانتشار، ومفاهيمها، والمصطلحات المرتبطة بها. وهذا

ما أكّد عليه Boullier حين قال: "إنّ النموذج الانتشاري للابتكارات لا يمكن اعتماده كما هو، ولكن هذا لا يعني أنّه علينا إغفال الأسئلة التي يطرحها" (Boullier, 1989, p. 4).

3.2 أي مقاربة نظرية؟

لقد تبيّن من خلال عرض نظرية انتشار الابتكارات، أنّها قد لا تشكّل إطارًا نظريًا كافيًا لدراسة الانتشار دراسة عمودية، بما يسمح بفهم معمّق لظاهرة انتشار الوصول الحر في البلدان العربية. إذ اقتصرت نظرية Rogers على دراسة وصفية لمراحل الانتشار، وفئات المتبنّين، واعتمدت رؤية خطية (Linear) للنموذجين الاتصالي والانتشاري، إضافة إلى مقاربتها للابتكار مقاربة انحيازية هي أقرب ما تكون للحتمية (Determinism) منها للنقدية أو الموضوعية. وكما هو معروف، فإنّ المقاربة النظرية–مطلق نظرية–تُبنى على أساس منطلقات فلسفية فكرية، تشكّل المسار الذي تنتهجه لإطلاق مجموعة من التعميمات والفرضيّات التي تعمل على تفسير الواقع. وقد كانت هذه المنطلقات محل جدل لدى العديد من المدارس الفلسفية والفكرية؛ منذ الحضارة اليونانية ومرورًا بالحضارة الإسلامية، وصولًا إلى الحضارة الغربية. وليست الدراسة هنا بصدد الخوض في هذا الجدل، وإنّما سيتم التطرّق لأبرز مقاربتين في مجال البحوث الاجتماعية وهما: الوضعية (Positivism) والتفسيرية (Interpretivism)، مع التركيز على الخواص المنهجية لكل واحدة منهما، ومدى تقاطعهما مع الدراسة الحالية.

1.3.2 ما بين الوضعية والتفسيرية

تختلف المقاربتان الوضعية (Positivism) والتفسيرية (Interpretivism) اختلافًا شاسعًا؛ إذ تقف الأولى على الطرف النقيض من الأخرى، ويظهر الاختلاف بينهما على مستويات عدة، يبدأ مع طرح المفاهيم الذهنية المجرّدة، ويصل إلى كيفيات الترجمة على الواقع العملي الملموس؛ أي أنّ الاختلافات تبدأ من المنطلقات الفلسفية تجاه الوجود–أو الأنطولوجيا– (Ontology) وطبيعته،

والمعرفة–أو الأبستمولوجيا– (Epistemology) وطرق تحصيلها، مرورًا بالمنهجيات البحثية، وصولًا إلى أدوات جمع البيانات وأسلوب تحليل النتائج. فالوضعية (Positivism) تنظر إلى الوجود على أنّه حقيقة موضوعية (Objective) منفصلة عن إدراك الأفراد لها، وهي تقوم على اختبار النظريات والفرضيات، وتستخدم غالبًا المنطق الاستدلالي (Deductive) والتحليل الكمّي للبيانات، بينما تنظر التفسيرية (Interpretivism) إلى الوجود على أنّه حقيقة ذاتية (Subjective)، مرتبطة بإدراك الأفراد لها، وهي تقوم على بناء أو تطوير النظريات، باستخدام المنطق الاستقرائي (Inductive)، والتحليل النوعي للبيانات (انظر الجدول 1.2 المقارنة ما بين الوضعية والتفسيرية). وفي حين تهدف البحوث التي تنتهج المقاربة الوضعية إلى وصف ظاهرة ما، بالإجابة بشكل أساسي على الأسئلة البحثية "ماذا"، و"أين" و"متى"، فإنّ البحوث التي تنتهج المقاربة التفسيرية تهدف إلى فهم وتحليل ظاهرة ما، بالإجابة بشكل أساسي على السؤالين البحثيين "لماذا" و"كيف" (Bhattacherjee, 2012; Burrell & Morgan, 1979).

جدول 1.2 المقارنة ما بين الوضعية والتفسيرية

الخاصية	المقاربة الوضعية	المقاربة التفسيرية
الأنطولوجيا (الوجود)	الوجود حقيقة واحدة	الوجود حقائق مجزأة
الأبستمولوجيا (المعرفة)	المعرفة موضوعية	المعرفة ذاتية
الهدف	اختبار النظريات والفرضيات	إثراء/بناء النظريات
المصدر	العلوم الطبيعية	الفلسفة
الأسلوب المنطقي	المنطق الاستدلالي	المنطق الاستقرائي
التحليل	التحليل الكمّي/ الخارجي (Etic)	التحليل النوعي/ الداخلي (Emic)
النوع	البحوث الوصفية	البحوث التفسيرية
الأسئلة البحثية	ماذا/أين/ متى...	كيف/ لماذا
المنهجية	المنهج الوصفي/ التجريبي...	الفينومينولوجيا/ الأثنوجرافيا...
الأدوات	الاستبيان/ المقابلات...	المقابلات/ جماعات التركيز...
العينة	عينة تمثيلية	عينة صغيرة

النتائج	تعمّم على مجتمع الدراسة	تعمّم على عينة مماثلة

يُبرز الجدول أعلاه المقاربتين الوضعية والتفسيرية في صورة تناقضهما؛ إلّا أنّ الدراسات الحالية قد لا تعكس هذا التناقض بشكله القطعي، وإنّما قد تميل لواحدة دون الأخرى، كما قد تلجأ بعض الدراسات إلى اعتماد المنهجيات البحثية المختلطة (Mixed Research Methods)؛ كاستخدام الأسلوبين النوعي والكمّي على السواء، أو كالمزج ما بين المنطق الاستدلالي والمنطق الاستقرائي في الأسلوب البحثي. فإذا كانت هاتان المقاربتان تختلفان بشكل جلي على مستوى المنطلقات الفلسفية– كما سبق وأشرت– إلّا أنّهما قد تتقاطعان على مستوى المنهجيات، وقد تشتركان على مستوى الأدوات، دون أن ينفي ذلك الهوية الفكرية أو "اللون" البحثي لكل دراسة، ما يجعلها أقرب إمّا للوضعية، وإمّا للتفسيرية، أو لأيّ من المدارس الفكرية والمنهجية المتفرّعة عنهما. وبما أنّ الدراسة الحالية تحاول الإضاءة على انتشار حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية في البلدان العربية، كظاهرة اجتماعية، والوقوف على العوامل المؤثّرة فيها، وذلك من خلال تقصّي تجارب الأفراد من ممارسين وخبراء، والانطلاق من المسلّم النظري (Assumption)، أنّ ظاهرة انتشار الوصول الحر تشكّل حقيقة ذاتية تنبع من فهم وتجارب وإدراكات الأفراد لها، فلا بدّ حينها من اعتماد مقاربة نظرية تنسجم مع هذا المسلّم، وتعبّر عنه نظريًّا من حيث المنطلقات الفكرية، وتطبيقيًّا من حيث المنهجية المعتمدة. وبالنظر إلى الخصائص البحثية لكل من المقاربة الوضعية (Positivism) والمقاربة التفسيرية (Interpretivism)–كما ورد آنفًا–يمكن القول إنّ الدراسة الحالية هي أقرب أن تكون ضمن المقاربة التفسيرية، وتحديدًا الفينومينولوجيا أو الظاهراتية (Phenomenology)، باعتبار أنّها تهدف إلى تحليل وتفسير ظاهرة انتشار الوصول الحر للمعلومات العلمية، من خلال دراسة العمليات الإدراكية، والخبرات المعرفية الذاتية للأفراد. فما هي إذًا الفينومينولوجيا، وكيف سيتم استخدامها في الدراسة الحالية؟

2.3.2 المقاربة الفينومينولوجية

بدأت الفينومينولوجيا (Phenomenology) أو الظاهراتية مع الفلسفة، وتبنّتها لاحقًا مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية وحتى الطبية منها؛ من علم النفس، وعلوم التربية، والعلوم التمريضية...إلخ. تقوم الفينومينولوجيا على فهم الظواهر الاجتماعية من خلال دراسة التجارب والإدراكات الذاتية الواعية للإنسان، عبر إقصاء معارف نظرية مسبقة (Bracketing)، لتكوين فهم للظاهرة بما هي. وكانت قد سادت–طيلة النصف الأخير من القرن العشرين (في العالم الغربي)– النظرة الوضعية (Positivism)، والمنطقية التجريبية (Logical Empiricism) على العلوم الإنسانية، إلى أن بدأت تلك الأخيرة (العلوم الإنسانية) لاحقًا برسم طريقها ومنهجيتها العلمية الخاصة بها، بعيدًا عن النظر إلى الواقع كحقيقة واحدة موضوعية، كما في العلوم الطبيعية والعلوم البحتة (Giorgi, 2005, p. 75). علمًا أنّ الفينومينولوجيا كمفهوم تجد جذورها التاريخية عند العلماء المسلمين، ومع ابن سينا تحديدًا، ودليله "الرجل الطائر أو المعلّق في الفضاء" (El-Bizri, 2000).

تأسّست الفينومينولوجيا–بصيغتها الغربية–مع الفيلسوف الألماني Husserl في أواخر القرن التاسع عشر، وجاءت كرد فعل على ما سُمّي "بالفشل" المنطقي أمام الاتجاهات الراديكالية النقدية (أحمد، 1977، ص. 233–234). وقد تفرّعت الفينومينولوجيا في اتجاهين رئيسين: الأول وصفي أو الفينومينولوجيا المتعالية (Transcendental Phenomenology) مع Husserl، وهي محاولة توفيقية ما بين الموضوعية العلمية الوضعية (Positivism) والتحليل النوعي (Qualitative Research)، والثاني تأويلي أو الهرمنيوطيقا (Hermeneutics) مع Heidegger، والتي تقوم على دراسة التجارب الذاتية للأفراد وتفسيرها من خلال تأويل "روايتهم" عن الظاهرة. وبينما تركّز الأولى (الفينومينولوجيا المتعالية)

على وصف الجانب المعرفي أو الأبستمولوجيا للظاهرة، تركّز الثانية (الهرمنيوطيقا) على تفسير الجانب الوجودي أو الأنطولوجي لها، وإظهار المعاني الخفية فيها (Dowling, 2004, p. 31-33).

تعتمد الدراسة الحالية النوع التفسيري من الفينومينولوجيا، تلك التي تنحدر من الفلسفة التأويلية أو الهرمنيوطيقا (Hermeneutics)، وهي مقاربة نظرية ومنهجية بحثية على حدّ سواء (Dowling, 2004, p. 34). فعبر دراسة انتشار الوصول الحر للمعلومات العلمية في البلدان العربية، لا أهدف فقط إلى توصيف الظاهرة من خلال دراسة التجارب الذاتية للأفراد الممارسين والخبراء بشكل منفصل عن الظروف والبيئة المحيطة بهم كما في الفينومينولوجيا المتعالية، وإنّما أيضًا إلى تفسيرها وتعليلها مع ربطها بالبيئة الحاضنة، أي بالظروف الاجتماعية والثقافية، والسياسية المحيطة. كما أنّ الفينومينولوجيا الوصفية أو المتعالية تشترط عملية إقصاء (Bracketing) لأي خلفية نظرية لدى الباحث عند الشروع بدراسته؛ بمعنى آخر، عدم القيام بأية مراجعة للدراسات والنظريات السابقة، بينما الفينومينولوجيا التفسيرية تسمح للباحث أن يسترشد بما سبق من دراسات ونظريات لتكوين حاجة بحثية حقيقية، وفهم أولي لمجال البحث (Lopez & Willis, 2004, p. 728-729). وانطلاقًا من هذه الغاية بالتحديد، تمّت من جهة مراجعة الدراسات العربية التي تناولت موضوع الوصول الحر للمعلومات، لتكوين حاجة بحثية حقيقية تستند إلى الواقع البحثي العربي، ومن جهة أخرى، تمّ عرض نظرية انتشار الابتكارات، لتكوين فهم نظري أولي حول مفاهيم ومسمّيات الانتشار ومراحله وعناصره دون اعتماده بشكل قبلي في دراسة الظاهرة.

وتعتبر الفينومينولوجيا بمختلف أنواعها، من المقاربات النظرية الحديثة الاستخدام في إطار علم المكتبات والمعلومات. وقد أُجريت العديد من الدراسات التي عملت على برهنة جدوى اعتماد هذه المقاربة في علم المعلومات، وملاءمتها للإجابة على الأسئلة البحثية المطروحة فيها. وفي معرض ذلك أورد Budd: "إنّ الأفكار التي تنطوي عليها الفينومينولوجيا هي ملائمة بشكل مباشر لدراسات

وممارسات علم المعلومات" (Budd, 2005, p. 44)، إلّا أنّه ختم دراسته بإبداء شيء من التردّد في تطبيق الفينومينولوجيا في دراسات علم المعلومات؛ إذ أنّها بحسب قوله "تطرح أسئلة أكثر من تقديمها لإجابات" (Budd, 2005, p. 56). ومن ثمّ، وفي دراسة لاحقة له حول استخدام الفينومينولوجيا والواقعية النقدية (Critical Realism)، شجّع Budd على التجديد المنهجي في علم المكتبات والمعلومات، عبر استخدام الفينومينولوجيا كمقاربة نظرية ومنهجية تُسهم في تطوير البحوث في هذا العلم (Budd, 2012, p. 79-80). وفي السياق نفسه أورد Lin " إنّ استخدام هذه المنهجية تتيح للباحثين الكشف عن جوهر الأشياء، بما تمنحهم من نظرة ثاقبة نحو الظاهرة الاجتماعية قيد الدراسة" (Lin, 2013, p. 469). وكذلك اعتبرت VanScoy أنّ تطبيق الفينومينولوجيا في علم المعلومات والمكتبات، يفتح آفاقًا بحثية واعدة لفهم معمّق لتجارب المعلومات؛ من عمليات البحث، والاستخدام، وتبنّي التكنولوجيا...إلخ (VanScoy & Evenstad, 2015). وسيتم فيما يأتي عرض بعض الدراسات في علم المعلومات والمكتبات، التي تتشابه مع الدراسة الحالية من حيث المقاربة النظرية المعتمدة أي الفينومينولوجيا، والإطار النظري أي نظرية انتشار الابتكارات لمؤلفها Rogers، مع التركيز على التطبيق المنهجي للمنطلقات النظرية والإضافات التي تميّزت بها هذه الدراسات.

4.2 الدراسات المشابهة

انطبع علم المكتبات والمعلومات منذ نشأته بالطابع التطبيقي، وصولًا إلى التقني الفني، وغابت إلى حدّ كبير عن أبحاثه المقاربات النظرية والفلسفية الواضحة المعالم، ما جعله ينمو ويتطوّر بعيدًا عن النقاش النظري الحاصل في العلوم الإنسانية، إلى أن وصل في أيامنا هذه إلى مرحلة أشبه ما تكون بأزمة هوية على المستويين المعرفي أو الأبستمولوجي والوجودي أو الأنطولوجي، فبات يتأرجح، من جهة لناحية العلوم الإنسانية والاجتماعية كون المستفيد–الإنسان يشكّل المحور الرئيس لاهتماماته، ومن جهة أخرى لجهة تكنولوجيا المعلومات كونها تشكّل أساسًا لتطوير الخدمات بهدف

مواكبة احتياجات المستفيدين (قاسم، 1984). من هنا سيطرت بشكل واسع المنطلقات الوضعية (Positivism) والأبحاث الكمية الإحصائية على دراسات المعلومات، في مقابل ندرة الأبحاث النقدية أو حتى النوعية (Budd, 1995, p. 295). وقد بدأت تعلو – منذ حوالي العقدين من الزمن – الأصوات المطالبة بالتجديد النظري والمنهجي في مجال علم المعلومات والمكتبات، وبفتح باب البحث على آفاق نظرية ومنهجية جديدة، تُسهم كما قالت VanScoy بتكوين فهم أعمق لتجارب المعلومات (VanScoy, 2012, p. 58). ومن هنا أيضًا يمكن الاستنتاج أنّ الدراسات التي تعتمد مقاربة الفينومينولوجيا لا تزال نادرة، وكذلك الأمر بالنسبة للدراسات التي تستخدم إطارًا نظريًا للانتشار انطلاقًا من مقاربة تفسيرية (Interpretivist)، هذا على الصعيد العالمي، أمّا عربيًا فلم يتم الوصول إلى أيّ دراسة استخدمت أيًّا من الفينومينولوجيا أو نظرية انتشار الابتكارات في اختصاص علم المعلومات والمكتبات. وقد أظهرت مراجعة الدراسات العربية أنّ الأسلوب الكمّي كان هو الأكثر استخدامًا، في مقابل غياب شبه كلّي لأية مقاربة نظرية صريحة. ويجدر الإشارة أنّ هناك بعض الدراسات العربية من خارج اختصاص علم المعلومات، قد اعتمدت نظرية انتشار الابتكارات ولكن انطلاقًا من مقاربة وضعية مضمرة، ما فرض تصنيفها خارج نطاق الدراسات المشابهة. وسيتم فيما يأتي مراجعة عشر دراسات مختارة في علم المكتبات والمعلومات تتراوح تواريخها ما بين العام 2010 والعام 2015، وذلك وفقًا لموضوعاتها وضمن ترتيب تصاعدي من الأقدم إلى الأحدث.

في دراسة هي الأقرب لموضوع الدراسة الحالية، تناول Hall في أطروحته موضوع المستودعات الرقمية المؤسساتية (Institutional Repositories) (Hall, 2014)، والتي تعرّض فيها لشكل من أشكال الوصول الحر "الوصول الحر الأخضر" (Green Open Access). وقد عالجت هذه الدراسة الاستطلاعية كيفية تعاطي المدرّسين والباحثين لدى مشاركة البيانات عبر المستودعات الرقمية المؤسساتية. وبهدف تكوين فهم معمّق حول هذه التجربة، استخدم الباحث الفينومينولوجيا كمقاربة

نظرية، إضافة إلى منهجية "التجذير النظري" (Grounded Theory) في جمع وتحليل البيانات النوعية. وأجرى الباحث أربع عشرة (14) مقابلة معمّقة مع الممارسين (مدرّسين وباحثين)، إضافة إلى الملاحظة المباشرة لاستنتاج العوامل الاجتماعية التقنية (Socio-Technical Factors)، التي تؤثّر في عملية تبنيّهم للنشر العلمي عبر المستودعات الرقمية المؤسساتية. وفي العام التالي، نشر Hall دراسة أخرى تناولت الفجوة في مجال "الثقافة المعلوماتية" (Information Literacy Gap) للباحثين حول عملية الاتصال العلمي (Hall, 2015). أمّا هدف Hall من دراسته الفينومينولوجية هذه، فكان تقديم اقتراحات للمكتبات الأكاديمية، في عملية نشر "الثقافة المعلوماتية" حول الاتصال العلمي ما بين الباحثين، إذ ركزّت الدراسة على فهم تجارب الممارسين وانطباعاتهم حول التواصل العلمي والوصول الحر.

وضمن إطار "الثقافة المعلوماتية"، قام O'Farrill بدراسة العلاقة ما بين مفهوم "الثقافة المعلوماتية" (Information Literacy) ومفهوم إدارة المعرفة (Knowledge Management)، وإمكانية تطبيق النماذج العالمية لهما في مكان العمل (O'Farrill, 2010). وقد اعتمد الباحث "الفينومينوغرافيا" (Phenomenography) واستخدم أداتين بحثيتين؛ المقابلة المعمّقة مع اثنتين وأربعين (42) اختصاصيي مكتبات، وتحليل محتوى الوثائق الرسمية حول برامج "الثقافة المعلوماتية" وإدارة المعرفة. وتختلف المنهجية التي استخدمها O'Farrill في دراسته عن تلك التي استخدمها Hall في دراستَيه. فالفينومينولوغرافيا المطبقة هنا، تقوم على إبراز السمات المختلفة لتجارب اختصاصيي المكتبات مع المعلومات في سبيل الخروج بنموذج معياري، وليس على السمات المشتركة كما في منهجية "التجذير النظري" (Grounded Theory) في دراسة Hall التي تقوم على التأسيس لنظرية جديدة.

وفي إطار إدارة المعرفة أيضًا، قامت Suorsa بدراسة استطلاعية فينومينولوجية حول إنتاج المعرفة التفاعلية، وتحديدًا عبر اللعب بما عرّفه Gadamer (Suorsa, 2015). وقد استخدمت الباحثة

الهرمنيوطيقا أو الفينومينولوجيا التفسيرية التأويلية، عبر تحليل وتفسير نصوص الدراسات في علم المكتبات والمعلومات التي تناولت كلًا من مفهوم بناء المعرفة التفاعلية، ومفهوم التعلّم عبر اللعب كما جاء عند Gadamer، بهدف تكوين إطار نظري جديد يصلح لدراسة عملية بناء المعرفة التفاعلية في مجال علم المكتبات والمعلومات من منظور فينومينولوجي.

وقام كل من Burns و Bossaler بدراسة تجارب اختصاصيي المكتبات مع "الإفراط المعلوماتي" (Information Overload)، ضمن إطار الخدمة المرجعية في المكتبات الأكاديمية البحثية، بهدف تكوين فهم أفضل للعمليات المرجعية (Burns & Bossaller, 2012). وقد ارتكزت الدراسة على مفهوم "إفراط التواصل" (Communication Overload) كما ورد عند Wisniewski و Lu ومدى تأثيره على الإنتاجية لدى العاملين في المكتبات، معتمدة في ذلك الفينومينولوجيا كمقاربة نظرية ومنهجية، وتمّ جمع البيانات عبر إجراء تسع (9) مقابلات معمّقة مع اختصاصيي المكتبات، ومن ثمّ تحليل هذه المقابلات تحليلًا نوعيًا بهدف استخراج السمات المشتركة في تجارب اختصاصيي المكتبات مع المعلومات والاتصال.

وفي إطار الخدمة المرجعية أيضًا، قامت VanScoy باستطلاع ظاهرة العمل المرجعي من وجهة نظر ممارسيه (VanScoy, 2012)، بهدف التحليل المعمّق لتجاربهم وآرائهم ورواياتهم عن العمل المرجعي في بيئة المكتبات الأكاديمية البحثية. وقد اعتمدت الباحثة مقاربة الفينومينولوجيا إضافة إلى منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA)، واستخدمت المقابلة المعمّقة لاستخراج السمات المتفرّدة والمشتركة في تجارب اختصاصيي المكتبات. وإنّ أبرز ما تميّزت به VanScoy عن Burns و Bossaler في دراسة الخدمة المرجعية، هو اعتماد منهجية جديدة نسبيًّا في علم المكتبات والمعلومات تقوم على التحليل المزدوج للبيانات؛ الأول داخلي

(Emic) يقوم على استخراج ما اشترك وما اختلف من سمات في تجارب الممارسين، والثاني خارجي (Etic) يقوم على ربط السمات المستخرجة من البيانات مع النظريات العلمية المناسبة.

وحول مهنة المكتبات في كوريا الجنوبية ودوافع اختيارها، أجرت Kendrick دراسة استطلاعية اعتمدت فيها الفينومينولوجيا المتعالية (Transcendental) كما وردت لدى Moustakas، لاستخراج السمات المشتركة في تجربتهم للمهنة (Kendrick, 2014). وقد أجرت الباحثة عشر مقابلات (10) معمّقة مع اختصاصيي المكتبات، وقامت بتحليل البيانات تحليلًا وصفيًا لاستكشاف دوافع اختيارهم لمهنة المكتبات.

وضمن مفهوم القيادة في المكتبات الأكاديمية البحثية، قامت McNeil باستطلاع تجارب مدراء المكتبات حول تجاربهم القيادية، ومفهوم القيادة بالنسبة لهم (Mcneil, 2015)، باستخدام الفينومينولوجيا المتعالية كما لدى Moustakas. وقد اعتمدت الدراسة نظريات القيادة في بناء إطارها النظري، علمًا أنّ الفينومينولوجيا المتعالية لا تتيح استخدام أي إطار نظري قبلي. وأجرت الباحثة مجموعة من المقابلات المعمّقة مع أربعة عشر (14) مديرًا لمكتبات أكاديمية بحثية في شمال أميركا، قامت بتحليلها تحليلًا نوعيًّا بهدف استخراج المفاهيم المشتركة لدى المشاركين.

وفي إطار انتشار وتبنّي الابتكارات التكنولوجية، قام Krafft بدراسة العوامل المؤثّرة في عملية تبنّي وتطوّر البرمجيات مفتوحة المصدر؛ دراسة حالة لنظام Debian (Krafft, 2010). وقد اعتمد الباحث المقاربة التفسيرية البنائية (Interpretive Constructivist)، إضافة لنظرية Rogers لانتشار الابتكارات، مستخدمًا منهج دالفي (Delphi) الذي يقوم على استطلاع آراء الخبراء حول ظاهرة ما، بهدف تكوين فهم معمّق لحاضرها، واستشراف لمستقبلها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ استخدام نظرية انتشار الابتكارات ضمن المقاربة النوعية هو أمر نادر الوجود.

وفي دراسة مماثلة قامت Cartwright بدراسة انتشار الكتب الدراسية الإلكترونية (E-Textbooks) في مراحل التعليم الأساسية (Cartwright & Brown, 2015)، باستخدام نظرية Rogers، ومنهج دالفي، والمقاربة التفسيرية النوعية.

يُلاحظ في الدراسات التي تمّ عرضها، تنوّع المنهجيات التي استخدمت المقاربة التفسيرية، وتحديدًا الفينومينولوجيا. فبعض الدراسات استخدم الفينومينولوجيا كمقاربة نظرية ومنهجية بحثية على السواء، وبعضها اعتمدها كمقاربة نظرية فقط، مع اختيار منهجية بحثية تتلاءم معها. وفي تفصيل أدق لقراءة الملاحظات يتبيّن أنّه حتى استخدام الفينومينولوجيا نفسه، اختلف ما بين دراسة وأخرى، فمنها ما اتبع الفينومينولوجيا المتعالية، ومنها ما اتبع الفينومينولوجيا التفسيرية وكلاهما يقوم على استخراج السمات المشتركة في التجارب، ومنها ما استخدم "الفينومينوغرافيا" التي تقوم على استخراج السمات المتفرّدة فيها. وفي حين تركّز الفينومينولوجيا–التي تعود جذورها إلى الفلسفة– على دراسة الظاهرة بحد ذاتها، فإنّ الفينومينوغرافيا–التي تجد جذورها في البحوث الأمبريقية– تركّز على دراسة الأفراد الذين يعيشون الظاهرة (Cibangu & Hepworth, 2016). وقد تميّزت دراسة واحدة (VanScoy, 2012) باستخدام الفينومينولوجيا التي تقوم على التأويل المزدوج (Double Hermeneutics)، واعتماد منهجية محدّدة هي الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA)، التي تقوم على تحليل السمات المشتركة والمتفرّدة في التجارب المُعاشة، وربطها لاحقًا ضمن عملية التفسير بالإطار النظري المناسب لها. أمّا ما جمع هذه الدراسات، فهو أنّها جمعيها دراسات استطلاعية نوعية، عملت على تكوين فهم أعمق لظاهرة اجتماعية إنسانية.

وختامًا يمكن القول بأنّ اعتماد الفينومينولوجيا في الدراسة الحالية–لا سيّما التفسيرية منها– سيسمح بدراسة ظاهرة انتشار الوصول الحر للمعلومات العلمية في البلدان العربية دراسة معمّقة، من خلال تحليل وتفسير تجارب الباحثين الممارسين للوصول الحر، تحليلًا نوعيًا، إضافة إلى ما توفّره

الفينومينولوجيا التفسيرية من حرية بحثية، في بناء إطار نظري أولي ومراجعة الدراسات السابقة، بهدف تكوين حاجة بحثية حقيقية وفهم أولي للبيئة النظرية التي تنتمي إليها الدراسة. وبما أنّ الفينومينولوجيا التفسيرية تتيح إمكانية اختيار المنهج البحثي الذي يتلاءم مع أهداف وإشكالية الدراسة، فسيتم اعتماد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA) في دراسة انتشار الوصول الحر، كونها تسمح بقراءة تأويلية تفسيرية مزدوجة لظاهرة الانتشار، من خلال تحليل تجارب الممارسين والخبراء واستخراج ما اختلف منها وما اشترك، وربطها لاحقًا بالإطار النظري المناسب لها بهدف تحليلها وتفسيرها.

الفصل الثالث

منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية

1.3 تمهيد

تهدف هذه الدارسة إلى تحليل وتفسير ظاهرة انتشار الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية، من خلال الاستطلاع المعمّق للعمليات الإدراكية، والخبرات المعرفية الذاتية للأفراد المشاركين. وتنطلق الدراسة من المسلّمات النظرية (Assumptions) بأنّ انتشار حركة الوصول الحر للمعلومات تشكّل: حقيقة ذاتية قائمة على فهم وتأويل الأفراد لها، وهي أيضًا ظاهرة اجتماعية–ثقافية، بدأت بالانتشار في المجتمعات العربية. وعليه فإنّ الوصول الحر هو ابتكار يخضع في انتشاره–سواء أكان تبنٍّ أو رفضًا–إلى مجموعة من العوامل الذاتية والخارجية.

وكما تمّت الإشارة ضمن فصل المقاربة النظرية، ستعتمد الدراسة الحالية منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA) باعتبارها المنهجية الأنسب للإجابة على أسئلة الدراسة. وسيتم فيما يأتي عرض التحضيرات النظرية والعملية للدارسة، يليها التعريف بمنهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية وخصائصها، كونها منهجية حديثة الاستخدام في علم المعلومات والمكتبات عالميًا، وغير مستخدمة إلى حين إعداد هذه الدراسة عربيًا. ومن ثم التطرّق إلى دور الباحث في العملية البحثية، وإلى المعايير الأخلاقية المطبّقة، والجودة البحثية، والمشاركين وكيفية تشكيل العيّنة، وأدوات وإجراءات جمع البيانات وتحليلها، وختامًا خلاصة الفصل.

2.3 التحضيرات النظرية والعملية للدراسة

تمّ القيام بمجموعة من الخطوات والتحضيرات النظرية والعملية للتمكّن من الإحاطة بموضوع الدراسة على الصعيدين العالمي والعربي. فعلى أثر قراءة أكثر من مئتي مرجع أجنبي وعربي في موضوع الوصول الحر وحده؛ توزّعت ما بين كتاب وأطروحة ومقالة ومدوّنة...الخ، تمّ رصد المحاور والموضوعات المتداولة وطرق معالجتها، والأسئلة البحثية المطروحة، إضافة إلى الأسماء الناشطة في المجال. وقد أسهمت القراءات الموسّعة الأخرى التي شملت مراجع في الفلسفة، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وتاريخ العلوم عند العرب...الخ في بناء المنطلقات النظرية، وكذلك في اختيار المنهجية البحثية الملائمة لمعالجة أسئلة الدراسة.

كخطوة عملية أولى، تمّ إنشاء مجموعة الوصول الحر على الفايسبوك في 19 شباط/ فبراير 2015 Arab Open Access، بمبادرة فردية (https://www.facebook.com/groups/OA.Arab/). وهدفت المجموعة إلى تكوين شبكة من الباحثين والناشطين العرب في مجال الوصول الحر للمعلومات، وذلك لتعزيز التواصل العلمي فيما بينهم، وتقديم يد العون للباحثين الجدد ضمن منظومة من التكافل العلمي البحثي التطوعي، وكذلك العمل على بث الوعي بأهمية مشاركة المعرفة في المجتمع البحثي العربي ككل، مع مراعاة حقوق النشر والتأليف. وتتضمن المجموعة ما يزيد عن 1600 عضوًا–وهي في تزايد مستمر–موزّعين بين أساتذة وباحثين وطلبة من بلدان عربية مختلفة، إضافة إلى مجموعة من الباحثين الناشطين من مجموعات مماثلة؛ من الهند، وألمانيا، وكولومبيا، وكندا، والولايات المتحدة الأميركية...

تقوم المجموعة بمشاركة آخر المستجدات العلمية والبحثية العربية والعالمية في مجال المعرفة الحرة (Open knowledge)، والعلوم الحرة (Open Science)، والوصول الحر. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر 2016–وعلى أثر المشاركة بورقة علمية في "الندوة الدولية حول النفاذ المفتوح وحفظ

التراث" التي عُقدت في تونس–تمّ إطلاق مستودع الوصول الحر العربي التشاركي (https://zenodo.org/communities/aoa/?page=1&size=20) على Zenodo–وهي منصة مفتوحة لمشاركة الأبحاث في المجالات العلمية كافة– بهدف مشاركة الأبحاث العربية المنشأ، بالنصوص الكاملة حول الوصول الحر والموضوعات المتعلّقة به.

ومن الخطوات العملية أيضًا، تمّ تنظيم حلقة نقاش مباشرة على الإنترنت وبثّها عبر اليوتيوب، مع مجموعة من الخبراء والباحثين العرب–من مصر والسعودية ولبنان والجزائر وتونس– حول واقع وآفاق الوصول الحر في العالم العربي؛ وذلك بالتعاون مع الوكالة الجامعية الفرنكوفونية AUF. وسمحت كل من مجموعة الوصول الحر العربي والمشاركة في مؤتمر تونس وحلقة النقاش، بتحديد المشاركين المحتمَلين في الدراسة. وكذلك تمّ التواصل مع عدد من الباحثين الأجانب– أبرزهم الباحثة Jutta Haider من جامعة Lund في السويد. وهي باحثة ناشطة عالميًا في مجال العلوم الحرة والوصول الحر ونقد الخطاب المعلوماتي العالمي– وقد جرت مناقشة أسئلة الدراسة وأسئلة حلقة النقاش التي نُظّمت، معها. ولترسيخ فهم المنهجية المقرّر استخدامها، تمّ التواصل مع باحثين أجانب في علم المعلومات والمكتبات قاموا باستخدامها، إضافة إلى استشارة صاحب المنهجية نفسه Jonathan Smith حول آلية تطبيقها على الموضوع، والتقسيم الأنسب لعرض النتائج وتحليلها.

3.3 منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية IPA

الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية Interpretative Phenomenological Analysis, IPA، هي منهجية ومنهج متكامل، من حيث الخلفية النظرية الواضحة، وأدوات جمع البيانات المحدّدة، وآلية تحليلها المفصّلة. وقد تمّ اعتماد كتاب Interpretative Phenomenological Analysis: Theory, Method and Research (Jonathan A. Smith et al., 2009) كمرجع أساسي في فهم المنهجية وكيفية تطبيقها.

تستمدّ منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية جذورها من الفلسفة الظاهراتية أو الفينومينولوجيا، وقد بدأت كإحدى المقاربات النوعية المستخدمة في علم النفس على يد Jonathan Smith وآخرين، ومن ثمّ أخذت بالانتشار في المجالات المعرفية الأخرى (Jonathan A. Smith et al., 2009). تقوم هذه المنهجية على معاينة تأويل الأفراد ووعيهم للواقع المعاش، ومعاينة التجارب الذاتية من جهة، وعلى قدرات الباحث التحليلية في فهم وتأويل التأويل وتفسيره بما يخدم دراسته من جهة أخرى (Alase, 2017). وتعتمد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية على ثلاث مسلّمات نظرية (Assumptions) هي:

الفينومينولوجيا Phenomenology: وهي مقاربة فلسفية تقوم على الاستكشاف المعمّق للتجارب الذاتية للأفراد. وقد تنوّعت الفينومينولوجيا في التاريخ الفلسفي، وتعدّدت تطبيقاتها ما بين الفينومينولوجيا المتعالية (Transcendental) مع Husserl–تسمّى أيضًا الفينومينولوجيا الوصفية– والفينومينولوجيا التفسيرية التي أضافت البعدين الزمني والمكاني إلى مبدأ فهم الوجود في العالم (Dasein) مع Heidegger (Gadamer, 2004)، وغيرها من المقاربات. وتجتمع هذه كلها في التركيز على فهم الفرد لماهية أو جوهر (Essence) التجربة المُعاشة وتصوّره للواقع، وتختلف في كيفية التعاطي مع هذا الفهم؛ لا سيّما من جهة الوعي والتحليل. وتتبنّى منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية –كما تدل تسميتها– المقاربة التفسيرية القريبة إلى المدرسة الفكرية التي انتهجها Heidegger والمفكّرون من بعده؛ والتي سُمّيت بفن التأويل (Hermeneutic) (Yüksel & Yildirim, 2015).

فن التأويل Hermeneutic: وهي إحدى دعائم ومسلّمات منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، التي تقوم هنا على فهم الفهم–أو ما يُسمى بالتأويل المزدوج (Double Hermeneutics)– حيث يكون الباحث مشاركًا في العملية البحثية وصناعة المعنى، إذ يؤّول في اتجاهين ما قام الفرد

بتأويله من خلال سرده للتجربة المُعاشة؛ تأويل تعاطفي مع ما يسرده المشارك من جهة، وتأويل تشكيكي لطريقة فهمه لهذه التجربة من جهة أخرى (Smith, Flowers, & Osborn, 1997).

التركيز على الفردية Idiographic: تركّز منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية على الخصائص الفردية (Idiographic) في فهم وتحليل التجربة المُعاشة لكل مشارك؛ فيكون التحليل عموديًا معمّقًا على عكس البحوث الكمية الوضعية، التي تعتمد على التعميم الشمولي (Nomothetic).

1.3.3 مزايا وحدود IPA

كما كل البحوث النوعية، فإنّ لمنهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية IPA مجموعة من المزايا والحدود البحثية يتلخّص أبرزها بالجدول الآتي:

الجدول 1.3 مزايا وحدود الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية

مزايا	حدود
الفهم المعمّق للتجارب الذاتية لعينة محدودة من الأفراد	عدم إمكانية التعميم إلّا على عينة مماثلة
جمع البيانات ينطلق من البيئة البحثية الطبيعية دون إسقاط خلفيات نظرية عليها	خطر الوقوع في الانحياز النظري Biases من قبل الباحث
يساهم في تطوير نظريات جديدة	صعوبة التطبيق ويستلزم جهدًا ووقتًا مضاعفًا من الباحث
هامش من الحرية في التطبيق	الاعتماد على مهارات الباحث التحليلية
إبراز الخصائص المختلفة والمشتركة لدى المشاركين	الاعتماد على قدرة المشاركين في التعبير عن تجاربهم

4.3 دور الباحث

ضمن منهجية الفينومينولوجية التحليلية التفسيرية، يقوم الباحث بدور المشارك الفاعل، إذ يقوم بتأويل ما قام بتأويله المشاركون حول تجربتهم المُعاشة، عبر ما يُسمّى بالتأويل المزدوج (Double Hermeneutics)، وذلك على عكس منهجيات المقاربات الوضعية التي يكون فيها الباحث مراقبًا من الخارج. فللباحث هنا دور كبير، وتقع على عاتقه مسؤولية دقيقة في تصميم الدراسة وطرح أسئلتها، وتوجيه المشاركين، وتحفيزهم على التعبير بشكل غني عن الواقع المُعاش، إضافة إلى أهمية تحلّيه بمهارات التحليل، والانفتاح المنهجي، والأخلاقيات والنزاهة البحثية التي على كل باحث أن يتحلّى بها (Creswell, 2014, p. 233). ويرى البعض في هذا الدور أنّه أحد عيوب هذه المنهجية، إذ يجعل الباحث عرضة للانحياز النظري (Biases). فالفينومينولوجيا على مختلف أنواعها، تتطلّب نوعًا من الإقصاء النظري (Bracketing) من قبل الباحث أثناء عملية جمع البيانات والتحليل الأولي. ورأى Gadamer في ردّه على هذا النقد، أنّ على الباحث أن يكون منفتحًا على الآخر أثناء القيام بالدراسة، وأن يعي ويضع نصب عينيه الانحيازيات النظرية التي قد يقع فيها (Gadamer, 2004).

5.3 المعايير الأخلاقية

يتطلّب البحث العلمي الالتزام بمجموعة من المعايير الأخلاقية، التي يجب توفّرها لدى أي باحث أصيل. ومن هذه المعايير ما هو متعلّق بالجانب الشخصي للباحث، ومنها ما هو إجرائي تفرضه طبيعة الدراسة المطبّقة؛ لا سيّما تلك التي تتعاطى مع الأحياء من إنسان أو حيوان. فعلى الباحث أن يتحلّى بالصدق والشفافية والحيادية في معالجة المعطيات البحثية كما هي–من دون زيادة أو نقصان–وتحليلها ومناقشة نتائجها بعيدًا عن أي تلاعب أو تزييف. أمّا على الصعيد الإجرائي، فعلى الباحث الالتزام بمجموعة من الخطوات لا سيّما تلك التي ترتبط بالمجتمع البحثي للدراسة. فلا بدّ أن تكون مشاركة الأفراد فيها واعية وطوعية ومحيطة –بالشكل المطلوب–بموضوع الدراسة وأهدافها.

ولتحقيق ذلك، تمّ إرسال طلب مشاركة عبر البريد الإلكتروني بشكل فردي–لكل مشارك على حدة–فيه شرح لموضوع الدراسة وأهدافها، والمنهجية المعتمدة، وآلية المقابلة، ومدّتها، وشروطها–لا سيّما أنّه سيتم تسجيلها، واستخدام اقتباسات حرفية منها–إضافة إلى الالتزام بالسرية التامة في التعاطي مع بياناتها، وباستخدامها لأهداف علمية فقط. كما تمّ إعلام المشاركين–بناء على مقتضيات الدراسة– بأنّ أسماءهم وأسماء مؤسساتهم وغيرها من البيانات الشخصية، سيتم إغفالها (Anonymity).

6.3 الجودة البحثية

تعتمد جودة أي بحث علمي من جهة، على مدى الاتساق والتناغم والوضوح المتجلّي في الأسئلة البحثية ومنطلقاتها النظرية، وعلى المنهجية المعتمَدة وإجراءات تطبيقها من جهة أخرى. وكلما كان البحث واضح الإشكالية والخطوات المنهجية التطبيقية والصياغة، ومتسقًا في مساره مع منطق البحث العلمي، كلما كان عالي الجودة، وكلما شكّل إضافة معرفية حقّة يكون لها أثر على أرض الواقع. أمّا مسألة تقويم الجودة البحثية، فهي عملية تقويم ذاتية متواصلة تقع على عاتق الباحث نفسه؛ إذ ينأى بنفسه عن الانحيازات التي قد يقع فيها، ويعمل على إثبات مدى قوة بحثه ومدى تماسكه بالنسبة إلى كل قارئ بشكل عام، وبالنسبة إلى غيره من الباحثين الذين قد يعتمدون على دراسته في أبحاث لاحقة بشكل خاص. وهي مهمة تبدأ من اللحظة التي يباشر فيها الباحث دراسته، وتستمر إلى حين انتهائه منها. ولتحديد جودة البحوث تمّ وضع عدة معايير إرشادية بحسب نوع البحث؛ ففي البحوث الكمية يُستخدم معيارَي الصدق والثبات الشهيرَين (Validity and Reliability). ولقياس ما سُمّي الصدق (Validity) في البحوث النوعية–التي تنتمي إليها الدراسة الحالية–فقد أوصى Smith باعتماد معايير Yardley (Yardley, 2000) الأربعة المطبّقة في البحوث النفسية وهي:

1. الملاءمة السياقية (Sensitivity to Context): يفنّد Smith هذا المعيار مبيّنًا تقاطعه مع منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (IPA)، وكيفية إبرازه في البحوث التي

تعتمدها (Smith et al., 2009, p. 180). والملاءمة السياقية لا تطبّق في مرحلة معينة من الدراسة دون سواها فحسب، وإنّما هي عبارة عن عملية مستمرّة على مدار البحث؛ فاختيار المنهجية لا بدّ أن يكون مبرّرًا منذ البداية–كما جرى مناقشته في الفصل الثاني من الدراسة الذي حمل عنوان المقاربة النظرية لانتشار الوصول الحر– وكذا تشكيل العيّنة لأنّ القصدية فيها تحتّم اختيار أفرادها بما يتلاءم مع الظاهرة المبحوثة. وفي الدراسة الحالية، تمّ اختيار عيّنة المشاركين من الباحثين الممارسين للوصول الحر، الذين هم على تماس مباشر بالظاهرة قيد الدراسة. وكذلك تبرز الملاءمة في التحليل–لاعتماده على غنى البيانات التي تمّ جمعها–من خلال الاستشهاد بأقوال المشاركين في تدعيم نتائجه. وهذا ما سيتمّ تطبيقه في فصل عرض وقراءة النتائج. فالمشاركون–كما تدل تسميتهم–هم شركاء في البحث، وتبرز مهارة الباحث انطلاقًا من هذه القاعدة في موقعَين أساسيّيْن اثنين؛ الأول في كيفية إجراء مقابلة ناجحة مع المشارك يستطيع من خلالها الحصول على بيانات غنية عن تجربته، والثاني في حسن تأويل رواية المشارك وربطها لاحقًا بالإطار النظري الملائم.

2. الالتزام والدقة (Commitment and Rigour): يذهب Smith إلى اعتبار معيار الالتزام في البحث الفينومينولوجي مرادفًا إلى حدّ كبير لمعيار الملاءمة الآنف الذكر (Smith et al., 2009, p. 181). ويظهر الالتزام في نسبة انغماس الباحث في مجريات دراسته، ومدى الاهتمام الذي يظهره تجاه المشاركين عند إجراء المقابلات، وتسجيل روايتهم. فاختيار المنهجية الفينومينولوجية في الأساس، يحتّم وجود استعدادات مسبقة لدى الباحث للقيام بمثل هذا النوع من الدراسات، كما يظهر الالتزام في مدى مثابرته على

فهم المنهجية وتطبيقها بالشكل الذي يناسب أسئلته البحثية. أمّا الدقة فتبرز في صياغة أسئلة الدراسة والمقابلات، وفي الجدول الزمني الذي يضعه الباحث لدراسته وتفصيله لخطواتها، وفي الدقة والتأنّي في عرض النتائج وتحليلها، وكذلك تبرز في اختيار الاقتباسات الأكثر دلالة على المحاور والموضوعات الناشئة، والتي تأخذ بعين الاعتبار السمات المنفردة والمشتركة لدى المشاركين.

3. الوضوح والاتساق (Transparency and Coherence): يبرز الوضوح في تفصيل الخطوات المتبعة في الدراسة، وفي تقسيم مراحل تنفيذها؛ من كيفية اختيار المشاركين، إلى وسائل الاتصال بهم، إلى إعداد الجداول والرسوم البيانية التي تسهّل متابعة هذه الخطوات بوضوح من قبل القارئ. أمّا الاتساق (الانسجام العام)، فإنّه يبرز في مضمون الدراسة، وفي أسلوب قراءة نتائجها بعيدًا عن الوقوع في التناقضات، وفي إظهار المعالجة الفينومينولوجية للدراسة عند صياغة النتائج ومناقشتها، بما تتفرّد به عن غيرها من البحوث النوعية في التركيز على التجربة المُعاشة للمشاركين.

4. الأثر والأهمية (Impact and Importance): إذا توافقت الدراسة مع المعايير السابقة من الملاءمة السياقية، والالتزام والدقة، والوضوح والاتساق، فلا بدّ لها أن تحصّل الأهمية المرجوّة، وأن يكون لها الأثر البحثي الحقيقي بما تحمله في طياتها من جديد؛ سواء من الناحية المنهجية أو التطبيقية أو النظرية.

ختامًا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ عملية التحقّق من صدق وجودة البحوث النوعية، لا تزال عملية نسبية تعتمد على معايير ذاتية عامة من جهة، وعلى مهارات الباحث وقدرته على الإبداع

والإقناع من جهة أخرى؛ ويبقى القارئ المختص هو المحكّم الخارجي الفعلي لمدى جودة البحث وإبداعه.

7.3 المشاركون: عيّنة الدراسة

تمّ اختيار عيّنة الدراسة بما يتوافق مع التوصيات المنهجية للبحوث النوعية بشكل عام، وللبحث الفينومينولوجي بشكل خاص. وتكون العيّنة قصدية مغفلة (Anonymous) صغيرة نسبيًا، يتمّ إنشاؤها من مجتمع المشاركين المحتملين الذين يعيشون تجربة خاصة ومعمّقة للظاهرة قيد الدراسة، على أن تتحلّى هذه المجموعة بقدرات أساسية أهمها: التجريد الذهني للظاهرة المُعاشة، والقدرة على التعبير عن ذلك التجريد (Smith et al., 2009).

1.7.3 حجم العينة

ليس هناك رقم محدّد لحجم عيّنة البحوث الفينومينولوجية؛ فذلك يرجع بشكل أساسي إلى نوع الدراسة والوقت المخصّص لإنجازها، وغنى التجارب الذاتية للأفراد المشاركين. ويقترح Smith أن يتراوح حجم العيّنة في مستوى إعداد أطروحة دكتوراه بين دراسة حالة، أو عيّنة صغيرة مكوّنة من ثلاثة مشاركين، أو عيّنة كبيرة مكوّنة من خمسة عشر مشاركًا (Pietkiewicz & Smith, 2012, p. 4). وقد استخدمت VanScoy في أطروحتها حول الخدمة المرجعية عيّنة من ثمانية مشاركين (VanScoy, 2012, p. 62)، بينما استخدمت Kendrick في دراستها حول تجارب المكتبيين الأكاديميين في كوريا الجنوبية عيّنة مؤلّفة من أحد عشر مشاركًا (Kendrick, 2014, p. 269). وقد تكون دراسة حالة واحدة أو العيّنة الصغيرة، هي الأكثر ملاءمة للدراسات التي تركّز على إبراز الجوانب النفسية للأفراد. وتماشيًا مع موضوع الدراسة الحالية، ومع ما يضمن الدراسة المعمّقة لكل مشارك على حدة، والتحليل الشمولي للمشاركين كافة، تمّ اختيار عيّنة متوسطة مؤلّفة من عشرة مشاركين.

2.7.3 خصائص العينة

يوصي Smith باختيار مجموعة متناغمة من المشاركين، بمعنى أنّ يكون لديهم العلاقة نفسها مع الظاهرة قيد الدراسة، وإن اختلفت تجاربهم المُعاشة (Smith et al., 2009, p. 52). بناءً عليه، تمّ تحديد الشروط الواجب توفّرها في عينة الدراسة على الشكل الآتي:

1. أن يكون المشارك حاصلًا على شهادة دكتوراه
2. أن يكون خبيرًا وممارسًا للوصول الحر، بغضّ النظر عن نوع الاختصاص العلمي
3. أن يتقن اللغة العربية جيدًا
4. أن يكون قادرًا على رواية تجربته بشكل غني

وقد تمّ وضع شرط الحصول على شهادة الدكتوراه – تحصيل شهادة الدكتوراه في الأنظمة الأكاديمية المعتمدة كافة يفترض نشر مقالة علمية أو أكثر–كي يتوفّر لدى المشارك التأسيس البحثي والتجريد النظري من جهة، وتجربة النشر العلمي من جهة أخرى. وشرط الخبرة والممارسة لكي يكون لديه اطلاع معمّق على الوصول الحر (الظاهرة قيد الدراسة)؛ وتكون الممارسة إمّا عبر تجربة الأرشفة الذاتية، أو عبر النشر ضمن مجلات الوصول الحر، أو أن يكون هو نفسه ناشرًا لمجلة ذات وصول حر. وبما أنّ الدراسة هي دراسة عربية من حيث اللغة والموضوع والحيّز الجغرافي، تمّ وضع شرط أن يكون المشارك متقنًا للغة العربية فهمًا وتعبيرًا؛ فيكون من جهة مطلعًا على الإنتاج البحثي باللغة العربية حول الوصول الحر، ومن جهة أخرى يمتلك القدرة على التعبير عن تجربته الذاتية باللغة العربية. وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار اختيار عيّنة المشاركين من البلدان العربية الأبرز من حيث الإنتاج البحثي العلمي العربي، وذلك بهدف تحصيل روايات أكثر غنىً وتنوّعًا حول الظاهرة، لا سيّما أن هناك فروقات علمية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة ما بين بلد عربي وآخر؛ فضلًا

عن الفروقات الشخصية بين مشارك وآخر. أمّا خصائص العيّنة التي تمّ تشكيلها–والتي لم تدخل ضمن الشروط الموضوعة مسبقًا– من العمر والجنس والاختصاص العلمي والجنسية فقد جاءت على الشكل الآتي:

توزّعت أعمار المشاركين العشرة (ثلاث مشاركات وسبعة مشاركين) على أربع فئات عمرية: ثلاثة مشاركين دون سن الأربعين، وثلاثة دون سن الخمسين، وثلاثة دون سن الستين، ومشارك واحد دون سن السبعين.

وتوزّعت اختصاصاتهم على فئتين: تسعة مشاركين اختصاصهم علم المعلومات والمكتبات أو أحد فروعه، ومشارك واحد اختصاصه العلوم البحتة. ويجدر التذكير هنا إلى أنّ اختيار المشاركين لم يأخذ بالاعتبار التخصص العلمي، وإنّما جرى الاختيار بلحاظ الخبرة العملية والنظرية في مجال الوصول الحر والنشر العلمي. أمّا أن يكون معظم المشاركين من اختصاص المعلومات، فذلك يؤكّد– كما ظهر في الدراسات المراجعة– أنّ ثقافة الوصول الحر ما زالت محصورة في اختصاصيي علم المعلومات والمكتبات. ولم يتوفّر شرط الخبرة والممارسة في الوصول الحر من خارج اختصاص المعلومات إلا في مشارك واحد، وهو ناشر لمجلة ضمن الوصول الحر فضلًا عن أنّه يحتل منصبًا رسميًا كخبير فيه في المنطقة العربية.

أمّا جنسيات المشاركين فتوزّعت على خمسة بلدان عربية هي: تونس (مشارك واحد 1)، والجزائر (مشاركان اثنان 2)، والمغرب (مشارك واحد 1)، ومصر (ثلاثة مشاركين 3)، والسعودية (ثلاثة مشاركين 3).

3.7.3 آلية وتحدّيات تشكيل العينة

تُستخدم تقنيات عدّة لتشكيل العيّنة النهائية للدراسة الفينومينولوجية منها: تقنية كرة الثلج، والتزكية من قبل الشخصيات البارزة في المجال، والعلاقات المهنية التي يحصّلها الباحث من خلال انتمائه إلى المجتمع الأكاديمي. على أثر مراجعة الدراسات العربية في بداية العام 2015، سواء تلك التي أُعدّت باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية، تمّ تحديد ثمانية باحثين مرشحين للمشاركة في الدراسة، ينتمون إلى سبعة بلدان عربية هي: سوريا والكويت ومصر والسعودية والجزائر وتونس والعراق. وفي خطوة لاحقة، تمّ البحث عن بياناتهم وسِيَرهم الذاتية، ومن ثم إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني لكل منهم. كما تمّ التواصل مع بعض المستودعات الرقمية المؤسساتية أبرزها مستودع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في السعودية، وبعض الناشرين العرب أبرزهم هنداوي وQScience التابع لمؤسسة قطر، بهدف الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الخبراء العرب في الوصول الحر.

جاءت الردود من أربعة باحثين فقط ينتمون إلى ثلاثة بلدان عربية هي: مصر والسعودية والجزائر، أمّا هنداوي ومؤسسة قطر وجامعة نايف فلم يُظهروا أي تعاون. تلا ذلك التواصل الهاتفي مع الباحثين الأربعة، للتعرّف إليهم عن كثب، وبالتالي سؤالهم ترشيح عشرة أسماء لباحثين عرب خبراء في الوصول الحر. كما تزامن ذلك مع تنامي أعضاء مجموعة الوصول الحر على الفايسبوك، إضافة إلى المشاركة في الندوة الدولية حول الوصول الحر في تونس، الأمر الذي أتاح لي التعرّف إلى المزيد من الباحثين بشكل مباشر وبالتالي زيادة عدد المرشحين. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تنظيم حلقة النقاش المباشرة على الإنترنت في نهاية العام 2016 مع مجموعة من الباحثين العرب (ثمانية باحثين) ومن بينهم سفيري "دواج" عن المنطقة العربية. والتي كان الهدف منها تعرّف المخزون العملي والنظري لدى بعض الباحثين عن كثب، إضافة إلى إيضاح المحاور التي يجب على المقابلة البحثية أن تتضمنّها.

ثم وفي الأشهر الأولى من العام 2017 وبعد إجراء عدة مقابلات تجريبية مع الباحثين، نتج عنها استبعاد باحثَين من بلدَين عربيَّين، لعدم قدرتهما على إعطاء مقابلة غنية حول تجربتهما مع الوصول

الحر، تمّ تحديد أسماء المرشحين بشكل نهائي. وكخطوة أخيرة، تمّ إرسال طلب المشاركة رسميًّا عبر البريد الإلكتروني (انظر الملاحق) لكل باحث على حدة من الأسماء التي توفّرت فيها الشروط، والتي تمّ تزكيتها من قبل آخرين. وتجدر الإشارة إلى أنّ كل باحث من المشاركين العشرة هو جاهل بأسماء بقية الباحثين المشاركين الذين تمّ اختيارهم عملًا بما تقتضيه الدراسة الفينومينولوجية.

8.3 جمع البيانات: الأدوات والإجراءات

إنّ الهدف الأساسي في استخدام منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، هو استطلاع ظاهرة ما بشكل غني ومعمّق، من هنا تمّ استخدام أداة المقابلة نصف الموجّهة مع أسئلة مفتوحة لجمع بيانات الدراسة من المشاركين العشرة. وقد تمّ تحديد مدة المقابلة بساعة واحدة كحد أدنى، وتراوحت مدد المقابلات بعد إجرائها ما بين ساعة واحدة ونيف، وساعتين.

وتُعتبر المقابلة نصف الموجّهة مع أسئلة مفتوحة الأداة الأكثر شيوعًا عند تطبيق منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، وذلك لاعتبارات عدّة أهمها: أنّ المقابلة تشكّل أداة حوار ما بين الباحث والمشارك، وكذلك جعلها نصف موجّهة مع أسئلة مفتوحة، يفتح المجال أمام ظهور أفكار وموضوعات غير متوقّعة (Pietkiewicz & Smith, 2012). ويعتمد هذا النوع من المقابلات على مهارات الباحث في صياغة وطرح الأسئلة بالشكل المناسب للدراسة، إضافة إلى قدرته على الإصغاء وتحفيز المشارك على إعطاء رواية غنيّة عن تجربته الذاتية.

1.8.3 أسئلة المقابلة

تتمّ صياغة أسئلة المقابلة ضمن منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية بشكل مفتوح، يُكفَل معه للمشارك الحرية في التعبير عن تجربته وآرائه وأفكاره بما يعطي رواية غنية حول الظاهرة قيد الدراسة (Pietkiewicz & Smith, 2012). انطلاقًا من ذلك تمّ وضع صيغة أولية لأسئلة المقابلة، ثمّ

أُخضعت للتحكيم الخارجي والتعديل على أثر مناقشتها مع كل من مشرفة الأطروحة، وأستاذتين في اختصاص علوم الإعلام والاتصال في الجامعة اللبنانية هما: نهوند القادري ومود اسطفان. وبعد إجراء التعديلات المقترحة، تمّ إرسال الأسئلة إلى المشاركين عبر البريد الإلكتروني، لضمان تفاعلهم وتآلفهم مع جو المقابلة. أمّا الأسئلة فجاءت كالآتي:

1. ماذا يعني لك الوصول الحر؟
2. حدثني عن تجربتك الشخصية مع الوصول الحر؟
3. كيف تصف الوضع الحالي للوصول الحر؟
4. ما هي برأيك العوامل المؤثّرة في انتشار الوصول الحر في البلدان العربية؟
5. كيف يؤثّر تبنّي أو عدم تبنّي الوصول الحر على بيئتك وممارساتك البحثية؟
6. ورد في نداء الرياض "إنّ الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية هو في الحقيقة ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية متمثّلًا في رغبة العلماء في المشرق والمغرب في نشر نتائج أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية دون مقابل مادي حبًّا في البحث وفي العلم" ما تعليقك؟ وكيف يُترجم ذلك على أرض الواقع؟

إضافة إلى الأسئلة الستة، وبناءً على توصية المنهجية بوضع تصوّر لأسئلة استيضاحية إذا أمكن، تمّ استخدام أسئلة استيضاحية ضمن كل مقابلة على حدة بما ينسجم مع مجريات أجوبة كل مشارك–توضيح فكرة، أو رأي، أو مفهوم–مع الحفاظ على حيادية الأسئلة لتجنّب التأثير على تفكير المشارك.

2.8.3 إجراءات المقابلة

بهدف تطوير المهارات الذاتية لتقنية المقابلة، تمّ إجراء مجموعة من المقابلات التجريبية مع عدد من الباحثين قبل البدء بعملية جمع البيانات. وقد ساعدت هذه المقابلات أيضًا في بلورة الأسئلة المُعدّة لطرحها على المشاركين لاحقًا. ونظرًا إلى أنّ المشاركين هم من بلدان عربية متفرّقة ومعظمهم لديه التزامات أكاديمية، كان من الصعب فرض جدول زمني مسبق للمقابلات؛ وإنّما حدّد بناءً على الوقت المتاح لديهم. وعلى أثر الحصول على ردود طلب المشاركة التي أُرسلت في الحادي عشر من شهر كانون الثاني/ يناير 2017، تمّ الاتصال بكل مشارك على حدة بهدف تحديد تاريخ وموعد المقابلة والوسيلة الأنسب لإجرائها. وقد أُجريت المقابلات–بالصوت عبر الإنترنت مع تسجيلها–خلال شهر شباط/ فبراير 2017، باستخدام وسائل اتصالية مختلفة على الويب أو عبر أحد تطبيقات الهواتف الذكية (Skype, Google Hangout, Line, WhatsApp). ويرجع سبب استخدام أكثر من تطبيق، إلى أنّ بعض تطبيقات الاتصال عبر الإنترنت (VoIP) كانت محجوبة في بعض البلدان العربية. ولأجل الحصول على محتوى غني ومعمّق حول التجربة الذاتية لكل مشارك، تمّ إجراء دردشة عامة قبل البدء بكل مقابلة، لخلق جو مريح وغير رسمي بما يساعد المشارك على الشعور بالراحة وتحفيزه على التعبير.

9.3 تحليل البيانات

بناءً على التوصيات الإجرائية لمنهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، تمّ تفريغ المقابلات المسجّلة حرفيًا–كلمة كلمة–مع الإبقاء على التعابير العامية التابعة لبعض اللهجات المحلية العربية، وذلك حفاظًا على الرواية كما جاءت على لسان المشارك، معنىً ولفظًا. ويقوم التحليل الفينومينولوجي للبيانات –الذي يأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لكل حالة (Idiographic)– على اتجاهين:

التحليل الداخلي (Emic): وهو تحليل رواية المشارك استنادًا إلى ما جاء فيها من أفكار وموضوعات ومحاور فقط مع إقصاء أي إطار نظري مسبق؛ حيث يضع الباحث نفسه في موضع المشارك محاولًا

أن يفهم ويحلّل تجربته (انظر الفصل الرابع). والتحليل الخارجي (Etic): وهو تحليل التحليل وربطه بالإطار النظري المناسب الذي يفسّر النتائج التي خرجت بها الدراسة (انظر الفصل الخامس).

ويُوصي Smith في إطار إعداد أطروحة دكتوراه تستخدم منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (IPA)، بأن يتم التحليل وصياغة النتائج على مرحلتين وضمن فصلين مستقلين: فصل يمثّل الاتجاه الداخلي (Emic) حيث يتم عرض وقراءة النتائج بالاعتماد على نص المقابلات فقط. وفصل يمثّل الاتجاه الخارجي (Etic) حيث يتم تحليل وتفسير النتائج بربط التحليل السابق بإطار نظري مناسب للبيئة الثقافية والاجتماعية التي توجد فيها الظاهرة قيد الدراسة (Pietkiewicz & Smith, 2012).

1.9.3 خطوات التحليل

قدّم Smith توجيهات عامة لخطوات التحليل التي يجب اتباعها في بحوث الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية، من دون أن يجعلها خطوات جامدة تعيق الباحث عن الاجتهاد فيها (Smith, 2011). فالبحث الفينومينولوجي، يعتمد في جزء كبير منه على إبداع الباحث وقدرته الذاتية على فهم الظاهرة وتحليلها؛ سواء من الداخل (Emic) حيث يقوم بدور الشريك المُسهم في بناء المعنى، أو من الخارج (Etic) حيث يكون على مسافة من النتائج تسمح بربطها بالإطار النظري المناسب لتفسيرها. ويقوم تحليل بيانات المقابلات بشكل أساسي على استخراج الموضوعات الرئيسة والمحاور، وإرفاقها بأقوال المشاركين المناسبة كاستشهادات مرجعية تدعّم الفكرة وتشرحها. وفي هذا المجال هناك توجيهات عدة لكيفية القيام بذلك؛ بدءًا من الملاحظات الوصفية والمفاهيمية التجريدية واللغوية (نص المقابلة) وصولًا إلى استخراج أفكار وموضوعات المقابلة. وفي خطوة أولى، يتم التحليل على مستوى المقابلة الواحدة لاستخراج الأفكار والموضوعات (Main Themes and Sub-Themes). ثمّ وفي خطوة تالية، يتم الانتقال إلى التحليل على مستوى المقابلات مجتمعة لاستخراج الموضوعات والمحاور أيضًا

(انظر الرسم البياني رقم 1.3) (Superordinate Themes and Themes). وبالنسبة للدراسة الحالية، تمّ اعتماد الخطوات الآتية:

1. بعد تفريغ المقابلة وطباعتها على شكل جدول في ثلاثة أعمدة على برنامج Word– عمود الوسط لنص المقابلة، وعمود اليمين للملاحظات، وعمود اليسار للأفكار والموضوعات المستخرجة–تمّ العمل على كل مقابلة على حدة بتأنٍّ؛ بتكرار قراءتها والاستماع إلى تسجيلها الصوتي، مع وضع الملاحظات الوصفية والمفاهيمية حول ما جاء على لسان المشارك (انظر النموذج في الملاحق). وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك مقابلات أخذت وقتًا وجهدًا في التحليل أكثر من غيرها نظرًا لغنى محتواها وطول مدّتها، وغزارة الأفكار الواردة فيها. وبناءً على توصية Smith بالبدء في التحليل بالمقابلة الأكثر صعوبة وغنى، تمّ البدء بتحليل المقابلة الحاملة لهاتين الخاصتين، والتي استمرّ العمل فيها مدة أسبوعين كاملين بين تحليل ومراجعة، في حين أخذت كل واحدة من باقي المقابلات ما معدّله يومين اثنين أو ثلاثة أيام على أبعد تقدير.
2. بناء على الملاحظات على أنواعها، تمّ استخراج الأفكار الرئيسة التي وردت في المقابلة، على أن تكون تلك تجريدية بالحد الذي لا تنفصل معه عن النص.
3. تمّ وضع الأفكار الرئيسة على بطاقات منفردة لمقارنة بعضها ببعض، وتحديد العلاقة فيما بينها؛ فما يُجمع منها تمّ جمعه، وما لا يتمتّع بالإسناد الكافي من النص تمّ الاستغناء عنه.
4. تمّ إنشاء ملف على برنامج Excel لكل مقابلة، إذ تمّ فيه وضع الموضوعات والأفكار الرئيسة، ويقابلها الاستشهاد النصّي من المقابلة.

5. بعد الفراغ من تحليل كل مقابلة على حدة، تمّ تحليل وقراءة الأفكار الرئيسة في المقابلات مجتمعة، لاستخراج المحاور والموضوعات التي تنطوي تحتها. ولهذا الغرض تمّ إنشاء ملف جديد على برنامج Excel وُضعت فيه الأفكار الرئيسة وموضوعاتها التابعة كلها لكل مقابلة، وجرت مقارنة بعضها ببعض. وبناء عليه، منها ما أُعيد تسميته، ومنها ما ضُمّ إلى أخرى.

ويتم في كل خطوة من الخطوات المذكورة، الرجوع دائمًا إلى نص المقابلة كي يبقى التحليل معبّرًا عن تفرّد التجربة الذاتية لكل مشارك من جهة، وقابلًا لإبراز السمات المشتركة والمختلفة مع المشاركين الآخرين من جهة أخرى. وبعد الانتهاء من عملية التحليل، تتم صياغة النتائج باستخدام أسماء مستعارة للمشاركين، وفقًا لما تستلزمه منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية.

الرسم البياني 1.3 مراحل تحليل المقابلات

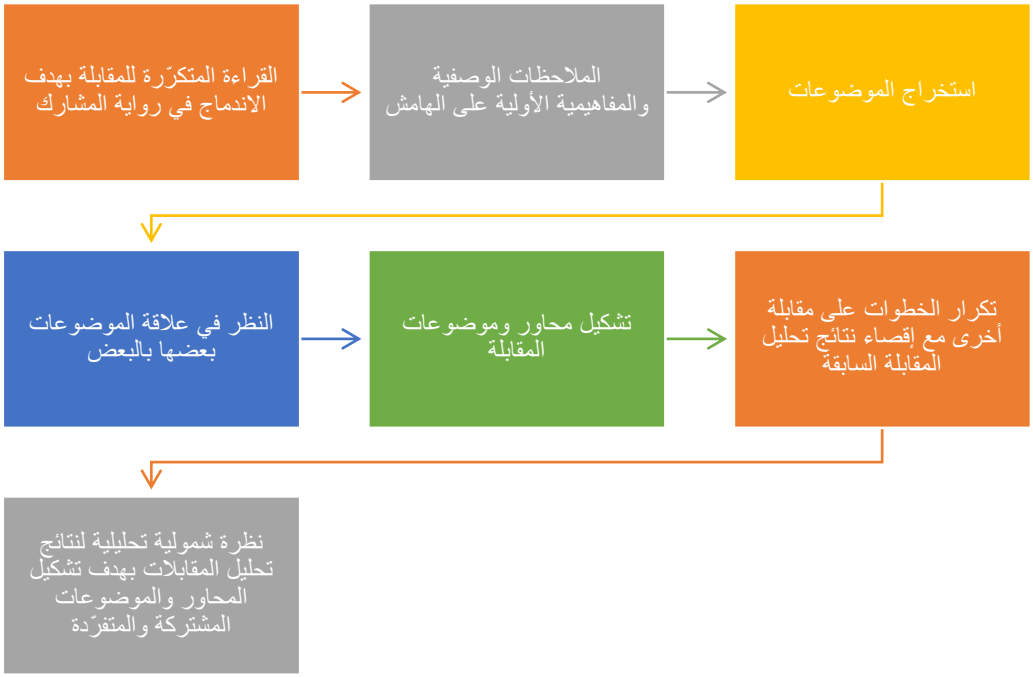

10.3 خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل بالشرح والتفصيل منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية (Interpretative Phenomenological Analysis, IPA) التي سيتم اعتمادها في دراسة ظاهرة انتشار حركة الوصول الحر في البلدان العربية، والتي تصنّف (منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية) ضمن البحوث النوعية الأقرب إلى المدرسة التفسيرية (Interpretivism). وهي منهجية حديثة–لا سيّما في مجال علم المعلومات والمكتبات–تجمع ما بين المقاربة الفلسفية للفينومينولوجيا التفسيرية والبعد النفسي المتفرّد (Idiographic). والجدير بالتذكير هنا أنّه لم يسبق أن تمّ استخدامها عربيًّا في بحوث علم المعلومات والمكتبات. وقد تمّ استخدام المقابلة المعمّقة شبة الموجهة كأداة بحثية رئيسة، مع عينة قصدية مؤلّفة من عشرة مشاركين من باحثين–ممارسين للوصول الحر، ينتمون إلى خمسة بلدان عربية. وقد تمّ شرح الخطوات المنهجية والإجرائية كافة، المتّبعة في جمع وتحليل البيانات بهدف استخراج المحاور والموضوعات التي تشكّل نتائج الدراسة. وسيتم في الفصل التالي عرض وتحليل المقابلات، على أنّ تتم مناقشتها وربطها بالإطار النظري المناسب في الفصل الأخير من الدراسة.

الفصل الرابع

عرض وتحليل المقابلات

1.4 تمهيد

بين مَن أسماه حركة فردية ومَن أسماه حركة عشوائية غير منظّمة، فرض الوصول الحر للمعلومات وجوده على المشهد العلمي البحثي العربي، وإن كانت الثقافة به ما زالت محدودة الانتشار، لا سيّما خارج نطاق اختصاصيي المعلومات. عشر مقابلات معمّقة نصف موجّهة، مع عشرة مشاركين، من خمسة بلدان عربية، تمّ تحليلها باعتماد منهجية الفينومينولوجيا التحليلية التفسيرية Interpretative Phenomenological Analysis, IPA. والتي تقوم–كما سبق ذكره في فصل المنهجية– على التحليل المعمّق للتجربة المُعاشة والآراء والأفكار الذاتية لكل مشارك على حدة كخطوة أولى، والتحليل العام على مستوى المشاركين ككل لاستخراج المحاور والموضوعات الناشئة كخطوة تالية. ويُراعى في استخراج تلك الموضوعات أمران أساسيّان: الأول هو إبراز السمات المشتركة والأخرى المختلفة في تجارب المشاركين، والثاني هو التجريد السياقي بأن تكون الموضوعات مجرّدة ولكن مع المحافظة في الوقت نفسه على ارتباطها بنصوص المشاركين، كما يُستبعد في التحليل كل البيانات الواردة في المقابلات التي تقع خارج نطاق الدراسة. وقد أتاح استخدام تقنية المقابلة شبه الموجّهة واعتماد الأسئلة المفتوحة، الحرية أمام المشاركين في التعبير عن تجاربهم المُعاشة؛ إذ اقتصر دور الباحثة على تسليط الضوء أو الاستفسار حول فكرة أو مفهوم أو حادثة أوردوها خلال المقابلة. بكلام آخر، إنّ بيانات المقابلات التي تمّ تحليلها، هي من إنتاج المشاركين وحدهم بشكل أساسي–حرفية بمضمونها ومصطلحاتها–وتعبّر عن نظرتهم الخاصّة تجاه ظاهرة الوصول الحر في البلدان العربية. وكما تفرض المنهجية الفينومينولوجية، فإنّ كل المراحل البحثية التي تسبق مرحلة تفسير ومناقشة

النتائج، تتم بعيدًا عن أي إطار نظري قبلي باعتماد ما يُسمّى الإقصاء النظري (Bracketing)؛ إذ يستبعد الباحث كل معارفه النظرية حول الموضوع أثناء دراسة الظاهرة، بهدف الوصول إلى فهم جوهرها بعيدًا عن أي إسقاطات نظرية.

وقد نتج عن التحليل ثلاثون موضوعًا، توزّعت على سبعة محاور رئيسة هي: مفهوم الوصول الحر للمعلومات، والدوافع الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر، والعوائق الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر، والعوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر، والعوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر، وتأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي، وتأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي (انظر الرسم البياني 1.4). وسيتم فيما يأتي عرض هذه المحاور وموضوعاتها ضمن ترتيب تنازلي، من الأكثر إجماعًا إلى الأقل إجماعًا، مع الاستشهاد الحرفي من نصوص مقابلات المشاركين لتدعيم وتوضيح الفكرة خلف كل موضوع (انظر الجدول 1.4).

الرسم البياني 1.4 المحاور الناشئة لانتشار ظاهرة الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية

الجدول 1.4 المحاور والموضوعات الفرعية وحجم تكرارها لدى المشاركين

المحور	الموضوع الفرعي	التكرار
مفهوم الوصول الحر	التجذير العربي الإسلامي	8
	نظام علمي جديد	7
	نموذج اقتصادي للنشر العلمي	3
الدوافع الذاتية الفردية لتبنّي الوصول الحر	القيم الذاتية والبيئة العائلية	9
	التأثّر بالاتجاه الغربي	3
العوائق الذاتية الفردية لتبنّي الوصول الحر	ضعف الوعي	9
	ازدواجية الخطاب لدى الباحثين	4
	غياب ثقافة المشاركة والتطوّع	4
العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر	الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا	7
	انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال	6
	الميزانيات البحثية المحدودة	4
	الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية	4
	ظهور دواج	4
العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر	ضعف السياسات والتشريعات الرسمية	10
	تخلّف المنظومة السياسية الاجتماعية	6
	الفجوة الرقمية	6
	الهيمنة المعرفية الغربية	6
	ضعف الإنتاج البحثي العربي	5
	فوضى معلوماتية	4
	أزمة اللغة العربية	4
	قيود الملكية الفكرية	3
	هجرة الأدمغة	3
	غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية	3
	غياب التعاون العربي	2
تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي		

تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي	زيادة المرئية والأثر البحثي	6
	ملاحقة التطوّر والتقدّم	5
	مكافحة السرقات العلمية	5
	تجويد البحث العلمي	3
تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي		
تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي	انتشار حركة "قرصنة" المعلومات	4
	تكرار الجهود البحثية	2

2.4 المحور الأول: مفهوم الوصول الحر للمعلومات

يعبّر هذا المحور عن نظرة المشاركين إلى الوصول الحر للمعلومات العلمية، والتصوّر الذهني لديهم حوله. وقد تضمّن ثلاثة موضوعات فرعية جاءت على الشكل الآتي:

1.2.4 الموضوع الأول: التجذير العربي الإسلامي

تعرّض ثمانية مشاركين من أصل عشرة لمسألة التجذير العربي الإسلامي لمفهوم الوصول الحر للمعلومات، على خلفية إشارة نداء الرياض–وهو النداء العربي الوحيد– إلى كون الوصول الحر هو "ثمرة لتقليد قديم في الحضارة العربية الإسلامية..." ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006). وقد تباينت اتجاهات المشاركين في تناول الموضوع بين أغلبية لفتت إلى ضرورة ربط الماضي الثقافي العربي الإسلامي بالحاضر، وبين قلة التفتت إلى أنّ هذا "التقليد" هو بعيد كل البعد عمّا يجري الآن من ممارسات للوصول الحر والنشر العلمي في البلدان العربية. فمن جهة اعتبر المشارك سليمان أنّ الوصول الحر هو متأصّل بمبادئه في الحضارة الإسلامية، وإن لم

يُسمّى بتسميته الحالية؛ فنشر العلم بالمجان عبر ما سُمي بنظام الوقف[3]، من دون أي تمييز ديني أو عرقي، كان في صلب الحضارة الإسلامية:

الوصول الحر يعود بتاريخه إلى شيء نسمّيه نحن بالثقافة العربية، الوقف. وكانت نفس المبادئ موجودة، وحتى نفس الممارسات... في حضارتنا العربية والإسلامية كان فيها من الأشياء البسيطة، لكن وراءها مبادئ عظيمة، وراءها مبادئ جميلة، اللي هو إتاحة المعرفة للكل، دون أي تمييز، بين جنس وعرق أو مذهب أو ديانة. (سليمان)

كذلك رأت المشاركة نزهة أنّه لا بد من تصحيح معطياتنا الثقافية والفلسفية المتصلة بالعلم والمعرفة اليوم، عبر تجذير المفاهيم العلمية، لا سيّما مفهوم الوصول الحر، وربطه بالتقليد الحضاري الإسلامي العربي، عسى أن ينتج عن ذلك معطيات جديدة، تتناسب مع البيئة العربية اليوم:

هذه المعطيات هي التي تُسائل مثلًا المخزون القديم للثقافة العربية الإسلامية، مثلًا ما هو العلم؟! ما هي المعرفة؟! معنى التشارك، معنى العدل، معنى حرية التفكير، معنى حرية التعبير، معنى الولوج إلى العلم الخ... لا بدّ لنا من التصحيح، تصحيح هذه المعطيات، يعني إذا عدنا إلى تجذير المفهوم، مفهوم الوصول الحر في الدول العربية الآن، لربما وصلنا إلى نتائج أخرى، ومعطيات أخرى... أنا أريد أن يكون الوصول الحر بالنسبة للعالم العربي عنده امتدادات وعنده جذور في تاريخ الحضارة العربية أو الحضارة الإسلامية. (نزهة)

ومن جهته تساءل المشارك محمد عن مكان هذا التقليد الإسلامي في واقعنا اليوم، واعتبر أنّ الممارسات الحالية للنشر العلمي في البلدان العربية هي قائمة غالبًا على المنفعة المادية فقط، ولم يتبقَّ من ثقافة النشر "حبًا بالعلم والمعرفة" شيء:

---

[3] الوقف هو مصطلح إسلامي لغة معناه الحبس والمنع، واصطلاحًا هو حبس العين عن تمليكها لأحد من العباد والتصدّق بالمنفعة على مصرف مباح. الوقف هو الوقف تبرّع دائم لأنّ المال الموقوف ثابت لا يجوز بيعه ولا التصدّق به ولا هبته، وإنّما يتم التبرّع فقط بغلته وريعه وتُصرف في الجهات التي حدّدها الواقف (الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، 2015)

أين نحن من هذا! وأين نحن من "حبًّا في البحث" وفي العلم، ننشر مؤلفاتنا من دون مقابل! في شتى الأقطار العربية، النشر العلمي كيف يتم من دون مقابل! لا أدري ما معناها! هي مختلفة حركة النشر العلمي بين الأقطار العربية، لكن حتى في الدول الأكثر نشرًا، التي فيها حركة نشر متطوّرة، مزدهرة، هي كل الهدف منها هو الربح المادي، لا أرى في حب. (محمد)

2.2.4 الموضوع الثاني: نظام علمي جديد

رأى سبعة مشاركين من أصل عشرة أنّ الوصول الحر للمعلومات هو عبارة عن نظام علمي جديد. وتناول كل مشارك هذا المفهوم انطلاقًا من رؤيته وتجربته الذاتية. فجعلت المشاركة نزهة من الوصول الحر نموذجًا فكريًا جديدًا يقع في صلب المنطلقات الفكرية للعلوم والتواصل العلمي: "هو آخر برادايم للتواصل العلمي، وهذا البرادايم ينقل إلى عقلانية جديدة... تمزج بين ما هو عقلي وما هو تجريبي". ورأى المشارك سمير أنّ الوصول الحر هو فلسفة جديدة لرؤية العالم "New Weltanschauung"، إذ لم يعد العلم حكرًا على فئة العلماء فقط، بل أصبح بواسطة تكنولوجيا المعلومات شأنًا عامًا يُشارك فيه كل الناس: "الوصول الحر أنا برأيي هو فلسفة جديدة للعلم... كيف العلم أصبح يُعطى بطريقة جديدة لبثّه بطريقة جديدة، وهذا راجع إلى التكنولوجيا الجديدة التي أصبحت وجعلت من العلم شيء متبادل من طرف كل الناس". واعتبر المشارك عبدو أنّ الوصول الحر هو قيمة علمية حضارية، كونه أرسى قواعد الانفتاح في كافة مجالات العلم والمعرفة:

> الوصول الحر قيمة علمية لا تنفصل الآن عن النشاط العلمي والعلوم وأصبح هناك ما يسمّى بصفة عامة Open Science أو النشاط العلمي المفتوح... فهذا الانفتاح المعلوماتي المتمثّل في آليات الوصول للمعلومات ومصادره وأدواته، هذه قيمة حضارية، أصبحت الحضارة دلوقتي، حضارة مفتوحة Open Civilization. (عبدو)

وفي الاتجاه ذاته اعتبر المشارك سليمان أنّ الوصول الحر هو مفتاح للتواصل الثقافي الحضاري، فقد أتاح تعرّف كثير من العلوم والمعارف المخفية: "أراه مفتاح جدًا مهم لتواصل الثقافات والحضارات فيما بينها... الوصول الحر أداة مهمة جدًا في إبراز الكثير من العلوم والمعارف على السطح... على الإنترنت حتى يتم الإفادة والاستفادة".

3.2.4 الموضوع الثالث: نموذج اقتصادي للنشر العلمي

اعتبر ثلاثة مشاركين من أصل عشرة أنّ الوصول الحر هو عبارة عن نموذج اقتصادي للنشر العلمي، وهو يتطلّب تمويلًا وموارد مادية وبشرية كي ينجح ويستمر. فالوصول الحر لا يعني بمكان المجانية المطلقة، وهذا ما أشار إليه المشارك سليمان: "الوصول الحر لا يعني 100% صفر تكلفة، فيه تكلفة، ولا بد أن يكون فيه استثمار كي يستمر". وأضاف المشارك محمود، أنّ نموذج النشر المجاني يستطيع أن يعود بحدّ ذاته بمكاسب وأرباح مادية على الناشر، وذلك عبر تكشيف مجلاته ضمن قواعد المعلومات التجارية:

> مش بالضرورة إني أتكلم عن وصول حر ونشر مجاني أن لا يكون وراءه أي عائد مادي. ليه، لأ، في نشر مجاني، وإتاحة مجانية للمعلومات لكن وراها مكاسب مادية، إحنا النهارده منتكلم عن قاعدة بيانات زي Ebsco حوالي 25% من الدوريات المكشّفة فيها، دوريات وصول حر، ومتاحة مجانًا، دي قاعدة بيانات تجارية، يعني اللي بيشترك فيها بيدفع مقابل، وبالتالي قاعدة البيانات بتدفع فلوس للدوريات، وهي دوريات وصول حر ولكن يأتي من ورائها عائد. (محمود)

وتطرّق المشارك كمال لنموذج "الدفع للنشر" Article Processing Charge, APC على اعتباره أحد الوسائل المقترحة لتمويل النشر المجاني: "بدل أن يكون هناك اشتراك مع كبار الناشرين

مثل ألسفير ووايلي...الآن هناك هذا النموذج الذي يتيح للناشر أن يتحصّل على قليل من النقود من خلال APC".

3.4 المحور الثاني: الدوافع الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر

تضمّن هذا المحور الموضوعات الفرعية المتعلّقة بالدوافع التي حدت بالأفراد إلى تبنّي الوصول الحر للمعلومات. وقد شمل هذا المحور موضوعين فرعيين كالآتي:

1.3.4 الموضوع الأول: القيم الذاتية والبيئة العائلية

شكّلت القيم الذاتية–سواء القيم الدينية الإسلامية منها بشكل خاص، أو الإنسانية الاجتماعية بشكل عام، أو البيئة العائلية الحاضنة– الدافع الرئيس الذي أورده تسعة مشاركين من أصل عشرة إلى تبنّي الوصول الحر وممارسته. فالوصول الحر هو بالنسبة للمشارك محمود حق إنساني اجتماعي: "هو شيء إنساني بالمقام الأول، لا بدّ لأي شخص بيشتغل في البحث العلمي، لا بدّ هو يكون مؤمن تمامًا بضرورة توفير وإتاحة المعلومات ومصادر المعلومات للمجتمع العلمي، بدون أي حواجز أو عوائق مادية". واعتبرت المشاركة فاتن أنّ ممارسة الوصول الحر تقوم بالأساس على إيمان ذاتي بالفكرة: "لأنني مؤمنة بفكرة الإتاحة الحرة... أنا شايفة أنه هي في تزايد، هيدا مؤشر للإيمان بالفكرة، ما رح ينتشر الشيء إلّا إيمانًا بفكر معين". وأشارت المشاركة غدير إلى وجود عدد لا بأس به من الباحثين ممن يقومون بنشر العلم مجانًا على اعتبار أنّه صدقة جارية[4] كما ورد في الثقافة الإسلامية: "في ناس دلوقتي عندها ثقافة ال OA والصدقة الجارية، يعني هي تحب تفيد غيرها". واعتبر المشارك سمير أنّ العمل على نشر الوصول الحر هو بمثابة أمر نضالي: "استعمل كلمة مناضل للإتاحة

[4] الصدقة الجارية هي ما يجري ثوابها وأجرها على المتصدّق ويلحقه بعد موته لبقاء الانتفاع بها على الدوام، وقد بيَّن النبي صلى الله عليه وسلم أنواع الصدقة والأعمال التي يلحق ثوابها للمسلم ويجري عليه أجرها بعد موته، فقال صلى الله عليه وسلم:" إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع، به أو ولد صالح يدعو له" رواه مسلم (الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف، 2009)

الحرة... إذ نناضل من أجل إدخال هذه الأفكار". واستخدم المشارك محمد كلمة عقلية للإشارة إلى تأصّل المشاركة في الفرد كطبع، والرغبة في مساعدة الآخرين:

> يعني لقيت هذه عقلية، وأنا بطبعي منذ دراستي، كنت دائمًا منفتح، ما كان عندي مشكل الدرس اللي ناخذه من عند أستاذ نوزعه لزملائي، بعدين لما درّس درسي، ممكن حضرته واشتغلت عليه كثير، نوفره للطلبة بتاعي أو لزميل آخر، ما عندي مشكل في هذا، أنا شوف هي عقلية قبل ما تكون نستعمل النفاذ المفتوح، أو ننشر عبر الوصول الحر وعبر كل ما هو منشورات مفتوحة. (محمد)

وتطرّق المشاركون سليمان وكمال ونزهة إلى تأثير البيئة العائلية على تشكيل القيم الذاتية لدى الفرد منذ طفولته. فأشارت نزهة إلى القيم التي نشأت عليها في بيئتها والتي اختزنتها في وعيها الباطني منذ طفولتها: "أنا عندي ارتباط ثقافي بجذوري التاريخية ودائمًا كنت أعتبر أنّ العلم هو ملك للجميع وأنّ العلم لا بدّ أن يقتسمه الإنسان ... هذه الفكرة التي كانت عندي انطلاقًا من تربيتي الأساسية. هذا الشيء اختزنته في عقلي الباطن منذ صغري". وتحدّث كمال عن ثقافة المشاركة التي نشأ عليها في عائلته، باعتبارها أحد أسس وقواعد الوصول الحر: "عندما كنت صغيرًا كان هناك Sharing مع الجيران، أنّه إذا كان في أكل نأخذ شوية إلى الجيران، وهذا ما يُسمّى To share food, to share information…Sharing all يعني هذا Sharing من بين قواعد الوصول الحر، وأنا تأثّرت كثيرًا بهذا". وأشار سليمان إلى البيوت التي تُعرف بالعلم، وتستضيف العلماء، وتحدّث عن مدى تأثيرها في نشر ثقافة العلم بالمجان بين الأفراد: "بيوت معروفة بالعلم، وعشق العلم، واستضافة العلماء، وتعزيز الحركة العلمية، في بيوت عندنا... هيك... هذه البيوت، وهؤلاء الأشخاص عندما يجتمعون، يتناقشون... تؤثّر في استنهاض الهمم وتحفزهم على النشر بالمجان".

2.3.4 الموضوع الثاني: التأثّر بالاتجاه الغربي

كان التأثّر بالاتجاه الغربي العالمي أحد دوافع تبنّي الوصول الحر الذاتية–الفردية التي أوردها ثلاثة من المشاركين من أصل عشرة من ثلاث وجهات مختلفة. فأشار المشارك عبدو إلى تأثير حركة ابتعاث الطلاب العرب إلى البلدان الغربية في تبنّي الوصول الحر، حيث يعودون محمّلين بأفكار واتجاهات العالم الغربي، لا سيّما فيما يخص البيئة العلمية والمعلوماتية، كما أشار إلى أثر تواجد الجاليات الأجنبية في بعض المجتمعات العربية على نشر ثقافة المعلومات الغربية:

> كان في طفرة في ابتعاث الطلاب السعوديين للجامعات الأميركية والأوروبية ومن ثم هؤلاء الطلاب يحتكوا بالمجتمعات العالمية ويأتوا يحملوا أفكارها لوطنهم، فكان شيء طبيعي جدًا أن هم يحملوا هذه المفاهيم مثل الوصول الحر وغيره، حتى من غير وصول حر، يعرفوا حاجة اسمها مكتبات رقمية، ومستودعات رقمية، دوريات وصول حر الخ. (عبدو)

وعبرّت المشاركة غدير عن تأثرها بحركة الوصول الحر العالمية، بكونها انبهرت بالفكر الغربي والانفتاح المعلوماتي: "أنا كنت مبهورة بفكر برّا، أنا كنت بلاقي، تقريبًا من 2010 لغاية دلوقتي، أنا وقّفت أني أخش مكتبة فعلية... في ناس أكيد تأثّرت بالفكر اللي برّا، وشافت الحركة دي قد إيه مهمة، والدليل أن في ناس من نفسها بتستخدم ال OJS". أمّا المشارك فهد فقد تشكّلت ثقافة الوصول الحر لديه ممّا تعلّمه أثناء دراسته: "الوصول الحر أخذناه من خلال ما تعلّمناه، الذي هو الوصول الحر للمعلومات العلمية، طبعًا هي مربوطة بموضوع الإنترنت، الإنتاج العلمي على الإنترنت من دون عوائق للوصول، نفس التعريفات الموجودة".

4.4 المحور الثالث: العوائق الذاتية-الفردية لتبنّي الوصول الحر

تضمّن هذا المحور مجموعة العوائق التي تقف حائلًا أمام الأفراد لتبنّي الوصول الحر للمعلومات. شمل هذا المحور ثلاثة موضوعات كالآتي:

1.4.4 الموضوع الأول: ضعف الوعي

أجمع تسعة مشاركين من أصل عشرة، على وجود حالة من الجهل وضعف الوعي بآليات ومبادئ الوصول الحر لدى الباحثين من مختلف الاختصاصات العلمية في البلدان العربية. ويُترجم هذا الجهل بإحجام العديد من الباحثين عن مشاركة أعمالهم البحثية ضمن الوصول الحر، خوفًا من السرقات العلمية، ونتيجة عدم الثقة بكل ما هو رقمي، فضلًا عن اختلاط بعض المفاهيم لديهم حول ماهية الوصول الحر للمعلومات. وأشار المشارك سليمان إلى مسألة الالتباس والخلط تلك: "في لبس أحيانًا في بعض اللقاءات أو بعض المنتديات، نقول الوصول الحر، فيذهب ذهنهم إلى شيء اسمه البرمجيات المفتوحة open source وبردو في تداخل في المصطلحات، لا بدّ أن يكون في وعي في هذا الجانب". ويُرجع المشارك سمير مسألة عدم انتشار الوصول الحر في البلدان العربية عمومًا إلى جهل الباحثين فيه: "هناك نوع من الجهل لهذه الأشياء، شوفي موقع اليونيسكو وبوابة الوصول الحر ... أنا أراه أنّ هذا يعني عدم وعي أو نقص وعي من طرف الباحثين". وأكّد المشارك عبدو أنّ ضعف الثقافة المعلوماتية لا تقتصر على فئة معينة من الباحثين، بل هي حالة عامة: "صفة عامة الباحثين العرب، يعني ده أنا استشفيته من خبرتي في مصر والسعودية، بغض النظر عن التخصّص الموضوعي حتى التخصّصات المتقدّمة زي الطب والهندسة...الخ. ليس لديهم فكرة قوية جدًا أو واضحة عن الوصول الحر". وعبّرت المشاركة غدير عن حالة ضعف الوعي لدى الباحثين من خلال إحجامهم عن المشاركة في المستودع الرقمي الجامعي وتخوّفهم من السرقات العلمية: "عندنا كانوا

عاملين... مشروع أن كل أعضاء هيئة التدريس يعملوا زي مستودع كده، يحطوا فيه أبحاثهم بالنص الكامل مجانًا، أعضاء هيئة التدريس ما رضيوش، والمشروع حتى وقف، ليه! لأن ممكن تخش تسرق حاجتنا". واعتبرت المشاركة فاتن أنّ حالة الممانعة لحركة الوصول الحر من قبل الباحثين ناتجة عن جهلهم فيه، على اعتبار أنّ الإنسان عدو ما يجهل: "المفروض أنو اللي هني ينشروا نتاجهم في هذا المشروع قد يكونوا من تخصّصات مختلفة، قد لا يكون عندهم الإدراك والوعي الكافي للفكرة هذه وتصب فين وإيه فايدتها، من باب الجهل بالشيء، يعني الإنسان عدو ما يجهل". وركزّ المشارك فهد أيضًا على أنّ غياب الوعي يعدّ العائق الرئيس أمام انتشار الوصول الحر في العالم العربي: "ما زلنا لم نبلغ اللي نتمناه، طبعًا الأسباب كثيرة لموضوع العالم العربي، أهمها الوعي، الوعي، الوعي بأهمية الوصول الحر للمعلومات، في كثير من الدراسات أثبتت انه لا يوجد لدينا وعي إلى الآن بأهمية الوصول الحر للمعلومات". ويتّفق في ذلك مع المشارك محمد الذي يرى أنّه ما زال أمامنا الكثير من العمل لنشر الوعي بين الباحثين العرب: "يلزم عمل كبير على العقليات قبل مشكل تقني ومشكل في الآليات وما إلى ذلك، يلزم نخدم كثير على الجانب التوعوي للأفراد". واعتبر المشارك محمود أنّ توفّر ثقافة الوصول الحر لدى الأفراد هي شرط أساسي قبل الانتقال إلى الممارسة: "الوصول الحر هو ثقافة أكثر منه ممارسة، يعني إذا كنا بنتكلم عن تطبيق وممارسة الوصول الحر، يعني أي تطبيق في الدنيا هو سهل تطبيقه وتنفيذه، ما فهوش مشكلة، لكن حقيقة الموضوع أكثر منه ثقافة وده هو اللي نفتقده في الوطن العربي". وصنّفت المشاركة نزهة مسألة غياب الوعي من بين المعضلات التي تحول دون دخول البلدان العربية في مجتمع المعرفة: "هناك طبعًا دعوة إلى ضرورة العمل على التحاق المنطقة العربية بمجتمع المعرفة والمعلومات، ولكن هناك معضلات تواجه هذا العالم، منها أولًا، ضعف الوعي بمكوّنات وأهداف وآليات الوصول الحر في الدول العربية".

2.4.4 الموضوع الثاني: ازدواجية الخطاب لدى الباحثين

شكّلت ازدواجية الخطاب لدى الباحثين نقطة جدلية أثارها أربعة من المشاركين من أصل عشرة باعتبارها أحد العوائق في طريق تبنّي الوصول الحر. وقد تناولوا المسألة من أوجه مختلفة. إذ أشارت المشاركة فاتن إلى أنّ هذه الازدواجية تظهر لدى الباحثين في الإجابة على الاستطلاعات العلمية بمعلومات مغلوطة، بدافع تحسين صورهم: "هذه بحاجة لدراسات تبيّن نسبة الإسهام في هذه المشاريع على أرض الواقع، لأنّ أحيانًا الباحثين بيعطوا نتائج ما فيها المصداقية الكافية، لأي سبب، ممكن أحد يجمّل صورتو". وعزا كلٌ من المشاركَيْن كمال ومحمد هذه الازدواجية إلى وجود فجوة ما بين جيل الباحثين القدامى والجيل الرقمي، واقترحا ما أسمياه "تشبيب" الحركة البحثية كحل لهذه الظاهرة. فأورد المشارك كمال: "السؤال الذي أطرحه، كيف يتم تفعيل هذا النداء [أي نداء الرياض]؟ فتفعيله حسب رأيي، يكون بتشبيب، فلكل مقام مقال ولكل دهر رجال، صحيح في نخبة قديمة أوشكت على التقاعد أو تقاعدت، لذا يمكن للجيل الجديد مع هذه النخبة أن يتعاونوا فيكون تفعيل". وشدّد المشارك محمد على وجود فجوة في الخطاب لدى الباحثين بين ما يُقال وما يُمارس على أرض الواقع:

> هناك فجوة ما بين كل ما هو خطاب الموجود على مستوى الأكاديميين أو حتى العاملين في النشر العلمي أو النشر بصفة عامة، هناك فجوة كبيرة ما بين الخطاب الذي يقول نحن مع النفاذ المفتوح وما بين كل ما هو ممارسات يومية وميدانية لهذا... لأن إذا كان خطابنا نحن، نحن نساند، ونحن نتبنّى، ولكن الممارسة في الواقع هي بعيدة كل البعد... لذا يمكن العمل مع الشباب الصاعد، ونزيد الجديد من الباحثين اللي نشأوا في بيئة رقمية مفتوحة (محمد)

وأورد المشارك محمود مسألة ازدواجية الخطاب على شكل "ثقافة" تختلف باختلاف الموقع البحثي للباحثين، بين منتج للمعلومات أو مستهلك لها:

النسبة الأكبر من الباحثين ترفض النشر الإلكتروني المجاني، وتفضّل النشر الورقي المطبوع. فدي مؤشر مهم جدًا عن توجّه الباحثين، بفسر اللي منتكلم عليه، اللي هو غياب ثقافة الوصول الحر في حين، في الحقيقة ده أمر غريب جدًا، هذه الثقافة تتغير تمامًا عندما نحتاج إلى المعلومات! (محمود)

3.4.4 الموضوع الثالث: غياب ثقافة المشاركة والتطوّع

تطرّق أربعة مشاركين من أصل عشرة إلى مسألة غياب ثقافة المشاركة البحثية والفكر التطوُّعي لدى الباحثين، كأحد عوائق تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية. فاعتبر المشارك عبدو أنّ ثقافة المشاركة البحثية غير موجودة في العالم العربي: "مفيش Sharing مفهوم المشاركة غير موجود، وتقاسم المعلومات والمشاركة في المعلومات والوصول الحر في قلب هذه المفاهيم، ده غير موجود في العالم العربي". وكذلك أشار المشارك محمد إلى غياب ثقافة تقاسم المعلومات بين العديد من الباحثين: "يوجد العديد العديد من الأفراد يقوم باستغلال المعلومة ولا يريد توفيرها للآخرين، ولا يريد تقاسمها مع الآخرين... هو تعب عليها، هالعقلية وهالفكرة متاع التقاسم ومتاع ممكن المعلومة إذا تقاسمها ينقص منها شيء بالعكس". وأضافت على ذلك المشاركة غدير أنّ هناك غيابًا للفكر التطوعي والمجاني لدى الكثير من الباحثين: "في ناس لا يستهان بها تخاف تدّي حاجتها لحد... كتير منهم الثقافة بتاعتهم كده، مفيش فكر تطوعي، لو كل حاجة ربطناها بالفلوس، إحنا مش رح نتغيّر، ومش حنفيد الناس". وأكّد المشارك محمود أيضًا على المسألة من ناحية أنّ الذي يمتلك فكرًا تطوعيًّا وإحساسًا بالعمل الخيري، هو الذي سيقوم بإتاحة المعلومات ومشاركتها: "لو ما توفر عندنا ناس بهذه المواصفات، أو مؤمنين بهذه القناعات، مكنش حيبقى عندنا عمل أهلي أو عمل خيري وفي ناس قائمين عليه فنفس الشيء لإتاحة المعلومات".

5.4 المحور الرابع: العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر

تضمّن هذا المحور العوامل الخارجية، الوطنية والعربية التي ساهمت في نشر وتبنّي الوصول الحر. شمل هذا المحور خمسة موضوعات كالآتي:

1.5.4 الموضوع الأول: الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا

أفاد سبعة مشاركين من أصل عشرة أن الوصول الحر يُعدّ حاجة ملحّة للمجتمعات العربية، وهو لم يعد خيارًا سلطويًا من ناحية التبنّي أو عدمه، فلا سبيل للخروج من التأخّر المعلوماتي العربي إلّا بتبنّي الوصول الحر للمعلومات. وهذا ما أورده المشارك سليمان:

> هو لم يعد القرار يعني برغبة العالم العربي، نحن نعيش في قرية واحدة، قرية صغيرة، لم يعد للسياسات أو للحكومات القرار في التبنّي أو عدم التبنّي، المجتمعات والشعوب أصبحت هي من تفرض حقيقة كثير من الأمور، فالحاجة للوصول الحر أصبحت حاجة ملحة. (سليمان)

واعتبر المشارك سمير أنّ تبنّي الوصول الحر هو أمر حتميٌّ الحصول، كونه يشكّل وسيلة انفتاح للبلدان العربية على العالم: "تبنّي الوصول الحر معناه أنّنا كبلدان عربية وإسلامية يعني ننفتح على العالم... الآن تبني الوصول الحر في البلدان تاعنا لا محالة منه". وأضاف المشارك عبدو في هذا المجال أنّه كون البلدان العربية تُعدّ من البلدان النامية فهي أحوج من غيرها لنموذج الوصول الحر إنتاجًا واستخدامًا للمعلومات: "العالم العربي جزء من العالم النامي فهو أكثر حاجة للوصول الحر لسببين، أولًا للاطلاع على الحديث من الإنتاج الفكري، ثانيًا–ده لو اتيحت لي الوصول لهذا الإنتاج العالمي–لعرض النتائج الخاصة به على العالم كله". وأشارت المشاركة نزهة إلى أنّ هناك دعوة عالمية لدخول البلدان العربية ضمن مجتمع المعرفة، لكن في مقابل هذه الدعوة توجد الكثير من الصعوبات التي تعاني منها هذه الأخيرة (البلدان العربية): "بالنسبة للعالم العربي هناك طبعًا دعوة إلى

ضرورة العمل على التحاق المنطقة العربية بمجتمع المعرفة والمعلومات، ولكن هناك معضلات تواجه هذا العالم".

2.5.4 الموضوع الثاني: انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال

شكّل انتشار الإنترنت ولا سيّما وسائل الاتصال الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، أحد عوامل تبنّي الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية التي أوردها ستة مشاركين من أصل عشرة. فتكنولوجيا الاتصال قرّبت المسافات، وفتحت الحدود أمام المعلومات بالنسبة للمشارك سليمان: "البنى التحتية لتطبيقات الاتصال والتواصل، الإنترنت... تطبيقات الأجهزة المحمولة... هذه كلها داعمة ومساعدة للوصول الحر، يعني تؤدّي في نهاية المطاف إلى دعم الوصول الحر... يعني نفس الشخص في السعودية يصل إلى المعلومة، يصل إليها شخص آخر في الأدغال". واعتبر المشارك سمير أنّ الإنترنت هي بمثابة ثورة علمية وحياتية بما توفّره من سرعة وسهولة في الوصول إلى المعلومات: "الإنترنت أدخلت على حياتنا عامة وعلى البحث العلمي تطوّرات وثورة في حياتنا العامة، وخاصة نحن كباحثين أصبحت لنا طرق جديدة وسريعة وأسهل للوصول إلى المعلومات؛ الوصول الحر". ورأت المشاركة فاتن أنّ دمقرطة الإنترنت سهّلت ودعمت عملية إتاحة المعلومات للجميع: "الوصول لشبكة الإنترنت متاح لمختلف الفئات اليوم، والأجهزة المحمولة سهّلت الوصول للمعلومات الرقمية بشكل كبير، دعم فكرة الوصول الحر للمعلومات". ومضيفًا دعا المشارك محمد إلى ضرورة استغلال هذه التكنولوجيا في مشاركة الإنتاج العلمي، فالإنترنت من وجهة نظره كانت السبب الرئيس وراء ظهور حركة الوصول الحر للمعلومات: "الإنترنت الآن أصبحت هي المكان الرئيس للتفاعل مع الوصول الحر للمعلومات، الإنترنت لا بدّ من استغلالها علميًا في مشاركة الإنتاج العلمي، الوضع مختلف الآن عن الأول، وظهرت حركة الوصول الحر للمعلومات مع تواجد الإنترنت". كما وأشار

المشارك عبدو إلى كون وسائل الاتصال الاجتماعي تشكّل في غالب الأحيان البديل العربي للأرشفة الذاتية في ظل غياب المستودعات الرقمية المؤسساتية: "أنا شايف أن الشيء الطبيعي Social Media وُجدت لتبقى وهي أقرب وأسهل الأساليب للنشر والأرشفة، أسهل طبعًا من المستودع، حتى يمكن يكون في العالم النامي بالنسبة إلنا مفيش مستودعات".

3.5.4 الموضوع الثالث: الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ الدافع الرئيس للجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتبنّي الوصول الحر، هو الحصول على الترتيب العالمي الذي تمنحه المؤسسات الدولية لها على خلفية نشر إنتاجها العلمي. فاعتبر المشارك سليمان أنّ المحرّك لإنشاء المستودعات الرقمية الجامعية هو نَيْل الحظوة العلمية "البرستيج": "حركة الوصول الحر ليس لها محرك شعبي إنّما "برستيجي"... في شيء اسمه "ويبومتريكس" يعتمد على الوصول الحر ويعتمد على مدى إتاحة المعلومات بالنسبة للجهات والمؤسسات العلمية اللي هو إثراء المحتوى، عن طريق الويب". وأيضًا هذا ما أشارت إليه المشاركة غدير في اعتبارها أنّ المؤسسات العلمية تنشر غالبًا بدافع الحصول على الترتيب العالمي، وأنّها لا تهتم بتحديث منشوراتها بعد ذلك: "أول حاجة كجامعة بالذات، أن أنشر عشان يكون عندي تصنيف عالمي، فبالتالي بفضل أني أنشر الحاجات دي، وحتى لو ما استكملتهاش بعد كده، بس فكرة أن عندي مطبوعات ومنشورات بنشرها". وأضاف المشارك محمد في هذا المورد بأن نبّه إلى أنّ المؤسسات العربية لن تحصل على أي ترتيب عالمي، ومرئية بحثية، ما لم تنشر إنتاجها البحثي ضمن الوصول الحر: "البلدان العربية التي لن تتبنّى أو المؤسسات، أكيد ستبقى على جانب الطريق، ولن تأخذ قطار المرئية، تسلّق المراتب في كل ما هو ترتيب مؤسسات وجامعات على النطاق العالمي".

4.5.4 الموضوع الرابع: الميزانيات البحثية المحدودة

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ ضعف الميزانيات كان دافعًا لدى المؤسسات العلمية لتبنّي الوصول الحر. وأوردت المشاركة فاتن أنّ توفّر النظم المفتوحة المصدر أتاحت لكثير من المؤسسات أن تنشر إنتاجها العلمي البحثي بأقل تكلفة مادية:

نظم إدارة المحتوى الرقمي، عندنا نسبة كثيرة مفتوحة المصدر، فالاستخدام المجاني لهذه النظم خلّا حتى الجهات اللي امكانياتها ضعيفة... خلّا حتى المكتبات اللي كانت تفكر أنو من الناحية المادية عندها قيود على المستوى الاقتصادي تحكمها وتمنعها أنو هي تسهم في ده الإنتاج أو على مستوى نشر إنتاجها على شبكة الإنترنت. (فاتن)

وكذلك اعتبرت المشاركة غدير أنّ تبنّي الوصول الحر هو حل لمشكلة الميزانيات البحثية المحدودة، وخاصة لدى المكتبات: "حنحل مشكلة إن نحنا معندناش ميزانيات كبيرة... نحنا نعاني من مسألة الميزانيات، وخاصة في المكتبات، فبالتالي، نحنا لمّا نعمل حاجة Open Access بتيح وبتسهل على الباحثين وعلى المكتبات". واعتبر المشارك كمال أنّ انتقال الدوريات من النشر الورقي إلى النشر الإلكتروني المفتوح سيخفّف الكثير من الأعباء المالية للنشر: "معظم المجلات هي حاليًا ورقية، وهذا مكلف للمخبر، ولكن حين طالبت المديرية العامة للبحث العلمي بإنشاء هذه القاعدة، وتكون OA، تصبح التكاليف قليلة".

5.5.4 الموضوع الخامس: ظهور "دواج"

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ ظهور دليل دوريات الوصول الحر "دواج" (DOAJ) شكّل عاملًا لتبنّي النشر ضمن الوصول الحر في البلدان العربية، وذلك بما قدّمه من خدمات تكشيف وتدريب ومعايير جودة...الخ. هذا ما رأته المشاركة غدير، بقولها أنّ ظهور "دواج" كان مشجعًا للنشر

المفتوح: "كمان ظهور دواج وبالذات في الدوريات شجّع كثير من المجلات، فكل مجلة بتحط بDirectory و Database وتكشّف، فده بضفلها قيمة علمية وموثوقية، فده بشجع الناس أن أنشر مجلتي وفق هذا النظام". وأكّد هذا الرأي المشارك محمود معتبِرًا أنّ دليل "دواج" يعمل على نشر الوعي في النشر المفتوح في الدول النامية، وذلك عبر انتداب سفراء يقومون بمتابعة النشر في منطقتهم، ومساعدة الناشرين على وضع السياسات وتطبيق الشروط التي تتيح لهم الانضمام إلى الدليل:

كانت تجربة مفيدة جدًا... وأعتقد للمنطقة العربية، بشكل عام، لأن الدليل له خطة لدعم ونشر الوعي بشأن الوصول الحر في الدول النامية...لأن طبعًا أُثير كلام كثير عن جودة الدوريات المجانية أو دوريات الوصول الحر، ما كان أمام الدليل إلّا أن يحدّ أو يضع شروط يعني قاسية بعض الشيء للدوريات التي تنضم إلى الدليل. ومن هنا رح يقدر يضمن مستوى مقبول من الدوريات. (محمود)

6.4 المحور الخامس: العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر

تضمّن هذا المحور مجموعة العوائق الخارجية؛ الوطنية والعربية، التي تحول دون تبنّي الوصول الحر للمعلومات. شمل هذا المحور أحد عشر موضوعًا كالآتي:

1.6.4 الموضوع الأول: ضعف السياسات والتشريعات الرسمية

اجمع المشاركون العشرة على أنّ ضعف السياسات وغياب التشريعات الرسمية الداعمة للوصول الحر والنشر المفتوح هي العائق الرئيس أمام تبنّيه في البلدان العربية؛ فرأى المشارك سليمان أنّ البلدان العربية ما زالت تفتقر للسياسات والتشريعات التي تدعم الوصول الحر وتنظّم عملياته: "نحن ما زلنا في المجتمع العربي لم نجد حقيقة سياسات ومبادرات في هذا الجانب واضحة وجلية، لم نجد تشريع على المستوى الأممي، على مستوى الدولة، يقر هذا الوصول الحر، ينظم عملياتها، ينظم

صلاحياتها...في بعض المبادرات البسيطة على استحياء". واعتبرت المشاركة نزهة في هذا المورد أنّ عدم اعتراف لجان الترقية العلمية بالأبحاث المنشورة ضمن الوصول الحر، هو دليل على غياب هذه السياسات: "الدوريات المتاحة مجانًا لا تعترف بها جل اللجان الأكاديمية من أجل الترقية، والحصول على منح في مجال البحث". وأشار المشارك محمود إلى السياسات المتضاربة التي تنتهجها بعض الجامعات، والتي هي من جهة تعمل على نشر إنتاجها البحثي إلكترونيًا، ومن جهة ثانية لا تعترف بالنشر الإلكتروني من أجل الترقية العلمية: "أنت إزاي الجامعات بتاعتك بتحوّل مجلاتها إلكتروني، وأنت في اللجان ترفض الاعتراف بالنشر الإلكتروني! في هنا تضارب في السياسات". أمّا المشارك سمير فقد اعتبر أنّ غياب السياسات الإلزامية في المؤسسات العلمية يجعل من عملية الأرشفة الذاتية عملية فردية غير منظّمة: "الدول الكبرى كلها عندها سياسات إلزامية في بعض البلدان وفي بعض الجامعات، سياسات عندها طرق كل إنسان يعمل في مؤسسة ما يُرغم على إيداع معلوماته في مؤسسته، إحنا ما عناش هيدا الشي". وكذلك تطرّق المشارك فهد إلى غياب السياسات الملزمة للباحثين بإيداع الأبحاث المموّلة من قبل برامج الدعم البحثية وإتاحتها ضمن الوصول الحر: "الأسباب التي تعاني منها الآن، مفي عندنا سياسات تُلزم الباحثين خاصة البحوث المدعومة في العالم العربي، كثير من برامج الدعم، يغفل عن موضوع إلزام الباحث بأنّه يتيح الدراسة بعد الانتهاء منها مثلًا للجميع، وإتاحتها ضمن الوصول الحر". ولفت المشارك كمال إلى أنّ غياب سياسات النشر العلمي بشكلٍ عام، يضيّع الجهود البحثية: "فيجب أنّ يكون هناك سياسة لنشر العلوم، فليس لدينا هدف، فماذا ننتظر! المبادرات، والقرار السياسي على مستوى الحكومات". وأيضًا المشاركة فاتن رأت أنّ غياب السياسات المؤسساتية والرسمية سيجعل من حركة الوصول الحر حركة فردية محدودة الانتشار: "لو لقيت الموظف بالمنظمة دي يؤمن بالفكرة والإدارة العليا مش مؤمنة بها، عمرها ما حتوصل

للنجاح المطلوب... وهذه من أكثر الأشياء اللي تدعم الفكرة وتخلّيها تزيد وإيمان الدول بردو ودعمها للمؤسسات العليا في الدول للفكرة بيتم في شارعة".

2.6.4 الموضوع الثاني: تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية

تناول ستة مشاركين من أصل عشرة مسألة تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية كأحد عوائق الوصول الحر، من جوانب عدة. فأظهر المشارك عبدو عدم تفاؤله بانتشار حركة الوصول الحر في البلدان العربية، في ظل وجود العديد من العوائق–التي أسماها سلسلة من التخلّفات– التي تعيق منظومة البحث العلمي بشكل عام، والتي يقع الوصول الحر في قلبها (المنظومة):

> العالم العربي في هذه الآونة يتقهقر، فأنا الحقيقة غير متفائل بحركة الوصول الحر في العالم العربي في السنوات القادمة، لأنّ المجتمع العربي أصبح يعاني من مشكلات كبيرة لم تكن موجودة على الأقل من 7 أو 10 سنوات... كيف نتحدّث عن الوصول الحر للإنتاج الفكري العلمي والباحثين يعانون من تدنّي المرتّبات ومن ثم هي أمور مترتّبة بعضها على بعض نتيجة لتخلّف المجتمعات العربية، مجتمعات متخلّفة اقتصاديًا ومتخلّفة علميًا وبحثيًا ومتخلّفة تعليميًا الخ. فهي شبكة من التخلّفات للأسف. (عبدو)

واعتبر المشارك سمير أنّ الدولة بممارستها الرقابة على الإنترنت فإنّها تمنع حرية الوصول إلى المعلومات: "هذه طريقة ملتوية من طرف الحكام ليكون هناك رقابة... على الأقل تكون الانقطاعات خلال النهار من 15 إلى 20 مرة بسبب غير تقني ولكن سياسي، هناك خوف من الإنترنت، لأنّ الذي عنده إنترنت ينفتح على العالم". واعتبرت المشاركة نزهة أنّ وجود حركة الوصول الحر في العالم العربي، مشروط بالاستيعاب السياسي الملائم للتحدّيات التي تمرّ بها المنطقة، من تحدّيات اقتصادية ومعلوماتية وتكنولوجية:

لا يمكن أن نتحدّث عن وصول حر إذا لم يكن هناك استيعاب حقيقي للمتغيرات الإقليمية، الاقتصادية، المعلوماتية، المعرفية، الاتصالاتية، السياسية. وهذه المعطيات السياسية نحن نضعها على الجانب، وكأنّنا ليس لنا دخل فيها، بينما نحن نعلم على أنّ القرارات السياسية هي التي تؤثّر على الاختيارات، على الأولويات الخ. (نزهة)

واعتبر المشارك محمود أنّ الأنظمة السياسية المتخلّفة لن تكون قادرة بمكان أن تنهض بالمجتمعات على الأصعدة كافة، بما فيها البحث العلمي: "الموضوع مرتبط أكثر بالسياسة، إذا ما كانت الدول العربية متقدّمة سياسيًا واقتصاديًا مش هتتقدَم علميًا... فإذا الدولة ما كانت أصلًا متقدّمة لا سياسيًا ولا اقتصاديًا ولا أي شيء، بالتالي مفيش أي تقدّم علمي حيحصل ولا بيحصل". وأشار المشارك محمد إلى أنّ هناك غيابًا للحريات السياسية في البلدان العربية له انعكاس مباشر على الحريات البحثية والأكاديمية: "أنا يبدو لي بالنسبة للمجتمعات العربية! هناك مشكلة حريات، المجتمعات المقموعة، والمجتمعات التي تسلط عليها ديكتاتوريات، هي غير حرة في عيشها اليومي، في حياتها الاجتماعية، حياتها السياسية، هذا سيكون له أكيد تأثير على الحياة الأكاديمية، وعلى إنتاجها الفكري والعلمي".

3.6.4 الموضوع الثالث: الهيمنة المعرفية الغربية

تعرّض ستة مشاركين من أصل عشرة لمسألة الهيمنة المعرفية الغربية التي جعلت من المعرفة حكرًا على فئة معينة من الناشرين التجاريين الكبار خصوصًا، ومن الدول المتقدّمة اقتصاديًا وصناعيًا عمومًا. وقد اعتبر المشارك سليمان أنّ استمرار ما أسماه "السيطرة" من أمة على الأمم الأخرى سيحدّ من النهوض بالعلم والمعرفة:

العلوم والمعرفة اقتصرت على فئات معينة وأمم تمتلك القدرة المادية، وأنا أسميتها رأسمالية المعرفة، أقصد أنّ المعرفة لا تكون متاحة إلّا لمن يمتلكون المال... وهنا تكمن الإشكالية أنّه لن يكون هنالك بعد فترة زمنية معينة، لن يكون هناك أمم أخرى إلّا أمة واحدة ... يعني ما رح يكون قدر ما يكون تعاون الأمم الأخرى معها في عملية النهوض بالعلم والمعرفة. (سليمان)

ورأى المشارك عبدو أنّ الوصول الحر مهما انتشر عالميًا فإنّه لن ينتشر بشكل شمولي، كون المعلومات صناعة يتحكّم بمفاصلها الناشرون الكبار:" السؤال هل سيتم الوصول إلى OA شامل لكل الإنتاج الفكري، كما يدّعي بذلك البعض في أوروبا وأميركا، أنا أشك في ذلك، لأنّ المعلومات صناعة، والصناعة كان يتحكّم فيها الناشرون الكبار وما زالوا يتحكّمون في بعض مفاصلها". ونبّه المشارك فهد في هذا المورد إلى أنّه في حال لم يتبنَّ العالم العربي الوصول الحر للمعلومات، فإنّ احتكار الناشرين سيزيد، وسيُحاصر المؤلف أكثر فأكثر ولن يستطيع التحكّم بإنتاجه البحثي:

لو ما تبنّينا الوصول الحر للمعلومات، رح تزداد الأسعار، ويكون في احتكار أكثر للناشرين للمعلومات، وتكون العملية عملية تعامل لها جانب اقتصادي، يعني يؤثّر على أهداف البحث العلمي، حقوق المؤلفين، إذا ما في وسائل للوصول الحر للمعلومات، معناها الوسائل الوحيدة تكون عبر الناشرين، والناشرين هم اللي رح يتحكّموا في حقوق المؤلف... يعني رح يكون رهينة لتوجهات الناشر، ولا يقدر يتحكّم بإنتاجه. (فهد)

وأشار المشارك سمير إلى أنّ هناك سيطرة للغة معيّنة على اللغات الأخرى في الإنتاج البحثي. فالمرئية البحثية مشروطة بنظره بالنشر باللغة الإنجليزية بشكل أساسي، واعتبر أنّ النشر باللغة العربية هو "نضال" في ظل هذه المنظومة: "لأن الإنسان إن نشر باللغة العربية، حتى بلغات أخرى، ما عندوش المرئية، المرئية باللغة الإنجليزية. يعني الإنسان يكون مناضل ويقول أنا بنشر

باللغة العربية لأنها لغتي... هذه حقيقة لا مفر منها، هو أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم". واعتبر المشارك كمال أنّ هناك عنصرية تجاه منشورات العالم الثالث، إذ يُفرض عليهم النشر العلمي في مجلات ذات معامل تأثير عالية، وهذا ما لا توفّره المجلات العربية: "أُشترط منا... خاصة في العلوم والتكنولوجيا... أن يكون لديك بحث علمي منشور في مجلة ذات مرئية عالمية ولديها Impact Factor ولكي يكون لديها ذلك لا بد أن تكون مجلة أوروبية... إذًا هناك إقصاء وعنصرية تجاه منشورات العالم الثالث". وذهبت المشاركة نزهة إلى اعتبار أنّ الغرب يقوم "بتحقيرنا" كعرب، ويستخدم خطابًا معرفيًا "منافقًا" للدفاع عن مصالحه": "يستنزفون عقولنا ويوهموننا أنّنا ضعفاء... ويحتقروننا حتى نحتقر أنفسنا... المؤسسات الدولية والدول كانوا يدافعون بالعكس، يدافعون على الملكية الفكرية للغرب... هل هناك... نفاق أكثر من هذا؟!".

4.6.4 الموضوع الرابع: الفجوة الرقمية

تناول ستة مشاركين من أصل عشرة الفجوة الرقمية كأحد عوائق تبنّي الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية. فأشار المشارك سمير إلى مشكلة ضعف السيولات (Bandwidth) في البلدان العربية بشكل عام، ويُترجِم ذلك مدى قدرة البنية التحتية للإنترنت على تلبية الحاجة إلى المعلومات تحميلًا وتنزيلًا: "بدون إنترنت ما في إتاحة حرة... لا يخفى عليك أنّه فيما يخص السيولات Bandwidth الخاصة بالإنترنت عندي إحصائيات يعني البلدان العربية كلها في آخر الترتيب". ويتفق المشاركان فهد وعبدو على أنّ البلدان العربية بحاجة إلى تحسين البنية التحتية التقنية من أجل دعم حركة الوصول الحر للمعلومات، فأورد المشارك فهد: "من ناحية العوائق اللي تواجه الوصول الحر للمعلومات في العالم العربي، انو البنية التقنية عندنا في العالم العربي مش ولا بد، يعني الوصول الحر للمعلومات مبني على الإنترنت في الأصل". واعتبرت المشاركة فاتن أنّ الفجوة تتمثّل في كون

البلدان العربية هي مستهلكة لتكنولوجيا المعلومات وليست مصنّعة لها، ولفتت إلى ضرورة الاستفادة من "العقول البشرية" العربية للخروج من هذه الفجوة: "نحن بس نستخدم التقنية، مثلًا يطوّر الغرب برامج تسمح بتنظيم المعلومات وإدارة المحتوى، ونحن نطبّق البرامج اللي تستخدم برّا... نحن نريد لنا دور في التطوير، نقوم بالتطوير ونستفيد من العقول البشرية اللي عنا". ولفت المشارك محمود إلى أنّ ما تعاني منه البلدان العربية الآن لا يقتصر على الفجوة الرقمية فحسب، بل هي مجموعة فجوات تتسع وتجعل من البلدان العربية متخلّفة في كل مناحي الحياة: "الفجوة بين العالم الغربي وإحنا، الإشكالية مش إشكالية وصول حر، أو وصول مقيّد أو إشكالية تكنولوجيا، هي إشكالية كبيرة، فجوة تتسع، وأصبحنا لا نلاحق شيء، ومش واقفين مكاننا، أصبح نرجع للخلف كمان". وأوضحت المشاركة نزهة أنّ الفجوة الرقمية العربية لا تتعلّق فقط بالبنية التقنية للمعلومات، وإنّما بالقدرة على الوصول إلى المعلومات وعلى استخدامها: "الفجوة الرقمية، سوف لا أقول لك أنّها هي الهوة الفاصلة بين الدول والمناطق والمجتمعات العلمية، ليس فقط للوصول إلى مصادر المعرفة ولكن في الوصول إلى القدرة على استغلالها والقدرة على المساهمة في إعادة إنتاج".

5.6.4 الموضوع الخامس: ضعف الإنتاج البحثي العربي

أجمع خمسة مشاركين من أصل عشرة على أنّ هناك ضعفًا في الإنتاج البحثي العربي كمًّا ونوعًا. فرأى المشارك عبدو أنّ البلدان العربية ليس لديها "جهوزية علمية" وأنّ الإنتاج البحثي العربي لا يرقى إلى العالمية: "ليس لدينا إنتاج علمي على مستوى عالمي طبعًا والدليل على ذلك أنّ معظم الدوريات العربية هي دوريات محلية... فنحن ليس لدينا جهوزية علمية وإنتاجنا العلمي هو محلي أكثر منه عالمي، وضعيف جدًا من الناحية العلمية ومن الناحية المنهجية جدًا جدًا". بينما لفت المشارك فهد إلى أنّ الإنتاج البحثي العربي الرصين هو ليس ضمن الإتاحة الحرة، وما يُتاح على الإنترنت

يشمل الجيد والرديء من الإنتاج البحثي: "الإنتاج العلمي المتاح عبر منافذ الوصول الحر للمعلومات عربيًا، يعني لم يُتاح الإنتاج العلمي الرصين أكثر، موجود لكن مختلط مع إنتاج علمي غير رصين". وتطرّقت المشاركة فاتن إلى أنّ هناك نقصًا في الإنتاج الفكري العربي الرقمي مقارنة بالإنتاج العالمي: "انتشار الإنتاج الفكري العربي نسبة للإنتاج الفكري العالمي كانت ضئيلة وما زالت على شبكة الإنترنت، مقارنة باللغة الإنجليزية". وتساءل المشارك محمد حول إمكانية الحديث عن بحث علمي عربي بوجود التأخّر البحثي الحاصل في البلدان العربية كافة: "هل يمكن في بلداننا العربية أن نتحدّث على بحث وعلى علم بطريقة مهيكلة! ... كل ما هو نشاط علمي وبحثي في المؤسسات العربية الإسلامية، نلقاها في آخر القاطرة، مش موجود حركة علمية ونشر، وحركة بحثية واضحة في هذه الأقطار". ولفتت المشاركة نزهة إلى ضرورة "إعادة توطين" الإنتاج البحثي العربي لأنّ المحتوى العربي الموجود على الإنترنت–على قلّته– لا يتجاوز كونه "دردشة" لا قيمة علمية له:

> نحن موجودون على الشبكة من الناحية التقنية والتكنولوجية، اللغة العربية تحتل مكانة ممتازة هذه المكانة وصلت لها في وقت قليل، ولكن المحتوى هو محتوى ضعيف حتى لا نقول محتوى رديء. فيما يخص الإنتاج العربي الأرقام المتداولة هي 2% من الإنتاج العالمي فيما يتعلّق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وما يقرب من 1% بالإنتاج التقني. في الحقيقة إنّ هذا الإنتاج الذي هو قليل وضعيف غير متاح لا على الشكل ولا بالطريقة المطلوبة على النت... لا بدّ من إعادة توطين العلم العربي. (نزهة)

6.6.4 الموضوع السادس: الفوضى المعلوماتية

أشار أربعة مشاركين من أصل عشرة إلى وجود فوضى معلوماتية عربية لا بدّ من معالجتها. وحذّر المشارك سليمان أنّه في حال لم تُنظَّم حركة الوصول الحر للمعلومات، سينتج عن ذلك "فوضى

معلوماتية" ويصبح من الاستحالة بمكان الوصول إلى تلك المعلومات التي ستضيع في "أقبية" الإنترنت المظلمة:

الخطر الحقيقي الذي أنا أخاف منه، أنو هذا الوصول الحر إذا ما نُظّم أن يعيدنا إلى عصور الظلمات، أو يدخلنا أقبية الإنترنت... الإنترنت مجموعة من العوالم فيه Surface Net وفيه Deep Web وفيه Dark Web، أخاف إذا الوصول الحر لم يُمارَس بشكل إيجابي بالذات تقنيًا، بصير عندنا فوضى معلوماتية، وبندخل في العالم العربي في شيء اسمه Deep Web، فيصعب علينا استنباطه. (سليمان)

ولفت أيضًا المشارك فهد إلى أنّه لا يوجد جهود تقنية جدية لتنظيم المحتوى العربي على الإنترنت، ما يجعل الوصول إلى المعلومة العربية ليس بالأمر الهيّن:

الإنترنت عندنا في اللغة العربية يعني لديه مشاكل تقنية كثيرة، ... ما في أحد يعمل بجدية خاصة المتخصّصين في نظم المعلومات، البرمجة على العمل على إنشاء ويب دلالي خاص باللغة العربية، محرّكات البحث بدقة في الوصول حتى لو كان موجود فالوصول لها ليس بالسهولة التي نتوقّعها. (فهد)

واعتبر المشارك محمود أنّ حركة الوصول الحر في البلدان العربية لا تعدو كونها مبادرات فردية، وأنّها حركة عشوائية غير منظّمة: "في حركة عشوائية، غير منظّمة، منقدرش نقول مثلًا أنها حركة واضحة المعالم، بتتبناها مؤسسات وهيئات، منقدرش نقول ده". وتساءلت المشاركة نزهة عن الآليات والمعايير العربية المتّبعة لتنظيم وحفظ المعلومات، ولفتت إلى كون العالم العربي بعيد عن الممارسات العالمية المعتمدة لمعالجة وحفظ وإتاحة التراث الفكري والإنتاج العلمي العربي: "أنّ جرد هذا الإنتاج العلمي والتقني لا يحدث في الدول العربية بالطريقة العلمية وبالوتيرة والمنهجية المتعارف

عليها في المكتبات ومراكز التوثيق...وعندما نتابع ما يحدث وكيف يُجرد الإنتاج العلمي وكيف يقوموا بجرد الإنتاج التقني في الدول الغربية...نحن بعيدون عنه"

7.6.4 الموضوع السابع: أزمة اللغة العربية

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ واقع اللغة العربية المتأزّم يشكّل أحد عوائق انتشار الوصول الحر للمعلومات. ركّز المشارك سليمان في هذا المورد على أنّ هناك مشكلة في تحديد المصطلح، ودعا إلى ما أسماه "تأطير" مفهوم الوصول الحر ضمن اللغة العربية وثقافتها: "هناك إشكالية في المصطلح، على أقل تقدير خلّينا نؤطّر هذا المفهوم، زي ما هو مطلوب في اللغة والثقافة الأجنبية أيضًا، خلّينا نؤطّر المفهوم بردو باللغة العربية". وفي الإطار نفسه أكّد المشارك محمد على أنّ تعدّد المصطلحات المستخدمة للإشارة للوصول الحر هو دليل على ضرورة ضبط المصطلحات: "بالنسبة لي الوصول الحر أو النفاذ الحر أو النفاذ المفتوح–يعني في اللغة العربية بدأنا في مشكلة المصطلحات، التي يبدو لي يجب أن يقع فيها نقاش بين كل المتداخلين، كل الخبراء، العاملين في ميدان ال Open Access، حتى نقوم بتحديد المصطلحات". وفي حين لفت المشارك عبدو إلى وجود ضعف لغويّ في البحث العربي، ذهبت المشاركة نزهة إلى اعتبار أنّ اللغة العربية في خطر، وأنّها تتعرّض لهجمات من الناحية الإيديولوجية: "أظن أنّ اللغة العربية في خطر... هذه العراقيل اللغوية نتخبّط فيها... [لا بد من] تصحيح منظورنا للغة العربية، تصحيح استخدامنا للغة العربية، ورفع مستوى اللغة العربية أكان من حيث الحوسبة أو من حيث تعرّضها من الناحية الإيديولوجية لهجمات".

8.6.4 الموضوع الثامن: قيود الملكية الفكرية

أثار ثلاثة مشاركين من أصل عشرة موضوع الملكية الفكرية لناحية غياب التشريعات التي تساعد على انتشار حركة الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية. فأشار المشارك فهد إلى غياب تشريعات الملكية الفكرية الواضحة التي تُعنى بالمحتوى الرقمي العربي المتقادم: "عندنا مشكلة بردو في العالم العربي، ما في سياسة واضحة، الإنتاج العلمي اللي مثلًا مضى عليه، يعني سقطت حقوقه، ما في شيء يوضّح كيفية التعامل معه". واعتبر المشارك محمود أنّ سياسات النشر العربية هي في معظمها مخالفة لمفهوم الملكية الفكرية في بيئة الوصول الحر للمعلومات: "جميع الحقوق محفوظة للناشر، جميع الحقوق محفوظة للمؤلف، دي جملة شهيرة ما في مجلة عربية إلا ومكتوبة فيها... دي جمل مأثورة في جميع المجلات العربية، الحقيقة لا وجود لهذه الجمل وهذه المفاهيم في بيئة الوصول الحر". أمّا المشاركة نزهة فقد أشارت إلى صرامة النصوص القانونية المتعلّقة بالملكية الفكرية التي وُضعت بناء على شروط ومعايير البلدان الأوروبية: "لم أتحدّث لكِ عن الإشكاليات القانونية المتصلة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلّفين؛ مع الأسف الشديد النصوص القانونية (المحلية) حديثة جدًا؛ اشترطها علينا الدول الغربية لندخل معها في السيرورة".

9.6.4 الموضوع التاسع: غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية

تعرّض ثلاثة مشاركين من أصل عشرة إلى موضوع عدم الاستمرارية والمتابعة في مشاريع الوصول الحر، لا سيّما فيما يخص المستودعات الرقمية التي تبدأ بشكل قوي وسرعان ما تتوقّف بعد فترة عن التحديث. وفي هذا الصدد لفت المشارك عبدو إلى غياب الرؤية والاستمرارية في بعض المشاريع المموّلة من الحكومات:" المشروع سار بشكل جيّد وتمّ تدشينه Live على الإنترنت، حتى انتهى التمويل الخاص به المرصود من الحكومة... ومنذ ذلك الحين لا أعلم عنه شيئًا إلّا أنّه ليس متاحًا على الإنترنت، أمّا أين هو فالله أعلم". وتحدّث المشارك فهد كما المشاركة غدير عن

المستودعات الرقمية الجامعية التي تنشأ ضمن ظروف معينة، وما أن تتغيّر تلك الظروف حتى تتوقّف عن التحديث:

هناك مشاكل أخرى في المستودعات الرقمية بعضهم، خاصة اللي تنشأ في الأقسام، يكون مستودع علمي خاص بقسم معين، يُكلّف دفعة من الطلاب ينشؤونه ويبدأ قوي جدًا، وسرعان ما يتخرّج الطلبة أو يتغيّر عضو هيئة التدريس أو ينتقل إلى مكان آخر، ينتهي المستودع ولا يعود له أي نشاط، يعني لم يؤسّس بتأسيس قابل للاستمرارية. (فهد)

10.6.4 الموضوع العاشر: هجرة الأدمغة

تطرّق ثلاثة مشاركين من أصل عشرة إلى خطورة موضوع هجرة الأدمغة العربية، لا سيّما أنّ إنتاجها العلمي البحثي لا يُحسب لموطنها الأم، إنّما للمخابر البحثية الأجنبية التي تعمل فيها. فاعتبر المشارك سمير أنّ ثراء الدول اليوم يُحسب بالأدمغة البشرية التي لديها، ونحن نخسر هذه الثروة الكفيلة بالتقدّم العلمي لمجتمعاتنا العربية:

يعني الثراء للبلدان ليس ثراء بالبترول... الثراء بالأدمغة... هجرة الأدمغة شيء مخيف... في البلدان الغربية هناك كثير من البلدان العربية، خاصة في أميركا، يقوموا ببحوث على أعلى مستوى... ولذا هذي الناس يجب عليهم أن يكونوا بمثابة القاطرة لنندمج بهذه الثورة الجديدة، وهذه المعلومة على الإنترنت. (سمير)

وفي السياق نفسه أشار المشارك محمد إلى أنّ خير العقول العربية المهاجرة يذهب "لغيرنا" على اعتبار أنّ البحث العلمي في البلدان العربية قد جُرّد من قيمته الحقيقية وأثره الاجتماعي:

هذا الذي يجعلنا نتحدّث عن هجرة الأدمغة، أغلب المؤسسات البحثية الأميركية والأوروبية هي تعمل بأدمغة عربية، وباحثين عرب، سواء أخذوا الجنسية أم لا، ليست الجنسية هي المشكلة،

لسوء الحظ خيرنا رايح لغيرنا، لماذا؟! لأنّ أقطارنا ودولنا لا تعطي القيمة التي يجب أن يأخذها البحث العلمي، والبحث الأكاديمي، والجامعات وعلاقتها بالمجتمع، وبتنزيل كل البحوث على أرض الواقع. (محمد)

ولفتت المشاركة نزهة إلى أنّ هناك نوعين من هجرة الأدمغة: الباحث المقيم في الخارج والذي يتبع لمخبر بحثي أجنبي، والباحث المقيم في بلده وينشر في الخارج، وفي كلا الحالتين لا يُحتسب إنتاجهما البحثي ضمن الإنتاج الوطني العربي، واعتبرت المشاركة أنّه لا بدّ من إعادة توطين هذا الإنتاج البحثي بما يرفع من القيمة العلمية للمحتوى العربي:

> البحاثة الذين ينشرون في الخارج لا تضيفهم مكتباتنا على آلية تمكّنهم من إحصاء ما يُنشر من طرف العرب في الخارج، كما أنّهم لا يتوفرون على آليات تمكّنهم من إحصاء ما يكتبه العرب الموجودون في مراكز البحث الأجنبية... يعني هناك ما يمكن أن يرفع من قيمة العلم في العالم، وهم يرفعون من قيمة العلم في العالم... ما نشروه من أبحاث في مجلات علمية في الخارج يجب أن تُعاد إلى بلدانهم، لا بدّ أن تكون موجودة داخل محتويات الوصول الحر العربي، لا بدّ من إعادة توطين العلم العربي المنشور في الخارج. (نزهة)

11.6.4 الموضوع الحادي عشر: غياب التعاون العربي

أثار مشاركان اثنان موضوع غياب التعاون العربي وتأثيره على الإنتاجية البحثية، لا سيّما في ظل الظروف السياسية العالمية المضطربة. فاعتبر المشارك كمال أنّ هناك "عنصرية" أوروبية وأميركية تجاه كل مَن هو عربي ومسلم، فلماذا لا يتم تفعيل التعاون العلمي العربي وإيجاد آفاق جديدة للتعاون البحثي العلمي، كالموجود بين العالم العربي وأفريقيا:

في العالم العربي، كل بلد لوحده، فلا يوجد مبادرات ... هناك مادة علمية خام لكنها مستغّلة من الغرب، فإذا مثلًا بلاد الخليج التي لديها أموال تساعد الدول التي لديها حد أدنى من المادة العلمية الخام، مثل شمال أفريقيا، مصر، لبنان... هذه الدول التي لديها علوم ومعارف، فتزاوج ما بين المال والمعرفة، يمكننا عمل أشياء كثيرة، ولكن للأسف كل بلد يمشي لوحده... ليس لدينا مستقبل لا في أوروبا ولا في أميركا لذا لماذا لا نقوم بالتعاون، أنا متيقّن أن المستقبل لأفريقيا مع العالم العربي، لأنّ أوروبا هناك العنصرية. (كمال)

وأشارت المشاركة نزهة إلى أنّ الوصول الحر للمعلومات يستلزم تعاونًا عربيًا لتجاوز التفاوت الحاصل فيما بين البلدان العربية: "لأنّه بدون تعاون بين الدول العربية، فالاتحاد الأوروبي مثلًا كيف وصل إلى هذا المستوى المعرفي، لأنّه عزّز التعاون بين دوله... هناك مستوياااات في العالم العربي، ولا يمكننا أن نصل إلى الوصول الحر إذا لم نتقارب".

7.4 المحور السادس: تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي

اشتمل هذا المحور على الموضوعات المتعلّقة بمزايا أو إيجابيات تبنّي الوصول الحر على البحث العلمي العربي. وقد تضمّن أربعة موضوعات كالآتي:

1.7.4 الموضوع الأول: زيادة المرئية والأثر البحثي

أشار ستة مشاركين من أصل عشرة إلى أنّ إحدى أهم مزايا تبنّي الوصول الحر للمعلومات هي زيادة المرئية البحثية والأثر البحثي. فاعتبر المشارك عبدو أنّ المستودعات الرقمية الجامعية هي أمر لا بدّ منه بما توفّره من مرئية وأثر بحثيَّين للباحثين وللجامعة ككل:

ليس هناك الآن جامعة محترمة ليس لها مستودع رقمي تضع فيه إنتاجها الفكري ووثائقها العلمية ويكون لسان حالها التوثيقي والعلمي، أولًا يكون حاوية تُوضع فيه المصادر العلمية

للباحثين وأعضاء هيئة التدريس، وفي الوقت نفسه يعمل على المرئية أو تألّق الباحثين ومن ثم الجامعة نفسها ويزيد من تأثيره الإنتاج الفكري العلمي للباحثين ومن ثم للجامعة. (عبدو)

واعتبرت المشاركة فاتن أنّ مشاركة الإنتاج البحثي ضمن الوصول الحر يعزّز العملية البحثية ودورة المعلومات، كما يُسهم في زيادة الإنتاجية والابتكار العلميَّين:

فكرة الوصول الحر تدعم انتشار الإنتاج الفكري بصورة أكثر سهولة... هذا يعزّز عملية البحث العلمي، يعني عملية البحث العلمي هي حلقة متصلة، دورة حياة المعلومات حلقة متصلة، تبدأ بأفكار عند مؤلفين تُنظّم وتتاح ثم يُستفاد منها لينتج عنها إنتاج فكري جديد، فهي حلقة كل ما تتيحي الإنتاج الفكري ويكون مقروء، متاح للقراءة للآخرين والاستفادة منه، رح ينتج عنه إنتاج فكري آخر، وابتكارات وبحوث أخرى. (فاتن)

وأشار المشارك كمال إلى أنّ انتقال المجلات العربية من النظام الورقي المطبوع إلى الإلكتروني المفتوح سيكون له أثر كبير على الإنتاج البحثي، وسينقل هذه المجلات من المرئية المحدودة ضمن النطاق المحلي إلى المرئية الواسعة ضمن النطاق العالمي: "فإذا مرّت هذه المجلات للوصول الحر سوف تكون...طفرة، قفزة إلى الأمام إيجابية جدًا، لأنّنا إذا نشرنا البحث في مجلة ورقية، تكون محدودة المرئية ومحلية... وعندما تمر هذه المجلات إلى OA سيكون لديها مرئية عالمية".

2.7.4 الموضوع الثاني: ملاحقة التطوّر والتقدّم

اعتبر خمسة مشاركين من أصل عشرة أنّ تبنّي الوصول الحر للمعلومات يتيح للبلدان العربية ملاحقة التطوّر والتقدّم الاقتصادي والعلمي. واعتبر المشارك سليمان أنّ تطبيق الوصول الحر بالطريقة المُثلى سيُسهم في تقدّم البشرية سنوات إلى الأمام: "إنّ أهم المبادئ للوصول الحر هو تقديم

المعلومة بيسر وسهولة ومن دون تكلفة... يعني الوصول الحر يسعى إلى تقدّم البشرية مئة سنة إلى الأمام إذا طُبّق بالفعل الوصول الحر بالصورة السليمة، بالممارسة المثلى". ورأى المشارك سمير في تبنّي الوصول الحر فرصة سانحة لمواكبة التطوّر والخروج من التأخّر المعلوماتي وإلّا تخلّفت البلدان العربية عن مواكبة "قطار" التقدّم: "علينا الالتحاق بالركب... بالإضافة برأيي على المستوى العربي هذه فرصة سانحة لكي نتقدّم ولكي نخرج من هذا التأخّر المعلوماتي الذي نحن فيه". ورأت المشاركة فاتن أنّ الإتاحة الحرّة عدا كونها تخدم مجتمع الباحثين، هي تخدم البشرية جمعاء، وتُسهم في تقدّم المجتمعات في المجالات الحياتية والصناعية والزراعية... كافة:

> الإتاحة الحرة للإنتاج الفكري أنا أعتبرها تخدم العلم وتخدم الباحثين وتخدم البشرية، يعني تُسهم في تطوّر المجتمعات... لأنهّا هي العنصر المؤثّر في تطور الجوانب الأخرى في الدول، يعني أنت بتطوّري حتى في الزراعة، هي بتطوّر التقنيات اللي بتطوّر الزراعة...كل هذه قائمة على المعلومات، مش هي مسألة تنظير فقط، ولكن هذه تقوم على بحوث ودراسات في المجالات الحياتية المختلفة، بما يُثري اقتصاد الدول ويُسهم في تقدّمها. (فاتن)

3.7.4 الموضوع الثالث: مكافحة السرقات العلمية

اعتبر خمسة مشاركين من أصل عشرة أنّ تبنّي الوصول الحر يكافح ظاهرة السرقات العلمية على عكس ما يعتقد الكثير من الباحثين. فأشار المشارك سمير إلى أنّ الإتاحة الحرّة للأبحاث تسجّل أسبقية النشر، وبالتالي تكشف أي انتحال محتمل لها:

> كنت مع طلابي سألوني هل هناك سرقات علمية في ال Open Access قلت لهم أنا برأيي هو العكس، لأنّه العمل نتاعك اللي كل الناس تشوفو هذا يعني أنّي أذعت العمل... هذه الطريقة

ليست طريقة تعين على السرقة العلمية ولكن بالعكس هي طريقة تكافح السرقة العلمية. (سمير)

وهذا ما أكّدت عليه المشاركة غدير حين لفتت إلى أنّه على عكس ما يعتقد البعض، فإنّ النشر الورقي لا يحمي من السرقات العلمية، إذ من الصعوبة بمكان اكتشافها بينما يُكشف ذلك بسهولة ضمن النشر الإلكتروني المفتوح:

على عكس الناس ما بتفكر، أنا لمّا أحط OA، أنا حاجتي حتتسرق... همّا مفكرين أنو هو الورقي، أنا حقدر أثبت حقي لو حاجتي انسرقت، في كتير ناس تتسرق حتى ورقيًا، لكن الإلكتروني أنا بسهولة حقدر أثبت وأعرّف الناس أنّي نشرت الأول. (غدير)

وأشارت المشاركة فاتن إلى أنّ الإتاحة الحرة للإنتاج البحثي تحمي الملكية الفكرية للمؤلف، ويسهل معها–باستخدام برامج مكافحة الانتحال العلمي–كشف أيّ سرقة فكرية حاصلة:

من السهل أنّه أنتِ تطبقي النظم الخاصة بالانتحال على النتاج الفكري المتاح إتاحة حرة، مش من الصعب أنه تطبقي المقارنة لتكشفي إذا فيه انتحال أو لأ بتطبيق موجود على الويب، ده بيخدم في حماية حقوق الملكية الفكرية، إذًا البعض ينظر إلى الإتاحة الحرة على أنّها تسهّل السرقات العلمية أو عمليات الانتحال، أنا أنظر لها من ناحية أخرى، البعض يشوف أنه في أشخاص بياخذوا من المنشور ده وبيعملوا "كوبي–بايست" لكن من السهل إنّك تكشفيهم كمان، من السهل جدًا تكشفيهم في ظل الإتاحة الحرة. (فاتن)

4.7.4 الموضوع الرابع: تجويد البحث العلمي

اعتبر ثلاثة مشاركين من أصل عشرة أنّ إتاحة الإنتاج البحثي العلمي ضمن الوصول الحر سيؤدّي إلى تجويد البحث العربي. واعتبرت المشاركة غدير أنّ الباحثين يلجؤون بشكل طبيعي إلى

استخدام المعلومات المتاحة على الإنترنت، نظرًا لسهولة الوصول إليها في البيئة الرقمية، لذا فإنّ إتاحة المواد العلمية الرصينة ستؤمّن لهم مصدر معلومات موثوق للاستخدام في البحث العلمي العربي: "الباحثين نفسهم لمّا يلاقوا المواد دية، خاصة المواد العلمية المتاحة على الإنترنت، لأن أسهل حاجة عندهم الإنترنت، رح يلجؤوا للحاجات العلمية الموثوقة". وكذلك يرى المشارك كمال أنّ النشر الإلكتروني–على عكس النشر الورقي–يعمل على تحسين نوعية المقالات العلمية ممّا يحفّز العلم ويكفل الوصول إليه: "كان هناك مبادرة، طُلب من كل المجلات... أن تكون إلكترونية... وهذا مما سوف إن شاء الله يحسّن في نوعية المجلات... وكذلك نحفّز العلم ويصبح لدينا وصول حر للبيانات والعلوم، فالقرن القادم، 22، هو قرن الرقمية". أمّا المشارك محمد فقد لفت في هذا المورد إلى وجود تدنٍّ عام، يطال جميع الاختصاصات، في مستوى الأعمال الأكاديمية والبحثية العربية، وأنّ تبنّي الوصول الحر للمعلومات سيحسّن من جودة هذا الإنتاج:

> سيكون هناك عمل على الجودة في البحث، لأنّ الآن في العديد من البلدان العربية لسوء الحظ، أصبحنا نشكو من جودة الأعمال الأكاديمية بصفة عامة، وجودة المنشورات العلمية بصفة خاصة، الجودة في شتى المجالات...حسب رأيي لمّا نتبنّى النفاذ المفتوح، ونضع سياسة للنفاذ المفتوح بصفة طبيعية، نقوم بتحسين النوعية، جودة الأعمال الأكاديمية والأبحاث والمنشورات والمقالات وكل هذه المعلومات العلمية التي ستُنشر. (محمد)

8.4 المحور السابع: تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي

اشتمل هذا المحور على الموضوعات المتعلّقة بأثر أو سلبيات عدم تبنّي الوصول الحر للمعلومات على المجتمع العلمي البحثي العربي. وقد تضمّن الموضوعَين الآتيَّين:

1.8.4 الموضوع الأول: انتشار حركة قرصنة المعلومات

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ انتشار حركة قرصنة المعلومات، هي نتيجة عدم تبنّي الوصول الحر في المجتمع العلمي العربي. فأشار المشارك سليمان إلى أنّ الذين يمارسون قرصنة المعلومات–من مكتبات ومواقع ومدوّنات على الإنترنت– قد أساؤوا لحركة الوصول الحر عبر إتاحتهم المعلومات بطرق ملتوية:

شوفي اللي أثّروا سلبًا على الوصول الحر هم أصحاب المكتبة الوقفية، وأصحاب مكتبة المصطفى، وأصحاب المكتبات هؤلاء، يقومون بعمليات نسخ الكتب، وتحميلها على الويب دون إذن الباحث، من دون إذن المؤلف، من دون إذن الناشر...ال Piracy إن صح التعبير، قراصنة المعلومات، هؤلاء من أثّروا سلبًا على الوصول الحر المحلّي... محليًّا وعالميًّا... أتاحوا المعلومة بطريقة غير شرعية، وتبادر لذهن الكل، للباحثين الآخرين، أو للمتعلمين، أو لمن يبحثون أنّه كل شيء ممكن أن يُتاح بالمجان بهذه الطريقة، وليس بطريقة منظمة معروفة مقننة بسياسات وأنظمة وتشريعات موجودة في الوصول الحر. (سليمان)

وأشارت المشاركة غدير إلى أنّ عدم تبنّي الإتاحة الحرّة سيعزّز حركة السرقات، ويجعل الباحثين يلجؤون للمكتبات والمواقع غير الشرعية، نظرًا إلى أنّ غالبيتهم غير قادر على شراء المعلومات والمقالات العلمية:

هل الباحثين يقدروا يجيبوا كل حاجة بفلوس! لأ. بتبقى المقابل إيه! ... يتجهوا للمكتبات الرقمية غير الشرعية، زي مكتبة المصطفى، المكتبات اللي بتسرق الكتب اللي هي أصلًا بفلوس أو الأبحاث العلمية وهمّا ينزلوها، بيلجؤوا ليها...لمّا ألاقي المحتوى بصورة قانونية وشرعية، وفي محتوى مسروق، طب ما كده قدامي الشرعي، فأتجه للشرعي، فيقلل من مسألة السرقات. (غدير)

أمّا المشارك محمد فقد لفت إلى أنّه سواء تبنّينا الوصول الحر أم لا، فإنّ ما أسماه "الجيل الرقمي" قادر على فتح "الأبواب" المغلقة والوصول إلى المعلومات بطرق غير شرعية: "لأن حتى لو لم

نقم بفتح هذه المعلومات، موجودة طرق أخرى للنفاذ مع كل ما هو إلكتروني، والشباب الرقمي، حتى لو لم تُفتح المنشورات، هم سيقومون بفتحها بطريقة أخرى، عندهم الطرق بتاعهم لفتح الأبواب المغلقة، بطرق ملتوية، وهي موجودة الآن".

2.8.4 الموضوع الثاني: تكرار الجهود البحثية

اعتبر مشاركان اثنان من أصل عشرة أنّ عدم تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية، سينتج عنه تكرار للجهود البحثية والعلمية. وفي هذا السياق اعتبرت المشاركة غدير أنّه لا بد من تبنّي الوصول الحر لتفادي تكرار الجهود البحثية، إذ يكون الباحث على اطلاع بآخر المستجدات العلمية وبشكل مجاني:

لو نحنا من البداية عملنا Open Access، كده نحنا رح نسهّل على الباحثين في نفس الوقت ده رح يساعد أكثر ما يحصلش تكرار للجهد، لأن نكون عارفين إيه آخر حاجة حصلت، أنت مثلًا عملت موضوع، وأنا عملت موضوع في نفس الموضوع بتاعك، فأنا أشوف أنت إيه آخر حاجة وصلتلها، وأوصل لها من غير فلوس وبسهولة. (غدير)

وأكّد على ذلك المشارك فهد حين اعتبر أنّ عدم تبنّي الوصول الحر، سيجعل من الصعب بمكان معرفة الموضوعات البحثية التي تمّت معالجتها، ما سيُنتج تكرارًا للجهود البحثية: "لو ما تبنّينا الوصول الحر للمعلومات، في إشكاليات كثير بتصير، يعني يصير تكرار للجهود البحثية، كيف أعرف مثلًا الموضوعات التي تمّ التطرّق لها أم لا، رح يكون فيه صعوبة للوصول للمعلومات".

9.4 خلاصة الفصل

تمّ في هذا الفصل عرض نتائج تحليل مقابلات المشاركين العشرة مع قراءة أولية لها. وقد تمخّض التحليل عن ثلاثين موضوعًا فرعيًّا، توزّعت على سبعة محاور رئيسة. وتناولت هذه المحاور

وموضوعاتها مفهوم الوصول الحر، والعوامل المؤثّرة في انتشاره في البلدان العربية، وتأثير تبنّيه أو عدم تبنّيه على المجتمع البحثي العربي، وذلك من وجهة نظر المشاركين وبناءً على تجاربهم الذاتية. وسيتم في الفصل الآتي مناقشة النتائج وتفسيرها عبر ربطها بالإطار النظري المناسب لها.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

ونجعل غرضنا في جميع ما نستقرئه ونتصفّحه استعمال العدل لا اتباع الهوى ونتحرّى في سائر ما نميّزه وننتقده طلب الحق لا الميل مع الآراء، فلعلنا ننتهي بهذا الطريق إلى الحق الذي به يثلج الصدر، ونصل بالتدريج والتلطّف إلى الغاية التي عندها يقع اليقين، ونظفر مع النقد والتحفّظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف، وتنحسم بها مواد الشبهات، وما نحن في جميع ذلك براء ممّا هو في طبيعة الإنسان من كدر البشرية، ولكنّنا نجتهد بقدر ما هو لنا من القوة الإنسانية

الحسن بن الهيثم

(البصرة 965–القاهرة 1040 م)

1.5 تمهيد

تمّ في الفصل السابق عرض وتحليل عشر مقابلات معمّقة شبه موجّهة، مع عشرة مشاركين من الباحثين الممارسين للوصول الحر، ينتمون إلى خمسة بلدان عربية، ونتج عن عملية التحليل سبعة محاور رئيسة هي: مفهوم الوصول الحر للمعلومات، والدوافع الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر، والعوائق الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر، والعوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر، والعوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر، وتأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي، وتأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي. وقد تضمّنت هذه المحاور ثلاثين موضوعًا توزّعت بشكل متفاوت فيما بينها؛ فكان لعوائق تبنّي الوصول الحر –سواء أكانت الفردية أم الخارجية– النصيب الأكبر من الموضوعات (أربعة عشر موضوعًا)، في مقابل سبعة موضوعات ضمن كل من

الدوافع الذاتية والعوامل الخارجية. وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدلّ على أنّ حركة الوصول الحر في البلدان العربية –على تفاوت المشهد بين بلد عربي وآخر–لا تزال في بداياتها، ولا يزال الكثير من العوائق يكتنف انتشارها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أمرين: الأول أنّه وإن تقاطعت بعض الموضوعات الواردة في النتائج مع ما سبق التوصّل إليه في عدد من الدراسات العربية، إلّا أنّ كل الدراسات المراجَعة– ما عدا دراسة واحدة– لم تقدّم تفسيرًا مبنيًا على إطار نظري أو على نظرية سابقة لهذه النتائج (انظر الفصل الأوّل)، والثاني أنّ أيًّا من الدراسات المراجعَة لم تتناول الوصول الحر كظاهرة ولم يتم دراسته بشكل نقدّي شمولي، وإنّما انتمت كافة هذه الدراسات إلى فئة البحوث التطبيقية (Applied Research)، في حين تنتمي الدراسة الحالية إلى فئة البحوث الأساسية النظرية (Basic & Fundamental Research) التي تهدف إلى التأسيس النظري؛ سواء أكان عبر إضافة نظريات جديدة أو عبر نقد نظريات سابقة. وسيتم فيما يأتي مناقشة المحاور والموضوعات بشكل تفصيلي على ضوء نظرية انتشار الابتكارات من جهة، وباعتماد مقاربة نقدية تقوم على التأسيس لنظرية الهيمنة الإدراكية الغربية من جهة ثانية على اعتبارها إطارًا نظريًّا جامعًا لكل مظاهر الهيمنة: الهيمنة المعرفية، والهيمنة التكنولوجية، والهيمنة الاقتصادية، والهيمنة الثقافية...الخ.

2.5 المحور الأوّل: مفهوم الوصول الحر للمعلومات

تُعنى الفينومينولوجيا بدراسة إدراكات (Perceptions) الأفراد المشاركين ووصف تجاربهم المُعاشة (Lived Experience) حول ظاهرة ما في سبيل فهم جوهرها (Essence). ولا يمكن التوصّل إلى فهم هذا الجوهر بمعزل عن المفهوم (Concept)؛ أي التصوّر الذهني الذي لدى المشاركين حول الظاهرة. وتتم عملية الإدراك وفقًا للمدرسة العقلانية (Rationalism) على ضوء التصوّر الذهني بمعزل عن التجربة، في حين يُبنى التصوّر الذهني انطلاقًا من الإدراك الحسي للتجربة (Bueno, 2013) وفقًا للمدرسة التجريبية (Empiricism). وبعيدًا عن أي جدال نظري في تابعية أحدهما للآخر، فإنّ عمليتَي

الإدراك الحسي والتصوّر الذهني هما على حدّ سواء نشاط إنساني تواصلي واع للعالم وبالعالم وفق تعبير Heidegger (Being in the World) (Heidegger & Stambaugh, 2002) ينتج عنه مجموعة من الممارسات والاتجاهات. فإدراكات المشاركين للوصول الحر لا تتم بمعزل عن فهمهم له، ليُترجَم ذلك لاحقًا في ممارساتهم واتجاهاتهم نحوه. ويتم تشكيل المفهوم من خلال عمليتين أساسيتين هما: الثقافة المعرفية التي يتم تحصيلها بشكل رئيسي عبر التعلّم، والقدرات الذهنية التحليلية التي تتطوّر مع التجارب والخبرات العملية. وينتج عن التفاعل المتوازن بين هاتين العمليتين–دون هيمنة إحداهما على الأخرى– مفاهيم غنية ومبتكَرة تأخذ بالحسبان الخبرات والتجارب الذاتية للأفراد، والبيئة الثقافية الاجتماعية التي يعيشون فيها. وفي المقابل فإنّ هيمنة إحداهما على الأخرى، ينتج عنه مفاهيم ساذجة ونمطية ومستنسخة لا مكان معها للابتكار والإبداع. ومن أخطر الأمور في هذه المعادلة هي هيمنة الثقافة المعرفية الأحادية على الفرد؛ لا سيّما في ظل غياب أو ضعف عنصر التحليل والقدرات الذهنية لديه. وإذا تمّ إمعان النظر في البرامج التعليمية المطبّقة في البلدان العربية–خاصة في علوم الإعلام والاتصال التي يدخل ضمنها تدريس مقرّر الوصول الحر– يُلاحَظ أنّها تستند في جزء كبير منها إلى الموروث الغربي الثقافي "الكولونيالي" (Colonial Legacy)– الفرنسي أو الأميركي (Ayish, 1998)–ما يجعل الفرد يقع رهينة لما يمكن تسميته الهيمنة المعرفية. وقد أشار Wilson (1983) في نظريته "المرجعية الإدراكية" (Cognitive Authority) إلى التأثير الذي قد يطال أفكار ومعارف الفرد، ما يجعله يعتقد أنّها أفكاره ومعارفه هو. وإن كان Wilson قد اعتبر أنّ المرجعية الإدراكية لا تعدو كونها السلطة المرجعية التي يتمتّع بها مصدر المعلومات–سواء أكان فردًا، أم هيئة، أم نصًّا...الخ– إلّا أنّ السلطة المرجعية الإدراكية هنا هي في الحقيقة هيمنة معرفية (Cognitive Hegemony). إذ أنّها قد تخطّت مجرّد التأثير المعرفي لتصل حد الهيمنة ببلوغ الفرد معها مرحلة يعتبر فيها أنّ معارف الآخر هي معارفه هو؛ فتلك هي هيمنة بامتياز. ولا يتفلّت من هذه الهيمنة، إلّا من تنوّعت مصادره

وتمتّع بقدرات ذهنية تحليلية عالية. ولا شكّ أنّ توافر الثقافة البديلة مع التحليل الإبداعي، يُسهم في تشكيل مفاهيم مبتكرة توازن بين ما تعلّمه الفرد وما خبره، والبيئة الثقافية الاجتماعية التي نشأ وعاش فيها.

وبالعودة إلى محور مفهوم الوصول الحر العربي، سيتم فيما يأتي مناقشة موضوعاته الثلاثة– التجذير العربي الإسلامي، ونظام علمي جديد، ونموذج اقتصادي للنشر العلمي– على ضوء نظرية الهيمنة المعرفية.

1.2.5 التجذير العربي الإسلامي

فرض نداء الرياض نفسه على الساحة البحثية العربية كونه النداء العربي الوحيد حول الوصول الحر؛ فلا يوجد باحث أو ناشط عربي في الوصول الحر غير مطّلع عليه، أو محيط بمفرداته. وقد أثار هذا النداء في أحد فقراته مسألة تجذير المفهوم عربيًا وإسلاميًا عبر تعريف الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية على أنّه "ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية" ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006)، ما جعل مفهوم التجذير العربي الإسلامي للوصول الحر يأخذ حيزًا واسعًا في النقاش بين أهل الاختصاص. وقد تعرّض لهذا الموضوع ثمانية مشاركين من أصل عشرة؛ أشار سبعة منهم إلى ضرورة التجذير العربي الإسلامي اليوم لمفهوم الوصول الحر، وتساءل أحدهم حول مدى ارتباط هذا التقليد القديم بالممارسات الحالية عربيًا. ويمكن إرجاع مسألة إثارة هذا "التجذير" في نداء الرياض–الذي صدر في العام 2006 أي بعد مرور أربع سنوات على صدور مبادرة بودابست أول مبادرة عالمية في العام 2002 –إلى سببين رئيسين اثنين هما: رد الفعل الثقافي والمسوّغ التاريخي.

1.1.2.5 التجذير العربي الإسلامي: رد فعل ثقافي

جاء في مبادرة بودابست–المبادرة العالمية الأولى–أنّ الوصول الحر للمعلومات هو "تقليد قديم لرغبة العلماء والباحثين في نشر ثمرة أبحاثهم، في المجلات العلمية، من دون مقابل مادي، حبًا بالبحث والمعرفة".

"The old tradition is the willingness of scientists and scholars to publish the fruits of their research in scholarly journals without payment, for the sake of inquiry and knowledge"("Budapest Open Access Initiative," 2002).

في المقابل، جاء في نداء الرياض " إنّ الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية هو في الحقيقة ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية متمثّلًا في رغبة العلماء في المشرق والمغرب في نشر نتائج أبحاثهم ومؤلفاتهم العلمية دون مقابل مادي حبًّا في البحث وفي العلم" ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006).

وبالنظر إلى الفقرتين أعلاه، يُلاحَظ أنّ ما جاء في نداء الرياض قد بُني بشكل كبير على ما ورد في مبادرة بودابست مع إضافة تعبير "الحضارة العربية الإسلامية"، وأنّ استخدام تعبير "هو في الحقيقة" يحيل الذهن إلى المعنى أنّ الوصول الحر–كمنظومة تواصل علمية آخذة بالانتشار عالميًا–ما هو إلّا ثمرة من ثمرات الحضارة العربية الإسلامية؛ أي أنّ الحضارة العربية الإسلامية كانت سبّاقة إلى ممارسة هذا "التقليد" بشكل أو بآخر. الأمر الذي يجعل السؤال الآتي مشروعًا: بما أنّ الوصول الحر هو تقليد عربي إسلامي، لماذا لم تبادر أي جهة عربية كانت أم إسلامية إلى إطلاقه أولًا؟ ولا شكّ أنّ التطرّق إلى شرح أسباب ذلك يستلزم بحثًا مستقلًا بحدّ ذاته، مع أخذ واقع المنظومة العلمية البحثية الحالية في البلدان العربية والعوامل المحيطة بها بعين الاعتبار. وكون مبادرة بودابست كانت واقعًا هي السبّاقة في إطلاق مصطلح ومفهوم الوصول الحر كما هو مطبّق اليوم، فذلك يعني أنّ إضافة تعبير "ثمرة لتقليد قديم للحضارة العربية الإسلامية" ما هو إلّا رد فعل ثقافي على ما جاء في المبادرة الغربية.

تتشكّل المعرفة–وفقًا لما جاء في نظرية Wilson حول "المرجعية الإدراكية"– عبر طريقتين: المعرفة الأصيلة (First Hand Knowledge) التي تتشكّل من الأفكار والخبرات والتحليل الذاتي للعالم، والمعرفة المنقولة (Second Hand Knowledge) التي تتشكّل من تعلّم أفكار وخبرات وتحليل الآخر للعالم (Wilson, 1983; Rieh, 2005). وتُعدّ المعارف الإنسانية في معظمها–إذا لم تكن جميعها– معارف منقولة؛ إذ لا يمكن الجزم في مدى أصالة أي معرفة أو نقلها وإنّما المسألة نسبية؛ فكل معرفة بُنيت بطريقة أو بأخرى على ما سبقها من المعارف. ومسألة نقل المعارف وتوارثها هو أمر إنساني مارسته البشرية عبر التاريخ، وما زالت. لذا كان من الطبيعي نقل مفهوم الوصول الحر الذي ظهر مع انتشار الإنترنت والنشر الإلكتروني الغربيَّي النشأة، من المجتمع الغربي إلى المجتمعات العربية. وتفترض أي عملية نقل نوعًا من الأقلمة الثقافية الاجتماعية للمفهوم، وإلّا باءت عملية الانتشار في المجتمع المضيف بالفشل. وفي هذا الإطار يكون التجذير العربي الإسلامي لمفهوم الوصول الحر الغربي، نوعًا من الأقلمة الثقافية مع المجتمعات العربية التي تنتمي بمعظمها إلى الحضارة العربية الإسلامية. وقد تمّ اعتبارها رد فعل ثقافي لسببين اثنين: الأوّل أنّ التجذير لا يتضمّن معنى الأقلمة الثقافية الاجتماعية وحسب، وإنّما يذهب إلى نسب جذور الوصول الحر إلى الحضارة العربية الإسلامية، والثاني أنّ هذا التجذير لم يقدّم نموذجًا عربيًا بديلًا لتطبيق الوصول الحر غير الذي قدّمه النموذج الغربي.

2.1.2.5 التجذير العربي الإسلامي: المسوّغ التاريخي

يحمل مصطلح الوصول الحر للمعلومات في طيّاته شقين اثنين: الأوّل يتعلّق بالمفهوم النظري الذي يتمحور حول مبدأ حرية الوصول إلى المعلومات، والثاني يتعلّق بتطبيقاته العملية في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ ويُعنى بذلك الطريقان الأخضر والذهبي وتفريعاتهما. يطال

مفهوم التجذير العربي الإسلامي الشق الأوّل منه، أي إتاحة المعلومات بما يضمن الوصول الحر إليها من قبل المستفيدين. وقد شهدت الحضارة العربية الإسلامية مجموعة من الممارسات الاجتماعية الثقافية جعلت من مسألة التجذير حقيقة لها مسوّغاتها التاريخية، وليس مجرّد ادعاء لا أساس له. ومن أشهر هذه الممارسات وأبرزها ما يُسمّى بنظام الوقف أو الحُبُس الإسلامي؛ والوقف هو عبارة عن حبس شيء ما لأجل المنفعة الخاصة أو العامة، بأن يُوقف مال، أو أرض، أو سبيل ماء، أو مكتبة...الخ (زاهي، 2010). وقد حثّت الشريعة الإسلامية على هذا الأمر كنوع من أنواع التكافل الاجتماعي والصدقة الجارية، وهو لا يزال مطبّقًا في بعض البلدان العربية حتى أيامنا هذه. وكان لنظام الوقف الأثر الكبير في ازدهار الحركة العلمية والثقافية، إذ خُصّصت أموال الأوقاف لإنشاء المدارس والمكتبات العامة ولنشر العلم والمعرفة دون أي مقابل (السرجاني، 2010). كما استُخدمت الأختام الوقفية على المؤلفات العلمية والمخطوطات، لتحديد اسم الواقف أو الجهة الموقوف لها. وتذكّر هذه الأختام إلى حدّ كبير بمفهوم المشاع الإبداعي (Creative Commons)، إذ يتحدّد من خلالها وجه استعمال المؤلَف العلمي كما الفئة التي تستفيد منه، دون أي تمييز عرقي أو ديني أو جنسي (الشهري، 2009).

من هنا يمكن القول إنّ التجذير العربي الإسلامي لمفهوم الوصول الحر، هو أمر مشروع له مسوّغاته التاريخية. ولكن طالما أنّ البلدان العربية اليوم لم تقدّم نموذجًا تطبيقيًّا مغايرًا للتطبيق الغربي –أو ربما تأخذ بالنموذج العربي الإسلامي القديم، وتقوم بتحديثه بما يتناسب مع العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية العربية الحالية– فإنّ الحديث عن هذا التجذير، لن يعدو كونه رد فعل ثقافي عربي في وجه المبادرات العالمية التي تمثّل الهيمنة المعرفية الغربية.

2.2.5 نظام علمي جديد

تطال الجِدة في النظام العلمي مستويين اثنين: الأول هو المحتوى المعرفي للعلم، والثاني هو آلية إيصاله. فقد اعتبر سبعة مشاركين من أصل عشرة، أنّ الوصول الحر للمعلومات هو نظام علمي جديد كونه من جهة يكفل حرية تداول المعلومات والوصول إليها، ومن جهة أخرى يعزّز الانفتاح المعرفي، أو انفتاح العلوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويلتقي هذا الطرح مع ما جاء في مبادرة بودابست؛ على أنّ تزاوج تكنولوجيا المعلومات والاتصال– لا سيّما الإنترنت– مع رغبة العلماء في مشاركة نتائج أبحاثهم، جعلت من المعرفة ملكية عامة غير مسبوقة (Public Good)، يحق لأي كان الوصول إليها بحرية تامة، ودون أي عوائق ("Budapest Open Access Initiative," 2002). وقد شهدت مرحلة ما بعد المبادرات العالمية الثلاث– بودابست (2002)، وبرلين (2003)، وباتيسدا (2003) – بروز العديد من المصطلحات العلمية التي أُلحقت بها كلمة "حر" بدءًا من الوصول الحر للمعلومات (Open Access)، مرورًا بمصادر التعليم الحرة (Open Educational Resources, OER)، وصولًا إلى العلوم الحرة (Open Science). فالمعرفة كما أوردها Suber، كانت وما زالت حرة وهي ملك للبشرية جمعاء. فلم تكن القيود موجودة على الأفكار بحدّ ذاتها وإنّما وُضعت لاحقًا مع قانون الملكية الفكرية على النص الذي يحملها؛ ولا شيء يمنع تحرّر الأفكار منها (القيود) عبر الوصول الحر. فالأفكار هي غير تنافسية (Non-Rivalrous) ويتشارك الجميع في صنعها دون احتكار، وهي غير استبعادية (Non-Excludable) ويتشارك الجميع باستخدامها دون نقصان (Suber, 2016). بكلام آخر، إنّ المعرفة بحدّ ذاتها لم تتغيّر وإنّما تغيّر أسلوب تفاعل الفرقاء معها. ويُقصد بالفرقاء هنا – على وجه الخصوص–كل من الباحثين والمستخدمين. فالباحثون لديهم رغبة متأصّلة في مشاركة المعرفة، كما أنّ للمستخدمين حاجة ملحّة في الوصول إليها، وتلك الرغبة والحاجة كانتا مقيدتين في النظام القديم –لا سيّما من الناحيتين القانونية والمادية– لذا فإنّ تلبية كل من رغبة الباحثين وحاجة المستخدمين عن طريق البيئة المفتوحة للإنترنت، سيكون كفيلًا بتجديد النظام العلمي برمته؛ فيتم بذلك

الانتقال من نظام علمي سابق اتصف بالهيمنة والاحتكار والقيود، إلى نظام علمي جديد يحمل معه قيم المشاركة والانفتاح والحرية. وما اعتبار المعرفة ملكية عامة-أفكارًا ونصًا- تتم مشاركتها بحرية ومن دون أي قيود وبشكل عادل بين "الفقراء والأغنياء"، في سبيل توحيد الإنسانية حول خطاب فكري جامع في بحثها عن المعرفة ("Budapest Open Access Initiative," 2002)، سوى نوع من أنواع العدالة الاجتماعية (Social Justice) (Britz, 2004). وبما أنّ التقاسم العادل للمعرفة يتم هنا على صعيد الإنسانية مجتمعة، لذا هي عدالة اجتماعية عالمية (Global Social Justice). فمبادرات الوصول الحر الثلاث (بودابست، وبرلين، وباتيسدا) وإن كانت قد أُطلقت جميعها في دول غربية، إلّا أنّها توجّهت بخطابها إلى العالمية. وقد أثار هذا الخطاب العالمي موجة من النقاش حول القيم التي طرحها، لا سيّما مسألة العدالة وكيفية تطبيقها في الدول النامية. إذ أنّ الدول النامية–وعلى وجه الخصوص البلدان العربية– تعاني ما يُسمّى "النقص المعرفي" (Knowledge Deficit)، الأمر الذي يُعيق انضمامها إلى مجتمع المعرفة العالمي. وهذا ما أشارت إليه الأمم المتحدة في تقريرها الإنمائي حول البلدان العربية الذي حمل عنوان "بناء مجتمع المعرفة"، إذ أوردت خمسة شروط أساسية لبناء مجتمع معرفة عربي؛ أبرزها ما جاء في الشرط الخامس الذي تحدّث عن "تطوير نموذج معرفي عربي مستنير يتسم بالأصالة والانفتاح" (UNDP, 2003, p. 12). فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل أنّ بناء "النموذج المعرفي العربي" ذاك يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الفكرية الثقافية والسياسية والاجتماعية والدينية ما بين البلدان العربية والبلدان الغربية؟ بمعنى آخر هل أنّ النموذج المعرفي العالمي يستوعب التنوّع المعرفي الثقافي المحلي؟ وفي هذا السياق أشار Visvanathan إلى مسألة التنوّع تلك، وضرورة الاعتراف بها من قبل "المجتمع الغربي" لتحقيق ما أسماه العدالة المعرفية (Cognitive Justice) (Visvanathan, 2009). وتتلخّص العدالة المعرفية من وجهة نظره بضرورة انفتاح العلوم وإخراجها ممّا

أسماه "الصندوق الأسود"، والاعتراف بالثقافات المحلية كشكل من أشكال المعرفة ضمن المنظومة العلمية العالمية (Visvanathan, 2009).

من هنا يمكن طرح السؤال على الشكل الآتي: هل أنّ النظام العلمي الجديد المتمثّل بتطبيق الوصول الحر للمعلومات كنوع من أنواع العدالة الاجتماعية، يأخذ بعين الاعتبار التنوّع المعرفي الثقافي العربي لتحقيق ما يُسمّى العدالة المعرفية؟

1.2.2.5 الوصول الحر: بين العدالة الاجتماعية والعدالة المعرفية

اعتبر Santos في معرض الحديث عن الشرخ الفكري ما بين النظام العلمي الغربي المُهيمِن وباقي دول العالم، أنّ نموذج العدالة الاجتماعية العالمية لا يمكن أنّ يتم إلّا بتحقيق العدالة المعرفية العالمية إذ قال: "ما من عدالة اجتماعية عالمية من دون عدالة معرفية عالمية، الأمر الذي يعني أنّ المهمة الحرجة القادمة لا يمكن اختصارها بإيجاد البدائل، وإنّما في التفكير البديل في البدائل" (Santos, 2007). بكلام آخر وبالعودة إلى السياق العربي، إنّ تطبيق الوصول الحر للإنتاج العلمي بالشكل الذي يُرجى معه تطبيق العدالة الاجتماعية، يتطلّب مسبقًا تحقيق العدالة المعرفية. فعدم التفكير بالعدالة المعرفية في المجتمعات العربية "قد يؤدّي إلى الفشل في بناء مجتمعات عربية عادلة ومزدهرة" (Velden, 2004, p. 1). إذ أنّ مجرّد توفير حرية الوصول إلى الإنتاج العلمي الغربي دون الأخذ بعين الاعتبار التنوّع المعرفي والثقافي العربي، لن يحقّق أي نوع من أنواع العدالة في تقاسم المعرفة، وإنّما سيعمّق الشرخ الفكري الموجود وسيزيد من الفروقات المجتمعية العالمية. من هنا، وبالرجوع إلى تقرير الأمم المتحدة حول بناء مجتمع معرفي عربي، فإنّه لا يمكن النظر إلى المعرفة من خلال ما أُطلق عليه تسمية "النقص المعرفي" فقط–لما يحمل ذلك المفهوم من أشكال الهيمنة المعرفية من قبل النظام العلمي العالمي– "وإنّما لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مفهوم التنوّع عبر

النظر إلى ما يمتلك أبناء هذه المنطقة من قدرات، وما يستطيعون تقديمه إلى مجتمعاتهم" (Velden, 2004, p. 14). الأمر الذي قد يجعل من تطبيق الوصول الحر كنظام علمي جديد قائم على العدالة المعرفية والعدالة الاجتماعية، أمرًا ممكنًا.

3.2.5 نموذج اقتصادي للنشر العلمي

اعتبر ثلاثة مشاركين من أصل عشرة، أنّ الوصول الحر هو نموذج اقتصادي للنشر العلمي، ولا يعني تطبيقه عدم وجود تكاليف مادية أو انتفاء الربح المادي، وإنّما –وعلى العكس من ذلك– يحتاج إلى التمويل لكي يستمر من جهة، ويُعدُّ مصدر ربح للناشرين من جهة أخرى. وبالرغم من ذلك فقد لُوحظ في مراجعة ثلاث وخمسين دراسة عربية تناولت موضوع الوصول الحر للمعلومات، عدم وجود أي دراسة تناولت النموذج الاقتصادي للنشر العلمي ضمن الوصول الحر، سواء أكان وفق ما يُسمّى الطريق الذهبي (المجلات العلمية) أو الطريق الأخضر (المستودعات الرقمية). وقد يرجع ذلك إلى عدم تعاون المؤسسات التي تُعنى بالنشر العلمي–الأكاديمية منها أو التجارية– مع الباحثين، وعدم رغبتها في الإفصاح عن مصادر وآليات التمويل والإنفاق البحثي لديها.

بحسب موقع "دواج" (Directory of Open Access Journals, DOAJ, July 2017) –الذي يُعدّ المصدر الرسمي لتكشيف دوريات الوصول الحر في العالم– يوجد 681 دورية موزّعة على 14 دولة عربية؛ يعتمد 85% منها سياسة "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC) و9% سياسة النشر المجاني، و6% غير محدّدة السياسة. وهي صادرة في معظمها عن مؤسسات أكاديمية ومراكز أبحاث وطنية، مع العلم أنّه لا توجد أي مؤسسة عربية تموّل النشر ضمن الوصول الحر وفق ما أورده فراج بقوله: "تخصّص بعض الجامعات ومؤسسات البحوث العربية بعضًا من رصيدها لتمويل المشروعات البحثية، إلّا أنّه لا توجد مؤسسة عربية تخصّص تمويلًا لدراسات الوصول الحر، اللهم إلا

مكتبة قطر الوطنية التي أعلنت مؤخرًا عمّا يسمى بتمويل الباحثين لغرض الوصول الحر" (فراج، 2016). وإن كان نموذج "الدفع للنشر" (APC)–وفقًا لموقع "دواج"– لا يشكّل (تاريخ زيارة الموقع تموز/يوليو 2017) النسبة الأكبر من السياسات المعتمدة لدى دوريات الوصول الحر الذهبي (Gold Open Access Journals) (29%)، إلّا أنّه النموذج الاقتصادي المعتمَد لدى ناشري الوصول الحر الهجين (Hybrid Open Access) من الناشرين التجاريين الكبار، الذين باتوا يفرضون مبالغ مرتفعة للنشر ضمن الوصول الحر لديهم (Björk, 2016)؛ فيكون النشر العلمي بذلك قد انتقل من أزمة الوصول إلى أزمة النشر. فصحيح أنّه قد توفّر الوصول الحر–المجاني إلى المعرفة للمستخدمين، إلا أنّه في المقابل أصبح هناك أزمة تمويل النشر بالنسبة للباحثين، لا سيّما في البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية حيث تفرض عليهم مؤسساتها النشر في المجلات العلمية ذات التصنيف (Ranking) ومعامل التأثير (Impact Factor) العاليَّين. وقد بادرت العديد من المنظمات الدولية–بالتنسيق مع بعض ناشري الوصول الحر الهجين التجاريين–إلى خلق برامج للنشر العلمي تدعم من خلالها بعض الدول النامية، عن طريق تخفيض تكاليف النشر على المؤلف وصولًا إلى إلغائها (Fee Waivers) (Lawson, 2015)، مع إبقاء مسألة تحديد أسماء المؤسسات والدول التي يحق لها الاستفادة من هذه البرامج بيد هؤلاء الناشرين؛ وهي خاضعة للتغيير في أي وقت (Lawson, 2015). ويمكن القول هنا إنّ حل أزمة تكاليف النشر عبر نموذج الناشر الغني في "دول الشمال" "المانح" للباحث الفقير في "دول الجنوب"، هو تكريس لمركزية النشر العلمي الغربي، واعتبار أنّ البحث العلمي سلعة تجارية تنافسية بدل أن يكون ملكية عامة كما جاء في مبادرات الوصول الحر (Chan, Kirsop, & Arunachalam, 2011). وبذلك يكون الوصول الحر الذي بُني في الأساس على قيم العدالة والتقاسم المعرفي، قد أُختصر في نموذج اقتصادي تنافسي ما زال يهيمن عليه الناشرون التجاريون الغربيون (Poynder & Haider, 2017).

3.5 المحور الثاني: الدوافع الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر

عرّف Rogers الانتشار من خلال نظريته انتشار الابتكارات (Diffusion of Innovation, DOI)، بأنّه نوع خاص من الاتصال، يتبادل من خلاله الأفراد المعلومات حول فكرة أو منتج جديد (Rogers, 2003, p. 5). وأطلق Rogers على هذا المنتج الجديد أو الفكرة الجديدة مصطلح "الابتكار" (Innovation)؛ "فالانتشار هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات حول ابتكار ما، باستخدام القنوات الاتصالية، خلال فترة زمنية محدّدة، ما بين أعضاء نظام اجتماعي" (Rogers, 2003, p. 5). من هنا تمّ اعتبار أنّ الوصول الحر هو ابتكار، ينتشر عبر الإنترنت والتواصل الشخصي (قنوات اتصال) منذ مدة زمنية محدّدة، بين أفراد المجتمعات العربية من باحثين وناشرين ومؤسسات (نظام اجتماعي). وقد ارتبطت عملية الانتشار لدى Rogers بأربعة عناصر هي: الابتكار، وقنوات الاتصال، والمدّة الزمنية، والنظام الاجتماعي. وجعل Rogers من الانتشار عملية اجتماعية جماعية – أكثر منها خيارًا فرديًا– أخذت طابع الحتمية في التبنّي، ويكون فيها الابتكار غالبًا ابتكارًا تكنولوجيًا. بينما عرّف Palloni الانتشار بأنّه عملية تعتمد على القرار الذاتي للأفراد، بتبنّي الابتكار أو رفضه؛ "فالانتشار هو العمليات التي يقوم الأفراد من خلالها –بناءً على قرارهم الذاتي– بالاختيار، سواءً بتبنّي الابتكار أو رفضه؛ وبدوره يؤثّر هذا الاختيار على مواقف غيرهم من الأفراد –بالتبنّي أو الرفض– ضمن النظام الاجتماعي" (Palloni, 1998, p. 39). فاعتبر Palloni بذلك أنّ الانتشار لا يقتصر على التبنّي فقط، وإنّما قد يكون رفضًا للتبنّي أيضًا، وهو وإن كان عملية اجتماعية إلّا أنّه يعتمد على القرار الذاتي للفرد بالتبنّي أو الرفض. ويقع قرار التبنّي وفقًا ل Rogers ضمن عملية من خمس مراحل: تبدأ بتعرّف الابتكار بشكل قصدي انطلاقًا من الميول الذاتية لدى الأفراد–عبر ما أسماه "التعرّض الاختياري" (Selective Exposure) للرسائل التواصلية التي تكون منسجمة مسبقًا مع مواقف الأفراد ومعتقداتهم (Rogers, 2003, p. 171)–مرورًا بالاقتناع النابع من المعتقدات الفردية والاستعداد الذهني

المسبق لدى الفرد للاقتناع بالابتكار أم لا، ومدى ملاءمته له، والمنفعة التي قد يحصّلها من خلال تبنّيه أو المنفعة التي قد يخسرها من خلال رفضه له وعدم تبنّيه، ما يقوده بالتالي إلى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة القرار (Rogers, 2003, p. 175). وللقرار ثلاثة أنواع: القرار الاختياري الفردي أي القرار الذي يتّخذه الفرد بشكل مستقل وبمعزل عن أية تأثيرات أخرى–كأن يتبنّى الباحث الوصول الحر للمعلومات من خلال قناعاته الذاتية ويمارسه بشكل فردي– والقرار الجماعي أي القرار الذي تتفق عليه مجموعة من الأفراد–كالمبادرات العالمية للوصول الحر التي اتفق فيها مجموعة من الباحثين والمكتبيين والناشطين على تبنّي الوصول الحر للمعلومات– والقرار السلطوي أي القرار الذي تتّخذه مجموعة من الأفراد تملك سلطة اجتماعية معينة تخوّلها إلزام الآخرين بقرارها–كالمؤسسات التي تضع سياسات إلزامية للباحثين لديها للإيداع أو النشر ضمن الوصول الحر– (Rogers, 2003, p.29-30, 222). ويلي مرحلة القرار مرحلتان: مرحلة التطبيق (Implementation Stage) أي الممارسة العملية للابتكار، ومرحلة الثبات في التطبيق (Confirmation Stage) أي الاستمرار بالتطبيق أو التبنّي للابتكار (Rogers, 2003, p. 189-191). وبالعودة إلى مرحلة القرار الاختياري الفردي بالتبنّي، فقد شكّلت الدوافع الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر، إحدى العوامل التي أثّرت على الأفراد في عملية تبنّي الوصول الحر، وسيتم فيما يأتي مناقشة هذه الدوافع على ضوء نظرية انتشار الابتكارات مع الأخذ بعين الاعتبار البعدين: الداخلي أو الباحث–المشارك (Insider, Emic)، والخارجي أو الإطار النظري (Outsider, Etic) كما تستلزم الدراسات الفينومينولوجية.

1.3.5 القيم الذاتية والبيئة العائلية

شكّلت القيم الذاتية والبيئة العائلية الدافع الفردي الرئيس إلى تبنّي الوصول الحر وممارسته، وفقًا لما جاء لدى تسعة مشاركين من أصل عشرة. فالوصول الحر هو "حق إنساني اجتماعي"، وهو

"إيمان ذاتي بالفكرة"، وهو "ثقافة دينية إسلامية"، وهو "أمر نضالي" و"عقلية وطبع". وتتأثّر جميع هذه القناعات بالبيئة العائلية، التي أسهمت إلى حد كبير في تشكيل القيم الذاتية لدى الفرد منذ طفولته. وتنسجم هذه القيم مع القيم التي اقترن بها مفهوم الوصول الحر للمعلومات كما جاء في المبادرات العالمية؛ فإنّ اعتبار المعرفة ملكية عامة يحق "للفقراء والأغنياء" مشاركتها دون أي قيود ("Budapest Open Access Initiative," 2002)، يقع في صلب القيم الإنسانية. غير أنّ Rogers اعتبر أنّ القيم الفردية وانسجامها مع القيم التي يحملها الابتكار، تشكّل دافعًا لتعرّف الابتكار ليس إلّا، وهي لا تشكّل بحد ذاتها دافعًا لاتخاذ القرار بالتبنّي (Rogers, 2003, p. 171). ومن جهة أخرى اعتبر Xia من خلال دراسته لانتشار الوصول الحر في البلدان الآسيوية المتقدّمة اقتصاديًا وتكنولوجيًا، أنّ الثقافة المحلية تُعدُّ عاملًا من عوامل تبنّي الوصول الحر؛ بل هي أكثر العوامل تأثيرًا في عملية التبنّي (Xia, 2012). فالأفراد الذين يؤمنون "بثواب" مشاركة العلم والمعرفة على اعتبار أنّه صدقة جارية كما جاء في الثقافة الإسلامية–التي تتشاركها معظم مجتمعات البلدان العربية–ونشأوا على ثقافة التقاسم والمشاركة والتطوّع، سيكون من السهل عليهم تبنّي الوصول الحر للمعلومات لانسجامه مع المبادئ والقيم التي نشأوا عليها. في المقابل، قد تصبح القيم الذاتية والبيئة العائلية عائقًا أمام التبنّي عندما يحمل الابتكار سمات ثقافية أو دينية معارضة لتلك القيم الثقافية والدينية الموجودة في المجتمع المضيف. من هنا يمكن القول، إنّ القيم الذاتية والبيئة العائلية هي من دون شك مؤثّر أساسي في عملية تبنّي الابتكار لدى الأفراد (Kalliny & Hausman, 2007, p. 4).

2.3.5 التأثّر بالاتجاه الغربي

شكّل التأثّر بالاتجاه الغربي أحد دوافع الوصول الحر الذاتية–الفردية كما ظهر من خلال رواية ثلاثة من المشاركين. ويقع هذا التأثّر ضمن إطار العولمة الثقافية والمد الثقافي الغربي، أو ما

أسماه Xia بالمثاقفة الانتشارية (Diffusionism-Acculturation) (Xia, 2012). وتعتبر المثاقفة صحية حين يكون التبادل الثقافي على قدم المساواة بين ثقافة وأخرى، بعيدًا عن أي هيمنة. غير أنّ العديد من الدراسات الأنثروبولوجية أظهرت أنّ الدول الغربية بتقدّمها الاقتصادي والتكنولوجي، تعتبر منحازة في نشر ثقافتها هي، دون تقبّل أي انتشار ثقافي متكافئ مع الدول الأدنى اقتصاديًا وتكنولوجيًا (Straub, Loch, & Hill, 2001). فتصبح بذلك عملية تبنّي الوصول الحر الذي هو ابتكار غربي المنشأ، تبنٍ للسمات الثقافية التي يحملها. من هنا، فإنّ الأفراد الممانعين للمد الثقافي الغربي قد يحجمون عن تبنّيه؛ فيتحوّل الانتشار الثقافي غير المتوازن عندها إلى عائق أمام عملية تبنّي الابتكارات (Straub et al., 2001). ويبدو التأثّر بالاتجاه الغربي أمرًا طبيعيًا في ظل شبه غياب البحث النظري العربي–لا سيّما في مجال علوم الإعلام والاتصال– الأمر الذي أفسح بالمجال أمام مختلف أنواع الهيمنات الغربية: الهيمنة الثقافية–الاتصالية، والهيمنة التكنولوجية، والهيمنة المعرفية. وتبرز تلك الأخيرة بشكل أساسي من خلال المناهج التعليمية المعتمَدة في الجامعات العربية (Ayish, 1998, p. 2).

4.5 المحور الثالث: العوائق الذاتية–الفردية لتبنّي الوصول الحر

عنيت نظرية انتشار الابتكارات بالدراسة الوصفية للانتشار ونماذجه وخصائص الابتكار وفئات المتبنّين، من خلال منظور حتمي للتبنّي. وحظيت عوامل تبنّي الابتكارات الحيّز البحثي الرئيس في معظم دراسات الانتشار، بينما كان الاهتمام البحثي بعوائق التبنّي ضعيفًا أو شبه غائب لا سيّما فيما يخص العوائق الفردية (Tolba & Mourad, 2011). وتتمحور العوائق الفردية التي تبطئ–أو تحول دون–عملية تبنّي الوصول الحر، حول اتجاهات الباحثين وممارساتهم في عملية إتاحة المعلومات؛ ولا سيّما في إطار الطريق الأخضر أو ما يُعرف بالمستودعات الرقمية. إذ يعتمد هذا النموذج على الأرشفة الذاتية من قبل الباحث؛ أي أن يقوم هذا الأخير–اختياريًا ووفقًا لقناعاته

الشخصية والتزامه بمبادئ الوصول الحر– بإيداع أبحاثه ضمن المستودع الرقمي، في ظل ندرة أو غياب السياسات المُلزمة له من قبل المؤسسات البحثية أو الهيئات المانحة (Andersson, 2016). وقد احتلّ موضوع اتجاهات وممارسات الباحثين، حيّزًا كبيرًا ضمن الدراسات العربية المراجعة (11 دراسة من أصل 53 دراسة). وتعتبر دراسة اتجاهات الباحثين نحو الوصول الحر أساساً لفهم الدوافع والعوائق لتبنّيهم له؛ فالباحثون هم المؤثّرون الأساسيون، وهم الجهة الأولى المعنية بالنشر العلمي وإتاحته. كما أنّ المبادرات العالمية للوصول الحر للمعلومات كانت قد انطلقت من قبل جهود أفراد وليس مؤسسات أو حكومات. وقد أظهرت الدراسات العربية على مدى عدة سنوات (2006–2013) أنّ الاطلاع على ثقافة الوصول الحر ما زال ضعيفًا، وأنّ ممارسته شبه معدومة مع وجود التأييد القوي لمبادئه. وعلى الرغم من الجدلية الظاهرة لهذه النتائج التي تعكس عوائقًا في عملية تبنّي الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية، إلّا أنّه لم تقم إلّا دراسة واحدة (من أصل 11) بتفسيرها مستخدمة نظرية "التنافر المعرفي" (Cognitive Dissonance). وسيتم فيما يأتي مناقشة العوائق الذاتية–الفردية التي أظهرتها نتائج الدراسة الحالية، وربطها بالإطار النظري المناسب لكل منها.

1.4.5 ضعف الوعي

أجمع تسعة مشاركين من أصل عشرة، على وجود حالة من الجهل أو ضعف الوعي بآليات ومبادئ الوصول الحر لدى الباحثين من مختلف الاختصاصات العلمية في البلدان العربية. ويُترجم هذا الجهل بإحجام العديد منهم عن مشاركة أعمالهم البحثية ضمن الوصول الحر خوفًا من السرقات العلمية، ونتيجة عدم الثقة بكل ما هو رقمي، فضلًا عن اختلاط بعض المفاهيم لديهم حول ماهية الوصول الحر للمعلومات. وقد صنّف Rogers الوعي– وهو المعرفة الأوّلية بوجود الابتكار والتي بدورها قد تحفّز الفرد على طلب معرفة أعمق– ضمن المرحلة الأولى من مراحل تبنّي الابتكارات

الخمس (Rogers, 2003, p. 173). وبالتالي فإنّ ضعف الوعي بالوصول الحر لدى الباحث، قد يصاحبه ضعف في الحافز لطلب معرفة أعمق حوله، ما قد يعيق الانتقال إلى مرحلة التبنّي لاحقًا. وربط Whitworth تحصيل الوعي لدى الفرد بتحصيل الثقافة المعلوماتية (Information Literacy)، التي تتيح له الاطلاع على البدائل الممكنة للتغيير من عاداته المعلوماتية. ويتم تحصيل هذا الوعي، عبر الندوات والنقاشات والمحاكاة العملية (Whitworth, 2014, p. 38). ولا ينفرد الباحثون العرب بمسألة ضعف الوعي تلك؛ فقد أظهرت مختلف الدراسات –التي بمعظمها هي دراسات كمية سواء أكانت عالمية أم عربية– على مدى عدة سنوات، وجود ضعف في وعي الباحثين بآليات النشر ضمن الوصول الحر، وأظهرت أيضًا النسب المئوية المتدنية للوعي لدى الباحثين كأحد عوائق تبنّي الوصول الحر للمعلومات. ولم تقف تلك الدراسات عند الأسباب الكامنة وراء ذلك، أو عند كيفية تأثير نسبة الوعي تلك على عملية التبنّي (Reinsfelder, 2012 ; Andersson, 2016 ; Xia, 2010). ولربما اشترك الباحثون العرب مع أقرانهم في العالم في مسألة ضعف الوعي بالوصول الحر وآلياته–وإن اختلفت النسب المئوية بين الطرفين لصالح الباحثين الغربيين– إلّا أنّ الأسباب الكامنة وراء ذلك قد تختلف من بيئة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر، كما أنّ تحصيل الوعي لدى الباحث بالوصول الحر، قد لا يؤدّي بالضرورة إلى الاقتناع به وصولًا إلى تبنّيه، وهذا ما تؤكّده الدراسة التي قام بها Swan & Brown، إذ تبيّن أنّ ثلثَي الباحثين غير المتبنّين للوصول الحر، هم على اطلاع عليه وعلى آلياته، ومع ذلك اختاروا عدم تبنّيه (Swan & Brown, 2004). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، متى يؤدّي الوعي بالشيء إلى اتخاذ القرار بتبنّيه؟ وبكلام آخر، ما هي العلاقة التي تربط الاتجاهات بالسلوك؟ على أن يتم مناقشة ذلك في الموضوع الآتي.

2.4.5 ازدواجية الخطاب لدى الباحثين

شكّلت "ازدواجية" الخطاب لدى الباحثين نقطة جدلية أثارها أربعة من المشاركين من أصل عشرة على اعتبارها أحد عوائق تبنّي الوصول الحر؛ فهي ازدواجية تظهر في الإجابة على الاستطلاعات العلمية، وهي ازدواجية في خطاب "جيل الباحثين القدامى" غير المتآلف مع العصر الرقمي، وهي ازدواجية على شكل "ثقافة" تختلف باختلاف الموقع البحثي، من منتج للمعلومات أو مستهلك لها. وقد أظهرت النتائج الإحصائية للدراسات العربية التي تناولت موضوع اتجاهات الباحثين من مختلف الاختصاصات، وجود هذا النوع من "الازدواجية". وقد تختلف الأسباب الكامنة وراء هذه "الازدواجية" التي تحتاج بحد ذاتها إلى دراسة مستقلّة، إلّا أنّ ما يوحّد مظاهرها هو وجود عدم اتساق بين القول والفعل، أو بين الاتجاه –أو الموقف الذهني– والسلوك العملي لدى الباحثين تجاه الوصول الحر. وفي دراسته لاتجاهات الباحثين الجزائريين نحو النشر الإلكتروني، لاحظ برغل وجود نسب متفاوتة في مواقفهم من النشر الإلكتروني على الإنترنت، وممارستهم له، وفسّر ذلك مستخدمًا نظرية "التنافر المعرفي" [5](Cognitive Dissonance) التي تقوم على فكرة عدم وجود اتساق بين الاتجاه والسلوك نتيجة تنافر في الإدراكات الذهنية المكوّنة تجاه الموضوع المدرَك (Festinger, 1957). وأرجع برغل أسباب ذلك إلى وجود مجموعة من المخاوف لدى الباحثين أبرزها: التخوّف من قرصنة أبحاثهم، نتيجة غياب التشريعات الرقمية العربية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية (برغل، 2012). ومن جهة أخرى، تناول Xia مسألة "الازدواجية" لدى الباحثين تلك، ووجد أنّها تظهر بين مختلف مراحل الوصول الحر لا سيّما بين مراحل الوعي والاتجاه والفعل (Awareness, Attitude, Action). وأطلق على تلك "الازدواجية" مصطلح "فجوة الوصول الحر" (Open Access Divide)، وأرجع أسبابها إلى عوامل كثيرة أهمها: ارتباط الترقية العلمية للباحث بمعامل التأثير والجودة العالية التي تمتلكها المجلة التي ينشر

[5] تعتمد نظرية "التنافر المعرفي" على فرضيتين أساسيتين؛ الأولى، وجود إدراكات متنافرة لدى الفرد تولّد لديه حالة من عدم الاستقرار النفسي، الأمر الذي سيحفزّه إلى السعي للتقليل من هذا التنافر في سبيل تحقيق الاتساق، والثانية، لدى حصول حالة التنافر –إضافة إلى محاولته للتقليل منه– سيعمل الفرد جديًا على تجنّب المواقف والمعلومات التي ستقوده إلى مزيد من التنافر (Festinger, 1957)

فيها (Xia, 2013). ويعود السؤال ليطرح نفسه هنا، إذا تمّ الافتراض أنّ هناك موقفًا إيجابيًا لدى الباحثين تجاه الوصول الحر، وأنّ لديهم النية في تطبيقه، فما الذي يجعلهم يحجمون عن القيام بالفعل المنسجم مع قناعاتهم، أي تبنّي النشر ضمن الوصول الحر؟ بكلام آخر ما هي العوامل التي قد تؤثّر على عملية ترجمة الاتجاه إلى سلوك؟

وفقًا لنموذج Rogers يتأثّر سلوك التبنّي إلى حد كبير –سلبًا أو إيجابًا– بالخصائص المدركة للابتكارات (Perceived Attributes of Innovations) وهي: المنفعة النسبية (Relative Advantage) التي قد تكون اقتصادية بأن يكون الابتكار الجديد أقل تكلفة من غيره، والمنفعة الاجتماعية كأن يشكّل تبنّي هذا الابتكار امتيازًا اجتماعيًا لمجموعة من الأفراد، والملاءمة (Compatibility) التي تعبّر عن مقدار توافق الابتكار مع المعتقدات والعادات والتقاليد والخبرات السابقة والحاجة الفعلية لدى الأفراد، والتعقيد (Complexity) التي تعبّر عن مقدار صعوبة فهم الابتكار وطريقة استخدامه، والقابلية للتجربة (Trialability) التي تعبّر عن توافر إمكانية تجربة الابتكار بشكل جزئي، والقابلية للملاحظة (Observability) التي تعبّر عن مدى إمكانية ملاحظة نتائج تبنّي الابتكار للآخرين. كما أضاف Rogers إلى الخصائص المدركة أربعة متغيّرات قد تؤثّر بدورها في عملية التبنّي هي: نوع القرار المتّخذ (Type of Innovation-Decision)، ونوع قناة الاتصال (Communication Channels)، وطبيعة النظام الاجتماعي (Nature of Social System)، وحجم جهود "وكلاء التغيير"[6] في الترويج للابتكار (Extent of Change Agents' Promotion Efforts) (Rogers, 2003, p. 222). غير أنّ تطبيق هذا النموذج الوصفي –أو غيره من النماذج التي تقوم بشكل أساسي على البحوث الكمية الأفقية– ليس كافيًا لفهم وتفسير عملية تبنّي الوصول الحر من قبل الباحثين في البلدان العربية وفقًا

[6] وكلاء التغيير هم الوسيط ما بين الابتكار والمتبنّين المحتملين. أي ما بين "الرسالة" "والمتلقّي" وهم يقررون كم، وكيف، وماذا سينشرون، كما في النظرية الإعلامية حارس البوابة Gatekeeper لمؤسسها Kurt Lewin

لاتجاهاتهم وقناعاتهم، فضلًا عن مدى تأثير المنظومة الاجتماعية التي يعيشون فيها على تكوين سلوكياتهم. وقد أظهرت الدراسة الحالية أنّ عامل القيم الذاتية–الفردية والبيئة العائلية من جهة، وعامل التأثّر بالاتجاه الغربي من جهة ثانية–عبر ما يشبه الهيمنة الثقافية– كانا الدافعين الرئيسين لتبنّي الوصول الحر من قبل الباحثين. بكلام آخر، إنّ الوصول الحر متلائم بقيَمه التي يحملها مع القيم الإنسانية والدينية لدى الباحثين العرب، وكذلك البيئة التعليمية العربية المتأثّرة بالاتجاه الغربي الداعم بدوره للوصول الحر، إذًا فما الذي يعيق الباحثين العرب الواعين لأهمية الوصول الحر–والذين لديهم موقف إيجابي منه– من تبنيّه ومشاركة أبحاثهم وإنتاجهم العلمي بشكل حر ومفتوح مع الآخرين؟

3.4.5 غياب ثقافة المشاركة والتطوّع

تطرّق أربعة مشاركين من أصل عشرة إلى مسألة غياب ثقافة المشاركة البحثية والفكر التطوُّعي لدى الباحثين، كأحد عوائق تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية. ويضع هذا الأمر المقولة التي وردت في نداء الرياض–المستوحاة ممّا جاء في مبادرة بودابست العالمية في أنّ الوصول الحر للمعلومات هو "تقليد قديم لرغبة العلماء والباحثين في نشر ثمرة أبحاثهم في المجلات العلمية، من دون مقابل مادي، حبًا بالبحث والمعرفة"– موضع التساؤل حول حقيقة رغبة الباحثين في البلدان العربية في مشاركة أبحاثهم وترجمة هذه الرغبة ضمن سلوكياتهم البحثية ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية،" 2006). فالوصول الحر للمعلومات، يقوم في الأساس على مبدأ المشاركة البحثية للمعرفة على اعتبار أنّها ملكية عامة يحق لكل فرد الوصول إليها دون أي عوائق، وممّا لا شك فيه أنّ غياب ثقافة المشاركة والتطوّع لدى الباحثين، سيشكّل عائقًا أمام انتشاره في البلدان العربية.

المشاركة في الأساس هي ظاهرة تطوعية غير ربحية، تقوم على الثقة والحس الجماعي في سبيل خدمة الآخرين. وتنطلق المشاركة من ثلاثة دوافع رئيسة هي: الدافع الاقتصادي–التوفيري،

والدافع الأخلاقي–القيمي، والدافع الاجتماعي–الاتصالي. وتؤثّر هذه الدوافع إيجابيًا في تكوين الاتجاهات التي بدورها تؤثّر على النوايا، ومن ثم على السلوك. وقد أخذت ثقافة المشاركة الرقمية بالانتشار مع ظهور العديد من التطبيقات الاجتماعية، وتوافر البيئة الحاضنة لها. وتتيح هذه التطبيقات مشاركة الممتلكات المادية وغير المادية؛ من مشاركة سيارة أو منزل وصولًا إلى مشاركة المعلومات والأبحاث (Bucher, Fieseler, & Lutz, 2016). وأظهرت دراسة Bucher وآخرين أنّ الدافع الاجتماعي–الاتصالي كان هو المؤثّر الأقوى في تكوين الاتجاهات لدى الأفراد، يليه الدافع الأخلاقي–القيمي، ومن ثم الدافع الاقتصادي (Bucher et al., 2016). واعتبر كل من Bostman & Rogers أنّ ثقافة المشاركة تنتشر بنسب مرتفعة لدى ما أسمياه "جيل النحن" (Generation We)؛ وهو جيل يمتلك ثقافة رقمية عالية، ومنفتح على السبل الجديدة في المشاركة والاستهلاك، وهو أيضًا جيل واعٍ للتحدّيات الاقتصادية والقيمية والبيئية لعصره (Botsman & Rogers, 2011). من جهة أخرى، يرى Belk أنّ المشاركة هي ظاهرة إنسانية قديمة، حل محلها–مع ظهور التكنولوجيات الحديثة لا سيّما الإنترنت–ظاهرة الاستهلاك التشاركي. وأضاف Belk أنّ ثقافة المشاركة تبدأ بالتلاشي من المجتمعات، حين تطغى لدى الأفراد ثقافة المنفعة الذاتية والأنانية المصاحبة لفقدان الحس الجماعي (Belk, 2014)، ما يعني أنّ أي خلل في القيم الأخلاقية لدى الباحثين، سيؤثّر على سلوكياتهم في مشاركة "ثمرة أبحاثهم" مع الآخرين، وبالتالي سيؤثّر على المجتمع البحثي ككل. لذا فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، إذا كانت الثقافة العربية الإسلامية التي تشترك فيها معظم البلدان العربية، هي ثقافة الحثّ على المشاركة و"الصدقة" و"الوقف" ونشر العلم بالمجان، فما الذي يجعل بعض الباحثين العرب يحجمون عن المشاركة وممارسة هذه القيم؟

يذهب وطفة في دراسته للثقافة، أنّ هناك أزمة قيم تمر بها المجتمعات العربية نتيجة ما أسماه "صراع ثقافي بين قيم ثقافية متضاربة". ويُرجع وطفة هذا الصراع إلى عوامل خارجية: "كالهجمة

الثقافية الغربية" المصاحَبة بالتفوّق التكنولوجي والمعرفي، وأخرى داخلية: كالصراعات الانقسامية الطائفية والعشائرية والإقليمية (وطفة، 2015). ويميّز وطفة بين نوعين من الأزمات القيمية: الأزمة الفردية –التي تتمثّل "بأزمة الضمير"– "عندما يتعارض سلوك الفرد مع القيم التي يرفعها المجتمع"، والأزمة الثقافية "عندما يتنكّر المجتمع لقيمه وتاريخه فإنّه يدخل في مدار الأزمة الثقافية، والتصدّع الثقافي، والانهيار الثقافي"(وطفة، 2015، ص. 5). وسواء أكان غياب ثقافة المشاركة والتطوّع لدى بعض الباحثين العرب، هو نتيجة طغيان ثقافة المنفعة الذاتية لديهم، أو نتيجة أزمة قيمية مجتمعية، أو نتيجة ضعف الوعي بالتحدّيات التكنولوجية والاقتصادية والقيمية والبيئية لعصرهم، فإنّه لن يؤثّر على عملية انتشار الوصول الحر للمعلومات وتبنّيه فحسب، وإنّما سيهدّد المنظومة الاجتماعية برمّتها.

5.5 المحور الرابع: العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر

ميّز Rogers بين ثلاثة أنواع من القرارات في تبنّي الابتكارات: القرار الفردي الاختياري، والقرار الجماعي، والقرار السلطوي. واعتبر أنّ الابتكار ينتشر بشكل أوسع عندما يكون القرار بتبنّيه قرارًا فرديًّا اختياريًّا، أكثر منه قرارًا سلطويًا ملزمًا بالتبنّي من قبل الهيئات أو المؤسسات (Rogers, 2003, p. 221). ويتم القرار المؤسساتي وفقًا ل Rogers على طريقتين: من الأسفل إلى الأعلى أي من القاعدة باتجاه السلطة العليا في المؤسسة، وهو القرار الجماعي التوافقي. ومن الأعلى إلى الأسفل أي من السلطة العليا باتجاه القاعدة في المؤسسة، وهو القرار السلطوي الإلزامي (Rogers, 2003, p. 403). تمر عملية تبنّي الابتكار في المؤسسات بخمس مراحل هي: مرحلتان تأسيسيتان (Initiation) هما مرحلة ترتيب الأولويات (Agenda-Setting) لتحديد الحاجة من الابتكار ضمن أولويات المؤسسة، ومرحلة المطابقة (Matching) ما بين الأولويات والحاجة، وثلاث مراحل تطبيقية (Implementation) هي مرحلة الأقلمة (Redefining/ Restructuring) لإعادة تعريف وهيكلة الابتكار بما يتناسب مع

هيكلية المؤسسة، ومرحلة التوضيح (Clarifying) لتوضيح العلاقة ما بين المؤسسة والابتكار، ومرحلة "الاعتيادية " (Routinizing) التي يصبح معها الابتكار أحد الأنشطة المعتادة التي تمارسها المؤسسة (Rogers, 2003, p. 421).

تعتبر مرحلة ترتيب الأولويات (Agenda-Setting) هي مرحلة الانطلاق المفتاحية في عملية التبنّي، فعلى أساسها تتّجه المؤسسة–أو لا تتجه–نحو تبنّي الابتكار عن طريق جدولته ضمن أولوياتها. فما هي إذًا العوامل المؤثّرة في تحديد أولويات المؤسسات العلمية والأكاديمية في البلدان العربية؟ وما الذي يدفعها بالتالي لتبنّي الوصول الحر للمعلومات؟ سيتم فيما يأتي مناقشة هذه العوامل وفقًا للإطار النظري المناسب لها.

1.5.5 الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا

أفاد سبعة مشاركين من أصل عشرة أنّ الوصول الحر يُعدّ حاجة ملحّة للمجتمعات العربية، وهو لم يعد قرارًا سلطويًا بيد الحكومات في التبنّي أو عدمه؛ "فالمجتمعات والشعوب أصبحت هي من تفرض وتقرّر"، "ولا سبيل للخروج من التأخّر المعلوماتي العربي إلّا بتبنّي الوصول الحر للمعلومات"، بمعنى أنّه أمر حتميٌّ الحصول، "كونه يشكّل وسيلة انفتاح للبلدان العربية على العالم، لا سيّما في ظل الدعوة العالمية لدخول البلدان العربية ضمن مجتمع المعرفة".

ممّا لا شك فيه في عصر باتت فيه المعرفة سلعة اقتصادية، أنّ من يمتلك المعلومات ويسيطر على الاتصال هو من يتحكّم بالسياسات وميزان القوة (Hall, 2008, p. 14). وإنّ اعتبار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية أمر حتمي، لا يعبّر بالضرورة عن قرار نابع من رغبة وحاجة المجتمعات والشعوب العربية، وإنّما هو تلبية للدعوة العالمية الموجّهة للدول النامية–ولا سيّما البلدان العربية ذات الثروة النفطية– إلى الانضمام إلى مجتمع المعرفة كسبيل للنهوض الاقتصادي

والتنمية المستدامة. وقد توالت تقارير الأمم المتحدة الإنمائية التي ربطت مسألة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلدان العربية بمسألة انضمامها إلى مجتمع المعلومات والمعرفة العالمي. إذ ورد في تقرير الأمم المتحدة الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

> إنّ المجتمعات العربية لم تعد قادرة على الاستمرار في تطبيق المقاربات التنموية التقليدية، لذا لا بد لها من انتهاج مقاربات تنموية ابتكارية بما يمكّنها من التصدّي بفعالية للتحدّيات المتزايدة على مختلف المستويات؛ الاجتماعية والاقتصادية محليًا وإقليمًا وعالميًا. ونظرًا لارتباط مفهوم المعرفة بالقوة والتقدّم، فقد أصبح بناء مجتمع المعرفة والاقتصاد في المنطقة العربية ضرورة للازدهار وتعزيز القدرة التنافسية في عصر العولمة الحالي (United Nations Development Programme & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014).

وإنّ ربط الازدهار والقدرة التنافسية بمجتمع المعرفة ضمن منظومة العولمة الاقتصادية، لا يجعل من المعرفة "سلعة اقتصادية" فحسب، لا بل إنّ المنظومة العلمية والبحثية–لا سيّما الجامعات ومراكز الأبحاث–تتحوّل إلى "مصانع" للمعرفة تخضع بدورها لسياسات السوق العالمية من ربح وخسارة وتنافس. ويصبح بذلك تبنّي الوصول الحر للمعلومات عبر مجلات الوصول الحر أو عبر المستودعات الرقمية، متماشيًا مع التحوّلات الجارية في إطار التعليم العالي (Hall, 2008, p. 4). وبالعودة إلى أنواع القرار المؤسساتي لتبنّي الابتكارات كما أوردها Rogers، فإنّ قرار البلدان العربية بمؤسساتها في تبنّي الوصول الحر كحاجة ملحّة، هو قرار سلطوي، ولكن ليس من السلطة العليا للمؤسسة باتجاه القاعدة، وإنّما القاعدة والسلطة العليا معًا تستجيبان للشروط العالمية التنموية الاقتصادية للدخول ضمن مجتمع المعلومات والمعرفة. فالمنظومة الليبرالية العالمية جعلت كلًا من

الحكومات والشعوب "تستجيب لما يطلبه السوق منها" (Streeck, 2011, p. 26)، وأصبحت الحكومات لا تمثّل إرادة مواطنيها وإنّما تمثّل إرادة المنظمات الدولية (Ampuja & Koivisto, 2014, p. 459).

2.5.5 انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال

اعتبر ستة مشاركين من أصل عشرة أنّ دمقرطة الإنترنت بما فيها وسائل الاتصال الاجتماعي وتطبيقات الهواتف الذكية، كانت أحد عوامل انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية. "فالإنترنت قرّبت المسافات، وفتحت الحدود، وكانت هي السبب الرئيس وراء ظهور حركة الوصول الحر للمعلومات".

تشكّل الإنترنت وفقًا لنظرية Rogers إحدى قنوات الاتصال التي تسمح بانتشار الابتكارات؛ على اعتبار أنّ الانتشار هو عملية تواصلية ما بين مرسل للابتكار ومتلقٍّ له (Rogers, 2003, p. 18). وإذا كان الوصول الحر للمعلومات يعتبر نموذجًا فكريًّا جديدًا للنشر والتواصل العلمي، قائمًا على فكرة أنّ المعرفة هي ملكية عامة يتشارك فيها الجميع، إنتاجًا ووصولًا، فعلى الوسيلة المستخدمة حينها–أي الإنترنت–أن تدعم ذلك النموذج بكافة أشكاله، وليس على طريقة نموذج Rogers الخطي بين مرسل للابتكار ومتلقٍّ له، فالعدالة تستوجب المشاركة وليس التلقّي. من هنا يمكن طرح السؤال الآتي: هل أنّ دمقرطة الإنترنت–بمعنى انتشارها–كفيلة بدعم دمقرطة المعلومات؟ بمعنى أن تكون الجهات المعنية بها كافة –من باحثين وناشرين وهيئات...الخ – مشاركة على قدم المساواة في إنتاج المعرفة والوصول إليها؟

إنّ الإنترنت وإن كانت قد نقلت عملية الاتصال إلى مستوى كوني قرّبت معه المسافات، وتجاوزت معه الحدود الجغرافية، إلّا أنّها ليست بمعزولة عن واقع النظام الاقتصادي الرأسمالي المسيطر، بكافة مكوّناته المتناحرة (Fuchs, 2009). فالإنترنت وإن تباينت النظرة إليها، ما بين حتمية

تكنولوجية مثالية ترى أنّ تكنولوجيا المعلومات كفيلة بتغيير معالم المجتمعات ونقل السلطة من المركزية إلى الشبكية (Castells, 2004)، وبين نظرة نقدية اجتماعية ترى أنّ الشبكات هي وسيلة أخرى لفرض الهيمنة الاقتصادية–السياسية العالمية (Streeck, 2011)، إلّا أنّها تعكس لا محالة الواقع الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي القائم في كافة أنحاء العالم. وفي حين اعتبرت المبادرات العالمية للوصول الحر أنّ المعرفة هي حق إنساني للجميع "فقراء وأغنياء" (“Budapest Open Access Initiative,” 2002)، يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية العالمية، فإنّ التقارير الدولية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في المقابل، اعتبرت أنّ المعرفة هي "السلعة الاقتصادية" لمجتمع المعلومات العالمي اليوم (United Nations Development Programme & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014). من هنا يأتي السؤال حول أي من المقاربتين تدعم الإنترنت واقعًا؟ المعرفة كملكية عامة قائمة على مبدأ العدالة الاجتماعية، أم المعرفة كسلعة اقتصادية قائمة على مبدأ المنافسة؟

إنّ فكرة مجتمع المعرفة وتطوّر الإنترنت من الجيل الأوّل 1.0 إلى الجيل الثاني 2.0، كانت بمثابة ردة فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية، لإيجاد سبل جديدة للتسويق واستهداف جمهور أوسع من المستخدمين. فالجيل الثاني من الإنترنت الذي سمّي أيضًا بالويب الاجتماعي، شهد انتشارًا واسعًا للمنصّات الاجتماعية التي تقدّم خدمات مجانية للمستخدمين لإنشاء صفحات على الإنترنت، في مقابل تعرّضهم لحملات دعائية مستهدفة، ضمن مقاربة تمزج ما بين المعرفة "كهدية" والمعرفة كسلعة اقتصادية تنافسية (Fuchs, 2009). وإذا كان الوصول الحر للمعلومات عبر الإنترنت قد ظهر كردة فعل على الهيمنة الاقتصادية للناشرين التجاريين على المعرفة، إلّا أنّه سرعان ما أخذ ينضوي تحت جناح المنظومة الرأسمالية العالمية، من خلال تطبيق نموذج "الدفع للنشر" (APC) بتكلفته الباهظة (Chandrasekhar, 2013). فالنموذج العالمي للوصول الحر المطبّق حاليًا قد كفل من جهة حرية

الوصول إلى المعلومات–بكلام آخر دمقرطة التوزيع والإتاحة للمعلومات دون أي قيود مادية أو قانونية أو تقنية– إلّا أنّه عزّز من جهة أخرى رأسمالية المعرفة عبر اعتماد نموذج "الدفع للنشر" (Poynder & Haider, 2017). وخلاصة القول، إنّ الإنترنت بما هي وسيلة اتصال لا تزال خاضعة للمنظومة الاقتصادية السياسية العالمية، قد سمحت بتحقيق جانب آحادي ممّا سُمّي بدمقرطة المعلومات ألا وهو الوصول أو استهلاك المعرفة، دون تحقيق المشاركة في إنتاجها ونشرها.

3.5.5 الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية

رأى أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ الدافع الرئيس للجامعات والمؤسسات الأكاديمية لتبنّي الوصول الحر، هو نيل الحظوة العلمية (Prestige) والترتيب العالمي (Ranking) الذي تمنحه المؤسسات الدولية لها على خلفية نشر إنتاجها العلمي وإتاحته "وليس لمحرك شعبي".

يعتمد الترتيب العالمي للجامعات (Ranking) على مجموعة من المعايير في التصنيف، من بينها الإنتاج البحثي للجامعة. ويُصنّف الإنتاج البحثي وفقًا لمجموعة من القياسات (Metrics) أهمها: معامل التأثير للمجلة (Impact Factor) الذي يقيس معدّل الاستشهادات المرجعية للمقالات المنشورة ضمن مجلة ما خلال العام، و h-index (Hirsch index) الذي يقيس عدد الاستشهادات بمقالة لمؤلف ما (Baldock, Ma, & Orton, 2009)، ومؤخرًا ظهر في العام 2010 ما يسمّى بالقياسات البديلة (Altmetrics) الذي يستخدم وسائل الاتصال الاجتماعي لقياس مدى تأثير واستخدام مقالة ما (Thelwall, Haustein, Larivière, & Sugimoto, 2013). وقد ذهبت العديد من الدراسات في مختلف المجالات العلمية، إلى افتراض أنّ النشر ضمن الوصول الحر يرفع من معدّل الاستشهادات المرجعية بنسب عالية، بفضل مرئية المقالات واستخدامها من قبل عدد أكبر من المستفيدين (Baldock, 2017, p. 133).

ظهرت عملية الترتيب العالمي للجامعات مع بداية القرن العشرين (Myers & Robe, 2009)، وتقوم بها هيئات دولية محدّدة (Shanghai Jiao Tong University in China, the QS World University Rankings, the Times Higher Education (THE) World University Rankings and Leiden University Rankings)، تنشر –عبر مختلف وسائل الإعلام– تقريرًا سنويًا يتضمّن ترتيب الجامعات على المستوى العالمي؛ ويؤثّر هذا التقرير بدوره على عملية التسويق للجامعات، وتعزيز المنافسة الاقتصادية فيما بينها، فضلًا عن تأثيره على ترتيب أولوياتها (Agenda)، وصولًا إلى تأثيره على سياسات التعليم العالي في البلد ككل (Sponsler, 2009). وقد ووجه هذا النوع من التصنيف بكثير من الانتقادات والممانعة–لا سيّما من قبل الجامعات في أميركا اللاتينية– على خلفية أنّه يعتمد معايير المنظومة الرأسمالية الغربية المهيمنة عالميًا–لا سيّما الأميركية منها– والتي تحوّلت معها الجامعة من صرح ثقافي علمي لكافة أبناء المجتمع يقوم على تعزيز الفكر النقدي وثقافة التنوّع، إلى مؤسسة اقتصادية نخبوية تهدف إلى تخريج "عمّال المعرفة" إلى سوق العمل (Ordorika & Lloyd, 2015). وقد اجتمع في العام 2011 في بيونس أيرس، الأرجنتين، مجموعة من رؤساء الجامعات والمدراء في أميركا اللاتينية ضمن فعاليات اللقاء الرابع لشبكة الجامعات ومجلس الأمناء (University Networks and Councils of Chancellors)، وأصدروا على أثره بيانًا انتقدوا فيه هذه الممارسات وأكدّوا على مسألة أنّ "التعليم هو حق عام للجميع وليس بضاعة تجارية" (Ordorika & Lloyd, 2015, p. 13).

وتظهر الهيمنة المعرفية الغربية على الصعيد البحثي، من خلال احتكار كل من قاعدتي الاستشهادات المرجعية Scopus التابعة للناشر Elsevier و Web of Science التابعة ل Thomson Reuters لعملية القياسات المرجعية، والتي بطبيعة الحال تنحاز للغة الإنجليزية، والمعايير الأميركية على وجه الخصوص (Ordorika & Lloyd, 2015). من هنا فإنّ اعتماد هذا النوع من الترتيب

العالمي في تقويم أداء الجامعات، يعمل على تكريس مبدأ رأسمالية المعرفة ونخبويتها، إذ يتحوّل معها الطالب إلى زبون تتنافس على استقطابه المؤسسات التعليمية، إضافة إلى الضغط الذي تمارسه الهيئات الدولية على الحكومات التي لا تدخل مؤسساتها التعليمية ضمن هذا الترتيب (Levidow, Brown & Lauder, 2006; 2002; Ordorika & Lloyd, 2015). وإن لم يأخذ هذا الترتيب–ظاهريًا– صورة إلزامية للجامعات في مختلف دول العالم، إلّا أنّ الدراسات أثبتت أنّ تقارير الترتيب العالمي للجامعات تؤثّر على عملية استقطاب الطلاب الأجانب، وكذلك على عملية التوظيف والتعليم فيها، وصولًا إلى التأثير على السياسات التعليمية والبحثية على صعيد الدولة (Bastedo & Bowman, 2011).

وبالعودة إلى دافع تبنّي الجامعات العربية للوصول الحر للمعلومات بهدف الحصول على الحظوة العلمية والظهور ضمن الترتيب العالمي، فإنّ دخول الجامعات العربية في سباق هذا الترتيب من دون الاعتبار من تجارب البلدان المماثلة–لا سيّما بلدان أميركا اللاتينية– ومن دون وعي لمدى خطورة تبنّي مثل هذه المنظومة التي تعمل على إلغاء أي خصوصية– تاريخية، وثقافية، ولغوية، واجتماعية واقتصادية– لأي بلد خارج الولايات المتحدة الأميركية كما أشارت Ishikawa في دراسة لها حول تأثير هيمنة الترتيب العالمي على الجامعات في اليابان (Ishikawa, 2009)، فإنّ ذلك سيؤثّر سلبًا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ليس على الوصول الحر للمعلومات والنشر العلمي فحسب، وإنّما على منظومة التربية والتعليم في البلدان العربية ككل.

4.5.5 الميزانيات البحثية المحدودة

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ ضعف الميزانيات كان دافعًا لدى المؤسسات العلمية لتبنّي الوصول الحر. إذ أنّ الوصول الحر يشكّل حلًا لمشكلة الميزانيات البحثية المحدودة لا

سيّما للمكتبات، كما أنّه يسهّل عملية النشر عبر استخدام أنظمة النشر المفتوحة المصدر، إضافة إلى "أنّ انتقال الدوريات من النشر الورقي إلى النشر الإلكتروني المفتوح سيخفّف الكثير من الأعباء المالية للنشر".

تُعدّ الموارد المادية المخصّصة للبحث العلمي في البلدان العربية هي الأدنى عالميًا؛ إذ لا يتعدّى معدّلها نسبة 0.2% من إجمالي الدخل القومي العام، بينما تتجاوز هذه الموارد ما نسبته 3.3% في الدول الغربية (مؤسسة الفكر العربي، 2010). وإذا كان الوصول الحر للإنتاج البحثي العالمي سيخفّف من الأعباء المالية للاشتراكات بقواعد المعلومات التي على المكتبات والمؤسسات البحثية في البلدان العربية تأمينها لباحثيها، إلّا أنّ ذلك لن يؤثّر بالضرورة على الإنتاجية البحثية العربية، وبالتالي لا يوجد حكمًا علاقة مباشرة ما بين ضعف الميزانيات البحثية وتبنّي النشر ضمن الوصول الحر. وقد ورد في التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي تحت عنوان "البحث العلمي في الوطن العربي: مؤشرات التخلّف ومحاولات التميّز"، أنّ هناك فجوة شاسعة ما بين المدخلات البحثية أي عدد الباحثين، وبين المخرجات البحثية أي الإنتاج البحثي المنشور؛ إذ لا يتخطّى عدد الدوريات العربية المكشّفة عالميًا 160 دورية. (مؤسسة الفكر العربي، 2010). وتغيب الدوريات الصادرة عن الجامعات العربية عن المشهد البحثي العالمي–وفقًا للتقرير– لسببين رئيسين: الأوّل أنّها تصدر باللغة العربية ما يجعل منها دوريات محلية غير مكشّفة في الأدلة العالمية، والثاني أنّ معظمها ما زال يصدر بشكل ورقي ما يجعل انتشارها محصورًا غالبًا بالمؤسسة التي تصدرها. وقد اعتمد تقرير مؤسسة الفكر العربي–كما ورد فيه– على الإحصائيات الصادرة عن المؤسسات الدولية الغربية: كالبنك الدولي والإسكوا والمكتب الإنمائي للأمم المتحدة وغيرها، إضافة إلى اعتماده في إحصاء الإنتاج البحثي على كل من قاعدتي الاستشهادات المرجعية التجارية: Scopus التابعة للناشر Elsevier و Web of Science التابعة ل Thomson Reuters. ويعود سبب

ذلك إلى غياب شبه كلّي للهيئات الإحصائية العربية (مؤسسة الفكر العربي، 2010). أمّا على صعيد النشر ضمن الوصول الحر، فقد أحصى دليل دوريات الوصول الحر (DOAJ) 681 دورية صادرة عن 14 دولة عربية (Directory of Open Access Journals, DOAJ, July 2017)، في حين أحصى دليل الدوريات العربية المجانية (DFAJ) 319 دورية صادرة عن 172 ناشرًا أكاديميًا من 18 دولة عربية (موقع دليل الدوريات العربية المجانية، آب/ أغسطس 2017). وتعتمد 85% من الدوريات العربية المكشّفة في DOAJ نموذج "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC)، بينما تعتمد الدوريات الصادرة عن الناشرين الأكاديميين الواردة في دليل الدوريات العربية المجانية النموذج المجاني. والجدير بالذكر أنّه لا توجد مؤسسة عربية تخصّص تمويلًا للنشر البحثي ضمن الوصول الحر، ما عدا مكتبة قطر الوطنية (فراج، 2016)، الأمر الذي قد يعيق الباحثين عن نشر إنتاجهم البحثي في عدد كبير من دوريات الوصول الحر نظرًا لارتفاع تكلفة النشر فيها، وعدم توافر التمويل الكافي. وبالنظر إلى نسبة الموارد المالية المخصّصة لتمويل البحث العلمي في البلدان العربية، وإلى أعداد الدوريات المسجّلة رسميًا–سواء المكشّفة منها في القواعد التجارية أو في دليلي DOAJ وDFAJ– يُلاحظ أنّ هناك تأخّرًا بحثيًا كبيرًا نسبة إلى الدول الغربية والدول الصناعية الكبرى، ما يجعل من البلدان العربية–كما صنّفتها الهيئات الدولية– بلدانًا فقيرة معلوماتيًّا وبحثيًّا ومعرفيًّا. ويُشكّل هذا الفقر البحثي أحد أهم عوائق انضمام هذه الدول إلى "مجتمع المعرفة العالمي"، وبالتالي فإنّه يحول دون تقدّمها وتطوّرها في زمن باتت فيه المعلومات والمعرفة تمثّل القوة الاقتصادية لأي بلد (United Nations Development Programme & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014).

ممّا لا شك فيه أنّ هذا النوع من الخطاب يعكس الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية، التي تمارسها الدول الغربية –وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية– على ما يُسمّى البلدان النامية ومن بينها

البلدان العربية. إذ أنّ المعلومات هي امتياز للمجتمعات الغربية الغنية المتقدّمة، التي تقوم بتصديرها إلى دول الجنوب الفقيرة العاجزة عن مواكبة التقدّم والتطوّر (Haider, 2007). وتشكّل بذلك هذه البلدان سوقًا استهلاكية للمعلومات والبحث العلمي الغربي، كونها تعجز عن إنتاج كفايتها من البحث العلمي الموافق للشروط والمعايير الغربية العالمية. وضمن هذا الإطار فإنّ استهلاك البلدان العربية للوصول الحر للمعلومات، وإن خفّف من الأعباء المالية للاشتراكات بالدوريات العلمية وقواعد المعلومات العالمية، إلّا أنّه لا يُعدّ بمكان تبنيًّا للوصول الحر للمعلومات.

5.5.5 ظهور "دواج"

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ ظهور دليل دوريات الوصول الحر "دواج" (DOAJ) شكّل عاملًا لتبنّي النشر ضمن الوصول الحر في البلدان العربية، وذلك بما قدّمه من خدمات تكشيف وتدريب ومعايير ضبط الجودة، ما يُضيف إلى الدوريات العربية ذات الوصول الحر قيمة علمية وموثوقية.

أُنشئ دليل دوريات الوصول الحر "دواج"–وهو منظمة غير ربحية مركزها في بريطانيا–في العام 2003 بهدف حصر دوريات الوصول الحر على الصعيد العالمي. وقد احتوى الدليل في بداية انطلاقته على 300 دورية في مختلف الاختصاصات، إلى أن وصل العدد حاليًا إلى 9898 دورية علمية تصدر عن 123 بلدًا، من ضمنها 681 دورية تصدر عن 14 بلدًا عربيًا (www.doaj.org, August 2017). وبعد موجة الناشرين "الانتهازيين" (Predatory publishers) الذين استغلّوا النشر ضمن الوصول الحر لتحصيل الأرباح بطرق "ملتوية"، وبعد الكثير من الانتقادات التي وُجّهت إلى الدليل على خلفية احتوائه على بعض الدوريات غير الموثوقة علميًا، قام "دواج" في العام 2013 بوضع مجموعة من المعايير والشروط للنشر العلمي ضمن الوصول الحر، على الناشرين أن يستوفوها

للبقاء ضمن الدليل أو للانضمام إليه (Butler, 2013;Wehrmeijer, 2014). ونتج عن هذه الإجراءات استبعاد أو رفض العديد من الناشرين، كما نُشرت قائمة بأسمائهم على شكل "القائمة السوداء" على موقع الدليل الرسمي (https://docs.google.com/spreadsheets/d/183mRBRqs2jOyP0qZWXN8dUd02D4vL0Mov_kgYF8HORM/edit#gid=0). وبهدف نشر التوعية حول شروط الانضمام إلى "دواج"، أطلق الدليل في العام 2016 برنامج "سفراء دواج إلى منطقة الجنوب"، وكان نصيب البلدان العربية سفيران-ناشران: الأوّل من مصر وقد عُيّن سفيرًا لمنطقة الشرق الأوسط، والثاني من الجزائر وقد عُيّن سفيرًا لبلدان شمال أفريقيا.

ويقدّم "دواج" للناشرين المنتسبين، خدمة التكشيف في قاعدة البيانات Scopus من Elsevier بهدف زيادة المرئية والتأثير البحثيَّين لدوريات الوصول الحر (www.doaj.org, August 2017) ما يشكّل محفّزًا إضافيًا للناشرين للانضمام إلى الدليل. وبالنظر إلى عدد الدوريات العربية المسجّلة في "دواج"، السؤال الذي يتبادر إلى الذهن: ما هي نسبة دوريات الوصول الحر العربية المسجّلة في الدليل مقارنة بالعدد الإجمالي لدوريات الوصول الحر العربية أو حتى الدوريات العلمية المنشورة بشكل عام؟

وتُعدّ الإجابة على هذا السؤال شبه مستحيلة، لا سيّما مع غياب دليل أو كشّاف شامل للدوريات الصادرة عن البلدان العربية (همشري، 2015). إذ أنّ الأرقام المتداولة حول النشر العلمي، عالميًا وعربيًا، (UNDP, 2003; UNDP & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014; مؤسسة الفكر العربي، 2010) هي الأرقام التقريبية التي توفّرها قواعد البيانات العالمية (Scopus و Web of Science) والتي تعبّر عن الإنتاج العربي باللغة الإنجليزية فقط. فالإنتاج العلمي العربي بأرقامه القليلة والتقريبية يقع أمام تحدّيَّين اثنين، إمّا النشر باللغة الإنجليزية لكي يسجّل وجوده البحثي عالميًا، وإمّا النشر باللغة العربية فيبقى محصورًا ضمن الإطار المحلي ويُحكم عليه "بغياب

المرئية" (Hanafi & Arvanitis, 2015). وبالعودة إلى دوريات الوصول الحر العربية 681، يُلاحَظ أنّ معظمها يصدر باللغة الإنجليزية. إذ تشكّل اللغة العربية ما نسبته 2.8 % من مجموع الدوريات فقط، وتعتمد 15% منها (أي من 681 دورية) النموذج المجاني، بينما تعتمد النسبة المتبقية نموذج "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC). في المقابل فإنّ دليل الدوريات العربية المجانية (DFAJ) قد أحصى 319 دورية عربية علمية مجانية. وإذا فرضنا جدلًا أنّ الدوريات المجانية المسجّلة في "دواج"، والتي يبلغ عددها 104 دوريات، هي من ضمن دوريات "DFAJ"، إذًا فإنّ هناك 215 دورية متبقية غير مسجّلة في الدليل العالمي. وقد أطلق Crawford على هذا النوع من الدوريات "الوصول الحر الرمادي" (Gray Open Access) في مقابل "الوصول الحر الذهبي" (Gold Open Access) المسجّل في "دواج" (Crawford, 2017a). وأصدر Crawford عدة منشورات "جدلية" تناولت دوريات الوصول الحر عالميًا (Crawford, 2016, 2017)، يُستخلص منها ثلاث ملاحظات أساسية كالآتي:

1. معظم دوريات الوصول الحر غير المسجّلة في "دواج" ليست بالضرورة دوريات "انتهازية" (Predatory Journals).
2. معظم دوريات "الوصول الحر الرمادي" ليست بالضرورة ممّا يُسمّى "منطقة الجنوب"، بل هي موزّعة حول العالم.
3. 12 ناشرًا في "دواج" يتقاسمون ما نسبته 83% من أرباح النشر، بينما يتقاسم 4300 ناشرًا النسبة المتبقية (17%).

وتعليقًا على الملاحظات أعلاه، أولًا فإنّ "دواج" وإن كان يهدف إلى دعم حركة الوصول الحر عبر توفير دليل بدوريات الوصول الحر الموثوقة علميًا، إلّا أنّ النتيجة كانت إقصاء عدد كبير من الدوريات، وصبغها بصورة "الدوريات الانتهازية" لمجرّد عدم ظهورها في الدليل، وليس من خلال الحكم

على محتوياتها. ثانيًا، إنّ تعيين "دواج" سفراء لمنطقة الجنوب" حصرًا إنّما يعكس نظرة استعلائية غربية تجاه ما يُسمّى بلدان "العالم الثالث" على افتراض أنّ هذه البلدان دون غيرها، هي بحاجة لتوعية حول النشر ضمن الوصول الحر. ثالثًا إنّ استئثار مجموعة قليلة من الناشرين الكبار بأرباح النشر ضمن الوصول الحر، هو خير دليل على استمرار هيمنة المنظومة الرأسمالية للنشر العلمي؛ إذ أنّ الناشرين الأغنياء قد ازدادوا ثراءً مع الوصول الحر، بينما بقي عدد كبير من الناشرين الصاعدين في حكم "المعدومين"، الأمر الذي يؤكّده Moskovkin.في مقالته البحثية التي طرحت الوصول الحر للمعرفة العلمية على أنّه "إقطاع المعرفة" (Feudalism Knowledge) إذ قال:

> وعلى الرغم من أنّ جميع فرقاء الحركة العالمية للوصول الحر للمعرفة العلمية يستفيدون منها من خلال عوائد مالية على المستوى العالمي.... إلّا أنّ الفوائد الكبرى تذهب إلى البلدان المتقدّمة والشركات المتعدّدة الجنسيات، إذ أنّ هذه البلدان تتمتّع بقدرات عالية في رصد وتحليل كل ما ينتجه العلماء في البلدان النامية (Moskovkin, 2011).

6.5 المحور الخامس: العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر

في حين تتمحّور عوامل تبنّي الوصول الحر الخارجية حول تلك العوامل الواقعة على البلدان العربية–القادمة تحديدًا من البلدان الغربية باتجاهها: كانتشار الإنترنت، وترتيب المؤسسات العلمية، وظهور "دواج"... إلخ– فإنّ العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر هي عوائق منبثقة من واقع البلدان العربية، وترتبط بشكل مباشر بالأوضاع العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية والثقافية فيها. فالوصول الحر كابتكار قادم من البلدان الغربية عبر وسيلة الإنترنت، لا بدّ أن يتأثّر انتشاره بالأوضاع القائمة في البيئة العربية المضيفة، حيث سيتم تبنّيه، أو كما أسماها Rogers النظام الاجتماعي (Rogers, 2003). وبينما تصب عوامل التبنّي تلك بشكل مباشر في تطبيق نموذج الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية، فإنّ العوائق الخارجية تتسع دائرتها لتطال المنظومة

البحثية العربية بكافة عناصرها؛ فما يشكّل عائقًا أمام الإنتاج البحثي العربي، وتحديدًا الرقمي، هو حكمًا سيشكّل عائقًا أمام تبنّي الوصول الحر. فمن دون إنتاج بحثي رقمي عربي يستخدم إحدى تقنيات النشر عبر الإنترنت، لا يمكن الحديث عن وصول حر (Suber, 2012). من هنا فإنّ البحث في عوائق أو تحدّيات الوصول الحر للمعرفة، يرتبط بشكل مباشر بالبحث في تحدّيات المعرفة نفسها، "ومجتمع المعرفة" و"اقتصاديات المعرفة" والتنمية المستدامة، والتقدّم والتطوّر التكنولوجي، والنهوض الاقتصادي، والحريات العامة...الخ كما تناولتها التقارير الدولية (United Nations Development Programme, 2003; United Nations Development Programme & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation, 2014) أو الإقليمية (مؤسسة الفكر العربي، 2010، 2012، 2013).

فالبحث العلمي بات متلازمًا مع التطوير (Development) والابتكار (Innovation)، والمعرفة باتت سلعة اقتصادية تنافسية تحدّد قوة الدول ووجودها على خريطة العالم السياسية، في ظل منظومة العولمة الرأسمالية المهيمنة. وعلى الرغم من اختلاف المشهد البحثي العربي وكل الأوضاع المتصلة به بين بلد عربي وآخر، إلّا أنّ المقاربة البحثية الطاغية هي المقاربة الشمولية للبلدان العربية ككل، وذلك لسببين اثنين: الأوّل قومي إذ أنّه في حال كان الباحث منتميًا لإحدى البلدان العربية، فإنّه يجد الكثير من الأمور المشتركة بين بلده والبلدان العربية الأخرى–لا سيّما على المستوى الثقافي التاريخي– والثاني "إمبريالي" يتمثّل بالنظرة الغربية "الكولونيالية" ليس تجاه البلدان العربية فحسب بل تجاه المنطقة بأكملها إذ يُنظر إليها على أنّها كتلة واحدة، على اختلاف ما يُطلق عليها من تسميات: من "بلدان نامية" (Developing Countries) أو "منطقة الجنوب" (Global South) أو منطقة "الفقراء معرفيًا" (Information Poor) (Haider & Bawden, 2006)... الخ. (Ahmed, 2007; Brown & Lauder, 2012; Contreras, 2012; De Beer, 2005; Herb, 2010b; Lo, 2011). وبمجرّد تناول أي موضوع بحثي حول المنطقة والبلدان العربية تحديدًا، يظهر مصطلح "فجوة" ككلمة مفتاحية تعبّر عن

واقع الحال في هذه البلدان، ومع ظهور الإنترنت–الغربية المنشأ–وانتشارها كأهم أداة اتصال في عصرنا الحالي، تفرّعت "الفجوة" لتصبح "فجوات"، وترتبط جميع هذه "الفجوات" بما سُمّي باقتصاديات المعرفة، والبحث والتطوير (Research & Development). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الإنترنت كشبكة عالمية للاتصال، عزّزت هذه "الفجوات" بين ما سُمّي "منطقة الشمال" (Global North) المتقدّمة تكنولوجيًا واقتصاديًا، و"منطقة الجنوب" (Global South) الفقيرة معلوماتيًا واقتصاديًا؟ أم أنّ تلك "الفجوات" كانت موجودة سابقًا ضمن النظام الاقتصادي العالمي المهيمن، ولم يكن من الإنترنت إلّا إبرازها؟ الأمر الذي يجعل السؤال حول ماهية تلك "الفجوات" المعرفية التي ارتبطت بها المنطقة، ومدى ارتباطها بالأجندة العالمية مشروعًا، وهل أنّ دعوة المنظمات الدولية–الإلزامية ضمنيًا– لانضمام المنطقة إلى "المجتمع المعرفي الدولي" تصب في مصلحة شعوب هذه المنطقة، وتأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها الثقافية والتاريخية والاجتماعية، إضافة إلى حاجاتها وقدراتها ومصادرها وتحدّياتها الوطنية، أم أنّ "مجتمع المعرفة الدولي" ذاك سيكون "غريبًا" عن البيئة التي نشأ فيها ولأجلها (Hanafi & Arvanitis, 2015)؟

وبالعودة إلى عوائق تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية، فقد شمل هذا المحور أحد عشر موضوعًا، منها ما أجمع عليه المشاركون بشكل كلّي، ومنها ما لم يُجمع عليه. وسيتم فيما يأتي مناقشة كل منها وفقًا للإطار النظري المناسب لها.

1.6.5 ضعف السياسات والتشريعات الرسمية

اجمع المشاركون العشرة على أنّ ضعف السياسات وغياب التشريعات الرسمية الداعمة للوصول الحر والنشر المفتوح، هي العائق الرئيس أمام تبنّيه في البلدان العربية. فالبلدان العربية ما زالت تفتقر للسياسات والتشريعات التي تدعم الوصول الحر وتنظّم عملياته: كعدم اعتراف لجان الترقية

العلمية بالأبحاث المنشورة ضمن الوصول الحر، ووجود سياسات متضاربة تنتهجها بعض الجامعات– التي من جهة تعمل على نشر إنتاجها البحثي إلكترونيًا، ومن جهة ثانية لا تعترف بالنشر الإلكتروني من أجل الترقية العلمية– وغياب السياسات الملزمة للباحثين بإيداع الأبحاث المموّلة من قبل برامج الدعم البحثية لإتاحتها ضمن الوصول الحر، إضافة إلى غياب سياسات النشر العلمي بشكلٍ عام ما يضيّع الجهود البحثية المبذولة.

إنّ "غياب السياسات لا يعني بالضرورة أنّه ما من سياسات"... فالسياسات مرتبطة حكمًا بأجندة أصحاب القرار، ويبقى السؤال هنا: هل هذه الأجندة هي مُعلنة أم مضمرة؟ (Rowlands, 1996).

لا يمكن تناول سياسات وتشريعات الوصول الحر للمعلومات بمعزل عن سياسيات البحث العلمي، وسياسات المعلومات، والأجندة السياسية التي تحدّدها. فمصطلح سياسات المعلومات (Information Policy) هو مصطلح سياسي بامتياز، بدأ استخدامه في الحملات الترويجية أبّان الحرب العالمية الأولى، واكتسب حينها أهمية استراتيجية عالية، الأمر الذي جعل من تحديد السياسات الوطنية للمعلومات أحد مهام أصحاب القرار في الدولة. وتتمحور سياسات المعلومات تلك حول القوانين والتشريعات والإجراءات التي ترتبط بالمعلومات: إنتاجًا، ومعالجة، وبثًا، ووصولًا، واستخدامًا (Braman, 2011, p. 2-3). وقبل التطرّق لسياسات المعلومات والبحث العلمي في البلدان العربية، لا بدّ من إعادة النظر في البحث العلمي العربي بحد ذاته. فعلى الرغم ممّا يُوصف به من "تخلّف"، (راجع التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلف ومحاولات التميّز، 2010) فإنّه كان وما زال موجودًا، ثمّ طرأ على المشهد البحثي أمران أساسيان: الأوّل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا سيّما الإنترنت واعتمادها كمؤشر عالمي لقياس مدى تقدّم الشعوب وتطوّرها وانفتاحها، والثاني "تسليع" المعرفة ضمن "مجتمع المعرفة الدولي" بدءًا من

مرحلة إنتاجها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث، وصولًا إلى طرحها في السوق وفقًا للمنظومة الرأسمالية العالمية. وغالبًا ما يتم تناول البحث العلمي العربي وإنتاجيته–سواء في التقارير العربية أو العالمية منها– من خلال الأرقام التي تصدرها المنظمات الدولية: كالأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وغيرها، وكذلك من خلال إحصاءات قواعد البيانات الدولية وأهمّها: Scopus و Web of Science؛ وهي أرقام تعتمد الإنتاج البحثي العربي باللغة الإنجليزية حصرًا، على اعتبار أنّ الإنتاج البحثي باللغة العربية، هو إنتاج محلي لا يرقى إلى العالمية (UNDP, 2003; مؤسسة الفكر العربي، 2010؛ همشري، 2015). وكذلك تركّز هذه التقارير على اعتبار أنّ ضعف كل من الميزانيات البحثية والبنى التحتية للتكنولوجيا في البلدان العربية، هما من أهم عوائق تطوّر الإنتاج البحثي، وذلك بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية العربية المحيطة. علمًا أنّ البحث العلمي ليس بنشاط منفصل عن البيئة التي يوجد فيها، وما قد يُنسب إليه من تخلّف "إنّما هو أساسًا نتاج البيئة الاجتماعية السياسية الاقتصادية التكنولوجية التربوية المتخلّفة" (همشري، 2015، ص. 8). من هنا فإنّ وجود إنتاج بحثي عربي–سواء تمّ إحصاؤه دوليًا أو أنّه وقع خارج هذه التقارير الرسمية، وسواء توافق مع المعايير الدولية "لمجتمع المعرفة" أم لا– هو خير دليل على وجود حركة بحثية عربية قائمة على جهود باحثين منتجين. وإنمّا يبقى السؤال هنا حول ماهية السياسات البحثية التي تؤطّر هذه الجهود وتوظّف هذا الإنتاج، وهل هي سياسات وطنية مبنية على حاجات وأهداف وطنية، أم أنّها سياسات "خارجية" خاضعة للأجندة الدولية؟ ومن ثمّ إلى أي مدى يشكّل ضعف السياسات البحثية وسياسات الوصول الحر تحديدًا، عائقًا أمام انتشاره وتبنّيه من قبل البلدان العربية؟

لا شكّ أنّ وجود سياسات بحثية وطنية واضحة لا يعبّر فقط عن الأهمية التي توليها الدولة للبحث العلمي، وإنّما يعبّر أيضًا عن مدى سيادتها واستقلالها وقدرتها على توظيف مصادرها المادية والبشرية بما يخدم مصلحة مواطنيها، وبالتالي فإنّ غياب أو ضعف هذه السياسات لدى الدولة،

سيجعلها تابعة لسياسات دول أخرى تفوقها اقتصاديًا وسياسيًا وتكنولوجيًا (Zahlan, 2012). وبالنظر إلى البلدان العربية نظرة شمولية، لا يظهر الجهد الكبير للاستثمار في البحث العلمي، إذ قلة هي الدول التي وضعت لها سياسات وطنية باستثناء: لبنان وتونس والأردن التي تمتلك كل منها مبادرات وطنية في مجال البحث العلمي والتطوير، كما أنّ هناك العديد من البرامج البحثية التي بدأت تظهر في بلدان الخليج العربي: كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، وكذلك في الجزائر والمغرب (مؤسسة الفكر العربي، 2010، ص. 47–48)، إلّا أنّ ذلك لا يُعدُّ كافيًا لدفع البلدان العربية إلى الأمام، لا سيّما أنّها تمتلك مخزونًا بشريًا كبيرًا من الباحثين والمتعلّمين، ولا شيء يعيقها أن تخطو خطوات كبيرة في التقدّم الصناعي والتكنولوجي، كما فعلت الصين، والهند، وكوريا، وماليزيا، سوى غياب الإرادة السياسية والتخطيط (Zahlan, 2012).

وبالعودة إلى سياسات وتشريعات الوصول الحر العربي، سواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد المؤسساتي، فما زال هناك العديد من التحدّيات التي تعترضها لا سيّما من الناحية التنظيمية والقانونية. فالنشر ضمن الوصول الحر هو حديث نسبيًا–كما هو الحال بالنسبة للنشر الإلكتروني بشكل عام– وما زال العديد من البلدان وليس فقط البلدان العربية، يفتقر لكثير من التشريعات المناسبة للبيئة الرقمية. وقد أظهرت التجربة العملية أنّ الممارسات هي غالبًا ما تسبق التشريعات، بل أنّ وجود التشريعات يكون غالبًا كردة فعل على انتشار الممارسات (Wiens, et al., 2016). وقد أورد التقرير العالمي لسياسات "الانفتاح المعلوماتي" (Global Open Policy Report)، أنّ العديد من البلدان العربية: كالأردن وتونس، ولبنان، والمغرب، والجزائر هي في صدد وضع سياسات وتشريعات للوصول الحر للمعلومات، وتتصدّر كل من السعودية، وقطر غيرها من البلدان العربية إطلاق مبادرات وطنية تتعلّق بالمحتوى الرقمي، والمصادر التعليمية المفتوحة، والبيانات المفتوحة، أهمها: مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي الرقمي، ومشروع الكتاب المفتوح للمصادر التعليمية المفتوحة (Open

(Wiens,et al., الذي يشترك فيه كل من السعودية وتونس وقطر Educational Resources, OER) 2016). وقد أطلقت الجزائر في هذا الإطار حديثًا في العام 2017 منصّة إلكترونية للمجلات العلمية الوطنية (Algerian Scientific Journal Platform, ASJP)، وتندرج تلك ضمن إطار السياسات الوطنية للمعلومات العلمية والتقنية التي وضعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر (https://www.asjp.cerist.dz/asjp). أمّا على صعيد سياسات النشر على مستوى الدوريات، فقد فرض "دواج" (DOAJ) على أصحاب الدوريات المسجّلة لديه أنّ يُعلنوا عن السياسة المعتمدة على مواقعهم الإلكترونية. في المقابل فإنّ المستودعات الرقمية المؤسساتية العربية، ما زالت بعيدة عن الممارسات الموحّدة، فهي لا تزال بما يشبه "مرحلة الحضانة"، ومعظمها يفتقر للسياسات الواضحة في الإيداع والأرشفة والحفظ (Carlson, 2015). وخلاصة القول يمكن إرجاع ضعف سياسات وتشريعات الوصول الحر في البلدان العربية إلى أمرين: الأول أنّ هناك ضعفًا في السياسات البحثية الوطنية بشكل عام، والثاني أنّ ممارسات الوصول الحر هي حديثة النشأة ولم تنضج بالشكل الكافي بعد، ما يفسّر ولو جزئيًا إحجام بعض الجامعات عن الاعتراف بالنشر المحلي للوصول الحر في الترقية الأكاديمية. وبالنظر إلى المبادرات العربية على صعيد كل دولة على حدة، يُلاحظ أنّ هناك حراكًا نشطًا في هذا الاتجاه وإن كان لا يزال في بداياته. فالأوضاع العربية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية هي في غاية التعقيد، ما يستوجب من الحكومات والمموّلين وضع سياسات وطنية تأخذ بعين الاعتبار حاجات وأهداف كل بلد، إضافة إلى نسج علاقات شراكة مع البلدان المجاورة. فإذا لم يتم الأمر على هذا النحو، ستستمر البلدان المتقدّمة في الشمال، بفرض قراراتها وخياراتها على البلدان النامية في الجنوب (Chan, Gray, & Kahn, 2012, p. 6).

2.6.5 تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية

اعتبر ستة مشاركين من أصل عشرة أنّ تخلّف المنظومة السياسية الاجتماعية العربية تشكّل أحد عوائق الوصول الحر. "فالبلدان العربية هي في تقهقر"، و "هي تعيش سلسلة من التخلّفات، التي تُعيق منظومة البحث العلمي بشكل عام، والوصول الحر يقع في قلب هذه المنظومة". كما أنّ "هناك غيابًا للحريات السياسية في البلدان العربية، الأمر الذي له انعكاس مباشر على غياب الحريات البحثية والأكاديمية".

لا شكّ أنّ البحث العلمي هو مرآة المجتمع، بما هو نتاج إنساني يتأثّر حكمًا بالبيئة التي نتج عنها والظروف المحيطة بها. وتؤثّر هذه الظروف لا سيّما الاجتماعية السياسية منها، على شخص الباحث وإنتاجيته، وكذلك على مسار البحث العلمي على الصعيد الوطني ككل. فالباحث هو ابن تلك البيئة الاجتماعية، التي قد تكون إمّا بيئة مؤاتية للبحث أو معيقة له، كما تؤثّر المنظومة السياسية القائمة على مسار البحث العلمي، من خلال السياسات البحثية الوطنية التي تنتهجها السلطة الحاكمة، ويؤكّد على ذلك عمر الهمشري في دراسته التي حملت عنوان "مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته" في قوله:

> إنّه من الصعوبة بمكان دراسة مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي بصورة واضحة دون التعرّض لعلاقة البحث العلمي بالمجتمع العربي، إذ من المعلوم أنّ أي نشاط بحثي في المجتمع مرتبط ارتباطًا وثيقًا بظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكنولوجية والإدارية، وكذلك بنظرة المجتمع إلى البحث العلمي وحاجته إليه (همشري، 2015، ص. 8)

فالبحث العلمي وإن كان نشاطًا قائمًا على جهود الباحثين كأفراد، إلّا أنّ هذه الجهود لن تُستثمر بالشكل المطلوب إذا لم تتوفّر لها البيئة المؤسساتية الملائمة من جامعات ومراكز أبحاث محفّزة على البحث والابتكار، وبيئة اجتماعية حاضنة لمجتمع الباحثين، ومنظومة سياسية داعمة

للبحث العلمي سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وقد شهدت وتشهد معظم البلدان العربية حالة عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، ما جعلها عرضة للحروب المتكرّرة، والأزمات الاجتماعية السياسية على أنواعها: أزمة الهوية، والتشرذم الطائفي، وانعدام الأمن، وانتشار البطالة، والفساد الإداري، وقمع الحريات...الخ، الأمر الذي جعل من تخلّفها عن اللحاق بركب التطوّر الاقتصادي والتكنولوجي والإنمائي العالمي أمرًا واقعًا. (Zahra, 2011). فالمشهد العربي العام لا يبدو مستقرًا على الإطلاق، لا سيّما بعد مرحلة ما سُمّي "بالربيع العربي" وحالة الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية التي عمّت عددًا كبيرًا من البلدان العربية، "فقد أخفقت الدولة الوطنية العربية في تحقيق الحد الأدنى من حق الإنسان العربي في حياة حرّة وكريمة وآمنة في وطنه، وفي تحقيق أول وأهم مهمة من مهامها، وهي التنمية الوطنية المستقلة والمستدامة" (مؤسسة الفكر العربي، 2015، ص. 82). وما تعاقب التقارير الدولية التي توصّف الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والمعرفية في البلدان العربية، وتضع التوصيات وخارطة الطريق لها للخروج من الأزمات الراهنة والالتحاق بركب الدول المتقدّمة (Center for Mediterranean Integration & World Bank, 2013; United Nations Development Programme, 2003; United Nations Development Programme, 2014; United Nations, 2015)، سوى خير دليل على أنّ البلدان العربية لا تمتلك إلى حد الآن السياسات والاستراتيجيات الوطنية التنموية اللازمة لإدارة البلاد، والسير بها قُدمًا إسوة بمثيلاتها من الدول النامية، ومواجهة التحدّيات الإقليمية والدولية، وبالتالي فإنّها ما زالت تعيش ما يشبه الوصاية الخاضعة للهيمنة الدولية (مؤسسة الفكر العربي، 2015). ويرى Zahlan أنّ هذه التدخلّات الأجنبية قد ساهمت في تقويض سيادة النظم العربية وتشتيتها عن مساعيها الوطنية، وقد أرجع ذلك إلى غياب السياسات العلمية الوطنية التي تدعم البحث العلمي من جهة، وتعمل على استثماره في التنمية والتكنولوجيا من جهة أخرى، ومن ثم عدم وجود تعاون عربي وغياب الثقة المتبادلة، ما يجعل أي مشروع وحدوي أو

تعاوني على صعيد المنطقة العربية صعب التحقيق، أضف إلى ذلك غياب المعلومات الإحصائية الدقيقة التي تمكّن من قراءة معمّقة للواقع العربي بما يتيح التخطيط للمستقبل (Zahlan, 2012).

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي يجعل من البلدان العربية –على الرغم من امتلاك معظمها الثروات المادية والبشرية والفكرية الكفيلة بجعلها في مصاف الدول المتقدّمة، وعلى الرغم من العديد من المحاولات التنموية– "بلدانًا متخلّفة" عاجزة عن النهوض والتقدّم؟

ويرى Diamond أنّ المشكلة لا تكمن في ندرة الموارد المادية أو البشرية، ولا في المنظومة الاجتماعية القائمة، فقد استطاعت دول مشابهة بالتركيبة الاجتماعية، سواء الدينية أو العرقية، من تحقيق خطوات كبيرة في التقدّم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما في تركيا وبنغلادش وألبانيا والسنغال. كما لا يرجع تخلّف المنظومة السياسية إلى نقص الموارد المادية–فدول الخليج العربي تمتلك من رأسمال ما يوازي أو يزيد عن رأسمال بلدان أوروبية متقدّمة كالنروج وفرنسا وبريطانيا– إنّما المشكلة–يُتابع Diamond– تكمن في تركيبة النظام السياسي نفسه. فهو نظام مغلق وقمعي، يقوم على التبعية الاقتصادية والتقنية الخارجية ولا سلطة فيه للمجتمع المدني ولا للمؤسسات، أضف إلى ذلك تردّي منظومة التعليم والبحث العلمي، وانتشار الفساد الإداري، وقمع الحرّيات، وانتشار البطالة بين الشباب...الخ، كما تتفرّد البلدان العربية عن غيرها بالوضع الإقليمي القائم نتيجة الصراع العربي–الإسرائيلي، وتشكّل هذه العوامل مجتمعة عائقًا أمام انتقال البلدان العربية إلى تطبيق النظام الديمقراطي (Diamond, 2010). وعلى الرغم من أنّ التوصيف الذي أورده Diamond يعبّر إلى حد كبير عن صورة الوضع الراهن في البلدان العربية، إلّا أنّ مقاربته لم تخلُ من الانحياز الواضح للمنظومة الغربية المهيمنة، أكان من حيث المنطلقات إذ اعتبر أنّ دمقرطة الدول باتت شأنًا عالميًا ولم تعد شأنًا غربيًا، أو من حيث التوصيات إذ اعتبر أنّ خروج البلدان العربية من مأزق المنظومة السياسية الديكتاتورية يعتمد على ضغط كل من الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي في

هذا الاتجاه؛ بكلام آخر عبر منظومة الهيمنة الغربية. كما أنّ مقارنة البلدان العربية بمثيلاتها من البلدان التي انتقلت أو خطت خطوات إصلاحية كبيرة في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ليست مقارنة متوازية، فلا يمكن فصل الأزمات والتحدّيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها البلدان العربية عن الوضع الإقليمي المتأزّم والمتمثّل بوجود "إسرائيل". فوجود دولة "إسرائيل" ليس "عاملًا لهيمنة الأنظمة العربية على شعوبها لتفريغ غضبهم على قضية خارجية" فحسب كما خلُص Diamond (2010, p. 101)، وإنّما هو في الأساس عامل لفرض مزيد من التدخّل والهيمنة الغربية الأميركية "مع" الأنظمة العربية على شعوبها. فإطلاق مصطلح "الشرق الأوسط الجديد" على لسان وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، كان من تل أبيب عاصمة "إسرائيل" في العام 2006 أبّان حربها على لبنان، كتأكيد لمشروع المحور الأميركي–الإسرائيلي في إعادة تشكيل المنطقة (Nazemroaya, 2006). ولا تكتفي الهيمنة الغربية الأميركية بفرض مشروعها ونموذجها السياسي الاقتصادي على البلدان النامية عمومًا، والبلدان العربية تحديدًا، بل تجعلهم "يريدون ما تريد" على حد تعبير Graf، فتُصرف الأموال الطائلة على أبحاث علمية هي في الحقيقة تروّج للنموذج الديمقراطي الغربي "المعوّلم"، على أنّه الحل الأمثل لمشاكل الشعوب في البلدان النامية (Graf, 1996). ونظرًا لغياب المعلومات الإحصائية الوطنية، واعتماد التقارير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية على ما توفّره الهيئات الدولية من أرقام، فمن المشروع طرح السؤال حول مدى مصداقية وموضوعية هذه التقارير في توصيف الواقع العربي! كما لا بدّ من التساؤل حول كيفية تشكيل صورة العرب لأنفسهم. فإلى أي مدى يستطيع مَن يتعرّض لهيمنة إدراكية ومعرفية رؤية الواقع بشكل محايد وموضوعي، وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة التحدّيات الوطنية والإقليمية؟!

وبالعودة إلى البحث العلمي بشكل عام، والوصول الحر للمعلومات بشكل خاص، فإنّ تردّي منظومة التعليم في البلدان العربية، وتراجع مستوى المؤسسات الجامعية الحكومية التي تُعدّ المنتج

الرئيس للبحث العلمي، وضعف السياسات الوطنية للبحث العلمي (مؤسسة الفكر العربي، 2013)، هو محصّلة منظومة اجتماعية سياسية متخلّفة تعتمد على الأجندات الدولية، بعيدًا عن مصالحها الوطنية والإقليمية، في ظل شبه غياب لسياسات وطنية للتنمية والبحث العلمي.

3.6.5 الهيمنة المعرفية الغربية

اعتبر ستة مشاركين من أصل عشرة أنّ هناك هيمنة معرفية غربية، جعلت من المعرفة حكرًا على فئة معينة من الناشرين التجاريين الكبار خصوصًا، ومن الدول المتقدّمة اقتصاديًا وصناعيًا عمومًا. "فالعلوم والمعرفة باتت سلعة تحتكرها فئات معينة وأمم معينة تمتلك القدرة المادية"، كما أنّ هناك "عنصرية تجاه منشورات العالم الثالث...ويُفرض عليهم النشر العلمي في مجلات ذات معامل تأثير عالية، وهذا ما لا توفّره المجلات العربية".

لا شكّ أنّ المعرفة هي حرّة وملك للبشرية جمعاء، أمّا النشر العلمي للمعرفة فهو صناعة، وسوق عالمي تحوّل معه البحث العلمي إلى "سلعة تنافسية"، سواء في الممارسات العلمية أو في آليات النشر أو حتى في اللغة والحيّز الجغرافي. والحديث عن الهيمنة المعرفية الغربية في مجال النشر العلمي، حديث شائك ومتشعّب يحتاج بحد ذاته إلى دراسة مستقلّة، إذ أنّ منظومة النشر العلمي بكافة مراحلها هي متلازمة إلى حد كبير مع منظومة البحث العلمي الأكاديمي في علاقة من التأثير المتبادل. وقد طالت الهيمنة المعرفية نظام الاتصال العلمي (Scholarly Communication System) في كافة مراحله وأشكاله: من ندوات ومؤتمرات، وتمويل، وإنتاج بحثي، ونشر علمي، ووصول للمعرفة، وصولًا إلى معايير العلمية بحد ذاتها. وقبل مناقشة الهيمنة المعرفية الغربية وأشكالها في مجال النشر العلمي وموضع الوصول الحر للمعلومات منها، لا بدّ أولًا من توضيح ما المقصود بمصطلح الهيمنة.

الهيمنة (Hegemony) كما عرّفها Whitworth هي عملية تواصلية سلطوية بين طرفين: المُهيمِن والمُهيمَن عليه، كهيمنة الطبقة البورجوازية على الطبقة العامة، أو كهيمنة دولة على دولة أو دول أخرى. ولا تفترض الهيمنة اللجوء إلى استخدام القوة، بل يكون هناك ما يشبه التوافق الضمني بين الطرفين، القائم على نوع من المصالح المشتركة المعلنة يكون المُهيمِن هو الطرف المقرّر فيها (Whitworth, 2014). من هنا فإنّ هناك نوعين من الهيمنة: النوع الاجتماعي الطبقي الذي هو أقرب لمفهوم السيطرة (Domination) كما تناوله Gramsci، والنوع السياسي الدولي الذي هو أقرب لمفهوم القيادة العالمية (International Leadership) كما تناوله Keohane (Ougaard, 1988). علمًا أنّ النوع الاجتماعي الطبقي يصحّ أيضًا في الشأن السياسي الدولي، حيث يمكن اعتبار القوى الدولية المُهيمِنة والأخرى المُهيمَن عليها، نوعًا من أنواع الطبقات الاجتماعية الدولية. من هنا يمكن القول إنّ الهيمنة المعرفية هي عملية تواصلية سلطوية بين الأطراف المعنية بالنشر العلمي: من مؤلّف، وناشر، ومحكّم، وقارئ...الخ، ضمن المنظومة الثلاثية: المعرفة، والنشر، والسلطة. وهي تمزج بين مفهوم الهيمنة المعرفية كما جاء عند Gramsci و Foucault (Weiner, 1998)، ومفهوم الهيمنة السياسية كما جاء عند Keohane. فالهيمنة هنا، من جهة هي سيطرة لطبقة معينة من أفراد أو مؤسسات على مجال النشر العلمي، واحتكار آلياته وممارساته ومعاييره، ومن جهة أخرى هي قيادية دولية تعمل على تنظيم حركة النشر العلمي عالميًا. فالسلطة بحدّ ذاتها لا يمكن اعتبارها إيجابية أو سلبية، إنّما ما يحدّد ذلك هو ممارساتها وأثر ذلك على الأطراف المعنيين. وفيما يأتي سيتم مناقشة أبرز هذه الممارسات ووجه الهيمنة المعرفية فيها:

1.3.6.5 هيمنة الجغرافيا السياسية

في مقابل مفهوم الوصول الحر للمعلومات العلمية "للأغنياء والفقراء" كما ورد في مبادرة بودابست (“Budapest Open Access Initiative,” 2002)، هنالك أيضًا مفهوم المعلومات أو علوم "الأغنياء والفقراء". فما أن أصبحت المعرفة ضمن وسيط اتصالي–الذي هو غالبًا في مجال النشر العلمي للدوريات أو المجلات العلمية– حتى باتت خاضعة لمجموعة من العوامل الاقتصادية السياسية التي تعمل على تحديد "هويتها". فمن يمتلك السلطة هو من يقرّر ما هو "علم" وما هو ليس "بعلم". وكما قسّمت منظومة العولمة السياسية الاقتصادية العالم إلى بلدان متقدّمة–الغربية تحديدًا– تكون بمثابة المحور وبلدان نامية تكون بمثابة الأطراف، كذلك قامت منظومة النشر العلمي "المعولم" بتقسيم المعرفة أو العلوم إلى "علوم المحور" (Central Science) و"علوم الطرف" (Periphery Science). يقوم فيها (المنظومة) باحثو البلدان المتقدّمة بدور المنتج للمعرفة، وباحثو البلدان النامية بدور المستهلك لها (Salager-Meyer, 2008). فالإنتاج العلمي الغربي يحتل ما نسبته 90% من المعرفة المنشورة عالميًا، بينما لا يتجاوز الإنتاج العلمي الصادر عن البلدان النامية، ومن ضمنها البلدان العربية ما نسبته 2% (Ali, 2004). إذ أنّ ما يُنتج من علوم في البلدان النامية يُعتبر إنتاجًا محليًّا، لا مرئية له على الخريطة المعرفية العالمية ما لم يُنشر في الدوريات العلمية التي تصدر في معظمها عن البلدان الغربية، وتحديدًا الأنجلو–أميركية (Nour, 2005; Pabón-Escobar & Costa, 2006). من هنا فإنّ توزيع "الثروة المعرفية" جغرافيًا، قد ارتبط إلى حدّ كبير بتوزيع "الثروة الاقتصادية" جغرافيًا أيضًا. وما بروز مفاهيم في مجال النشر العلمي ترتبط بقيم إنسانية كالعدالة والمساواة والحرية–والتي نادت بها حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية منذ نشأتها: "كالعدالة الاجتماعية العالمية" (Global Social Justice) التي تطالب بما يشبه إعادة توزيع "الثروة المعرفية ما بين "منطقة الشمال الغنية" "ومنطقة الجنوب الفقيرة"، و"العدالة المعرفية" (Cognitive Justice) التي تطالب بالاعتراف

بالعلوم "المحلية" التي تقع خارج المنظومة العلمية الغربية– سوى ردة فعل على تصاعد هذه الهيمنة (Chan- Tiberghien, 2004).

2.3.6.5 هيمنة اقتصادية

إنّ صناعة المعرفة لا يمكن أن تكون منفصلة عن الشأن السياسي الاقتصادي، وهي تقع في قلب منظومة الهيمنة العالمية (Laclau, 1999). ومع هيمنة العولمة الرأسمالية الأميركية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تطوّرت صناعة النشر العلمي، وتوسّع نفوذها الاقتصادي، حتى وصل الحال في ثمانينيات القرن العشرين إلى ما سُمّي "بأزمة الدوريات" (Serials Crisis) (Suber, 2016). ولا تقتصر أزمة الدوريات تلك على الارتفاع الكبير في الأسعار–بحيث لم تعد المكتبات بميزانياتها المحدودة قادرة على تحمّله– وإنّما شملت مجموعة من الممارسات الاحتكارية من قبل الناشرين، على الصعيدين الاقتصادي والعلمي. فمن الناحية الاقتصادية يتقاسم ثلاثة ناشرين هم: Elsevier و Springer و Wiley، الحصة الأكبر من أرباح سوق النشر العالمي. أمّا من الناحية العلمية، فقد قام الناشرون–ولتحقيق مزيد من الأرباح أيضًا– بتكريس اشتراكات المكتبات بحزمة محدّدة مسبقًا من الدوريات، تشتمل على عدد محدود من العناوين المصنّفة عالميًا "التي لا يمكن الاستغناء عنها" في البحث العلمي، والعدد الأكبر المتبقّي هي للعناوين التي لا يستخدمها أحد، وهو ما أطلق عليه البعض اسم "الصفقة الكبرى" (Big Deal) (Young, 2009). وقد شكّلت "أزمة الدوريات"، أحد الدوافع الرئيسة لانطلاق حركة الوصول الحر في سبيل وضع حد للنموذج الاحتكاري في النشر العلمي، غير أنّ الناشرين التجاريين الكبار أنفسهم سرعان ما أعادوا نصاب الأمور إلى ما يصب في مصالحهم، عبر احتواء نموذج النشر الحر، الأمر الذي عزّز من نفوذهم وهيمنتهم الاقتصادية والعلمية على السواء (Moskovkin, 2010).

3.3.6.5 هيمنة اللغة الإنجليزية

لا يختلف اثنان على أنّ اللغة الإنجليزية هي اللغة المُهيمِنة عالميًا: سواء سياسيًا أو اقتصاديًا، أو تكنولوجيًا، أو بحثيًا. وعلى الرغم من وجود لغات أخرى معتمدة في النشر العلمي، إلّا أنّ اللغة الإنجليزية تتصدّر النشر العلمي العالمي من دون منازع؛ فعلى أي باحث إذا أراد النشر في الدوريات المصنّفة عالميًا، أن يكون ذلك باللغة الإنجليزية (Marginson & Ordorika, 2010). غير أنّ الهيمنة اللغوية الإنجليزية لا تنحصر باللغة بحدّ ذاتها فقط، وإنّما تمتد أيضًا لتشكّل هيمنة ثقافية أنجلو–أميركية على الثقافات الأخرى في المحافل العلمية العالمية: من مؤتمرات، وندوات، ومحاضرات، كما في الموضوعات البحثية المطروحة. ففي حين تُصنّف موضوعات البحث الأميركية أو البريطانية الأكثر تفصيلًا والتصاقًا بالشأن المحلي على أنّها موضوعات عالمية، تصنّف بالمقابل الموضوعات الوطنية التي تقع خارج هذَيْن البلدَين على أنّها موضوعات محلية لا ترقى إلى مستوى النشر العالمي. الأمر الذي يجعل من البحث والنشر للباحثين غير الأنجلو–أميركيين عملية معقدّة. فإذا اختار الباحث موضوعًا بحثيًا يطال المجتمع الذي ينتمي إليه، فإنّه على الأرجح لن يحصل على حق النشر في الدوريات العالمية كونه سيصنّف على أنّه بحثٌ محليٌّ، وإذا اختار البحث في موضوعات عالمية تنال قبول الناشرين العالميين، فإنّه لن يكون لبحثه من أثر على مجتمعه (Meriläinen, Tienari, Thomas, & Davies, 2008). وتعتبر الهيمنة اللغوية أحد العوائق التي لم يستطع نموذج الوصول الحر في النشر العلمي تجاوزها، فما زال نطاق مرئية دوريات الوصول الحر مرهونًا بالنشر باللغة الإنجليزية (Suber, 2016).وما يميّز الهيمنة اللغوية عن غيرها من الهيمنات في مجال البحث والنشر العلميَّين، هو أنّها تطال على حد سواء البلدان المتقدّمة غير المتحدّثة باللغة الإنجليزية والبلدان النامية، بينما تطال الهيمنات الأخرى بشكل أساسي البلدان النامية حصرًا.

4.3.6.5 هيمنة الأبستمولوجيا

يقوم البحث العلمي على نموذج فكري (Paradigm) يتضمّن منطلقات معرفية (Epistemology) ووجودية (Ontology) ترسم بدورها الإطار النظري المعتمَد في البحث، إضافة إلى المنهجية العلمية المتّبعة في الإجابة على الأسئلة البحثية المطروحة (Bhattacherjee, 2012). ومنذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين، سيطر نموذج فكري غربي أحادي على البحث والنشر العلميَّين، إذ بات النموذج الوضعي (Positivism) والأبحاث الأمبريقية (Empiricism) القاسم المشترك في غالبية الإنتاج العلمي (Giorgi, 2005, p. 75). وعلى الرغم من ظهور العديد من المدراس والمقاربات الفكرية في القرن العشرين، إلّا أنّ الإنتاج العلمي والنظريات المعتمَدة فيه–لا سيّما في العلوم الإنسانية والاجتماعية– كانت تدور في فلك الحتمية العلمية التكنولوجية، التي تمثّلها المقاربة الوضعية المطبّقة في العلوم البحتة والتطبيقية. وهو ما أطلق عليه Agger تسمية "هيمنة المسارات" (Disciplinary Hegemony)، وتتضمّن: الهيمنة الأبستمولوجية، والهيمنة النظرية، والهيمنة المنهجية، ما جعل الإنتاج العلمي أحادي التوجّه، وكل ما يقع خارج هذه المقاربة لا يُعدّ إنتاجًا علميًا صالحًا للنشر في الدوريات العالمية (Agger, 1989). ولم تقتصر تلك الهيمنة الأبستمولوجية على الإنتاج العلمي فحسب، بل امتدت لتشمل منظومة التعليم أيضًا. فالكتب المعتمدة في التدريس تطبّق هذه المقاربة حصرًا، حتى بات مفهوم العلم "معولمًا"، وفقًا للمنظومة الغربية الأنجلو–أميركية (Cobern & Loving, 2001; Hobart, 1993; Paraskeva, 2011).

5.3.6.5 هيمنة التحكيم

تُعتبر الدوريات العلمية المصدر الرئيس للإنتاج البحثي، وتتميّز تلك عن غيرها من المنشورات العلمية بمجموعة من الخصائص أهمّها: التحكيم بالأقران (Peer Review)؛ إذ يقوم

مجموعة مختارة من الأكاديميين بتحكيم العمل البحثي المُرسَل للناشر وإعطاء الملاحظات حوله، وصولًا إلى اتخاذ القرار بنشره أو رفضه. وبما أنّ الدوريات العلمية هي منتج غربي المنشأ، يُسيطر على عملية التحكيم تلك طبقة نخبوية من الأكاديميين الغربيين، وتحديدًا الأميركيين أو الإنجليز (Weiner, 1998). وتهدف عملية التحكيم من حيث المبدأ إلى تجويد البحث العلمي المنشور، إلّا أنّ الأمور لا تجري دومًا بالشكل الإيجابي المرجو؛ إذ يتعرّض الكثير من أعمال المؤلفين للإقصاء والتمييز –أكان نتيجة فرض غير مبرّر لمنهجية علمية أو إطار نظري، أو بسبب الانتماء لمؤسسة غير مصنّفة عالميًا، أو بسبب جنسية المؤلف– لا سيّما المؤلفين القادمين من البلدان النامية، حتى أُطلق على عملية التحكيم تلك تسمية "الصندوق الأسود"، فلا أحد يدري ما هي الأسس والمعايير المتّبعة. ومع ازدياد النقاش حول مدى مصداقية هذه العملية، بدأ مفهوم "التحكيم المفتوح" (Open Peer Review) بالانتشار، كرد فعل على نقص الشفافية والهيمنة من قبل المحكّمين في الدوريات العلمية العالمية (Aalbers, 2004; Kitchin & Fuller, 2003).

6.3.6.5 هيمنة معامل التأثير

مع تطوّر النشر العلمي الإلكتروني، ظهرت مجموعة من الممارسات البيبليوغرافية سُمّيت بالقياسات البيبليومترية أهمها: قياس معامل التأثير (Impact Factor). يقوم هذا الأخير على حساب عدد الاستشهادات المرجعية بمقالات دورية ما، خلال مدة زمنية محدّدة بهدف تصنيفها. ويعتبر هذا التصنيف الكمّي مؤشرًا لنوعية المقالات العلمية المنشورة في الدورية، وبالتالي فإنّه يزيد من صيتها العلمي ضمن المجتمع الأكاديمي (Vanclay, 2012). ومع وجود هيمنة غربية أنجلو–أميركية في الجغرافيا، والاقتصاد، واللغة، والأبستمولوجيا، والتحكيم، كان من الطبيعي أن يحصد الناشرون الأنجلو–أميركيون العدد الأكبر من الاستشهادات المرجعية لدورياتهم، وبالتالي الحصول على معامل

تأثير مرتفعة (Herb, 2010a). الأمر الذي أسهم بتعزيز احتكارهم وإحكام هيمنتهم في مجال النشر العلمي العالمي. فالمؤسسات الأكاديمية لا سيّما في مجال العلوم، تفرض على باحثيها النشر في الدوريات العلمية ذات معامل التأثير المرتفعة من أجل الترقية العلمية؛ علمًا أنّ معظم دوريات البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية، هي غير مكشّفة في قواعد البيانات العالمية الغربية، وبالتالي فهي لا تمتلك معامل تأثير (Contreras, 2012). وقد كانت مسألة ارتفاع الاستشهادات المرجعية من خلال تحسين مرئية المقالات العلمية، من أهم الدوافع التي استُخدمت للترويج لنموذج النشر ضمن الوصول الحر (Xia, 2013). غير أنّ الممارسة العملية أثبتت أنّ الدوريات التي نشأت مع الوصول الحر–أو ما يُسمّى بالوصول الحر الذهبي– لا تتمتّع حتى الآن بمعامل تأثير مرتفعة، في حين ازدادت معدّلات التأثير لدى الدوريات التابعة لكبار الناشرين التجاريين التي اعتمدت نموذج الوصول الحر الهجين، وبالتالي ازدادت هيمنتها.

4.6.5 الفجوة الرقمية

اعتبر ستة مشاركين من أصل عشرة أنّ الفجوة الرقمية تشكّل أحد عوائق تبنّي الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية، وأنّ "الفجوة الرقمية العربية لا تتعلّق فقط بالبنية التقنية للمعلومات، وإنّما بالقدرة على الوصول إلى المعلومات واستخدامها... والمساهمة في إعادة الإنتاج".

إنّ الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية هو وليد البيئة الرقمية؛ وقد ارتبط منذ إطلاقه رسميًا مع المبادرات العالمية، بظهور تكنولوجيا جديدة هي الإنترنت، التي سمحت بدورها بتوزيع عالمي حر عادل للمقالات العلمية المحكّمة، في سبيل التأسيس لحوار فكري إنساني يوحّد العالم أجمع في بحثه عن المعرفة (“Budapest Open Access Initiative,” 2002).

شكّل وجود الإنترنت والانتشار غير العادل لها–سواء ما بين المجتمعات في الدولة الواحدة، أو بين الدول على الصعيد العالمي– نوعًا من الشرخ المعلوماتي التكنولوجي سُمّي "بالفجوة الرقمية". وقد عرّفها Warschauer على أنّها "الطبقية الاجتماعية الناجمة عن عدم تكافؤ القدرة على الوصول، واستخدام، وإنتاج المعرفة، باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال" (Warschauer, 2011, p. 1). فإذا كان ثمة شرخ هنا فهو ليس بشرخ معلوماتي تكنولوجي ذي قطبين–بين من يمتلك البنية التحتية للإنترنت، وبين من لا يمتلكها– وإنّما هو شرخ اجتماعي ناتج عن "طبقية" في القدرة على الوصول، واستخدام، وإنتاج المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فمجرّد وجود الإنترنت أو إتاحتها للجميع، لا يعني بمكان إلغاء "الفجوة الرقمية" (Warschauer, 2011). وفي اتجاه آخر، عرّف كل من Brooks و Donovan و Rumble الفجوة الرقمية انطلاقًا من منظورين: الأوّل أنّها الفجوة الموجودة ما بين البلدان التي تمتلك الوصول إلى المصادر الإلكترونية للمعلومات والأخرى التي لا تمتلكه، والثاني أنّها الاختلاف في القدرة والثقافة المعلوماتية (Information Literacy) ما بين "البلدان المتقدّمة" والبلدان المتخلّفة". وإنّ هذا التخلّف هو نتيجة ثلاثة عوامل رئيسة: "ضعف التمويل، وضعف المهارات في استخدام الكمبيوتر والإنترنت، وضعف اللغة الإنجليزية" (Brooks, Donovan, & Rumble, 2005). وينسجم هذا التعريف مع النظرة الحتمية الغربية للتكنولوجيا والعلوم والتنمية، التي تُظهر تكنولوجيا المعلومات على أنّها أداة" محايدة" (Neutral) تنفصل عن الشأن السياسي الرأسمالي العالمي، وعلى أنّها "الحل الوحيد " لمشاكل الشعوب الفقيرة، وأنّ تطبيقها بالشكل الأنسب كفيل بإخراجها من تخلّفاتها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية...الخ، وبالتالي تصبح مؤهّلة للانضمام إلى ما يُسمّى "مجتمع المعلومات" أو "مجتمع المعرفة". كما أنّ اعتبار ضعف اللغة الإنجليزية كأحد عوامل هذا التخلّف ما هو إلّا مؤشر على الهيمنة الغربية الأنجلو–أميركية التي تُمارَس على البلدان الأخرى، ولا سيّما البلدان النامية. وينقسم العالم وفقًا لهذه الرؤية إلى قطبين اثنين: "الأغنياء معلوماتيًّا"

والفقراء معلوماتيًّا"؛ أولئك الذين "يملكون" وأولئك الذين "لا يملكون" (Haider, 2008). وبالعودة إلى Warschauer ومنظوره الاجتماعي للفجوة الرقمية، يرى أنّه لا يمكن التحدّث عن نوع واحد من الوصول باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإنّما أنواع متعدّدة تكون على مستويات مختلفة، وليس ضمن تلك الازدواجية القطبية، وهي تختلف باختلاف البيئة الاجتماعية التي تُوجد فيها.

ويُضيف Warschauer أنّ امتلاك الوصول باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال يرتبط بشكل أساسي بموازين القوى العالمية السياسية والاقتصادية، وليس بالتعليم والثقافة المعلوماتية (Warschauer, 2011, p. 14). وما زالت المنظمات الدولية تجتهد في عقد القمم والمؤتمرات، ووضع أجندات المعلومات والإبداع والتطوير والتنمية للعالم أجمع، وآخرها أجندة الأمم المتحدة في العام 2015 تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة (United Nations, 2015)، وذلك في سبيل محاربة الفقر، والجوع، والأمية، والمرض، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية...الخ، عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولكن دون جدوى (علي & حجازي، 2005). واعتبر علي وحجازي أنّ تلك الأجندات ما هي إلّا تهيئة لمجتمعات البلدان النامية–ومن بينها البلدان العربية– كي تصبح سوقًا لاستهلاك منتجات اقتصاد المعرفة الغربية. وأكّدا في مقاربتهما لمفهوم "الفجوة الرقمية" على مسألة عدم حيادية التكنولوجيا والإنترنت، التي تخضع للتكتّلات العالمية السياسية والاقتصادية، والتي تزيد من هيمنة واحتكار القوى السياسية الدولية التي تمتلكها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية (علي & حجازي، 2005). وليس الوصول الحر ببعيد عن هذا النقاش المزدوج القطبين بين "الأغنياء والفقراء". كما ورد في المبادرة العالمية الأولى للوصول الحر للمعلومات العلمية ("Budapest Open Access Initiative," 2002). وتصح هنا مقاربة Warschauer، في أنّ توفير الإنترنت لا يعني بالضرورة إلغاء الفجوة الرقمية، وأنّ توفير الوصول الحر إلى المعلومات لا يعني

إلغاء هذه الفجوة. فالوصول الحر هو نموذج اقتصادي للنشر العلمي خاضع للمنظومة الاقتصادية العالمية، يستخدم الإنترنت التي هي ليست بمكان حيادية.

5.6.5 ضعف الإنتاج البحثي العربي

اعتبر خمسة مشاركين من أصل عشرة أنّ هناك ضعفًا في الإنتاج البحثي العربي كمًّا ونوعًا، وأنّ الإنتاج البحثي العربي الرصين هو ليس ضمن الإتاحة الحرّة، وما يُتاح على الإنترنت يشمل الجيد والرديء، فضلًا عن أنّ هناك نقصًا في الإنتاج الفكري العربي الرقمي مقارنة بالإنتاج العالمي.

إنّ الطرح المتكرّر لمسألة ضعف الإنتاج البحثي العربي–سواء أكان من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية، وبغض النظر عن الأرقام التقريبية المتداولة حوله– يؤكّد على أنّ هناك مشكلة ما في البحث العلمي العربي. فقد أجمعت التقارير الدولية والعربية على ضعف المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت مقارنة باللغات العالمية الأخرى، ومن ضمنه المحتوى البحثي، وعُقدت من أجل ذلك العديد من المؤتمرات، وأُطلقت مجموعة من المبادرات الدولية والعربية بهدف تعزيز المحتوى الرقمي العربي أبرزها: دوليًا، مبادرة الإسكوا التي أُطلقت في العام 2003، وعربيًا، مبادرة الملك عبد الله للمحتوى الرقمي التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في العام 2009 (الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003، 2005؛ عبيد، 2015). وقد ربط البعض ضعف المحتوى العربي الرقمي بقضية التنمية، وبالمكانة المتدنية التي تحتلها ضمن الأجندات الاقتصادية العربية، الأمر الذي يحول بينها وبين الانضمام إلى "مجتمع المعرفة"، وأشار عبيد في هذا الإطار إلى أنّه: "يمكن للمحتوى العربي أن يتطوّر عندما تصبح قضية التنمية، بكل أشكالها، هي القضية الأولى. وسيتطوّر المحتوى العربي جدًا عند إدراك المجتمعات وقياداتها بأنّ العصر الراهن والمستقبل هما عصر المعرفة". واعتبر عبيد أنّ مسؤولية هذا التطوير تقع بشكل رئيس على عاتق مؤسسات المعلومات–لا سيّما الجامعات

ومراكز الأبحاث–التي عليها نشر المحتوى العلمي الرصين، وإنشاء قواعد المعلومات، وإتاحتها للمستفيدين (عبيد، 2015، ص. 7). غير أنّ مؤسسات المعلومات تلك وخاصة الجامعات، تعاني من سلسلة من الأزمات أبرزها: انحدار المستوى التعليمي، ورداءة الإنتاج البحثي عمومًا، والفساد الإداري، وغياب الرقابة، والتدخّلات الحزبية، ما أفرز بيئة أكاديمية بحثية مأزومة، وبالتالي إنتاجًا بحثيًا ضعيفًا على مختلف الأصعدة في معاييره، وأسسه، وضوابطه، وحجم إنتاجيته. وفي تحليله لمنظومة البحث العلمي في البلدان العربية وجد الطائي، أنّ هناك ضعفًا في البنية البحثية العربية، سواء أكان على مستوى الإشراف، أو التمويل أو التنسيق. وقد نتج ذلك عن غياب السياسات والاستراتيجيات البحثية الوطنية والمؤسساتية الواضحة. كما أنّ الخلل الحاصل في تطبيق الإجراءات والقوانين الإدارية، أفرز منظومة فاسدة تنتشر فيها المحسوبيات، وتقوم على المصالح المتبادلة وتغيب عنها الأخلاقيات البحثية والعلمية، ما يُفرغ البحث العلمي من مضمونه وأهدافه وجدواه الاجتماعية والاقتصادية (الطائي، 2012). فالبحث العلمي هو وليد تلك المنظومة الاجتماعية القائمة، سواء أكانت عبارة عن المجتمع الصغير على صعيد الجامعة، أو المجتمع الكبير على صعيد الدولة في البلدان العربية، الذي يعيش (المجتمع) ضمن سلسلة أزمات اجتماعية وسياسية واقتصادية وأمنية متتالية. فإذا كان الإنتاج البحثي العربي بحدّ ذاته مأزومًا، كيف سيكون إذًا حال المحتوى العربي الرقمي على الإنترنت؟

ويضاف إلى وضع البحث العلمي القائم، غياب الإحصاءات العربية التي تُحصي حجم الإنتاج البحثي الفعلي، إذ لا يوجد هيئة أو جهة عربية موحّدة تقوم بتكشيف أو إحصاء الإنتاج البحثي على صعيد البلدان العربية (همشري، 2015). في المقابل، تعتمد التقارير الإحصائية للإنتاج البحثي العربي على تلك الأرقام الضئيلة التي توفرّها كل من قاعدتي الاستشهادات المرجعية العالمية Scopus من Elsevier و Web Of Science من Thomson & Reuters، مع العلم أنّ هاتين القاعدتين تكشّفان الإنتاج المنشور في الدوريات العالمية حصرًا (Hanafi, Arvanitis, & Hanafi, 2013). كما لا بدّ من

الإشارة هنا إلى الفجوة الرقمية العربية القائمة بين المحتوى الرقمي والمحتوى الورقي المطبوع. فالإنتاج العلمي المتاح على الإنترنت–سواء من كتب أو مقالات علمية أو غيرها من مصادر المعلومات– لا يُشكّل سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج البحثي المنشور؛ إذ أنّ ثقافة النشر الورقي ما زالت هي المسيطرة في البلدان العربية (عليوة، 2009). وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة لحال الإنتاج البحثي في البلدان العربية، يرى Hanafi وآخرون أنّ هناك بدايات للنهوض بالبحث العلمي، تتمثّل بزيادة الإنفاق عليه، وإطلاق العديد من المبادرات والمشاريع العلمية الضخمة في عدد من البلدان العربية، لا سيّما في الخليج العربي. وفي دراسة تفصيلية لواقع البحث في كل بلد عربي على حدة، وجد أنّه يمكن تقسيمها وفقًا للمؤشّرات البحثية الإحصائية إلى أربع مجموعات: المجموعة الأولى تمتلك بنية بحثية عريضة مع نسبة تطوّر منخفضة (وهي تضم كلًا من الجزائر ومصر والمغرب والسعودية) والمجموعة الثانية تمتلك بيئة بحثية صغيرة وناشطة (وهي تضم كلًا من الأردن ولبنان وتونس) والمجموعة الثالثة تمتلك بنية بحثية متطوّرة (وهي تضم كلًا من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة) والمجموعة الرابعة تمتلك بنية بحثية متعثّرة (وهي تشمل باقي البلدان العربية) (Hanafi et al., 2013, p.18). ويُلاحظ في هذه المجموعات أنّ هناك عشرة بلدان عربية بدأت تخطو خطوات ملحوظة–وإن بنسب متفاوتة– نحو تطوير البحث والإنتاج العلمي العربي، بينما يبقى هناك اثنا عشر بلدًا عربيًا ما زال مجهول الهوية البحثية.

6.6.5 الفوضى المعلوماتية

أشار أربعة مشاركين من أصل عشرة إلى وجود فوضى معلوماتية عربية لا بدّ من معالجتها، وأنّه في حال لم تنظَّم حركة الوصول الحر للمعلومات، سينتج عن ذلك "فوضى معلوماتية"، ويصبح من الاستحالة بمكان الوصول إلى تلك المعلومات التي ستضيع في "أقبية" الإنترنت المظلمة. كما أنّه

لا يوجد جهود تقنية جدّية لتنظيم المحتوى العربي على الإنترنت، ما يجعل الوصول إلى المعلومة العربية ليس بالأمر الهيّن.

لقد وفّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إمكانيات كبيرة لإنتاج المحتوى الرقمي، ونشره وتوزيعه عبر شبكة الإنترنت. ولكن تبدو هذه الإمكانيات كسيف ذي حدّين: فمن جهة سهّلت عملية إنتاج المحتوى بأقل قيود ممكنة، ومن جهة ثانية أدّت إلى عشوائية معلوماتية أو ما يمكن تسميته "بفوضى المعلومات". فصناعة المحتوى الرقمي ما لم تترافق بمعايير الضبط، أو ما يُسمّى في مجال علم المعلومات بالمعالجة المقنّنة؛ عبر تنظيمها، وتكشيفها، وتخزينها باعتماد طرق معيارية لتسهيل عملية استرجاعها لاحقًا، كانت بحكم المعدومة. وقد أكّد عبيد في دراسته التي حملت عنوان "الارتقاء بالمحتوى الرقمي العربي" على أهمية أن يكون هذا المحتوى منظّمًا بطريقة تسهّل استرجاعه إذ قال: "وهنا تظهر أهمية أن يكون المحتوى قابلًا للبحث من خلال محرّكات البحث العامة والمتخصّصة، أي أن يكون الشكل التقني للمحتوى الرقمي مطابقًا لتقنيات البحث المعتمدة، بما في ذلك الكلمات المفتاحية المطلوبة" (عبيد، 2015، ص. 9). وبما أنّ صناعة المحتوى الرقمي العربي وتطويره ما زالت في بداياتها، كذلك فإنّ آليات تنظيمه ما زالت بدائية تعتمد على برمجيات حسابية قديمة من جهة، وتنحصر في كل بلد عربي على حدة من جهة أخرى؛ مع غياب كلي لأي تعاون عربي في مجال تنظيم المعلومات وأرشفتها وتبادلها (علي، 2010). أمّا في مجال المحتوى البحثي على وجه الخصوص، فتشكّل مقالات الدوريات العلمية المصدر الأساس للمعلومات، وهي تتلاءم بطبيعتها الدورية مع البيئة الرقمية المتسارعة التحديثات؛ إلّا أنّ الوصول إليها يبقى مرهونًا بالعمليات التنظيمية التي خضعت لها، بالشكل الذي يسهّل اكتشافها من قبل محركات البحث، وبالتالي يؤمّن وصول المستفيد إليها. وتقوم بعمليات تنظيم الإنتاج العلمي للدوريات العالمية العديد من الشركات المتخصصة بخدمات المعلومات (من تكشيف، واستخلاص، وفهرسة الاستشهادات المرجعية، وحساب معامل

التأثير...الخ) وأهمها: شركتي Elsevier و Thomson & Reuters، أمّا عربيًا، فلا يوجد أي قاعدة بيانات تقدّم هذه الخدمة. وقد أُنشئت عدة قواعد بيانات عربية تجارية (كالمنهل، والمنظومة، والمعرفة و AskZad وغيرها) لحصر الإنتاج العلمي العربي؛ لكن أي منها لا يُحصي الإنتاج العربي كله، عدا عن المشاكل التي ما زالت تواجهها تلك في عمليات البحث واسترجاع المعلومات (العسكر، 2015). وفي العام 2016 أطلقت المملكة العربية السعودية مشروع الفهرس العربي للاستشهادات (Arabic Citations Index, ACI)، كأول مبادرة عربية لتنظيم وتصنيف النشر العلمي العربي (من مجلات علمية، وسجلات، ومؤتمرات) كما هو مذكور على موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، صاحبة المبادرة (المصدر: http://units.imamu.edu.sa/deanships/SR/Pages/Arabic-Citation-Index.aspx). أمّا على صعيد تنظيم النشر العلمي ضمن الوصول الحر، فإنّه يتم تكشيف الدوريات العلمية العربية المسجّلة في "دواج"، وتُقدّم خدمة البحث في مقالاتها، الصادرة عن 14 بلدًا عربيًا والبالغ عددها 681 دورية. (www.doaj.org, August 2017). غير أنّ عددًا كبيرًا من دوريات الوصول الحر ما زالت غير مسجّلة في الدليل، وبالتالي يصعب الوصول إليها. أمّا المستودعات الرقمية المؤسساتية العربية، فهي ما زالت بعيدة عن الممارسات الموحّدة، ومعظمها يفتقر إلى سياسات واضحة للإيداع والأرشفة والحفظ (Carlson, 2015). وبالنظر إلى المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت عمومًا والإنتاج البحثي خصوصًا، يُلاحظ تأخّر البلدان العربية في تنظيمه، علمًا أنّ العديد من المبادرات الوطنية العربية قد أُطلقت، إلّا أنّ انحصارها بالمستوى الوطني يشتّت الجهود، ويُصعّب مسألة الوصول للمعلومات على الباحث العربي؛ وهذا ما جرى عند محاولة تجميع الإنتاج البحثي العربي الذي تناول موضوع الوصول الحر خلال إعداد فصل المراجعة، فليس مجرّد إتاحته بشكل مفتوح على الإنترنت سيكفل الوصول إليه. وما ندرة الأبحاث العربية التي تهتم بدراسة هذا الجانب– سواء في مجال تقويم المبادرات الوطنية الموجودة، أو قواعد البيانات التجارية العربية ومدى جودة

خدماتها وفعاليتها– سوى دليل على أنّ البنية التنظيمية المعلوماتية ما زالت غير واضحة المعالم، وإنّ أي زيادة لإنتاج المحتوى الرقمي العربي دون تطوير هذه البنية وتنظيمها، سيقود حتمًا إلى فوضى معلوماتية.

7.6.5 أزمة اللغة العربية

اعتبر أربعة مشاركين من أصل عشرة أنّ واقع اللغة العربية المتأزّم يشكّل أحد عوائق انتشار الوصول الحر للمعلومات–سواء أكان من ناحية تشتّت المصطلحات وتعدّدها، أو من ناحية وجود ضعف لغويّ في البحث العربي– "و[لا بد من] تصحيح منظورنا للغة العربية، تصحيح استخدامنا للغة العربية، ورفع مستوى اللغة العربية ".

إذا كانت الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات قد فرضت اللغة الإنجليزية لغة للعولمة، فإنّ كل البلدان بلغاتها المحلية قد واجهت هذا التحدّي، وقامت بأقلمة هذه التكنولوجيا لتتناسب مع لغتها وبيئتها الثقافية. فتكنولوجيا المعلومات ومعها حركة الوصول الحر، ليست بأوّل تحدٍّ يواجه اللغة العربية. وإذا كان من أزمة تمر بها اللغة العربية الآن فهي أزمة أصحابها معها، وليس لعيب فيها. وما التلاقح اللغوي الذي شهدته اللغة العربية عبر تاريخها، إلّا خير دليل على انفتاحها ومطواعيتها الثقافية؛ فالنص القرآني بحد ذاته يشتمل على كلمات كثيرة تدل على هذا التلاقح الثقافي اللغوي التاريخي، بما احتوى من كلمات من أصل فارسي، وهندي، وسرياني وغيرها (خالد، 2017). وأورد كل من علي وحجازي أنّ التحدّي الذي يواجه اللغة العربية ليس بتحدٍّ تقني– بل إنّ تكنولوجيا المعلومات إذا ما تمّ توظيفها بالشكل المناسب هي كفيلة بإصلاح وضع اللغة العربية المتأزّم– وإنّما المشكلة تقع نتيجة ما تعرّضت وتتعرّض له اللغة العربية من هجمات إيديولوجية منذ الاحتلال العثماني إلى أيامنا هذه. وقد زاد من حدّة هذه الهجمات نظرة بعض المفكرين والتربويين واللغويين

والسياسيين والعلماء العرب، إليها. فبين العامية والفصحى، وبين ضعف التعليم للغة وباللغة العربية، وبين تشتّت الترجمة للمصطلحات العلمية، وصولًا إلى استخدام الأحرف اللاتينية في كتابة العربية أو ما يُسمّى "الأرابيزي"، باتت اللغة العربية "تعاني أزمة حادة تنظيرًا وتعجيمًا وتعليمًا وتوظيفًا وتوثيقًا" (علي & حجازي، 2005). ويبدو أنّ الحكومات العربية قد بدأت تعي أهمية وجود اللغة العربية على الخارطة المعلوماتية، ويبدو أيضًا أنّ الحلول لهذه الأزمة المتشعّبة قد بدأت بوادرها من خلال العديد من المشاريع التي تعمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة وتطويع اللغة العربية مع البيئة الرقمية. فقد تضمنت المبادرات الدولية والعربية الرامية إلى تعزيز صناعة المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت العديد من التوصيات والإجراءات، التي تهدف إلى تعزيز وتطوير اللغة العربية بحدّ ذاتها، من تطوير وتعريب البرمجيات، وتطوير المعالجة الآلية للنصوص العربية، والرقمنة (Digitization)، وآخرها مبادرة الإمارات العربية المتحدة، التي تقع ضمن "رؤية 2021" لدعم المحتوى الرقمي العربي، ومن أهم مشاريعها: تعريب أسماء نطاقات الإنترنت (Domain)، إضافة إلى حماية المواقع من الاختراق الآلي عبر مشروع reCAPTCHA (Abubaker, Salah, Al-Muhairi, & Bentiba, 2015).

8.6.5 قيود الملكية الفكرية

اعتبر ثلاثة مشاركين من أصل عشرة أنّ الملكية الفكرية تشكّل عائقًا أمام انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية، فمن جهة هناك غياب لتشريعات الملكية الفكرية الواضحة التي تُعنى بالمحتوى الرقمي العربي المتقادم، ومن جهة أخرى إنّ "سياسات النشر العربية هي في معظمها مخالفة لمفهوم الملكية الفكرية في بيئة الوصول الحر للمعلومات".

عرّفت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization, WIPO) الملكية الفكرية–أو ما أسمته "حق المؤلّف" (Copyright)–على أنّه "مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنّفاتهم الأدبية والفنية". وينقسم "حق المؤلّف" إلى نوعين من الحقوق: الحقوق المادية أو الاقتصادية "التي تمكّن صاحبها من جني عائدات مالية من استخدام الغير لمصنفاته"، والحقوق المعنوية أو الأدبية "التي تحمي مصالح المؤلّف غير الاقتصادية" (World Intellectual Property Organization, n.d.). ومن ناحية أخرى ورد في مبادرة بودابست للوصول الحر، أنّ "القيد الوحيد على إعادة الطبع أو التوزيع هو احترام حقوق الملكية الفكرية متمثّلًا في مراعاة الضبط العلمي للإحالات المرجعية والاستشهاد" ("Budapest Open Access Initiative: Arabic translation," 2002). أمّا في نداء الرياض فقد ورد:

> أنّ الوصول الحر للأدبيات العلمية يقتضي وضعها على الإنترنت... كل ذلك دون أية شروط أو حواجز مالية أو قانونية أو تقنية، باستثناء المتعلّقة منها بالحقوق الأدبية للمؤلف والتي تضمن له عدم تجزئة أعماله وحق الاعتراف بإسهاماته وحفظ حقوقه العلمية، وكذا بالإحالة إليها ("نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية," 2006).

وبالنظر إلى ما ورد في الفقرتين أعلاه، يُلاحَظ أنّ حقوق الملكية الفكرية ضمن إطار الوصول الحر للمعلومات العلمية، هي حقوق أدبية غير مالية تنحصر في الإقرار للمؤلّف بحقه المعنوي في عمله، دون وضع قيود على الاستخدام وإعادة الإنتاج والنشر. فالوصول الحر بما يحمله من قيم العدالة الاجتماعية والحرية في الوصول إلى المعلومات، لا ينسجم مع وجود حقوق اقتصادية تعيق المستفيد من الوصول إلى المعلومة، لا سيّما في مجال النشر العلمي. في المقابل، فإنّ مفهوم الحقوق المالية للملكية الفكرية ينسجم مع مفهوم "تسليع المعرفة" التي بُني عليها "مجتمع المعرفة" وليد العولمة الاقتصادية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، في ظل دعوتين عالميّتين "متناقضتين" تجاه المعرفة

والحقوق المرتبطة بها: الأولى تدعو إلى تحريرها عبر نموذج الوصول الحر للمعلومات، والثانية تدعو إلى تسليعها عبر مجتمع المعرفة العالمي، كيف تتعاطى البلدان العربية مع هذه الازدواجية؟

لقد وقّعت العديد من البلدان العربية على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحماية الملكية الفكرية: بدءًا من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، مرورًا باتفاقية "برن" لحماية المصنّفات الأدبية والفنية، وصولًا إلى اتفاقية "تريبس" للتجارة (Trade Related Intellectual Property Rights, TRIPS). كما بدأت البلدان العربية بسن تشريعاتها المحلية لحماية الملكية الفكرية منذ خمسينيات القرن العشرين، غير أنّها ما زالت تتصف بالجمود والنقص والقصور، ما يجعل تطبيقها أمرًا معقدًا، وهي في معظمها ما زالت لا تتناسب من جهة مع التطوّرات التكنولوجية المتسارعة، ومن جهة أخرى مع الاتفاقيات والتشريعات الدولية (صندوق النقد العربي، 2013). وقد طرحت ابن الخياط في مقاربتها للملكية الفكرية بين الحق في الحماية والحق في الوصول الحر، مسألة مدى جاهزية البلدان العربية من الناحية المعرفية والقانونية لتبنّي الوصول الحر. فمن جهة ما زال الإنتاج البحثي العربي – لا سيّما الرقمي– ضعيفًا (إذ لا يتجاوز 1% من الإنتاج العالمي على الإنترنت، أضف إلى ذلك قصور التشريعات المحلية في معظم البلدان العربية، وضعف الوعي بثقافة الوصول الحر)، ومن جهة أخرى هناك التغييرات الجيومعرفية العالمية، التي تتمثّل بانتقال مركز المعرفة من الغرب إلى شرق آسيا، ما يجعل مسألة حماية الملكية الفكرية حماية للملكية الفكرية "الغربية" بالتحديد. أمّا التكلفة الباهظة لهذه الحماية فتدفعها البلدان العربية، كونها مستهلكة للمعرفة أكثر منها مصنّعة لها. وقد أوصت ابن الخياط للخروج من ازدواجية الحماية والحق تلك، بإعادة تأصيل المفاهيم القانونية وتحديث تشريعاتها، عبر مراجعة النموذج الاقتصادي المرتبط بها، مع الاستنارة في ذلك بالثقافة العربية الإسلامية. كما دعت إلى تفعيل المشاريع والمبادرات العربية، ومن ضمنها نداء الرياض، لتكوين مكتبة رقمية عربية ينفتح من خلالها العالم العربي على ذاته وعلى العالم ككل (ابن الخياط، 2013).

9.6.5 غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية

تعرّض ثلاثة مشاركين من أصل عشرة إلى موضوع عدم الاستمرارية والمتابعة في مشاريع الوصول الحر –لا سيّما فيما يخص المستودعات الرقمية، التي تبدأ بشكل قوي وسرعان ما تتوقّف بعد فترة عن التحديث– إذ أنّها لم تُؤسّس بتأسيس قابل للاستمرارية، فهي تنشأ ضمن ظروف معينة وما أن تتغيّر هذه الظروف حتى تتوقّف.

تتلخّص الاستمرارية في المشاريع العلمية لا سيّما في مجال الوصول الحر للمعلومات، في اعتماد التخطيط الواضح، والمعايير العلمية، والبنية المؤسساتية وغيرها من المعايير التي تكفل استمرار المشاريع بغض النظر عن الظروف المحيطة بنشأتها. وفي سبيل تقويم المستودعات الرقمية وتحديد مدى فعاليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في خدمة مجتمعها البحثي، وضع مركز المكتبات البحثية (Center for Research Libraries) قائمة معيارية تحمل عنوان "التدقيق الاعتمادي للمستودعات والإجازة" (The Trustworthy Repositories Audit & Certification, TRAC). وقد شملت هذه القائمة مجموعة معايير توزّعت على ثلاثة أبواب كالآتي:

1. **البنية التنظيمية** وتشمل الحوكمة والجدوى التنظيمية، والهيكل التنظيمي والموظفين، والإجراءات والسياسات المعتمدة، والاستدامة المالية، والعقود والتراخيص.
2. **إدارة الكيانات الرقمية** وتشمل اقتناء المحتويات، والأرشفة، والحفظ، وإدارة المعلومات، والإتاحة.
3. **التقنيات والبنى التحتية التقنية والأمن** وتشمل البنية التحتية للنظام، والتقنيات الملائمة، وأمن المعلومات (Center for Research Libraries, 2015).

وقد لاحظ Carlson في دراسته للمستودعات المؤسساتية العربية–التي اعتمد فيها على قائمة "التدقيق الاعتمادي للمستودعات والإجازة"– أنّ معظم هذه المستودعات تفتقر للسياسات المعلنة الواضحة، والمعايير العلمية في الإيداع والتكشيف والحفظ، إضافة إلى افتقارها للثبات، الناتج عن ضعف في التطوير والإدارة والبنية التنظيمية. وخلُص Carlson إلى أنّ المستودعات الرقمية العربية ما زالت فيما يشبه مرحلة "الحضانة"، وهي تحتاج لمزيد من الاستثمار الجدّي في الموارد المادية والبشرية لتبلغ مرحلة الاعتماد (Carlson, 2015). من هنا فإنّ مسألة غياب التحديث والاستمرارية للمستودعات الرقمية تبدو مبرّرة نوعًا ما ليس نظرًا لحداثة تبنّي الجامعات العربية لها فقط، وإنّما أيضًا لحداثة دخول تلك الجامعات في مجال صناعة المحتوى الرقمي بشكل عام.

10.6.5 هجرة الأدمغة

تطرّق ثلاثة مشاركين من أصل عشرة إلى خطورة موضوع هجرة الأدمغة العربية، لا سيّما أنّ إنتاجها العلمي البحثي لا يُحسب لموطنها الأم، إنّما للمخابر البحثية الأجنبية التي تعمل فيها. على أنّ هناك نوعين من هجرة الأدمغة: "الباحث المقيم في الخارج والذي يتبع لمخبر بحثي أجنبي، والباحث المقيم في بلده وينشر في الخارج، وفي كلا الحالتين لا يُحتسب إنتاجهما البحثي ضمن الإنتاج الوطني العربي".

عرّفت الموسوعة العربية هجرة الأدمغة (Brain Drain) على أنّها "هجرة العلماء والمتخصّصين في مختلف فروع العلم والمعرفة من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية... وتُسهم هذه الهجرة في زيادة فقر البلدان النامية، وزيادة غنى البلدان الصناعية [وقوتها المعرفية]" (القلا، د. ت.).

ولطالما شكّل الرأسمال الفكري البشري مصدر غنى للمجتمعات والبلدان؛ وإذا كانت البلدان النامية، ومن بينها البلدان العربية تمتلك إلى حد ما حرية التصرّف بمواردها وثرواتها المادية، إلّا أنّها

تبقى مهدّدة بخسارة ثرواتها البشرية عبر الهجرة، ما لم توفّر لها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لاستبقائها في أوطانها. وأشارت ابن الخياط إلى أنّ ضعف الإنتاج الفكري العربي يعود بشكل كبير إلى عدم احتساب الإنتاج العلمي للباحثين العرب، سواء مَن ينشر منهم خارج وطنه، أو من انتقل للعيش والبحث في وطن آخر. وأوردت نقلًا عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية أنّ عدد هؤلاء الباحثين يفوق 450 ألف باحث عربي، وأنّ هجرتهم تكلّف البلدان العربية من الخسائر المادية ما يفوق 200 مليار دولار سنويًا. وأضافت ابن الخياط أنّه في سبيل التقليل من الخسارة الحاصلة نتيجة هجرة الأدمغة العربية و"تغريب إنتاجها"، لا بدّ من "إعادة توطين" الإنتاج العربي (ابن الخياط، 2013، ص. 25). وفي سبيل مواجهة هذه المسألة بدأت بعض البلدان العربية بوضع سياسات استقطاب للباحثين المغتربين، للإفادة من خبراتهم في وطنهم الأم. فقد قامت تونس في العام 2003 باستحداث برنامج الباحثين التونسيين المقيمين في الخارج، تقوم من خلاله بدعوة عشرين باحثًا سنويًا، بهدف تعزيز التعاون والشراكة العلمية بين المؤسسات الأجنبية التي يعملون فيها ومؤسسات وطنهم (مؤسسة الفكر العربي، 2012، ص. 373). وبذلك يتحوّل الباحث العربي المغترب من خسارة إلى مكسب، إذ أنّه يقوم بدور السفير العلمي لبلده في بلدان الاغتراب. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ مسألة الخسارة المادية من جرّاء هجرة الأدمغة لا تزال محل جدل واسع؛ فإذا كان هناك من مكسب مادي مؤكّد بالنسبة للبلدان المضيفة باستقبالها "العقول الجاهزة"، فإنّ الخسارة المادية للبلدان المصدّرة ليست بالأمر المحسوم. ففي دراسة إحصائية على عينة من المهاجرين، وجد Beine وآخرون أنّ تحديد الخسارة والربح يعتمد على مجموعة من المتغيّرات أهمها: التعداد السكاني للبلد المصدّر، ونسبة هجرة الباحثين الأكفاء منه. وبناءً عليه فإنّ أبرز البلدان العربية الرابحة من جرّاء الهجرة هي: المملكة العربية السعودية، ومصر، وليبيا، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، والأردن، وسوريا، والعراق، واليمن، والسودان، بينما البلدان الخاسرة هي: تونس، والجزائر، والمغرب، والصومال، ولبنان (Beine,

(Docquier, & Rapoport, 2008. وإنّ الحديث عن ربح وخسارة مادية هنا يقع ضمن منظومة "مجتمع المعرفة العالمي" القائم على اقتصاديات المعرفة وتسليعها، أمّا فيما يخص نموذج الوصول الحر للمعلومات، الذي يدعو إلى "عدالة اجتماعية عالمية"، فإنّ الربح والخسارة لا محل لهما، إذ أنّه من المفروض أنّ المعرفة هي ملك للبشرية جمعاء.

11.6.5 غياب التعاون العربي

أثار مشاركان من أصل عشرة موضوع غياب التعاون العربي وتأثيره على الإنتاجية البحثية، لا سيّما أنّ هناك مستويات متفاوتة بين البلدان العربية، ولا يمكن تحقيق تبنٍّ واسع للوصول الحر ما لم يتم التقارب فيما بينها؛ فضلًا عن أنّ هناك "عنصرية" أوروبية وأميركية تجاه كل مَن هو عربي ومسلم، "فلما لا يتم تفعيل التعاون العلمي العربي، وإيجاد آفاق جديدة للتعاون البحثي العلمي، كالعالم العربي وأفريقيا".

إنّ الوضع الراهن هو خير دليل على ضعف التعاون العربي–العربي، وصولًا إلى غيابه في زمن التكتلات الإقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية. وهذا ما تؤكّده التقارير المتوالية لمؤسسة الفكر العربي، وما تنادي به الندوات والمؤتمرات العربية المشتركة من توصيات. وقد عالج التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية الصادر عن مؤسسة الفكر العربي، موضوع التكامل العربي وتجارب وتحدّيات وآفاق التعاون من مختلف الجوانب (الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية). فما زالت أزمة الهوية الثقافية والدينية والقومية تستنزف الإنسان العربي، منذ الاحتلالات المتعدّدة والمتوالية للمنطقة العربية، مرورًا بتقسيم سايكس–بيكو واحتلال فلسطين، وصولًا إلى أيامنا هذه. وما الوضع المتأزّم الذي تعيشه المنطقة العربية على الدوام (من حروب وصراعات طائفية وعرقية ودينية) إلّا مؤشر على هشاشة الكيانات السياسية والبنى الاجتماعية العربية. فالاتفاقيات

العربية المشتركة الصادرة عن جامعة الدول العربية هي كثيرة، غير أنّها تبقى حبيسة النصوص بلا مفعول ولا تفعيل. وأرجع التقرير أسباب ذلك إلى غياب الديمقراطية والمجتمع المدني، وأوصى بتفعيل دور جامعة الدول العربية وتطبيق اتفاقيات التعاون المشتركة (مؤسسة الفكر العربي، 2015). وإنّ حركة البحث العلمي والوصول الحر ليست ببعيدة عن هذا الواقع، إذ لا يوجد سوى المشاريع المنفردة على صعيد كل دولة على حدة (من مستودعات رقمية، أو دوريات علمية) بعيدًا عن أي تكتل أو تعاون عربي مشترك. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ هناك إرهاصات مشاريع عربية مشتركة قد بدأت لا سيّما في مجال المحتوى الرقمي العربي والانفتاح المعرفي: كمشروع الكتاب المفتوح للمصادر التعليمية المفتوحة (Open Educational Resources, OER)، الذي يشترك فيه كل من السعودية وتونس وقطر (Wiens,et al., 2016).

7.5 المحور السادس: تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي

يشتمل محور تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي، على مجموع مزايا الوصول الحر من وجهة نظر المشاركين. وقد أورد Rogers ضمن نظرية انتشار الابتكارات (Diffusion Of Innovations) خمسة أنواع ممّا أسماه الخصائص المُدرَكة للابتكار وهي: المنفعة النسبية التي تعبّر عن مقدار المنفعة التي يحملها الابتكار الجديد مقارنة بما سبقه–وقد تكون المنفعة اقتصادية، بأن يكون الابتكار الجديد أقل تكلفة من غيره، أو اجتماعية كأن يشكّل تبنّي هذا الابتكار امتيازًا اجتماعيًا لمجموعة من الأفراد– والملاءمة التي تعبّر عن مقدار توافق الابتكار مع المعتقدات والعادات والتقاليد والخبرات السابقة والحاجة الفعلية لدى الأفراد أو الوحدات الاجتماعية. والتعقيد ويعبّر عن مقدار صعوبة فهم الابتكار وطريقة استخدامه، والقابلية للتجربة وتعبّر عن توافر إمكانية تجربة الابتكار بشكل جزئي، والقابلية للملاحظة وتعبّر عن مدى إمكانية ملاحظة نتائج تبنّي الابتكار (Rogers, 2003, pp. 229-258).

وقد شكّلت خصائص أو مزايا الوصول الحر أهم الحجج التي استخدمها المدافعون الأوائل للترويج له، والحث على تبنّيه من قبل الأفراد والمجتمعات. كما واحتلت تلك المزايا موضع اهتمام العديد من الدراسات البحثية لا سيّما الغربية منها، التي جهدت تارة لإثباتها، وتارة لنفيها والتشكيك بها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل الخصائص المُدرَكة للوصول الحر –كابتكار غربي المنشأ–نابعة حقًا من ثقافة وتجربة ذلك المجتمع البحثي العربي؟ أم أنّها ليست سوى إسقاطات للنقاش المعولم حول الوصول الحر ومزاياه، دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الثقافية واللغوية للبحث العربي؟ والجدير بالإشارة هنا أنّ الدراسات العربية التي تمّت مراجعتها في الفصل الأوّل من الدراسة، قد خلت جميعها من معالجة تأثير تبنّي الوصول الحر على البيئة البحثية العربية، أو البحث العلمي العربي بشكل عام، وإنّ كان ذلك لا يُعدّ دليلًا قاطعًا على إغفال هذا الموضوع البحثي، لكنّه على الأقل يُعدّ مؤشرًا له. وسيتم فيما يأتي مناقشة تأثيرات تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي كما أجمع عليها المشاركون، ووفقًا للإطار النظري المناسب لكل منها.

1.7.5 زيادة المرئية والأثر البحثي

أشار ستة مشاركين من أصل عشرة إلى أنّ إحدى أهم مزايا تبنّي الوصول الحر للمعلومات هي زيادة المرئية البحثية والأثر البحثي، إذ "ليس هناك الآن من جامعة محترمة ليس لديها مستودع رقمي تضع فيه إنتاجها الفكري ووثائقها العلمية ويكون لسان حالها التوثيقي والعلمي... يعمل على مرئية أو تألّق الباحثين ومن ثم الجامعة نفسها، ويزيد من تأثير الإنتاج الفكري العلمي للباحثين ومن ثم للجامعة".

تكاد لا تخلو أي دراسة تناولت الوصول الحر بمختلف أنواعه، من مصطلحي "المرئية" (Visibility) والأثر (Impact)، وكيف أنّ تبنّي الوصول الحر يؤثّر غالبًا في زيادتهما، حتى أصبح

من شبه المسلّمات البحثية أن يُذكر ذلك في الدراسات العلمية على أنّه أحد مزايا النشر ضمن الوصول الحر. علمًا أنّ مسألة المرئية والأثر البحثيّين هي مسألة شديدة التعقيد، ولم يُحسم عالميًا حتى الآن كيفية تحديدهما، وقياسهما، وقابلية ملاحظتهما (Haider, 2008, p. 14). ثم انتقل هذا "المسلّم" إلى الدراسات العربية التي تناولت الوصول الحر، والتي غالبًا ما تذكر مزاياه دون أي إثبات أو مناقشة، على الأقل ضمن الدراسات التي تمّت مراجعتها في الفصل الأول، ما خلا دراستين تناولتا مسألة ارتفاع نسبة الاستشهادات بالمراجع الرقمية المنشورة ضمن الوصول الحر، والتي اتضح أنّ معظمها مراجع باللغة الإنجليزية (سليمان، 2013؛ علي، 2012)، بكلام آخر، إذا كان من زيادة للمرئية والأثر هنا، فهي للدراسات الإنجليزية وليس للدراسات العربية، بينما يفترض الحديث عن زيادة المرئية والأثر البحثيّين من جرّاء تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية، أن يكون ذلك للإنتاج البحثي العربي، وأن تنعكس تلك الزيادة ضمن نطاقين: النطاق الإقليمي العربي أولًا، والنطاق العالمي ثانيًا. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل أنّ مجرّد تبنّي البلدان العربية للنشر ضمن الوصول الحر سيحقّق لها زيادة في المرئية والأثر؟ فإذا كان النشر ضمن الوصول الحر هو عبارة عن إتاحة الإنتاج البحثي عبر الإنترنت دون أي قيود، فهل كل ما هو متاح عبر الإنترنت يتمتّع بالمرئية والأثر؟

اعتبر Moskovkin أنّ تحسين المرئية للإنتاج البحثي على الإنترنت، يكون عبر معالجته وفقًا للطرق العلمية من قبل الجهات المختصّة، بحيث يسهل اكتشافه من قبل محركات البحث، لا سيّما "الباحث الأكاديمي" من غوغل (Google Scholar). (Moskovkin, 2010, p. 172). علمًا أنّ إنتاج المعرفة العلمية وتوزيعها واستخدامها عالميًا، يقع تحت سيطرة مؤسسات وشركات الدول المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية (Waller, 1987). فتحقيق المرئية العالمية للإنتاج البحثي العربي، يفترض أن يكون هذا الإنتاج مكشّفًا من قبل هذه الشركات، التي يقع في مقدّمها كل من

Elsevier و Thomson Reuters، مع العلم أنّ هاتين الشركتين تكشّفان الإنتاج المنشور في الدوريات العالمية حصرًا، والذي هو غالبًا باللغة الإنجليزية (Hanafi et al., 2013).

من هنا فإنّ الإنتاج البحثي العربي–كما أي إنتاج بحثي صادر عن البلدان النامية– يقع أمام تحدّيين اثنين: إمّا النشر باللغة الإنجليزية، وفي الدوريات العالمية تحديدًا، لكي يسجّل وجوده البحثي عالميًا، وبذلك عليه أن ينافس الكم الهائل من الإنتاج العلمي المنشور باللغة الإنجليزية، وإمّا النشر باللغة العربية، فيبقى بذلك ضمن الإطار المحلي، ويُحكم عليه "بغياب المرئية" العالمية (Hanafi & Arvanitis, 2015). هذا على صعيد المرئية العالمية، أمّا على صعيد المرئية الإقليمية العربية، فمن المعلوم أنّه لا يوجد إلى حدّ اليوم أي قاعدة بيانات عربية تُحصي الإنتاج البحثي العربي بأكمله، وإنّما توجد بعض المبادرات العربية الحديثة النشأة والتجربة كقواعد البيانات التجارية من المنهل، والمنظومة، والمعرفة و AskZad وغيرها (العسكر، 2015). فالإنتاج البحثي العربي الرقمي على ضعفه، ما زال يعاني من مشاكل كثيرة ومتجذّرة من غياب المعايير الموحّدة في التكشيف والحفظ والاسترجاع، ما يجعل مرئيته محصورة في البيئة المحلية التي يصدر فيها. أمّا مسألة زيادة الأثر البحثي العربي، فإنّ ذلك يبدو أكثر تعقيدًا من زيادة المرئية، إذ أنّ الأثر غالبًا ما يقترن بما يُسمّى معامل التأثير (Impact Factor)، والذي على خطورته في تحديد الجودة العلمية للمقالات، بات–على حد تعبير Guédon، لعبة أرقام في يد الناشرين التجاريين الكبار للترويج لدورياتهم، ما يعزّز الفجوة العلمية –المعرفية بين "علوم المحور" (Mainstream Science) المكشّفة في قواعد البيانات العالمية، و"علوم الطرف" (Peripheral Science) المحدودة المرئية والأثر (Guédon, 2008, 2017).

2.7.5 ملاحقة التطوّر والتقدّم

اعتبر خمسة مشاركين من أصل عشرة أنّ تبنّي الوصول الحر للمعلومات يتيح للبلدان العربية ملاحقة التطوّر والتقدّم الاقتصادي والعلمي، إذ أنّ تبنّي الوصول الحر يُعدّ فرصة سانحة "لمواكبة التطوّر والخروج من التأخّر المعلوماتي، وإلّا تخلّفت البلدان العربية عن مواكبة قطار التقدّم".

يقع هذا الموضوع ضمن ذلك الخطاب المزدوج في التعاطي مع المعرفة الذي عزّزته تكنولوجيا المعلومات والاتصال والإنترنت تحديدًا. فمن جهة، هنالك المعرفة التي هي ملكية عالمية مشتركة يُسهم توزيعها العادل عبر الوصول الحر في التأسيس لحوار فكري إنساني يوّحد العالم أجمع في بحثه عن المعرفة ("Budapest Open Access Initiative," 2002)، ومن جهة ثانية هنالك المعرفة التي هي قوة اقتصادية تتنافس في صناعتها الدول للتأسيس "لمجتمع المعرفة العالمي" (Global Knowledge Society) القائم على ثلاثية البحث والتطوير والابتكار (Research, Development & Innovation) (مؤسسة الفكر العربي، 2012). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف لتبنّي الوصول الحر للمعلومات العلمية في البلدان العربية أن يُسهم في ملاحقة التطوّر والتقدّم؟ بكلام آخر كيف يُسهم "تحرير" المعرفة في تحقيق التقدّم والتطوّر العلمي–الاقتصادي؟

إنّ مزاوجة الوصول الحر مع التطوّر والتقدّم، هو في الحقيقة مزاوجة لمفهوم "تحرير" المعرفة مع "تسليعها"، لينتج عنه ما يُمكن تسميته "باقتصاديات المعرفة الحرّة" (Open Knowledge Economy) (Peters, 2010). ففي حين أنّ "تحرير" المعرفة يفترض إلغاء قيود الملكية الفكرية المادية بحيث تكون متاحة لجميع المستفيدين، فإنّ "تسليعها" يفترض تطبيق تلك القيود–بما تتضمنه من حقوق التأليف، وبراءات الاختراع والعلامات المسجّلة...الخ– واستثمارها اقتصاديًا، بحيث تصبح حكرًا على من يستطيع تحمّل نفقاتها. ويتساءل Raj في هذا السياق، حول ما سيكون عليه مستقبل التنافس التجاري إذا ما أُخضعت كل فكرة لقيود الملكية المادية، وتمّت حمايتها من قبل الشركات الرأسمالية

الكبرى التي تهيمن على الاقتصاد العالمي؟ ويتابع Raj تساؤلاته حول مدى جدوى تطبيق الملكية الفكرية على المعرفة، بمعنى آخر "تسليعها" عبر طرح الأمثلة الآتية:

- مدرسة في قرية لا تستطيع تطبيق تكنولوجيا التعليم لأنّها غير قادرة على تحمّل نفقة رخصة نظام التشغيل.
- ملايين الناس تموت من الجوع، بينما التكنولوجيا التي تكفل تحسين الإنتاجية الزراعية هي محمية ببراءات الاختراع.
- توصلّت الشركات الكبرى إلى تكنولوجيات متقدّمة في تكرير المياه لتصبح صالحة للشرب، بينما ما زال هناك أناس يعانون ليحصلوا على المياه النقية.
- في أفريقيا يموت أناس بمرض الإيدز، لأنّ الشركات المتعدّدة الجنسيات قد منعت تصنيع دواء رخيص من قبل الشركات المحلية.
- وسائل الإنتاج الفعّال هي متاحة للجميع، ولكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يُسمح لها باستخدام تلك العمليات وأساليب العمل القائمة على براءات الاختراع.

ويختم Raj بطرح إشكالية تحديد الخط الفاصل ما بين الحق في المعرفة والحماية لها، فإذا كان كل شيء محميًا بالملكية الفكرية المادية، فإنّ الأغنياء فقط هم من يستطيع البقاء على قيد الحياة (Raj, 2008). ويشبّه Drahos و Braithwaite تلك المرحلة التي تنتقل فيها المعرفة من "التحرير" إلى "التسليع" بمرحلة الإقطاع، حيث تُهيمن الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي، ليصبح العالم يعيش تحت وطأة ما أسمياه "إقطاع المعرفة" (Feudalism Knowledge) (Drahos & Braithwaite, 2002).

وخلاصة القول لا بد هنا من طرح السؤال الآتي: إذا كان النشر العلمي ضمن الوصول الحر قد تبيّن أنّه يخضع–كما النشر المقيّد– للهيمنة والاحتكار من قبل مجموعة قليلة من الناشرين (12 ناشرًا في "دواج" يتقاسمون ما نسبته 83% من أرباح النشر، بينما يتقاسم 4300 ناشر النسبة المتبقية

17%) (Crawford, 2016, 2017a, 2017b)، فكيف سيكون الحال إذًا مع اقتصاديات المعرفة في ظل سوق عالمي تنافسي تهيمن عليه الشركات الرأسمالية الكبرى!؟

3.7.5 مكافحة السرقات العلمية

اعتبر خمسة مشاركين من أصل عشرة أنّ تبنّي الوصول الحر يكافح ظاهرة السرقات العلمية على عكس ما يعتقد الكثير من الباحثين، وأنّ الإتاحة الحرّة للإنتاج البحثي تحمي الملكية الفكرية للمؤلف، وتسهّل عملية اكتشاف السرقات العلمية.

وُجدت السرقات العلمية منذ وجود التأليف والإبداع، كنوع من الممارسات الملتوية التي لا تحترم أخلاقيات البحث العلمي. ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات، وتطوّر النشر الإلكتروني، تعدّدت أنواع السرقات، وأساليبها، وفي المقابل تعدّدت وتطوّرت أساليب الوقاية منها وطرق اكتشافها.

تنقسم السرقات العلمية إلى نوعين: سرقة الأفكار، وسرقة الكلمات الحرفية. وإذا كان هناك إجماع إنساني على أنّ سرقة الأفكار هي أمر غير أخلاقي، فإنّ هذا الإجماع غير وارد في مسألة سرقة الكلمات التي تخضع للنسبية. فهي تعتمد على ثقافة الباحث، وعلى الممارسات البحثية المقبولة في مؤسسته، وفي بلده. وقد تكون السرقات أًما عن عمد، وإمّا عن جهل بأصول البحث العلمي والاستشهاد المرجعي. ومع تطوّر النشر الإلكتروني على الإنترنت وسهولة الوصول للنص الكامل، انتشرت السرقات العلمية للكلمات، وقد سُمّيت تلك بظاهرة "النسخ واللصق" (Copy/Paste). في المقابل انتشرت صناعة البرامج الكاشفة للسرقات (منها ما هو مفتوح المصدر، ومنها ما هو تجاري)، وتعمد معظم المؤسسات العلمية–سواء على المستوى الأكاديمي، أو مستوى النشر– إلى اعتماد أحد هذه البرامج للتأكّد من أصالة العمل البحثي (Habibzadeh & Marcovitch, 2011). وقد أضاف الوصول الحر للمعلومات بُعدًا آخر للظاهرة، ليس فقط من حيث سهولة كشف السرقات العلمية على

اعتبار أنّ النص الكامل بات متاحًا على الإنترنت، وإنّما أيضًا من حيث وضع عملية النشر العلمي وممارسات الناشرين تحت المجهر؛ لا سيّما في مسألة حساب حجم الاستشهادات المرجعية، ومعامل التأثير، وغيرها من الممارسات التي تتصف بالغموض والسرية، والتي هي نوع من أنواع التحايل العلمي (Gansinger & Kole, 2017). أمّا عربيًا، فالسرقات العلمية–أكان من قبل الطلاب أو الهيئة الأكاديمية– هي آفة منتشرة، وأحيانًا على مرأى ومسمع من اللجان الفاحصة، ومحرّري الدوريات، والأمثلة على ذلك كثيرة في ذلك البلد العربي، أو في تلك الجامعة، أو في تلك الدورية. ولا تدور مسألة السرقة العلمية هنا حول سهولة اكتشافها عبر الوصول الحر، وإنّما حول سبل مكافحتها. فالغالب هو السكوت عنها، وممارستها علنًا دون أي رادع أخلاقي أو قانوني. والأزمة كما تصفها السيد، هي أزمة مجتمع، وأزمة قيم وأخلاق، قبل أن تكون أزمة بحث ونشر علمي (السيد، 2017).

كما ينتشر عربيًا إضافة إلى السرقات العلمية الحرفية، نوع آخر من السرقات المبطّنة، حيث يعمد الباحث إلى استخدام النقل الحرفي لكلمات باحث آخر مع ذكر المصدر، ولكن من دون وضعها بين مزدوجين، كما لو أنّها كلماته هو، وهذا ما رصدته في العديد من الدراسات العربية خلال المراجعة حول الوصول الحر، والتي تنوّعت ما بين رسائل جامعية، ومقالات علمية. وهي ممارسات يسهل كشفها بمجرّد القراءة المتأنية للعمل البحثي، دون الحاجة إلى الاستعانة ببرنامج آلي لكشف السرقات، لكن أمر مكافحتها يبقى بيد القيّمين والأكاديميين في المجتمع العلمي العربي.

4.7.5 تجويد البحث العلمي

اعتبر ثلاثة مشاركين من أصل عشرة أنّ إتاحة الإنتاج البحث العلمي ضمن الوصول الحر، سيؤدّي إلى تجويد البحث العربي. إذ أنّ الباحثين يلجأون بشكل طبيعي لاستخدام المعلومات المتاحة

على الإنترنت، نظرًا لسهولة الوصول إلى المعلومات في البيئة الرقمية، لذا فإنّ إتاحة المواد العلمية الرصينة ستؤمن لهم مصدر معلومات موثوق للاستخدام في البحث العلمي العربي.

ممّا لا شك فيه أنّ الإنتاج المعرفي الإنساني عبر التاريخ حتى أيامنا هذه، ما كان ليتقدّم ويربو كمًّا ونوعًا لولا التراكم المعرفي؛ إذ اطلع العلماء على إنتاج بعضهم البعض، وبنوا عليه لينتجوا معرفة جيدة. فالمعرفة كما أوردها Suber، كانت وما زالت حرة، وهي ملك للبشرية جمعاء، وهي غير تنافسية (Non-Rivalrous)، وغير استبعادية (Non-Excludable) (Suber, 2016). ومن الناحية الافتراضية، كلما كان هناك إتاحة أكبر للمعرفة العلمية ومصادرها، كلّما ولّد الباحثون معارف متجدّدة وأصيلة ومتنوعة، ما يُسهم في تجويد الإنتاج البحثي وارتقاء مستواه العلمي من حيث الأفكار والموضوعات والمحتوى والأسلوب؛ ليس على الصعيد العربي فحسب وإنّما على صعيد البشرية جمعاء. ويتوافق هذا الافتراض مع الجملة "الطوباوية" التي وردت في مبادرة بودابست: في أنّ التوزيع العادل للمعرفة عبر الوصول الحر يُسهم في التأسيس لحوار فكري إنساني يوحّد العالم أجمع في بحثه عن المعرفة (Budapest Open Access Initiative," 2002"). ويقع موضوع تجويد البحث العلمي ضمن خانة الأثر الأكاديمي لتبنّي نموذج النشر ضمن الوصول الحر، والذي ينحصر قياسه غالبًا بعدد الاستشهادات المرجعية، الأمر الذي ما زال بحد ذاته بحاجة لكثير من البحث والإثبات، إضافة إلى مدى علاقته الفعلية بجودة البحث (Tennant et al., 2016). والحديث عن جودة البحث وتجويده لا يتعلّق فقط بإتاحة المعلومات بشكل حر وبدون أي قيود، إذ أنّ البحث العلمي يقع ضمن منظومة علمية متكاملة، وجودته هي نتيجة لمدى تماسك هذه المنظومة وفاعليتها. فجودة البحث العلمي ترتبط بجودة التعليم، ومن ثم بسياسات البحث العلمي وأجندته، وتمويله، وتنظيمه وفقًا للأسس والمعايير العلمية، وأخلاقياته، وممارساته، ومدى ارتباطه بالمجتمع وحاجاته (أبو زيد، 2010؛ الطائي، 2012؛ عبيد، 2015). بالطبع لا يمكن نفي أنّ إتاحة المعلومات العلمية لا سيّما العالية الجودة، سيُسهم في

تجويد البحث العلمي، أو على الأقل سيعمل على جعله أكثر شفافية، وتقع على عاتق الباحثين– المستفيدين حينها مهمة التمييز ما بين الغث والسمين منه.

8.5 المحور السابع: تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي

إنّ السؤال الافتراضي الذي يتبادر إلى الذهن هنا: ماذا كان سيحصل لو أنّ العالم لم يتبنّ الوصول الحر، ومن ضمنه البلدان العربية؟ ربما الإجابة على عجل تكون بأنّ وضع النشر العلمي كان سيستمر على ما هو عليه، ويتطوّر في المسار الخطي السابق نفسه؛ غير أنّه ومن خلال التحليلات الآنفة الذكر، تبيّن أنّ النشر العلمي ليس صناعة معزولة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية العالمية، وأنّ التغيّرات المتسارعة على جميع هذه الأصعدة في العالم والمنطقة العربية، لا بدّ أنّ يكون لها تأثيرات على مسار النشر العلمي وممارساته، بغض النظر عن كيفية تصنيف هذه التأثيرات وإمكانية اعتبارها تأثيرات إيجابية أو سلبية، إلا أنّها تأثيرات موجودة وأسهمت وتُسهم بطريقة أو بأخرى في تعديل المشهد العام للنشر العلمي.

لا يحاول هذا المحور رسم سيناريو مستقبلي للنشر العلمي وممارساته ككل، بقدر ما هو يعمل على إبراز تأثيرات عدم تبنّي الوصول الحر كنموذج نشر بديل على البحث العلمي، وعلى المجتمع البحثي العربي كما أوردها المشاركون في الدراسة. وسيتم فيما يأتي مناقشة هذه التأثيرات وفقًا للإطار النظري المناسب لكل منها.

1.8.5 انتشار حركة قرصنة المعلومات

أشار أربعة مشاركين من أصل عشرة إلى أنّ انتشار حركة قرصنة المعلومات هي نتيجة عدم تبنّي الوصول الحر في المجتمع العلمي العربي. فالذين يمارسون قرصنة المعلومات (من مكتبات ومواقع ومدوّنات على الإنترنت)، قد أساؤوا لحركة الوصول الحر وأثّروا سلبًا على انتشارها، عبر

إتاحتهم المعلومات بطرق ملتوية؛ وسواء تبنّت البلدان العربية الوصول الحر أم لم تتبنّاه، فإنّ "الجيل الرقمي هو قادر على فتح الأبواب المغلقة والوصول إلى المعلومات بطرق غير شرعية".

إنّ المعرفة كما أوردها Suber، كانت وما زالت حرّة، وهي ملك للبشرية جمعاء. فالقيود ليست على الأفكار بحدّ ذاتها، وإنّما على النص الذي يحملها (Suber, 2016) ما يعني أنّ أي تجاوز لهذه القيود، هو خروج على قانون الملكية الفكرية وتشريعاته التي وضعتها المنظمات الدولية وعلى رأسها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (World Intellectual Property Organization, WIPO)، والشركات التجارية الرأسمالية الكبرى، وأصحاب التراخيص وبراءات الاختراع العابرة للقارات (Raj, 2008)؛ ومن ثم بدأت البلدان النامية ومن ضمنها البلدان العربية، بوضع التشريعات والقوانين بالشكل الذي يناسب هذا التوجّه العالمي، ويضمن انضمامها إلى "مجتمع المعرفة العالمي" (ابن الخياط، 2013)، أو كما أسمياه Drahos و Braithwaite "إقطاع المعرفة" حيث تُهيمن الشركات الكبرى على الاقتصاد العالمي، عبر تشريعات وقوانين الملكية الفكرية بمختلف أشكالها (Drahos & Braithwaite, 2002). والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو الخط الفاصل بين ما هو إتاحة للمعلومات وقرصنة لها؟ وهل المسماة "قرصنة" هي سبب أم نتيجة؟ بكلام آخر، هل أنّ قرصنة المعلومات كانت سببًا لظهور الوصول الحر كنموذج بديل للنشر العلمي، أم أنّ عدم تبنّي النشر ضمن الوصول الحر وفشل انتشاره، أدّيا إلى ظهور قرصنة المعلومات؟

عندما يتم تناول موضوع النشر في مجال البحث العلمي، تنحصر الصورة غالبًا في الإنتاج الأكاديمي على مختلف أشكاله من مقالات، وبحوث ومؤتمرات، ومراجعات، ورسائل وأطروحات، وكتب...الخ. وقد انتشر منذ العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ما أسماه البعض "الوصول الحر الأسود" الذي هو عبارة عن مشاركة وتبادل المقالات والكتب العلمية من دون إذن الناشر، باستخدام المواقع والمنصّات الاجتماعية على الإنترنت (مثال ResearchGate، و LinkedIn، و Twitter) وأهمّها

على الإطلاق مستودع Sci-Hub الذي أُطلق في العام 2011 على يد العالمة الكازاخستانية ELBakyan (Björk, 2017).وقد لاقت هذه الظاهرة رواجًا واستحسانًا كبيرَين لدى العديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم، بما فيها تلك الدول الغنية التي تمتلك قدرة الوصول إلى مصادر المعلومات كنوع من "الثورة لحرية المعلومات". وقد أشار Bohannon إلى حجم الأرقام المهول للمقالات التي توفّرها Sci-Hub، والتي يتم تنزيلها من كافة أرجاء العالم؛ علمًا أنّ المستودع المذكور الذي أسسته ELBakyan، لا يقوم على سياسة الاختراق المعلوماتي، وإنّما يعتمد على شبكة من الباحثين الذين يوفّرون كلمات المرور لأكبر قواعد المعلومات العالمية، وعلى رأسها Elsevier (Bohannon, 2016). وكنظرة أولية لكيفية تطوّر الظاهرة وتواريخ انطلاقها، قد يتبادر إلى الذهن، أنّ ما سُمّي "حركة قرصنة المعلومات" كانت نتيجة لفشل تطبيق نموذج الوصول الحر الذي أُطلق قبلها بسنوات؛ غير أنّ إمعان النظر جيدًا، يجعل الإجابة على ذلك ليست بالأمر البسيط!

لا شكّ أنّ مشاركة الإنتاج الفكري "غير القانونية" بكافة أشكاله (من أفلام، وموسيقى، وكتب، وغيرها) قد ظهرت وانتشرت مع ظهور وانتشار الإنترنت، عبر نموذج Peer To Peer، أي مشاركة أجهزة الأفراد بعضهم مع بعض، وأهم هذه النماذج هو: موقع The Pirate Bay الذي يحتوي على مختلف أنواع الإنتاج الفكري، والذي أُسس في العام 2003 من قبل ثلاثة شبّان سويديين. وتختلف وجهات النظر تجاه هذه المشاريع والقائمين عليها، فالغالبية من المستخدمين يؤيّدونها ويدعمونها، في حين تحاربها الشركات الرأسمالية الكبرى بالمحاكم، ومن بينهم الناشرين (Aigrain & Aigrain, 2012). وبالعودة إلى السؤال حول من كان مسبّبًا للآخر، يمكن القول إنّ مسار أحدهما أثّر بمسار الآخر وعدّله. فالحاجة إلى تشارك المعلومات بطريقة مفتوحة عبر الإنترنت، ولّدت النموذج الأول المتعدّد المصادر (من أفلام وموسيقى، وإنتاج علمي) عن طريق Peer to Peer، ولكل من هذه المصادر أوجدت الشركات الكبرى المعنية بإنتاجها نماذج بديلة لتأمين مزيد من الحماية لمنتجاتها، ومن ثم ظهر

الوصول الحر للمعلومات العلمية، مناديًا بحرية المعلومات للجميع، وبدأ بالانتشار ببطء، ما أنتج النموذج الثاني المختص بمشاركة المعلومات العلمية بشكل مفتوح ومنظّم (Aigrain & Aigrain, 2012). وبعد 15 عامًا، ما بين وصول حر أخضر وآخر ذهبي، أثبت الوصول الحر فشله في أن يكون النموذج البديل للنشر العلمي الحر، لا سيّما بعد اعتماده نموذج "الدفع للنشر" (Article Processing Charge)، بينما نجح ما سُمّي "بالوصول الحر الأسود" كحلّ راديكالي حر في مشاركة المعلومات دون أي قيود، كالذي يوفّره مستودع Sci-Hub (Green, 2017). أمّا عربيًا، فلم يتم التوصّل إلى دراسة تُعنى بظاهرة "قرصنة المعلومات". وقد اعتمدت في تحليلي هنا، على كل من الملاحظة للمواقع، إضافة إلى خبرتي في إدارة مجموعة الوصول الحر العربي على الفايسبوك؛ وعليه يمكن القول إنّ المشاركة الأكبر "لحركة قرصنة المعلومات" عربيًا هي على صعيد الكتب، أكثر منها للمقالات العلمية والرسائل والأطروحات، ويوجد العديد من المواقع التي توفّر تنزيل الكتب مجانًا، دون إذن الناشر أو المؤلف (كمكتبة المصطفى، والمكتبة الوقفية، والمكتبة الشاملة وغيرها). وقد بدأت تلك المكتبات قبل ظهور وانتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية وما زالت في تزايد مستمر، وهي في أغلبها تنطلق من هدفين: إمّا ديني من باب الوقف الإسلامي كما في حالة المكتبة الوقفية، وإمّا تثقيفي "كالمكتبة العامة". كما تنتشر المجموعات على المنصات الاجتماعية مثل الفايسبوك التي تقوم بتبادل وإتاحة الأبحاث العلمية والكتب النادرة والرسائل والأطروحات بشكل مجاني تطوّعي، في ظل قصور معلوماتي رقمي عربي، سواء أكان على صعيد تنظيم الإنتاج البحثي العربي وحصره، أو على صعيد مشاريع الوصول الحر التي لا تزال في بداياتها.

2.8.5 تكرار الجهود البحثية

اعتبر مشاركان اثنان من أصل عشرة، أنّ عدم تبنّي الوصول الحر في البلدان العربية سيجعل من الصعب بمكان معرفة الموضوعات البحثية التي تمّت معالجتها، ما سيُنتج تكرارًا للجهود البحثية العربية.

إنّ تكرار الجهود البحثية هو موضوع تتفرّد به البلدان العربية، بسبب ما تعانيه من فوضى معلوماتية، وضعف في الإنتاج البحثي، وضعف آليات وأدوات تنظيم المعلومات والإنتاج الفكري (من قواعد بيانات بيبليوغرافية، وكشافات...الخ) كما تمّت مناقشته آنفًا. ولا يقتصر التكرار على صعيد البلدان العربية ككل، وإنّما قد يكون على صعيد البلد نفسه، وعلى صعيد المؤسسة نفسها، وذلك لغياب سياسات بحثية واضحة إضافة إلى انتشار الفساد الأكاديمي والإداري، في ظل مجتمع عربي يعاني مجموعة أزمات وفجوات وسلسلة تخلّفات، يرتبط أحدها بالآخر. وهذا ما يؤيّده عليه الطائي باعتباره أنّ الخلل الحاصل في تطبيق الإجراءات والقوانين الإدارية، أفرز منظومة فاسدة تنتشر فيها المحسوبيات، وتقوم على المصالح المتبادلة، وتغيب عنها الأخلاقيات البحثية والعلمية، ما يُفرغ البحث العلمي من مضمونه وأهدافه وجدواه الاجتماعية والاقتصادية (الطائي، 2012).

9.5 الخلاصة

بعد المناقشة التفصيلية لكل من المحاور والموضوعات، لا بدّ من وضعها في سياق الأسئلة التي طرحتها الدراسة (انظر الجدول رقم 1.5).

يشكّل المحور الأول بموضوعاته الثلاثة الإجابة على السؤال: **ما هو مفهوم الوصول الحر للمعلومات من وجهة نظر المشاركين؟**

أخذ مفهوم الوصول الحر لدى المشاركين ثلاثة اتجاهات:

- الاتجاه الأول: عبارة عن ربط الوصول الحر –الغربي الانتشار– بالجذور العربية الإسلامية، وقد تمّ مناقشة ذلك على أنّه ردة فعل ثقافية تجاه الهيمنة المعرفية الغربية

من جهة، ومن جهة أخرى أمر له مسوّغاته التاريخية لما عُرف لدى المسلمين تاريخيًا من ممارسات علمية تلتقي في جوهرها مع المفهوم الحديث للمعرفة كملكية عامة متاحة للجميع دون أي قيود أو تمييز (كالوقف والحُبُس).

- الاتجاه الثاني: عبارة عن نظرة مثالية تجاه الوصول الحر، واعتباره نموذجًا علميًا جديدًا، بمعنى أنّه تحوّل في البراديم العلمي، وقد تمّ مناقشة أنّ تحقيقه يبقى مشروطًا بأن يُطبِّق الوصول الحر مفهوم العدالة المعرفية التي تعترف بالتنوّع الفكري والثقافي، إلى جانب تطبيقه مفهوم العدالة الاجتماعية.
- الاتجاه الثالث: عبارة عن أنّ الوصول الحر يشكّل "نموذجًا اقتصاديًا للنشر العلمي"، وهو الاتجاه المعمّم حاليًا في البلدان الغربية، وقد تمّ مناقشة ذلك على اعتبار أنّ اعتماد الوصول الحر لنظام "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC)، سينقل النشر العلمي من أزمة الوصول إلى أزمة النشر؛ لا سيّما بالنسبة للباحثين من البلدان النامية ومن بينها البلدان العربية (سيتم تفصيل ذلك في الخاتمة).

وتشكّل المحاور الآتية مع موضوعاتها: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، الإجابة على السؤال: **ما هي العوامل المؤثّرة في انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية من وجهة نظر المشاركين؟**

لقد توزّعت العوامل المؤثّرة في انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية على مستويين:

1. الأول داخلي أو الذاتي–الفردي: الذي توزّع بدوره على نوعين: دوافع التبنّي وعوائق التبنّي.

2. الثاني خارجي أو المؤسساتي: الذي توزّع بدوره أيضًا على نوعين: عوامل التبنّي وعوائق التبنّي.

1. **المستوى الذاتي–الفردي**: شملت الدوافع الذاتية–الفردية دافعين اثنين:

- الأول: القيم الذاتية والبيئة العائلية: وقد تمّ مناقشة مدى تأثير التربية على القيم المغروسة في الإنسان. فالأفراد الذين نشأوا على ثقافة التقاسم والمشاركة والتطوّع سيكون من السهل عليهم تبنّي الوصول الحر للمعلومات.
- الثاني: التأثّر بالاتجاه الغربي: وقد تمّ مناقشة أنّ التأثّر بالاتجاه الغربي في الوصول الحر يصبح هيمنة معرفية عند غياب البدائل المحلية العربية.

أمّا بالنسبة للعوائق الذاتية الفردية فقد شملت ثلاثة عوائق:

- الأوّل: ضعف الوعي: وقد تمّ مناقشة أنّ ضعف الوعي قد يشكّل عائقًا أمام تبنّي الوصول الحر، إلّا أنّ تحصيله بالمقابل قد لا يؤدّي بالضرورة إلى التبنّي.
- الثاني: ازدواجية الخطاب لدى الباحثين العرب: وقد تمّ مناقشة أنّ هناك عوامل تمنع ترجمة ذلك الاتجاه الإيجابي لدى الباحثين إلى سلوك تبنّي.
- الثالث: غياب ثقافة المشاركة والتطوّع: وقد تمّ مناقشة أنّ ذلك قد يشكّل أحد العوامل التي تمنع ترجمة الاتجاه إلى سلوك، وأنّ غياب ثقافة المشاركة والتطوّع بدورها قد تكون ناجمة عن التدهور الأخلاقي القيمي في المجتمعات العربية.

2. **المستوى الخارجي**: شملت العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر خمسة عوامل:

- الأول: الوصول الحر لم يعد خيارًا: وقد تمّ مناقشة أنّ اعتبار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية أمر حتمي، لا يعبّر بالضرورة عن قرار نابع من رغبة وحاجة المجتمعات والشعوب العربية له، وإنّما هو تلبية للدعوة العالمية الموجّهة للدول النامية–ولا سيّما البلدان العربية ذات الثروة النفطية– إلى الانضمام إلى مجتمع المعرفة كسبيل للنهوض الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- الثاني: انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال: وقد تمّ مناقشة أنّ الإنترنت – بما هي وسيلة اتصال– لا تزال خاضعة للمنظومة الاقتصادية السياسية العالمية، وأنّها سمحت بتحقيق جانب أحادي ممّا سُمّي بدمقرطة المعلومات؛ ألا وهو الوصول إلى المعرفة واستهلاكها من دون تحقيق المشاركة في إنتاجها ونشرها.
- الثالث: الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية: وقد تمّ مناقشة تأثير هيمنة الترتيب العالمي على الجامعات، وأنّ ذلك سيؤثّر سلبًا–بطريقة مباشرة أو غير مباشرة– ليس على الوصول الحر للمعلومات والنشر العلمي فحسب، وإنّما على منظومة التربية والتعليم في البلدان العربية ككل.
- الرابع: الميزانيات البحثية المحدودة: وقد تمّ مناقشة أنّ استهلاك المعلومات لا يُعدّ تبنّيًا للوصول الحر، فالبلدان العربية تشكّل سوقًا استهلاكية للمعلومات والبحث العلمي الغربي، وهي تعجز عن إنتاج كفايتها من البحث العلمي الموافق للشروط والمعايير الغربية العالمية.

- الخامس: ظهور "دواج": وقد تمّ مناقشة أنّ "دواج" هو استمرار للهيمنة الغربية في مجال النشر العلمي؛ إذ أنّه وإن كان يهدف إلى دعم حركة الوصول الحر عبر توفير دليلٍ بدوريات الوصول الحر الموثوقة علميًا، إلّا أنّ النتيجة كانت بإقصاء عدد كبير من الدوريات، وصبغها بصورة "الدوريات الانتهازية" لمجرّد عدم ظهورها في الدليل.

أمّا بالنسبة للعوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر فقد شملت أحد عشر عائقًا:

- الأوّل: ضعف السياسات والتشريعات الرسمية: وقد تمّ مناقشة أنّ ضعف سياسات وتشريعات الوصول الحر في البلدان العربية قد يرجع إلى أمرين:
  i. أنّ هناك ضعفًا في السياسات البحثية الوطنية بشكل عام.
  ii. أنّ ممارسات الوصول الحر هي حديثة النشأة ولم تنضج بالشكل الكافي بعد.
- الثاني: تخلّف المنظومة الاجتماعية السياسية: وقد تمّ مناقشة علاقة البحث العلمي بالمجتمع. فضعف البحث العلمي العربي هو محصّلة منظومة اجتماعية سياسية متخلّفة تعتمد على الأجندات الدولية، بعيدًا عن مصالحها الوطنية والإقليمية في ظل شبه غياب سياسات التنمية الوطنية والبحث العلمي.
- الثالث: الهيمنة المعرفية الغربية: وقد تمّ مناقشة تجلّيات هذه الهيمنة التي تظهر على شكل هيمنة جغرافية سياسية، وهيمنة اقتصادية، وهيمنة لغوية، وهيمنة أبستمولوجية، إضافة إلى الهيمنة عبر التحكيم في الدوريات العلمية العالمية، وكذلك الهيمنة عبر التصنيف المسمّى معامل التأثير.

- الرابع: الفجوة الرقمية: وقد تمّ مناقشة أنّ توفير الوصول الحر إلى المعلومات، لا يعني بمكان إلغاء الفجوة الرقمية ما بين البلدان المتقدّمة والبلدان النامية. فالوصول الحر هو نموذج اقتصادي للنشر العلمي، وهو خاضع للمنظومة الاقتصادية العالمية.
- الخامس: ضعف الإنتاج البحثي العربي: وقد تمّ مناقشة أنّ هناك فجوة في البحث العلمي العربي، لا سيّما ما بين المحتوى الرقمي والمحتوى الورقي المطبوع. فالإنتاج العلمي المتاح على الإنترنت، سواء من كتب أو مقالات علمية أو غيرها من مصادر المعلومات، لا يُشكّل سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج البحثي المنشور.
- السادس: الفوضى المعلوماتية: وقد تمّ مناقشة أنّ هناك تأخّرًا لدى البلدان العربية في تنظيم الإنتاج البحثي وحصره، علمًا أنّ العديد من المبادرات العربية قد أُطلقت، إلّا أنّ انحصارها بالمستوى الوطني يشتّت الجهود، ويُصعّب مسألة الوصول للمعلومات.
- السابع: أزمة اللغة العربية: وقد تمّ مناقشة أنّ اللغة العربية "تعاني أزمة حادة تنظيرًا وتعجيمًا وتعليمًا وتوظيفًا وتوثيقًا" (علي & حجازي، 2005). غير أنّ الحكومات العربية بدأت تعي أهمية وجود اللغة العربية على الخارطة المعلوماتية، ويبدو أنّ الحلول لهذه الأزمة المتشعّبة قد بدأت بوادرها من خلال العديد من المشاريع التي تعمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة وتطويع اللغة العربية مع البيئة الرقمية.

- الثامن: قيود الملكية الفكرية: وقد تمّ مناقشة أنّ قيود الملكية هي في الحقيقة حماية للملكية الفكرية "للغرب"، تدفع تكلفتها الباهظة البلدان العربية كونها مستهلكة أكثر منها مصنّعة للمعرفة.
- التاسع: غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية: وقد تمّ مناقشة أنّ مسألة غياب التحديث والاستمرارية للمشاريع العلمية، وخصوصًا المستودعات الرقمية تبدو مبرّرة نوعًا ما نظرًا ليس لحداثة تبنّي الجامعات العربية لها حصرًا، وإنّما أيضًا لحداثة دخول تلك الجامعات في مجال صناعة المحتوى الرقمي بشكل عام.
- العاشر: هجرة الأدمغة: وقد تمّ مناقشة أنّ الحديث عن مسألة الربح والخسارة المادية نتيجة هجرة الأدمغة، تقع ضمن منظومة "مجتمع المعرفة العالمي" القائم على اقتصاديات المعرفة وتسليعها، أمّا فيما يخص نموذج الوصول الحر للمعلومات الذي يدعو إلى "عدالة اجتماعية عالمية"، فإنّ مقاييس الربح والخسارة لا محل لهما، إذ أنّه من المفروض أنّ المعرفة هي ملك للبشرية جمعاء.
- الحادي عشر: غياب التعاون العربي: وقد تمّ مناقشة أنّ حركة البحث العلمي العربي والوصول الحر، هي عبارة عن مشاريع منفردة على صعيد كل دولة على حدة (من مستودعات رقمية، أو دوريات علمية) بعيدًا عن أي تكتّل أو تعاون عربي مشترك.

يشكّل المحور السادس الإجابة على السؤال: **كيف يؤثّر تبنّي الوصول الحر للمعلومات على المجتمع البحثي العربي من وجهة نظر المشاركين؟**

تضمّن محور تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي أربعة تأثيرات هي:

- الأوّل: زيادة المرئية والأثر البحثي: وقد تمّ مناقشة أنّه لا يمكن الحديث عن زيادة في المرئية والأثر ما دام هناك فوضى معلوماتية عربية، وغياب لقواعد البيانات التي تنظّم وتُحصي الإنتاج البحثي العربي.
- الثاني: ملاحقة التطوّر والتقدّم: وقد تمّ مناقشة ارتباط هذا التأثير بمفهوم اقتصاديات المعرفة التي تقوم بدورها على قيود الملكية الفكرية، ما يجعل من إنتاج المعرفة منظومة إقطاعية تُهيمن عليها الشركات العالمية المتعدّدة الجنسيات.
- الثالث: مكافحة السرقات العلمية: وقد تمّ مناقشة أنّ المشكلة لا تقع في سهولة اكتشافها عبر الوصول الحر –الذي هو أمر صحيح– بل في مكافحتها، فالغالب عربيًا هو السكوت عنها، وممارستها علنًا دون أي رادع أخلاقي أو قانوني.
- الرابع: تجويد البحث العلمي: وقد تمّ مناقشة أنّ جودة البحث وتجويده لا يتعلّق فقط بإتاحة المعلومات بشكل حر وبدون أي قيود، وإنّما في أنّ البحث العلمي يقع ضمن منظومة علمية متكاملة، وجودته هي نتيجة لمدى تماسك هذه المنظومة وفاعليتها.

يشكّل المحور السابع والأخير الإجابة على السؤال: **كيف يؤثّر عدم تبنّي الوصول الحر للمعلومات على المجتمع البحثي العربي من وجهة نظر المشاركين؟**

تضمّن محور تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي تأثيرين اثنين هما:

- الأول: انتشار حركة قرصنة المعلومات: وقد تمّ مناقشة ارتباط ما سُمّي بالقرصنة بظهور الوصول الحر، وتفسير أيّهما السبب وأيّهما النتيجة، إضافة إلى نسبية مفهوم القرصنة بحد ذاته.

- الثاني: تكرار الجهود البحثية: وقد تمّ مناقشة أنّ تكرار الجهود البحثية هو مسألة تتفرّد بها البلدان العربية، لما تعانيه من فوضى معلوماتية، وضعف في الإنتاج البحثي، وضعف آليات وأدوات تنظيم المعلومات والإنتاج الفكري.

الجدول 1.5 الموضوعات وفقًا لأسئلة الدراسة

ما هو مفهوم الوصول الحر للمعلومات من وجهة نظر المشاركين؟	
مفهوم الوصول الحر	التجذير العربي الإسلامي
	نظام علمي جديد
	نموذج اقتصادي للنشر العلمي
ما هي العوامل المؤثّرة في انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية من وجهة نظر المشاركين؟	
العوامل الإيجابية	
الدوافع الذاتية (الفردية) لتبنّي الوصول الحر	القيم الذاتية والبيئة العائلية
	التأثّر بالاتجاه الغربي
العوامل الخارجية لتبنّي الوصول الحر	الوصول الحر العربي لم يعد خيارًا
	انتشار الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال
	الميزانيات البحثية المحدودة
	الحظوة والترتيب العلمي للمؤسسات الأكاديمية
	ظهور دواج
العوامل السلبية	
العوائق الذاتية (الفردية) لتبنّي الوصول الحر	ضعف الوعي
	ازدواجية الخطاب لدى الباحثين
	غياب ثقافة المشاركة والتطوّع
العوائق الخارجية لتبنّي الوصول الحر	ضعف السياسات والتشريعات الرسمية
	تخلّف المنظومة السياسية الاجتماعية
	الفجوة الرقمية
	الهيمنة المعرفية الغربية

	ضعف الإنتاج البحثي العربي
	فوضى معلوماتية
	أزمة اللغة العربية
	قيود الملكية الفكرية
	هجرة الأدمغة
	غياب الاستمرارية في المشاريع العلمية
	غياب التعاون العربي
كيف يؤثر تبنّي الوصول الحر للمعلومات على المجتمع البحثي العربي من وجهة نظر المشاركين؟	
تأثير تبنّي الوصول الحر على المجتمع العلمي العربي	زيادة المرئية والأثر البحثي
	ملاحقة التطوّر والتقدّم
	مكافحة السرقات العلمية
	تجويد البحث العلمي
كيف يؤثر عدم تبنّي الوصول الحر للمعلومات على المجتمع البحثي العربي من وجهة نظر المشاركين؟	
تأثير عدم تبنّي الوصول الحر على المجتمع البحثي العربي	انتشار حركة "قرصنة" المعلومات
	تكرار الجهود البحثية

تعليقًا على الجدول أعلاه يُلاحظ أمران:

1- أنّ عدد العوامل السلبية هو ضعف عدد العوامل الإيجابية (14 في مقابل 7) لتبنّي الوصول الحر في البلدان العربية، وهذا إن دلّ على شيء فإنّه يدل على أنّ انتشار الوصول الحر ما زال محدودًا وما زال يكتنفه العديد من العوائق، التي لا بدّ للبلدان العربية بمؤسساتها البحثية والعلمية، من أخذها بعين الاعتبار في سبيل تجاوزها.

2- تجاهل عامل الزمن: فالانتشار كما عرّفه Rogers "هو العملية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات حول ابتكار ما، باستخدام القنوات الاتصالية، خلال فترة زمنية محدّدة، ما بين أعضاء نظام اجتماعي" (Rogers, 2003, p. 5). ففي حين تعرّض المشاركون لمفهوم

الابتكار، أي الوصول الحر، والقنوات الاتصالية، أي الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال، والنظام الاجتماعي، أي الأفراد والمؤسسات، غاب العامل الزمني، الذي وإن كان لا يشكّل عاملًا مستقلًا بحدّ ذاته، إلّا أنّه يرتبط بالقدرة على تصوّر سيناريو عربي مستقبلي للوصول الحر. فبعد مرور 15 عامًا على الإطلاق الرسمي العالمي للوصول الحر، وفي حين بدأ بعض الغربيين بالدعوة للاعتراف "بفشل" نموذج الوصول الحر، وآخرها مقالة Green مدير النشر في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD)، التي حملت عنوان: "لقد فشلنا: الوصول الحر الأسود القرصني يهزم الوصول الحر الأخضر والذهبي، يجب أن نغيّر مقاربتنا" (Green, 2017)، فإنّ البلدان العربية بغالبيتها بعد كل ذلك لا تزال على طريق التبنّي، الذي لم تُحدّد سياساته المُعلنة، ولا آلياته الواضحة، ولا نموذجه الاقتصادي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل البلدان العربية بالتحدّيات التي تشهدها على مختلف أنواعها: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والعلمية، والقيمية...الخ، غافلة واقعًا عن إطار الزمن؟ أما الإجابة على مثل هذا السؤال، فهي لا تقع ضمن مجال الدراسة الحالية، وهي تحتاج بحدّ ذاتها إلى بحث مستقل.

10.5 الخاتمة

إنّ الاتصالية التي حملتها الإنترنت، سواء تقنيًا أو تواصليًا، عبر ربط العالم شبكيًا (من أفراد، ومؤسسات، وهيئات، وحكومات) منحت انطباعًا ولو ظاهريًا بالانفتاح ودمقرطة المعلومات الذي سرعان ما اصطدم بواقع مغلق، تحكمه الشركات الرأسمالية الكبرى، متسلّحة بالقيود المادية للملكية الفكرية على أنواعها، لا سيّما في مجال النشر العلمي الإلكتروني. فالإنترنت بتركيبتها الشبكية، وإن

كانت قد نقلت عملية الاتصال إلى مستوى كوني قرّبت معه المسافات، وتجاوزت معه الحدود الجغرافية، إلّا أنّها ليست بتقنية معزولة عن واقع النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيمن، بكافة مكوّناته المتناحرة (Fuchs, 2009). ولا يغيب عن الأذهان هنا أنّ شبكة الإنترنت الموجودة اليوم، كانت قد ظهرت في أوائل ستينيات القرن العشرين، أبّان الحرب الأميركية–السوفياتية الباردة عبر جمع منظومتَي: البحث العلمي، والاستراتيجية العسكرية الأميركية (Kleinrock, 2010).

ولم يمضِ الوقت الكثير على انتشار الإنترنت في تسعينيات القرن العشرين، حتى بدأت ظاهرة اختراقات المواقع الإلكترونية، التي تحدّت مختلف أنواع القيود، بهدف مشاركة وتبادل المعلومات بين الأفراد بشكل مفتوح عن طريق ما سُمّي "بالقرصنة" للبرامج، والأفلام، والموسيقى وصولًا إلى الإنتاج البحثي العلمي. وقامت على إثر ذلك الشركات الرأسمالية الكبرى المعنية بكل صناعة من هذه الصناعات الثقافية، بالتصدّي للظاهرة، من جهة عبر الملاحقة القانونية وفرض الغرامات المالية المرتفعة، ومن جهة أخرى عبر خلق حلول اقتصادية بديلة تقوم باحتواء مثل هذه الممارسات (Aigrain & Aigrain, 2012).

ثمّ ظهرت حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية، التي تمّ إعلانها بشكل رسمي عبر مبادرة بودابست في العام 2002، كنوع من الحركة "التصحيحية" العلمية، بعد ما آل إليه نظام الاتصال العلمي من انغلاق، ونخبوية، وإقصاء في ظل الممارسات الاحتكارية للناشرين، وتعاظم الفجوة المعرفية بين "أغنياء وفقراء" العالم، فكان خطابها آنذاك أشبه بالبيان الثوري؛ إذ لم يقتصر مفهوم الوصول الحر على مبدأ الوصول إلى المعلومات دون قيد فحسب، بل تمّ طرحه على أنّه حركة علمية تقوم على الانفتاح المعلوماتي في سبيل التأسيس لحوار فكري إنساني، يوحّد العالم أجمع في بحثه عن المعرفة. تلك المعرفة التي هي في الأساس حرّة، وملكية عامة، "ومشاع إبداعي"، تتشاركها

الشعوب على قدم العدالة الاجتماعية (“Budapest Open Access Initiative,” 2002)، في مراحلها كافة، بدءًا من إنتاجها مرورًا بنشرها وصولًا إلى إتاحتها الدائمة (Guédon, 2017).

ولم ينقضِ عشرة أعوام على إطلاق الحركة حتى انتشر ما أسماه البعض "الوصول الحر الأسود" (Black Open Access)، الذي يقوم على "قرصنة" الإنتاج العلمي للناشرين الكبار، وعلى رأسهم Elsevier، بهدف إتاحته بشكل فوري دون أي قيود (Björk, 2017; Green, 2017).

اليوم، وبعد مرور أكثر من 15 عامًا على انطلاق الوصول الحر وانتشاره، وبعد تحوّله إلى نظام اقتصادي عالمي جديد، يقوم على نموذج "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC)، بدل نموذج "الدفع للوصول" القديم، يعود النقاش إلى الساحة العلمية العالمية من جديد، حول حقيقة أزمة نظام الاتصال العلمي، وعمّا إذا كانت حركة الوصول الحر قد فشلت نهائيًا في تحقيق الأهداف التي ظهرت من أجلها. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل المشكلة تكمن في نموذج الوصول الحر وتطبيقاته، الذي سرعان ما اندمج ضمن المنظومة الرأسمالية، فانتقلت بذلك الأزمة من أزمة وصول إلى أزمة نشر بين "أغنياء" الشمال و"فقراء" الجنوب؟ بكلام آخر هل استطاعت تلك الشركات الرأسمالية الكبرى، المتمثّلة بالناشرين المهيمنين على سوق النشر العالمي من "احتواء" نموذج الوصول الحر وإعادة موازين القوى إلى سابق عهدها، عبر خلق نموذج بديل يقوم على ما أسماه Peters "اقتصاديات المعرفة الحرة" (Peters, 2010)؟ أم أنّ المشكلة تكمن في تحديد المشكلة نفسها، واختصارها منذ البداية في جزئية بسيطة من نظام اتصال علمي مركّب تتعدّد أطرافه، ضمن شبكة من المصالح المشتركة حينًا، والمتناحرة حينًا آخر؟ ولا بدّ هنا من السؤال: أين هو موقع البلدان العربية من هذا النقاش العالمي؟ هل هي حاضرة ضمن ذلك "الحوار الفكري الإنساني الجامع الذي يوحّد العالم في بحثه عن المعرفة" كما جاء في مبادرة بودابست؟ أم أنّها تواصل القيام بدور المستهلك والمتلقّي

المطواع لما أسماه Whitworth "المونولوج المعرفي الغربي"(Whitworth, 2014)، في ظل غياب الأجندات الوطنية العربية للتنمية، ووفرة الأجندات العالمية، التي تعمل على "تحويل العالم"(انظر أجندة الأمم المتحدة: تحويل عالمنا أجندة 2030، 2015)، وتحديد مصائر الشعوب؟

شكّلت الهيمنة الإدراكية بما تضمنته من هيمنات تُمارسها البلدان الغربية المتقدّمة–وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية–على بقية بلدان العالم ومن ضمنها البلدان العربية، المسار النظري الجامع الذي تبنّته الدراسة في المناقشة التفصيلية للنتائج، وذلك باستخدام أدلة وبراهين نظرية متعدّدة في تحليل وتفسير المحاور والموضوعات الناشئة، مدعّمة بأمثلة عملية مستقاة من المشهد المعرفي العالمي والعربي على حدٍّ سواء. وفي سبيل استخلاص الصورة المتكاملة للإضافة النظرية التي قدّمتها دراسة انتشار حركة الوصول الحر للنشر العلمي في البلدان العربية، سيتم فيما يأتي تعريف ماهية الهيمنة الإدراكية، وإبراز أهم مظاهرها كما تجلّت في مناقشة النتائج.

الهيمنة الإدراكية (Cognitive Hegemony) هي عملية تواصلية سلطوية يُهيمن معها طرف على طرف آخر. وتبدأ الهيمنة من الإدراكات الفكرية مرورًا بالاتجاهات وصولًا إلى الأفعال. يؤدّي فيها الطرف المُهيمِن دورًا قياديًّا سلطويًّا، ضمن نظام اجتماعي طبقي نخبوي، مستخدمًا سياسة الاحتواء (Encapsulation) في وجه أي ظاهرة قد تهدّد مصالحه وسلطته.

تجلّت الهيمنة الإدراكية في الدراسة الحالية، في مجموعة من الهيمنات التي مارستها طبقة من المؤسسات المعرفية النخبوية الغربية–وعلى رأسها الناشرون الغربيون الكبار– في مجال البحث والنشر العلمي العالمي، عبر احتكار آلياته وممارساته ومعاييره، لتشكّل ما يشبه نظام "إقطاع المعرفة" (Drahos & Braithwaite, 2002; Fiormonte & Priego, 2016; Moskovkin, 2010, 2011; Raj, 2008)، وقد تمّ اعتبار تبنّي الوصول الحر للنموذج الاقتصادي "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC)، بأنّه عملية احتواء (Encapsulation) قامت باستخدامها تلك المؤسسات المُهيمِنة في

سبيل حماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز نفوذها واحتكارها للمعرفة. فبعد سنوات من انطلاق الوصول الحر للمعلومات، كنموذج بديل للنشر العلمي العالمي، الذي أُريد له إخراج نظام الاتصال العلمي من أزماته، وفجواته، وانغلاقه، إذا بالناشرين المهيمنين يقومون باحتوائه تدريجيًا، عبر تحويله إلى نموذج اقتصادي يصبّ في مصالحهم؛ أولًا من خلال استحداث نموذج الوصول الحر الهجين (Hybrid Open Access)، وثانيًا من خلال تكريس نموذج "الدفع للنشر" (Article Processing Charge, APC). وما الرؤية التي أطلقها الناشر العالمي Elsevier مؤخرًا حول انتقاله إلى الوصول الحر الذهبي في أوروبا، مع فرض الحجب–الجغرافي على خارجها، سوى خير مثال على سياسة الاحتواء تلك (Herb, 2017).

وكما هو معلوم، شكّلت "أزمة الدوريات" العالمية وارتفاع أسعارها بشكل هائل، أحد الدوافع الرئيسة المُعلنة لانطلاق حركة الوصول الحر، في سبيل وضع حدّ للنموذج الاحتكاري المُهيمِن على النشر العلمي، عبر استخدام إمكانيات شبكة الإنترنت، و"رغبة العلماء بمشاركة ثمرة أبحاثهم" لفتح العالم بعضه على بعض في سبيل تقدّم العلم والمعرفة (Björk, 2004; Contreras, 2012; Haider, 2007; Möller, 2006; Pinfield, 2013; Salager-Meyer, 2012; Suber, 2016; Tennant et al., 2016; Uddin, Koehlmoos, & Hossain, 2014; Young, 2009). العالم بطرفيه، "الشمال" و"الجنوب"، "أغنياء" و"فقراء"، بلدان متقدّمة و"بلدان نامية"، محور وأطراف، وغيرها من التسميات التي تدل على ثنائية الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية والاتصالية التي ينقسم العالم على أساسها (انظر الرسم البياني 1.5). ومن ثمّ انتقلت هذه الثنائية بدورها إلى خطاب المعرفة، بين نداء لتحريرها مع نموذج الوصول الحر وإلغاء قيود الملكية الفكرية المادية، ودعوة إلى تسليعها عبر "مجتمع المعرفة العالمي" واستثمار مختلف أنواع الملكية الفكرية لجني مزيد من الأرباح (Raj, 2008). وفي كلا النموذجين كانت الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال بطبيعة الحال هي الوسيط الأمثل، من جهة لمد جسور

التواصل بين الشعوب في النموذج الأول، ومن جهة أخرى لغزو أسواق جديدة في النموذج الثاني (Fuchs, 2009). وبالعودة إلى الهيمنة الإدراكية، فإنّ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، يشكّل ذلك المحور (Center)، أو "قادة العالم" كما جاء في أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي أعلنتها الأمم المتحدة في العام 2015 (United Nations, 2015)، الذي يُمارس هيمنته على بقية دول العالم التي تشكّل بدورها الأطراف (Periphery). وفي حين تمتلك معظم بلدان "الأطراف" تلك أجنداتها الوطنية، إضافة إلى ما يشبه سياسة الممانعة لحماية سيادتها وتماسكها الاجتماعي، تبقى البلدان العربية تتخبّط في وجودها بين أزمات داخلية على الأصعدة كافة، وبين مشروع تنموي خارجي مفروض (Hanafi & Arvanitis, 2015). فمع تكاثر فجواتها الداخلية أصبحت أكثر فأكثر عرضة "للتشكيل" الخارجي، فينتج عن ذلك جسمًا هجينًا، لا هو ينتمي إلى المُسمّى "مجتمع المعرفة العالمي"، ولا هو يشبه ذاته وثقافته العربية. وفي ظل تردّي منظومة التعليم وضعف السياسات الوطنية في البحث العلمي، فضلًا عن هشاشة المنظومة الاجتماعية السياسية التي تعتمد الأجندات الدولية بعيدًا عن مصالحها الوطنية والإقليمية (Ampuja & Koivisto, 2014)، فإنّ قرار البلدان العربية بمؤسساتها في تبنّي الوصول الحر، هو قرار سلطوي بامتياز، يأتي استجابة للشروط العالمية التنموية الاقتصادية للدخول ضمن مجتمع المعلومات والمعرفة، إذ أنّ البلدان العربية لم تشارك في النقاش العالمي حول الوصول الحر وممارساته بأكثر من نداء الرياض غير المفعّل، والذي لا يعدو حالياً كونه رد فعل ثقافي أمام الهيمنة المعرفية الغربية. وحتى تاريخه، لم تقدّم البلدان العربية نماذج نشر بديلة، وإنّما قامت بدور المستهلك لمختلف البضائع الفكرية والثقافية والبحثية الغربية، إضافة إلى التكنولوجية منها. وفي حين تنفتح بلدان "الشمال" بعضها على بعض أكثر فأكثر–وخير مثال على ذلك مشروع أفق 2020 (Horizon 2020) الأوروبي– فإنّ البلدان العربية تعيش بشكل شبه منعزل بعضها عن بعض، وسبل التعاون فيما بينها شبه معدومة. وما تبنّي الوصول الحر على شكل مشاريع انفرادية في بعض

الدول والمؤسسات، إلّا خير دليل على ذلك. وما كان من البلدان العربية في ظل هذا المشهد العالمي المتسارع، إلّا أن أقدمت على سنّ مزيد من التشريعات والقوانين لحماية الملكية الفكرية الغربية تحديدًا (ابن الخياط، 2013)، ووضع السياسات البحثية "المعولمة" المنفصلة عن مشاكل مجتمعاتها، وإطلاق المشاريع التي تنسجم مع الأجندات الدولية، والتي تخدم مصالح الدول المهيمِنة (Graf, 1996)؛ في حين يقع عليها في هذه المرحلة العلمية الانتقالية الحرجة تحديد موقفها الواضح، وسياساتها المُعلنة، والغايات المنشودة من تطبيق نموذج الوصول الحر للمعلومات بطريقيه: الأخضر والذهبي، كما فعلت على سبيل المثال دول أميركا اللاتينية وعلى رأسها البرازيل عبر مشروع المكتبة الرقمية العلمية "سيلّو" (Scielo). وفي حين أنّ عددًا لا يُستهان به من الناشطين العالميين، قد أقروا بفشل نموذج الوصول الحر في تحقيق ما دعا إليه، أو على الأقل قاموا في التشكيك في دوافعه (Haider, 2007, 2008; Haider & Bawden, 2006; Poynder & Haider, 2017)، –لا سيّما بعد احتوائه من قبل الناشرين المهيمنين– فإنّ البلدان العربية لم تشارك في النقاش القديم المستجد حول أزمة نظام الاتصال العلمي، وحول مدى نجاح أو فشل هذا النموذج اليوم؛ فكافة المشاركين في الدراسة– ما عدا مشاركة واحدة– وهم يشكّلون عيّنة من الخبراء الناشطين في مجال الوصول الحر من مختلف البلدان العربية، قد أجمعوا على كون الوصول الحر للمعلومات نموذجًا علميًّا لازمًا، وهو في منظارهم لا يخضع لأي مساءلة لا في أهدافه ولا في دوافعه الحقيقية، لا على الصعيد العالمي، ولا على الصعيد العربي، مكتفين بالنظرة المثالية التي أحاطت به منذ إطلاقه في الغرب.

الرسم البياني 1.5 العلاقة المعرفية ضمن نظام الاتصال العلمي العالمي

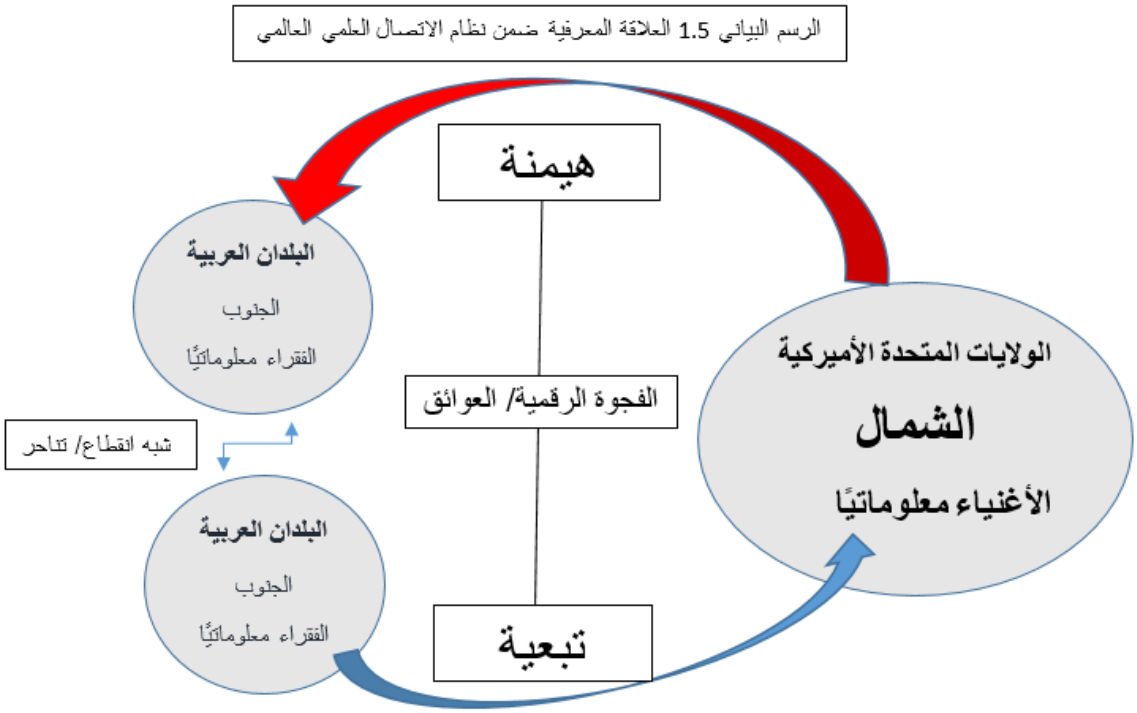

وفي حين قد يظن البعض أنّ الأمور بذلك قد تعود إلى نقطة الصفر، فإنّ الحقيقة أنّ نظام الاتصال العلمي قد يزداد تأزّمًا؛ فكما أنّ توفير الإنترنت–التي كان من المفروض أن تشكّل أداة انفتاح للشعوب بعضها على بعض– لم يعمل إلّا على تعميق الفجوات على أنواعها، كذلك فإنّ توفير الوصول الحر إلى المعلومات ضمن نموذج "الشمال" الغني الذي يصدّر المعرفة إلى "الجنوب" الفقير، سيزيد حتمًا من تلك الفجوات. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ البلدان العربية هي بحاجة ماسة أولًا وقبل أي شيء إلى السيادة بكافة مقوّماتها، لتحديد سياسات واستراتيجيات بحثية وطنية واضحة، وإصلاح منظومة التعليم، ووضع خطط التنمية الاقتصادية، فضلًا عن تعزيز التماسك الاجتماعي، والمحافظة على خصوصيتها الثقافية والحضارية، وتعزيز التبادل والتعاون والتكتّل العربي فيما بينها، لتهيئتها للخروج إلى العالمية لاحقًا، ومواجهة الهيمنة الإدراكية الغربية، أو أي هيمنات أخرى.

ختامًا، إنّ دراسة موضوع شديد المواكبة على غرار موضوع الوصول الحر، يُعدّ تحدّيًا بحثيًّا كبيرًا، لا سيّما لجهة دراسة عملية انتشار ما زالت قائمة، وفي حركة تطوّر مستمرة، أضف إلى ذلك طبيعة البيئة البحثية العربية الشديدة التعقيد بمكوّناتها وأوضاعها كافة. فالنتائج لا يمكن بمكان أن تُعدّ قاطعة، "يزول معها الخلاف وتنحسم بها مواد الشبهات" (ابن الهيثم، د. ت.، ص. 4) وإنّما هي محاولة تأويلية اعتمدت من جهة على تأويل المشاركين للواقع العربي، ومن جهة أخرى على تأويل الباحثة لما قام المشاركون بتأويله، وهو ما سُمّي بالتأويل المزدوج (Double Hermeneutics)؛ الذي يشارك الباحث في صناعته حينًا ضمن النظرة الداخلية (Emic)، و"يعادي نفسه" في تأويله حينًا آخر ضمن عملية تفسير النظرية الخارجية (Etic)، علّه بذلك يُخرج موضوع البحث من الوهم إلى الفهم، فيفتح أبوابًا بحثية جديدة، ويُثير إشكاليات وأسئلة مستجدّة تحتاج مزيدًا من الاجتهاد والدراسة ضمن عالم المعرفة اللامتناهي.

المراجع العربية

ابن الخياط، ن. (2013). الملكية الفكرية في العالم العربي بين الحق في الحماية والحق في الوصول الحر: المحددات النظرية والميدانية .في *دور الجمعيات و المكتبات الوطنية في دعم حرية إتاحة المعلومات في ظل قوانين حقوق الملكية الفكرية*. الدوحة، قطر: مؤسسة قطر.

ابن الهيثم، أ. ع. م. ب. ا. ا .(د. ت.) *المناظر* .تمّ الاسترجاع من http://al-hakawati.net/Content/uploads/Civilization/1206_130.pdf

أبو زيد، م. م. (2010). *إدارة الجودة في مجال البحث العلمي بالجامعات الإسلامية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .تمّ الاسترجاع من http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56169

أحمد، س. ن. (1977). *النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية*. القاهرة: مكتبة سعيد رأفت.

أحمد، ف. (2012). *الوصول الحر للمعلومات بالمكتبات الجامعية: دراسة حالة المستودع الرقمي لكلية العلوم جامعة الخرطوم*. جامعة الخرطوم .تمّ الاسترجاع من http://khartoumspace.uofk.edu/bitstream/handle/123456789/974/الوصول الحر للمعلومات بالمكتبات الجامعية.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2003). مبادرة المحتوى العربي. نيويورك: الأمم المتحدة .تمّ الاسترجاع من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/dac-models-business-ar.pdf

الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). المحتوى الرقمي العربي: الفرص والأولويات والتوجهات. نيويورك: الأمم المتحدة .تمّ الاسترجاع من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/dac-opportunities-priorities-strategies-ar.pdf

برغل، م. أ. (2012). *إتجاهات أساتذة علوم الاعلام و الاتصال في الجزائر نحو تقنية النشر الإلكتروني: دراسة وصفية تحليلية*. جامعة الجزائر 3.

البسام، أ. & اليامي، ه. (2013). المستودعات الرقمية (LOR) لضمان جودة محتوى التعلم الإلكتروني: الفرص والتحديات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية . في *المؤتمر الدولي الثالث للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد*. الرياض: المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد .تمّ الاسترجاع من https://shms.sa/authoring/20375-المستودعات-الرقمية-lor-لضمان-جودة-محتوى-التعلم-الإ/view

بن علال، ك. (2007). *مساهمة لإنجاز نموذج أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني .ArchivAlg*: جامعة الجزائر .تمّ الاسترجاع من http://www.webreview.dz/IMG/pdf/archivalg.pdf

بن غيدة، و. (2014). الأرشفة الذاتية بالمستودعات الرقمية: جذور الماضي ومعطيات الحاضر . *Cybrarians Journal*, (35). تمّ الاسترجاع من http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=667:wessam&catid=268:papers&Itemid=93

بن غيدة، و. (2015). نشأة حركة الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية, *Cybrarians Journal* . (40). تمّ الاسترجاع من https://zenodo.org/record/195081#.WfCShIhx3IU

بهلول، آ. (2014). الأرشيف المفتوح المؤسساتي والوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية . *RIST, 21*(1). تمّ الاسترجاع من http://www.webreview.dz/IMG/pdf/bahloul.pdf

بودربان، ع. ا.، قموح، ن. & بن الطيب، ز. (2014). المكتبات الجامعية ومبادرات تحقيق النفاذ الحر للمعلومات وتداولها في ظل البيئة الإلكترونية .في *ICOA*. تونس: جامعة قسنطينة 2 .تمّ الاسترجاع من https://icoa2014.sciencesconf.org/file/97919

بوعزة، ع. ا. (2006). اتجاهات الباحثين العرب نحو الأرشيف المفتوح والدوريات المتاحة مجانًا من خلال شبكة الإنترنت: أعضاء هيئة التدريس العرب بجامعة السلطان قابوس نموذجًا . *Cybrarians Journal*, (10). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=528:2011-08-22-03-13-22&catid=120:2009-05-19-11-31-27

بومفلح، ف. (2008). مكتبة الملك عبد الله الرقمية بجامعة أم القرى وتحقيق الوصول الحر للمعلومات .في *المؤتمر 18 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات*. الرياض: جامعة الملك عبد العزيز .تمّ الاسترجاع من http://libraries.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63410_34431.pdf

بيوض، ن. (2015). *الوصول الحر للمعلومات العلمية ودوره في تفعيل الاتصالات العلمية بين الباحثين دراسة ميدانية بمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني وجامعة بومرداس*. جامعة قسنطينة 2.

جوهري، ع. (2013). موسوعة نول (Knol) الرقمية نموذج للتأليف والوصول الحر: تقييم للدور ومدى الإفادة منها في مجتمع المعرفة وإثراء المحتوى الرقمي العربي. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*, *19* .(1) تمّ الاسترجاع من https://www.kau.edu.sa/Files/12510/Researches/63391_34407.pdf

حسن، ف. (2011). دوريات المكتبات والمعلومات المتاحة بأدلة دوريات الوصول الحر: دراسة مسحية تقييمية مقارنة .(27) *Cybrarians Journal*, .تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=606

خالد، ت. (2017). في وجود المعرب في القرآن الكريم. *مجلة البحوث والدراسات*, *14*(1), 77–100 .تمّ الاسترجاع من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25273

خميس، أ. (2010). *الكيانات الرقمية: بناؤها واقتناؤها وتنظيمها واسترجاعها في المستودعات الرقمية على شبكة الإنترنت: نحو تصور مقترح*. جامعة المنوفية.

رداد، أ. (2013). المستودع الرقمي لجامعة المنصورة: دراسة حالة للمستودع الرقمي بنظام المستقبل لإدارة المكتبات. *المجلة العربية للدراسات المعلوماتية*.(2) ,

رمضان، إ. (2012). *مستودع الأصول الرقمية بمكتبة الإسكندرية: دراسة تقييمية*. جامعة القاهرة . تمّ الاسترجاع من https://www.academia.edu/12496263/مستودع_الأصول_الرقمية_بمكتبة_الإسكندرية_دراسة_تقييمية

رمضان، م. (2011). التدفق الحر للمعلومات العلمية بين النشأة التاريخية والتعريف *Cybrarians* . *Journal*, (27). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=595:2011-11-30-10-17-51&catid=252:2011-

رمضان، م. (2012). *مبادرات التدفق الحر للمعلومات العلمية: دراسة تحليلية لاستنباط أسس مبادرة مصرية*. جامعة عين شمس.

زاهي، م. (2010). دور الوقف الحضاري في تلبية حاجات المجتمع العلمية والثقافية في الدولة الزيانية. *الحوار المتوسطي*, *2*(2), 63–71 .تمّ الاسترجاع من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/15858

سابر، ب. (2015). *الوصول الحر*. الدوحة، قطر: مؤسسة قطر للنشر .تمّ الاسترجاع من http://www.qscience.com/userimages/ContentEditor/1445604400703/OpenAccess_PeterSuber_Arabic221015_WEB.pdf

السرجاني، ر. (2010). *روائع الأوقاف في الحضارة الإسلامية*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر.

سلمانية، ن. ا. & بخوش، أ. (2014). الأرشيفات المفتوحة ودورها في تنمية البحث العلمي In . *الملتقى الوطني الثاني حول الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي*. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح .تمّ الاسترجاع من http://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive Faculte des Sciences Sociales et Sciences Humaines/Deuxieme-reunion-nationale-sur-la-technologie-informatique-et-de-linformation-dans-lenseignement-superieur-05-06-Mars2014/selmania.pdf

سليمان، أ. (2013). *المصادر الإلكترونية ودورها في الاتصال العلمي الرسمي في مجال تكنولوجيا المعلومات*. جامعة بني سويف.

السيد، أ. (2008). الأرشفة الذاتية كقناة للاتصال المعرفي على شبكة الويب دراسة لتطبيقاتها في مجال المكتبات والمعلومات. *مجلة جمعية المكتبات والمعلومات السعودية*, *29*.(2)

السيد، د. ف. (2017). الأمانة العلمية وفيروس التلاص العلمي .تمّ الاسترجاع من http://www.arabicmagazine.com/arabic/ArticleDetails.aspx?id=1642

شاهين، ش. (2009). مبادرات الوصول الحر للمعرفة: دراسة وثائقية لوضع الأطر العامة لمبادرة عربية .في *الملتقى العربي لتكنولوجيا المكتبات والمعلومات الثالث : تقنيات الجيل الثالث ومدخلاتها في مجتمع المكتبات والمعلومات* .(pp. 1–26) القاهرة: شبكة أخصائي المكتبات والمعلومات.

شاهين، ش. (2011). الملكية الفكرية في بيئة التعلم الإلكتروني نحو مبادرة للإتاحة المجانية للكتب الدراسية Open Textbooks في الجامعات المصرية على شبكة الإنترنت: جامعة القاهرة نموذجاً .*Cybrarians Journal*, (27) .تمّ الاسترجاع من

http://journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=605:----------open-textbooks----------&catid=253:2011-11-28-21-19-37

الشهري، س. (2009). الوصول الحر: مفاتيح لقيود الإتاحة .في *ورشة عمل المحتوى العربي المفتوح*. الرياض.

الشوابكة، ي. (2009). المكتبات وحركة الوصول الحر للمعلومات الدور والعلاقات والتأثيرات المتبادلة .*Cybrarians Journal*, (18). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=377:2009-07-19-08-54-19&catid=141:2009-05-20-09-52-31

الشوابكة، ي. (2011). درجة إلمام أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية بالوصول الحر إلى المعلومات كنظام جديد للاتصال العلمي. *دراسات. العلوم التربوية*, *38*, 1601–1617 .تمّ الاسترجاع من http://journals.ju.edu.jo/DirasatEdu/article/viewFile/3725/3047

شواو، ع. ا. & بطوش، ك. (2012). بين النشر التقليدي والوصول الحر في ضوء الاتصال العلمي .تمّ الاسترجاع من http://digital.jilwan.com/digital2012/download2012.php?f=jalsa4/4_2.pdf

صادق، إ. (2007). الدوريات العربية العامة المتاحة على الإنترنت دراسة ببليومترية. *مجلة العربية 3000* .(6), تمّ الاسترجاع من https://web.archive.org/web/20100613012141/http:/arabcin.net/al_arabia_mag/modules.php?name=News&file=article&sid=300

صلاح، إ. (2014). *المستودعات الرقمية للجامعات في الدول العربية: دراسة تقييمية مع التخطيط لإنشاء مستودع رقمي لجامعة القاهرة*. جامعة القاهرة.

صندوق النقد العربي. (2013). *التقرير الإقتصادي العربي الموحد*. أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة .تمّ الاسترجاع من http://www.amf.org.ae/ar/content/التقرير-الإقتصادي-العربي-الموحد-2013

الضويحي، ف. (2014). *المستودعات الرقمية المؤسسية في الجامعات السعودية: نحو رؤية لمشروع وطني لدعم مبادرات إنشائها وإدارتها*. جامعة الملك عبد العزيز .تمّ الاسترجاع من https://zenodo.org/record/249666

الطائي، م. ع. ح. (2012). نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*, *5*(10), 125–155 .تمّ الاسترجاع من https://www.ust.edu/uaqe/count/2012/2/6.pdf

عبد الرحمن، ج. & القبلان، ن. (2007). الوصول الحر للمعلومات: دراسة لاتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري عبر الإنترنت *في المؤتمر 18 للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات*. جدة، السعودية: وزارة الثقافة والإعلام.

عبيد، ن. ا. ش. (2015). *الارتقاء بجودة المحتوى الرقمي العربي*. بيروت .تمّ الاسترجاع من https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/quality-digital-arabic-content_0.pdf

العبيدي، س., & الدباغ, ر. (2013). دور الوصول الحر في تعزيز حركة البحث العلمي : دراسة استطلاعية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الموصل. *تنمية الرافدين*, *35*(113), 122–143 .تمّ الاسترجاع من https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=81807

العربي، أ. (2012). المستودعات الرقمية للمؤسسات الأكاديمية ودورها في العملية التعليمية والبحثية وإعداد آلية لإنشاء مستودع رقمي للجامعات العربية. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*, *18*(1), 149–194 .تمّ الاسترجاع من https://www.researchgate.net/publication/281101691_2_almstwdat_alrqmyt_llmwssat_alakadymyt_wdwrha_fy_almlyt_altlymyt_walbhthyt_wadad_alyt_lansha_mstwd_rqmy_lljamat_alrbyt_mjlt_mktbt_almlk_fhd_alwtnyt_1_mj18_nwfmbr2011_-_abryl_2012_s_s_149_-_194

العسكر، ف. ب. ع. ا. (2015). الفهرس العربي للاستشهادات: مبادرة دولية لإيجاد آلية موضوعية لرصد وتصنيف أوعية النشر الصادرة باللغة العربية .في *النشر العلمي المحكم باللغة العربي في دول مجلس التعاون الخليجي*. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

علي، د. (2012). *أنماط الإفادة من مصادر الوصول الحر لدى الباحثين المصريين في مجال المكتبات والمعلومات*. جامعة بني سويف.

علي، ن. (2010). مسح للمحتوى الرقمي العربي: برمجياته وتطبيقاته وتقييم احتياجاته. نيويورك: الأمم المتحدة .تمّ الاسترجاع من

https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/dac-needs-assessment-software-appolications-ar.pdf

علي، ن. & حجازي، ن. (2005). *الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

عليوة، م. (2009). تحديات إتاحة المحتوى العربي عبر شبكة الإنترنت: إشكاليات توفير وإتاحة قواعد المعلومات الرقمية .في *مؤتمر اتحاد الناشرين العرب*. الرياض .تمّ الاسترجاع من https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=17&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwio5v3EzrjWAhVDLFAKHeofDr84ChAWCFAwBg&url=http%253A%252F%252Fwww.arab-pa.org%252FUploadFiles%252FuploadEditor%252Ffile%252F%2525D8%2525A7%2525D9%252584%2525D9%252586%2525D8%2525B4%2525D8%2525B1%252520%25

عودة، س. (2013). اتجاهات الباحثين السوريين نحو مصادر الوصول الحر إلى المعلومات. *مجلة جامعة دمشق*, *29*(4/3), 483–510 .تمّ الاسترجاع من http://www.damascusuniversity.edu.sy/mag/human/images/stories/3-2013/a/483-510.pdf

الفالح، خ. (2005). *مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلومات الأمنية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .تمّ الاسترجاع من http://repository.nauss.edu.sa/bitstream/handle/123456789/51171/مقومات التعامل مع المصادر المفتوحة لجمع المعلو مات الأمنية1=sequence?pdf.

فراج، ع. ا. (2009). الوصول الحر في ضوء الإنتاج الفكري العربي: وراقية *Cybrarians Journal*, (20). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=460:2011-08-11-22-32-47&catid=133:2009-05-20-09-50-11

فراج، ع. ا .(2010a). أدوات البحث في مصادر الوصول الحر: دليل إرشادي *Cybrarians Journal*, (24). تمّ الاسترجاع من http://journal.cybrarians.info/index.php?view=article&catid=134%3A2016-05-20-09-50-24&id=462%3A2016-08-23-10-48-18&format=pdf&option=com_content

فراج، ع. ا .(2010b) .الوصول الحر للمعلومات: طريق المستقبل في الأرشفة والنشر العلمي. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*, *16*(1), 213–234 .تمّ الاسترجاع من http://www.kfnl.gov.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/DocLib/العدد السادس عشر الأول -1431/213-234pdf.

فراج, ع. ا. (2011). الدوريات التخصصية العربية في مهب الريح .(26) *Cybrarians Journal*. تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=550:2011-08-30-00-39-38&catid=242:2011-08-22

فراج، ع. ا. (2016). الوصول الحر في العالم العربي. *أحوال المعرفة*, (84), 73–75.

فراج، ع. ا. & الشهري, س. (2010). الجامعات السعودية ودورها في دعم الوصول الحر: دراسة استكشافية. *مجلة المكتبات والمعلومات العربية*, *30*.(1)

فرج، ح. (2012). المستودعات المؤسسية الرقمية ودورها في دعم المحتوى العربي وإثرائه على الإنترنت. *مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية*, *18* .(2) تمّ الاسترجاع من http://www.kfnl.org.sa/Ar/mediacenter/EMagazine/DocLib/الثامن عشر/93-132pdf.

فروخي، ل. (2011). *دور الوصول الحر للمعلومات في دعم التكوين البحث العلمي بالجامعة الجزائرية: دراسة ميدانية بقسم علم المكتبات والتوثيق*. جامعة الجزائر 2.

فوزي، إ. (2011). *المستودعات الرقمية المفتوحة كمصدر من مصادر الاقتناء بالمكتبات البحثية: دراسة تحليلي*. جامعة حلوان.

قاسم، ح .(1984) *دراسات فى علم المعلومات*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

قباني، ن. (2012). *المستودعات الرقمية بناء المستودع الرقمي لجامعة دمشق*. جامعة دمشق.

القحطاني، ج. (2015). المستودعات الرقمية المؤسسية نشأتها وتطورها: تصور مقترح لمشروع المستودع الرقمي المؤسسي لجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. *المجلة العربية للدراسات المعلوماتية*.(5) ,

قدورة، و. (2006). *الاتصال العلمي والوصول الحر إلى المعلومات: الباحثون والمكتبات الجامعية العربية*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

القلا، ف .(n.d.). هجرة الأدمغة .تمّ الاسترجاع من https://www.arabency.com/ar/البحوث/هجرة-الأدمغة

كرثيو، ا. (2014). *دور المستودعات المؤسساتية في نشر المصادر الإلكترونية غير الرسمية في إطار الاتصال العلمي غير الرسمي ما بين الباحثين: دراسة مسحية للمستودعات المؤسساتية في المنطقة العربية*. جامعة قسنطينة 2.

لبّان، ه. (2010). واقع حركة الوصول الحر في المؤسسات المعلوماتية التابعة للجامعات الحكومية والأهلية في مدينة الرياض. *مجلة دراسات المعلومات*.(9) ,

المبرز، ع. ا. (2011). النشر الأكاديمي في مصادر الوصول الحر ودوره في إثراء المحتوى العربي على شبكة الإنترنت. *أعلم*.

متولي، ن. (2011). الإبداع المعرفي الأكاديمي في عصر المعلوماتية بين الأرشفة الذاتية والوصول الحر للمعلومات: دراسة لاتجاهات وتطبيقات أعضاء هيئة التدريس بجامعة طيبة .في *ندوة التعليم الجامعي في عصر المعلوماتية: التحديات والتطلعات* .تمّ الاسترجاع من http://repository.taibahu.edu.sa/handle/123456789/4918

محمد، م. (2010). الوصول الحر للمعلومات: المفهوم، الأهمية، المبادرات *Cybrarians Journal*, . (22). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=444:2011-08-10-01-41-27&

محمد، م. (2011). سمات دوريات الوصول الحر في مجال المكتبات والمعلومات المتاحة بدليل (DOAJ): دراسة تحليلية. *Cybrarians Journal*, (27). تمّ الاسترجاع من http://www.journal.cybrarians.info/index.php?option=com_content&view=article&id=600:-doaj-&catid=252:2011-11-28-21-19-07

مؤسسة الفكر العربي. (2010). *التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية: البحث العلمي في الوطن العربي مؤشرات التخلّف ومحاولات التميّز*. بيروت .تمّ الاسترجاع من http://arabthought.org/sites/default/files/report3.pdf

مؤسسة الفكر العربي. (2012). *التقرير العربي الخامس للتنمية الثقافية: الاقتصاد العربي القائم على المعرفة*. بيروت .تمّ الاسترجاع من http://arabthought.org/sites/default/files/Takrir5.pdf

مؤسسة الفكر العربي. (2013). *التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية: التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربية*. بيروت.

مؤسسة الفكر العربي. (2015). *التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية: التكامل العربي تجارب تحدّيات وآفاق*. بيروت .تمّ الاسترجاع من http://fikrconferences.org/sites/default/files/ofoqpdf/التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافيةpdf.

نابتي، م., & عاشوري، ن. (2014). دور المكتبيين في التأسيس لحركة النفاذ المفتوح للمعلومات العلمية والتقنية والإفادة منها: دراسة استطلاعية تشخيصية بمكتبات جامعة قسنطينة1 بالجزائر .في *ICOA*. تونس: جامعة قسنطينة 2 .تمّ الاسترجاع من https://icoa2014.sciencesconf.org/file/97670

نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية. (2006). *المؤتمر الخليجي-المغاربي الثاني*. الرياض.

همشري، ع. (2015). مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته: الواقع والطموح .في *المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العلمي*. الرياض: جامعة الملك سعود.

وطفة، ع. أ. (2015). الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي. *نقد وتنوير: مقاربات نقدية في التربية والمجتمع*, 1–37 .تمّ الاسترجاع من http://www.edusocio.net/index.php/item/359-الثقافة-وأزمة-القيم-في-الوطن-العربي-علي-أسعد-وطفة كُتّاب-عرب/مقالات-نقدية-

المراجع الأجنبية

Aalbers, M. B. (2004). Creative Destruction Through the Anglo-American Hegemony: a Non-Anglo-American View on Publications, Referees and Language. *Area*, *36*(3), 319–322. https://doi.org/10.1111/j.0004-0894.2004.00229.x

Abu-Orabi, S. T. (2013). Higher Education & Scientific Research in the Arab World. In *German Rectors' Conference on Internationalization of Higher Education Institutions* (p. 81). Bonn, Germany. Retrieved from https://www.hrk.de/fileadmin/redaktion/hrk/02-Dokumente/02-07-Internationales/02-07-15-Asien/02-07-15-1-Jordanien/Higher_Education_in_the_Arab_World_Dr_Sultan.pdf

Abubaker, H., Salah, K., Al-Muhairi, H., & Bentiba, A. (2015). Digital Arabic Content: Challenges and Opportunities. In *2015 International Conference on Information and Communication Technology Research, ICTRC 2015* (pp. 330–333). IEEE. https://doi.org/10.1109/ICTRC.2015.7156489

Agger, B. (1989). Do Books Write Authors? A Study of Disciplinary Hegemony. *Teaching Sociology*, *17*(3), 365–369. https://doi.org/10.2307/1318087

Ahmed, A. (2007). Open Access Towards Bridging the Digital Divide–Policies and Strategies for Developing Countries. *Information Technology for Development*, *13*(4), 337–361. https://doi.org/10.1002/itdj.20067

Aigrain, P., & Aigrain, S. (2012). *Sharing: Culture and the Economy in the Internet Age*. Amsterdam: Amsterdam University Press. Retrieved from http://medcontent.metapress.com/index/A65RM03P4874243N.pdf%5Cnhttp://books.google.com/books?hl=en&lr=&id=5_6wBl9TWNQC&oi=fnd&pg=PA1&dq=Sharing:+Culture+and+the+Economy+in+the+Internet+Age&ots=2hZKaeyFZp&sig=rBnHX1JUT0LztywsqO6ySe9-D1E

Alase, A. (2017). The Interpretative Phenomenological Analysis (IPA): A Guide to a Good Qualitative Research Approach. *International Journal of Education and Literacy Studies*, *5*(2), 9–19. https://doi.org/10.7575/aiac.ijels.v.5n.2p.9

Ali, E. A. M. (2004). The Language of Scientific Research. Retrieved September 17, 2017, from https://archive.islamonline.net/?p=18221

Ampuja, M., & Koivisto, J. (2014). From "Post-Industrial" to "Network Society" and Beyond: The Political Conjunctures and Current Crisis of Information Society Theory. *tripleC: Communication, Capitalism & Critique. Open Access Journal for a Global Sustainable Information Society*, *12*(2), 447–463. Retrieved from http://www.triple-c.at/index.php/tripleC/article/view/568

Andersson, K.-I. (2016). *Developing a Theory of Open Access: A Grounded Theory Based Literature Review*. Retrieved from http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2:1033071

Ayish, M. (1998). Communication Research in the Arab World: A New Perspective. *The Public*, *5*(1), 33–57. https://doi.org/http://dx.doi.org/10.1080/13183222.1998.11008666

Baldock, C. (2017). Citations, Open Access and University Rankings. In *World University Rankings and the Future of Higher Education* (pp. 129–139). IGI Global. https://doi.org/10.4018/978-1-5225-0819-9.ch007

Baldock, C., Ma, R., & Orton, C. G. (2009). The h index is the best Measure of a Scientist's Research Productivity. *Medical Physics*, *36*(4), 1043–1045. https://doi.org/10.1118/1.3089421

Bastedo, M. N., & Bowman, N. A. (2011). College Rankings as an Interorganizational Dependency: Establishing the Foundation for Strategic and Institutional Accounts. *Research in Higher Education*, *52*(1), 3–23. https://doi.org/10.1007/s11162-010-

9185-0

Beine, M., Docquier, F., & Rapoport, H. (2008). Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers. *Economic Journal*, *118*(528), 631–652. https://doi.org/10.1111/j.1468-0297.2008.02135.x

Belk, R. (2014). You are What you can Access: Sharing and Collaborative Consumption Online. *Journal of Business Research*, *67*(8), 1595–1600. https://doi.org/10.1016/j.jbusres.2013.10.001

Bhattacherjee, A. (2012). *Social Science Research: Principles, Methods, and Practices, Open Access Textbooks*. Retrieved from http://scholarcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1002&context=oa_textbooks

Björk, B.-C. (2004). Open access to scientific publications - An analysis of the barriers to change? *Information Research*, *9*(2), 83–88. https://doi.org/10.1016/S0098-7913(03)00041-8

Björk, B.-C. (2016). The open access movement at a crossroad: Are the big publishers and academic social media taking over? *Learned Publishing*, *29*(2), 131–134. https://doi.org/10.1002/leap.1021

Björk, B.-C. (2017). Gold, green, and black open access. *Learned Publishing*, *30*(2), 173–175. https://doi.org/10.1002/leap.1096

Bohannon, J. (2016). Who's Downloading Pirated Papers? Everyone. *Science*, *352*(6285), 508–512. https://doi.org/10.1126/science.352.6285.508

Botsman, R., & Rogers, R. (2011). *What's Mine is Yours: how Collaborative Consumption is Changing the way we Live*. Paris: HEC. Retrieved from http://appli6.hec.fr/amo/Public/Files/Docs/241_fr.pdf

Boulier, D. (1989). Du bon Usage d'une Critique du Modèle Diffusioniste : Discussion-

Prétexte des Concepts d'Everett M.Rogers. *Réseaux*, *7*(36), 31–51. Retrieved from http://www.persee.fr/docAsPDF/reso_0751-7971_1989_num_7_36_1351.pdf

Braman, S. (2011). Defining Information Policy. *Journal of Information Policy*, *1*(2011), 1. https://doi.org/10.5325/jinfopoli.1.2011.0001

Britz, J. J. (2004). To Know or not to Know: A Moral Reflection on Information Poverty. *Journal of Information Science*, *30*(3), 192–204. https://doi.org/10.1177/0165551504044666

Brooks, S., Donovan, P., & Rumble, C. (2005). Developing Nations, the Digital Divide and Research Databases. *Serials Review*, *31*(4), 270–278. https://doi.org/10.1016/j.serrev.2005.09.002

Brown, P., & Lauder, H. (2012). Globalization, knowledge, and the Myth of the Magnet Economy. *The Knowledge Economy and Lifelong Learning: A Critical Reader*, *4*(1), 117–146. https://doi.org/10.1007/978-94-6091-915-2

Bucher, E., Fieseler, C., & Lutz, C. (2016). What's Mine is Yours (for a Nominal fee) – Exploring the Spectrum of Utilitarian to Altruistic Motives for Internet-Mediated Sharing. *Computers in Human Behavior*, *62*, 316–326. https://doi.org/10.1016/j.chb.2016.04.002

Budapest Open Access Initiative. (2002). https://doi.org/10.4403/jlis.it-8629

Budapest Open Access Initiative: Arabic translation. (2002). https://doi.org/10.4403/jlis.it-8629

Budd, J. M. (1995). An Epistemological Foundation for Library and Information Science. *The Library Quarterly*, *65*(3), 295–318. https://doi.org/10.1086/602799

Budd, J. M. (2005). Phenomenology and Information Studies. *Journal of Documentation*, *61*(1), 44–59. https://doi.org/10.1108/00220410510578005

Budd, J. M. (2012). Phenomenological Critical Realism: A Practical Method for LIS.

Journal of Education for Library and Information Science, *53*(1), 69–80. Retrieved from http://search.proquest.com/docview/1266034859?accountid=10499%5Cnhttp://library.newcastle.edu.au:4550/resserv??genre=article&issn=07485786&title=Journal+of+Education+for+Library+and+Information+Science&volume=53&issue=1&date=2012-01-01&atitle=Phenomenolog

Bueno, O. O. (2013). Perception and Conception: Shaping Human Minds. *Biosemiotics*, *6*(3), 323–336. https://doi.org/10.1007/s12304-013-9170-z

Burns, C. S., & Bossaller, J. (2012). Communication Overload: a Phenomenological Inquiry into Academic Reference Librarianship. *Journal of Documentation*, *68*(5), 597–617. https://doi.org/10.1108/00220411211255996

Burrell, G., & Morgan, G. (1979). *Sociological Paradigms and organisational Analysis - Elements of the Sociology of Corporate Life*. London: Routledge. https://doi.org/10.1177/003803858001400219

Butler, D. (2013). The Dark Side of Publishing. *NATURE*, *495*, 433–435. Retrieved from http://auraria.summon.serialssolutions.com/2.0.0/link/0/eLvHCXMwjZ29T8MwEMUtdhYkoBmQOrBGimPfOVmJUjExZWKJ7PuYqqoS-f_FuRTUkdkerXvvd_Y7O7cf2bMMkaNCpwHFRFuMM0ICThn6mkRe3uL0GeaPMN9U88ODu5PTo1sO8zK9t9fPANrzMGBLyhQxM5SAISQhADEvYfRAZnhQqFDuWAqWDoaCg0ZPmgNIMgVmO4R

Carlson, S. (2015). An Assessment of Institutional Repositories in the Arab World. *D-Lib Magazine*, *21*(5/6), 1. https://doi.org/10.1045/may2015-carlson

Cartwright, S., & Brown, A. (2015). *Diffusion of E-textbooks in K-12 Education: A Delphi Study*. *Dissertations and Doctoral Studies*. Walden University. https://doi.org/978-1-321-57566-8

Castells, M. (2004). The Information City, the new Economy, and the Network Society. *The Information Society Reader*, 52–90.

Center for Mediterranean Integration, & The World Bank. (2013). *Transforming Arab Economies: Traveling the Knowledge and Innovation Road*. Marseille, France. Retrieved from http://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/library/files/en/KE_ArabEconomies_Overview_EN_0.pdf

Center for Research Libraries. (2015). TRAC Metrics. Retrieved September 25, 2017, from https://www.crl.edu/archiving-preservation/digital-archives/metrics-assessing-and-certifying/trac

Chan- Tiberghien, J. (2004). Towards a "Global Educational Justice" Research Paradigm: Cognitive Justice, Decolonizing Methodologies and Critical Pedagogy. *Globalisation, Societies and Education*, *2*(2), 191–213. https://doi.org/10.1080/14767720410001733647

Chan, L., Gray, E., & Kahn, R. (2012). *Open Access and Development: Journals and Beyond*. Brighton, UK. Retrieved from http://www.ids.ac.uk/publication/open-access-and-development-journals-and-beyond

Chan, L., Kirsop, B., & Arunachalam, S. (2011). Towards Open and Equitable Access to Research and Knowledge for Development. *PLoS Medicine*, *8*(3), 1–4. https://doi.org/10.1371/journal.pmed.1001016

Chandrasekhar, C. P. (2013). Open Access vs Academic Power. *Frontline*, (66), 127–130. Retrieved from http://www.frontline.in/columns/C_P_Chandrasekhar/open-access-vs-academic-power/article5134150.ece

Cibangu, S. K., & Hepworth, M. (2016). The Uses of Phenomenology and Phenomenography: A critical Review. *Library and Information Science Research*,

38(2), 148–160. https://doi.org/10.1016/j.lisr.2016.05.001

Cobern, W. W., & Loving, C. C. (2001). Defining "Science" in a Multicultural World: Implications for Science Education. *Science Education*, *85*(1), 50–67. Retrieved from http://web.nmsu.edu/~susanbro/educ451/docs/defining_science.pdf

Contreras, J. L. (2012). Open Access Scientific Publishing and the Developing World. *St. Antony's International Review*, *8*(1), 43–69. https://doi.org/10.2139/ssrn.2065887

Crawford, W. (2016). *The Countries of OA World 2011-2015*. California: Cites & Insights Books. Retrieved from https://waltcrawford.name/goajcntr.pdf

Crawford, W. (2017a). *Gold Open Access Journals 2011-2016*. Retrieved from https://waltcrawford.name/goaj1115.pdf

Crawford, W. (2017b). Gray OA 2012-2016: Open Access Journals Beyond Doaj. *Cites & Insights*, *17*(1), 7543–7543. https://doi.org/10.1006/geno.2002.6750

Creswell J. W. (2003). *Research Design: quanlitative, quantitative, and mixed methods approaches* (4th ed.). London: SAGE Publications.

Cronin, P., Ryan, F., & Coughlan, M. (2008). Undertaking a Literature Review: a Step-by-Step Approach. *British Journal of Nursing*, *17*(1), 38–43. https://doi.org/10.1177/107808747000500401

De Beer, J. A. (2005). Open Access scholarly communication in South Africa: current status, significance, and the role for National Information Policy in the National System of Innovation, (April), 225. Retrieved from http://eprints.rclis.org/6357/1/DeBeerJenniferMThesisFinal-pdfimproved.pdf

Diamond, L. (2010). Why are there no Arab Democracies? *Journal of Democracy*, *21*(1), 93–104. Retrieved from http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/UN-DPADM/UNPAN041604.pdf

Dowling, M. (2004). Hermeneutics: an Exploration. *Nurse Researcher*, *11*(4), 30–39. Retrieved from http://journals.rcni.com/doi/abs/10.7748/nr2004.07.11.4.30.c6213?mobileUi=0

Drahos, P., & Braithwaite, J. (2002). *Information Feudalism : who Owns the Knowledge Economy?* London: Earthscan. Retrieved from https://www.anu.edu.au/fellows/pdrahos/books/Information Feudalism.pdf

El-Bizri, N. (2000). *The Phenomenological Quest: Between Avicenna and Heidegger*. New York: Suny Press.

Ferrari, R. (2015). Writing narrative style literature reviews. *Medical Writing*, *24*(4), 230–235. https://doi.org/10.1179/2047480615Z.000000000329

Festinger, L. (1957). *A theory of Cognitive Dissonance*. *Stanford University Press Fishbein*. California: Standford University Press. https://doi.org/10.1037/10318-001

Fiormonte, D., & Priego, E. (2016). Knowledge Monopolies and Global Academic Publishing. *The Winnower*, 1–4. https://doi.org/10.15200/WINN.147220.00404

Fuchs, C. (2009). Information and Communication Technologies and Society. *European Journal of Communication*, *24*(1), 69–87. https://doi.org/10.1177/0267323108098947

Gadamer, H.-G. (2004). *Truth and method*. London: Continuum. https://doi.org/10.1007/BF02355429

Gansinger, M. A. M., & Kole, A. (2017). Plagiarism and Profit. Ethical and Moral Issues of Scientific Writing and Academic Publishing in the 21st Century (excerpt). In *Mapping Media Responsibility: Contemporary Aspects of Morals, Ethics and Social Discourse* (pp. 14–48). Hamburg, Germany: Anchor Academic Publishing.

Giorgi, A. (2005). The Phenomenological Movement and Research in the Human

Sciences. *Nursing Science Quarterly*, *18*(1), 75–82. https://doi.org/10.1177/0894318404272112

Graf, W. D. (1996). Democratization "for" the Third World. *Canadian Journal of Development Studies/Revue Canadienne D'études Du Développement*, *17*(4), 37–56. https://doi.org/10.1080/02255189.1996.9669679

Green, T. (2017). We've Failed: Pirate Black Open Access is Trumping Green and Gold and we Must Change our Approach. *Learned Publishing*. https://doi.org/10.1002/leap.1116

Guédon, J.-C. (2008). Open Access and the Divide Between "Mainstream" and "Peripheral" science. In *Como gerir e qualificar revistas científicas (forthcoming in 2007, in Portuguese)*. Retrieved from http://eprints.rclis.org/10778/

Guédon, J.-C. (2017). Open Access: Toward the Internet of the Mind. *The Idealis*, 38. Retrieved from http://www.budapestopenaccessinitiative.org/boai15/Untitleddocument.docx

Habibzadeh, F., & Marcovitch, H. (2011). Plagiarism: the Emperor's new Clothes. *European Science Editing*, *37*(3), 67–69. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/285676288_Plagiarism_The_emperor%27s_new_clothes

Haider, J. (2007). Of the Rich and the Poor and Other Curious Minds: On Open Access and "Development." *ASLIB Proceedings*, *59*(4/5), 449–461. https://doi.org/10.1108/00012530710817636

Haider, J. (2008). *Open Access and Closed Discourses*. City University London. Retrieved from http://openaccess.city.ac.uk/8589/1/Open_Access_and_Closed_Discourses.pdf

Haider, J., & Bawden, D. (2006). Pairing Information with Poverty: Traces of

Development Discourse in LIS. *New Library World*, *107*(9/10), 371–385. https://doi.org/10.1108/03074800610702570

Hall, G. (2008). *Digitize This Book: The Politics of New Media or Why We Need Open Access Now*. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Hall, N. F. (2014). *Faculty Attitudes Towards Institutional Repositories*. *ProQuest Dissertations and Theses*. University Of North Texas. Retrieved from https://login.lp.hscl.ufl.edu/login?URL=http://search.proquest.com/accountid=10920?url=http://search.proquest.com/docview/1720142412?accountid=10920%5Cnhttp://uh7qf6fd4h.search.serialssolutions.com/?ctx_ver=Z39.88-2004&ctx_enc=info:ofi/enc:UTF-8&rfr_id=in

Hall, N. F. (2015). The Information Literacy Gap in Scholarly Communication. *Association of College and Research Libraries*, 339–345.

Hanafi, S., & Arvanitis, R. (2015). *Knowledge Production in the Arab World: The Impossible Promise*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315669434

Hanafi, S., Arvanitis, R., & Hanafi, O. (2013). *The Broken Cycle : Universities, Research and Society in the Arab Region : Proposal for Change*. Beyrouth. Retrieved from http://www.documentation.ird.fr/hor/fdi:010061071

Heidegger, M., & Stambaugh, J. (2002). *On time and being*. University of Chicago Press.

Herb, U. (2010a). Scientific Publishing : A Sociological Analysis. *First Monday*, *15*(2), 1–9.

Herb, U. (2010b). Sociological Implications of Scientific Publishing: Open Access, Science, Society, Democracy and the Digital Divide. *First Monday*, *15*(2). https://doi.org/10.5210/fm.v15i2.2599

Herb, U. (2017). Elsevier & Open Access: “the Primary Reason to Transition to Gold Open Access should not be to save Money.” Retrieved October 5, 2017, from

https://www.scinoptica.com/en/2017/09/elsevier-open-access-the-primary-reason-to-transition-to-gold-open-access-should-not-be-to-save-money/

Hobart, M. (ed). . (1993). Introduction: the Growth of Ignorance? In *An Anthropological critique of development: the growth of ignorance?* (pp. 1–30). London: Routledge. Retrieved from http://eprints.soas.ac.uk/7087/1/The_growth_of_ignorance_-_Introduction.pdf

Hofkirchner, W. (2011). Toward a New Science of Information. *Information*, *2*(4), 372–382. https://doi.org/10.3390/info2020372

Ishikawa, M. (2009). University Rankings, Global Models, and Emerging Hegemony. *Journal of Studies in International Education*, *13*(2), 159–173. https://doi.org/10.1177/1028315308330853

Kalliny, M., & Hausman, A. (2007). The Impact of Cultural and Religious Values on Consumer's Adoption. *Academy of Marketing Studies Journal*, *11*(1), 125–137. Retrieved from https://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1357461382.5435artical5.pdf

Kendrick, K. D. (2014). The Experience of Korean Academic Librarianship. *IFLA Journal*, *40*(4), 267–279. https://doi.org/10.1177/0340035214543165

Kitchin, R., & Fuller, D. (2003). Making the "Black Box" Transparent: Publishing and Presenting Geographic Knowledge. *Area*, *35*(3), 313–315. https://doi.org/10.2307/20004325

Kleinrock, L. (2010). An Early History of the Internet [History of Communications]. *IEEE Communications Magazine*, *48*(8), 26–36. https://doi.org/10.1109/MCOM.2010.5534584

Krafft, M. F. (2010). *A Delphi Study of the Influences on Innovation Adoption and Process Evolution in a large Open-Source Project - The Case of Debian*. University of

Limerick. Retrieved from https://ulir.ul.ie/bitstream/handle/10344/427/MKpthesis.pdf?sequence=3

Laclau, E. (1999). Politics, Polemics and Academics: An Interview by Paul Bowman. *Parallax*, *5*(2), 93–107. https://doi.org/10.1080/135346499249722

Lawson, S. (2015). Fee Waivers for Open Access Journals. *Publications*, *3*(3), 155–167. https://doi.org/10.3390/publications3030155

Levidow, L. (2002). Marketizing higher education: neoliberal strategies and counter-strategies. *The Commoner*, *3*(January), 1–21. Retrieved from http://www.oup.com/uk/catalogue/?ci=9780199245574

Lin, C. (2013). Revealing the "Essence" of Things: Using Phenomenology in LIS Research. *Qualitative and Quantitative Methods in Libraries (QQML)*, *4*, 469–478. Retrieved from http://www.qqml.net/papers/December_2013_Issue/2413QQML_Journal_2013_ChiShiouLIn_4_469_478.pdf

Lo, W. Y. W. (2011). Soft Power, University Rankings and Knowledge Production: Distinctions Between Hegemony and Self- Determination in Higher Education. *Comparative Education*, *47*(2), 209–222. https://doi.org/10.1080/03050068.2011.554092

Lopez, K. A., & Willis, D. G. (2004). Descriptive Versus Interpretive Phenomenology: Their Contributions to Nursing Knowledge. *Qualitative Health Research*, *14*(5), 726–735. https://doi.org/10.1177/1049732304263638

Marginson, S., & Ordorika, I. (2010). Global Hegemony in Higher Education and Research. In *Hegemonía en la era del Conocimiento: Competencia Global en la Educación Superior y la Investigación Científica* (p. 43). New York: Social Science Research Council.

Mcneil, B. (2015). *A Phenomenological Study Exploring the Leadership Development Experiences of Academic Research Library Leaders*. University of Nebraska. Retrieved from https://search.proquest.com/openview/f736c3349be9c96bdedf5f3f42bdd66a/1?pq-origsite=gscholar&cbl=18750&diss=y

Meriläinen, S., Tienari, J., Thomas, R., & Davies, A. (2008). Hegemonic Academic Practices: Experiences of Publishing from the Periphery. *Organization*, *15*(4), 584–597. https://doi.org/10.1177/1350508408091008

Möller, A. M. (2006). *The Case for Open Access Publishing, with Special Reference to Open Access Journals and Their Prospects in South Africa.* University of the Western Cape. Retrieved from http://etd.uwc.ac.za/xmlui/bitstream/handle/11394/1607/Möller_MBIBL_2006.pdf?sequence=1

Moskovkin, V. M. (2010). Open Access to Scientific Knowledge. Who Receives Dividends? *Scientific and Technical Information Processing*, *37*(3), 172–177. https://doi.org/10.3103/S0147688210030020

Moskovkin, V. M. (2011). Open Access to Scientific Knowledge and Feudalism Knowledge: Is There a Connection? *Webology*, *8*(1). Retrieved from http://www.webology.org/2011/v8n1/a83.html

Myers, L., & Robe, J. (2009). *College Rankings. History, Criticism and Reform*. *Center for College Affordability and Productivity*. Retrieved from http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED536277.pdfv/ERICWebPortal/recordDetail?accno=ED536277

Nazemroaya, M. D. (2006). Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a “New Middle East” | Global Research - Centre for Research on Globalization. *Global*

Research. Retrieved from http://www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882

Nour, S. (2005). "Science and Technology (S&T) development indicators in the Arab Region: A comparative study of Arab Gulf and Mediterranean countries. *The Journal of Science, Technology and Society (SAGE Publications)*, *10*(september), 249–274. Retrieved from https://ideas.repec.org/p/unm/unuint/200503.html

O'Farrill, R. T. (2010). Information Literacy and Knowledge Management at Work. *Journal of Documentation*, *66*(5), 706–733. https://doi.org/10.1108/00220411011066808

OAD. (2017). Open Access Directory. Retrieved from http://oad.simmons.edu/oadwiki/Main_Page

Ordorika, I., & Lloyd, M. (2015). International Rankings and the Contest for University Hegemony. *Journal of Education Policy*, *30*(3), 385–405. https://doi.org/10.1080/02680939.2014.979247

Ougaard, M. (1988). Dimensions of Hegemony. *Cooperation and Conflict*, *23*(2), 197–214. https://doi.org/10.1177/001083678802300206

Oxford Dictionaries - Dictionary, Thesaurus, & Grammar. (2016).

Pabón-Escobar, S., & Costa, M. (2006). Visibilidade das publicações científicas latinoamericanas : o exemplo da Bolivia. *Journal of Science Communication*, *5*(2), 1–8. Retrieved from https://jcom.sissa.it/archive/05/02/Jcom0502%282006%29A01

Palloni, A. (1998). *Theories and Models of Diffusion in Sociology*. Madison, USA. Retrieved from http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.134.9652&rep=rep1&type=pdf

Paraskeva, J. M. (2011). *Conflicts in Curriculum Theory: Challenging Hegemonic Epistemologies*. New York: Palgrave Macmillan. Retrieved from https://books.google.fr/books?hl=fr&lr=&id=KVXIAAAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR2&dq=hegemonic+epistemologies&ots=F299D4I8bW&sig=BBx53axYE6kAU_8i_loULEi44D4

Peters, M. A. (2010). Three Forms of the Knowledge Economy: Learning, Creativity and Openness. *British Journal of Educational Studies*, *58*(1), 67–88. https://doi.org/10.1080/00071000903516452

Pietkiewicz, I., & Smith, J. A. (2012). A Practical Guide to Using Interpretative Phenomenological Analysis in Qualitative Research Psychology. *Czasopismo Psychologiczne*, *18*(2), 361–369. https://doi.org/10.14691/CPPJ.20.1.7

Pinfield, S. (2011). *Towards Open Access : Managerial , Technical , Economic and Cultural Aspects of Improving Access to Research Outputs From the Perspective of a Library and Information Services Provider in a Research*. University of Nottingham. Retrieved from http://eprints.nottingham.ac.uk/12090/1/Abstract_corrected_final_ethesis.pdf

Pinfield, S. (2013). Is Scholarly Publishing Going From Crisis to Crisis? *Learned Publishing*, *26*(2), 85–88. https://doi.org/10.1087/20130204

Poynder, R., & Haider, J. (2017). The Open Access Interviews: Jutta Haider. https://doi.org/10.20850/9781534203150

Raj, A. (2008). The Dark Side of Intellectual Property. *SSRN Electronic Journal*. https://doi.org/10.2139/ssrn.1106039

Reinsfelder, T. (2012). Open Access Publishing Practices in a Complex Environment: Conditions, Barriers, and Bases of Power. *Journal of Librarianship and Scholarly Communication*, *1*(1), eP1029. https://doi.org/10.7710/2162-3309.1029

Ridley, D. (2012). *The Literature Review: A Step-By-Step Guide For Students*. SAGE Publications. Retrieved from http://capitadiscovery.co.uk/edgehill/items/74467

Rieh, S. Y. (2005). Cognitive Authority. In *Theories of information behavior: A researchers' guide* (pp. 83–87). Medford, NJ: Information Today. https://doi.org/10.1016/0143-6236(85)90046-8

Rogers, E. M. (1995). *Diffusion of innovations* (3rd Ed.). New York: Macmillian Publishing Co. Retrieved from http://hollis.harvard.edu/?itemid=%7Clibrary/m/aleph%7C006256656

Rogers, E. M. (2003). *Diffusion of Innovations* (5th Ed.). New York: Free Press.

Rowlands, I. (1996). Understanding Information Policy: Concepts, Frameworks and Research Tools. *Journal of Information Science*, *22*(1), 13–25. https://doi.org/10.1177/016555159602200102

Salager-Meyer, F. (2008). Scientific Publishing in Developing Countries: Challenges for the Future. *Journal of English for Academic Purposes*, *7*(2), 121–132. https://doi.org/10.1016/j.jeap.2008.03.009

Salager-Meyer, F. (2012). The Open Access Movement or" Edemocracy": its Birth, Rise, Problems and Solutions. *Ibérica*, *24*(2012), 55–74. Retrieved from http://dialnet.unirioja.es/servlet/articulo?codigo=4106360

Santos, B. D. S. (2007). *Cognitive Justice in a Global World: Prudent Knowledges for a Decent life*. Plymouth, UK: Lexington Books.

Smith, J. A. (2011). Evaluating the Contribution of Interpretative Phenomenological Analysis: a Reply to the Commentaries and Further Development of Criteria. *Health Psychology Review*, *5*(1), 55–61. https://doi.org/10.1080/17437199.2010.541743

Smith, J. A., Flowers, P., & Larkin, M. (2009). *Interpretative Phenomenological Analysis:*

Theory, Method and Research. London: SAGE Publications Ltd.

Smith, J. A., Flowers, P., & Osborn, M. (1997). Interpretative Phenomenological Analysis and the Psychology of Health and Illness. In *Material Discourses of Health and Illness* (pp. 68–91).

Sponsler, B. A. (2009). *The Role and Relevance of Rankings in Higher Education Policymaking*. Washington. https://doi.org/10.1002/dmrr.1289

Straub, D., Loch, K. D., & Hill, C. E. (2001). Transfer of Information Technology to the Arab World: A Test of Cultural Influence Modeling. *Journal of Global Information Management*, *9*(4), 6–28. https://doi.org/10.4018/jgim.2001100101

Streeck, W. (2011). The Crises of Democratic Capitalism. *New Left Review*, *71*, 5–29. https://doi.org/10.1111/j.1747-7379.2005.tb00254.x

Suber, P. (2012). *Open Access*. London: MIT Press. Retrieved from https://cyber.harvard.edu/hoap/Open_Access_(the_book)

Suber, P. (2016). *Knowledge Unbound: Selected Writings on Open Access, 2002-2011*. Cambridge, Massachusetts: MIT Press.

Suorsa, A. R. (2015). Knowledge Creation and Play – A Phenomenological Approach. *Journal of Documentation*, *71*(3), 503–525. https://doi.org/10.1108/JD-11-2013-0152

Surry, D. W. (1997). Diffusion Theory and Instructional Technology. *Journal of Instructional Science and Technology (2) 1.* Retrieved from http://www.usq.edu.au/electpub/e-jist/vol2no1/article2.htm

Swan, A., & Brown, S. (2004). Authors and open access publishing. *Cogprints*, 219–224 ST–Authors and open access publishing. Retrieved from http://www.trans.uma.es/numeros.html LA - eng

Tennant, J. P., Waldner, F., Jacques, D. C., Masuzzo, P., Collister, L. B., & Hartgerink, C.

H. J. (2016). The Academic, Economic and Societal Impacts of Open Access: an Evidence-Based Review. *F1000Research*, *5*, 632. https://doi.org/10.12688/f1000research.8460.3

Thelwall, M., Haustein, S., Larivière, V., & Sugimoto, C. R. (2013). Do Altmetrics Work? Twitter and Ten Other Social Web Services. *PLoS ONE*, *8*(5), 1–7. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0064841

Tolba, A., & Mourad, M. (2011). Individual and Cultural Factors Affecting Diffusion of Innovation. *Journal of International Business & Cultural Studies*, 1–16. Retrieved from https://pdfs.semanticscholar.org/da80/97d538d5ce814884056b353e1acac0c61c69.pdf

Uddin, M. N., Koehlmoos, T., & Hossain, S. (2014). Bangladesh: An Overview of Open Access (OA) Initiatives. *Library Philosophy and Practice (E-Journal)*, *2014*(1). Retrieved from http://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/1101

United Nations. (2015). *Transforming our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York. https://doi.org/10.1007/s13398-014-0173-7.2

United Nations Development Programme. (2003). *Arab Human Development Report 2003 Building a knowledge society*. *Social Development*.

United Nations Development Programme, & Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Foundation. (2014). *Arab Knowledge Report 2014 Youth and Localisation of Knowledge*. Dubai. Retrieved from http://www.undp.org/content/dam/rbas/report/UNDP-GENERAL-REPORT-ENG.pdf

Vanclay, J. K. (2012). Impact Factor: Outdated Artefact or Stepping-Stone to Journal Certification? *Scientometrics*, *92*(2), 211–238. https://doi.org/10.1007/s11192-011-

0561-0

VanScoy, A. (2012). *Practitioner Experiences in Academic Research Libraries: an Interpretative Phenomenological Analysis of Reference Work*. University of North Carolina.

VanScoy, A., & Evenstad, S. B. (2015). Interpretative Phenomenological Analysis for LIS Research. *Journal of Documentation*, *71*(2), 338–357. https://doi.org/10.1108/JD-09-2013-0118

Velden, B. M. Van Der. (2004). Arab Development and the Politics of Knowledge : What Role for ICT ? In *Education, Diversity, and Development, the annual conference of Norwegian Development Research Association* (pp. 1–16). Bergen. Retrieved from www.globalagenda.org/file/5

Visvanathan, S. (2009). The Search for Cognitive Justice. *Knowledge in Question: A Symposium on Interrogating Knowledge and Questioning Science*, *597.*, 1–9. https://doi.org/10.1017/CBO9781107415324.004

Waller, W. T. J. (1987). Ceremonial Encapsulation and Corporate Cultural Hegemony. *Journal of Economic Issues (Association for Evolutionary Economics)*, *21*(1), 321. https://doi.org/10.2307/4225830

Warschauer, M. (2011). A Literacy Approach to the Digital Divide. In *Las Mulialfabetizaciones en el Espacio Digital* (p. 40). Malaga, Spain: Ediciones Aljibe. Retrieved from https://pdfs.semanticscholar.org/7d3b/221989d6fa3ffc6d3efa80d45ba8d3b2dd9c.pdf

Wehrmeijer, M. (2014). *Exposing the Predators Methods to Stop Predatory Journals*. Leiden Universtity. Retrieved from https://openaccess.leidenuniv.nl/bitstream/handle/1887/28943/MA-

thesis_Wehrmeijer_PredatoryJournals.pdf?sequence=1

Weilbach, L., & Byrne, E. (2010). A Human Environmentalist Approach to Diffusion in ICT Policies: A Case Study of the FOSS Policy of the South African Government. *Journal of Information, Communication and Ethics in Society*, *8*(1), 108–123. https://doi.org/10.1108/14779961011024837

Weiner, G. (1998). Scholarship, Disciplinary Hegemony and Power in Academic Publishing Private. In *European Conference for Educational Research*. Slovenia: Education-line. Retrieved from http://www.leeds.ac.uk/educol/documents/000000795.htm

Whitworth, A. (2014). *Radical Information Literacy: Reclaiming the Political Heart of the IL Movement*. New York: Chandos Publishing, Elsevier. https://doi.org/10.1533/9781780634296.2.167

Wiens, K., & Tarkowski, A. E. (2016). *Global Open Policy Report*. Retrieved from https://creativecommons.org/wp-content/uploads/2016/12/StateofOpenPolicyFullReport_FINAL-1-1-1-1.pdf

Wilson, A. (1987). The Information Rich and the Information Poor. *Aslib Proceedings*, *39*(1), 1–6. https://doi.org/10.1108/eb051034

Wilson, P. (1983). *Second Hand Knowledge: An Inquiry into Cognitive Authority*. London: Greenwood Press.

Winthrop, R. H. (1991). *Dictionary of Concepts in Cultural Anthropology*. ABC-CLIO.

World Intellectual Property Organization. (n.d.). Copyright. Retrieved September 24, 2017, from http://www.wipo.int/copyright/en/

Xia, J. (2010). A Longitudinal Study of Scholars Attitudes and Behaviors Toward Open-Access Journal Publishing. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, *61*(3), 615–624. https://doi.org/10.1002/asi.21283

Xia, J. (2012). Diffusionism and Open Access. *Journal of Documentation*, *68*(1), 72–99. https://doi.org/10.1108/00220411211200338

Xia, J. (2013). The Open Access Divide. *Publications*, *1*(3), 113–139. https://doi.org/10.3390/publications1030113

Yardley, L. (2000). Dilemmas in Qualitative Health Research. *Psychology & Health*, *15*(2), 215–228. https://doi.org/10.1080/08870440008400302

Young, P. (2009). *The Serials Crisis and Open Access: A White Paper for the Virginia Tech Commission on Research*. Retrieved from https://vtechworks.lib.vt.edu/handle/10919/11317?show=full

Yüksel, P., & Yildirim, S. (2015). Theoretical Frameworks, Methods, and Procedures for Conducting Phenomenological Studies in Educational Settings. *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, *6*(1), 1–20. https://doi.org/10.17569/tojqi.59813

Zahlan, A. B. (2012). *Science, Development, and Sovereignty in the Arab World*. New York: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/9781137020987

Zahra, S. A. (2011). Doing Research in the (New) Middle East: Sailing with the Wind. *Academy of Management Perspectives*, 1–17. Retrieved from http://web.a.ebscohost.com.chain.kent.ac.uk/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=2b7cf43b-14d5-4b61-8872-6de317b852fe%40sessionmgr4004&vid=1&hid=4106

كشّاف المداخل العربية

ابن الخياط 11, 14, 223, 226, 238, 257
ابن الهيثم 17, 23, 259
أبو زيد 236
أحمد 55, 56
الأمم المتحدة 11, 167, 168, 183, 185, 214, 215, 254, 256
البسام 57
الدباغ 45
السرجاني 165
السيد 42, 43, 235
الشهري 51, 165
الشوابكة 43, 51, 52
الضويحي 58
الطائي 216, 236, 241
العبيدي 45
العربي 55
العسكر 219, 231
الفالح 40
القبلان 42
القحطاني 59
القلا 225
المبرز 44
اليامي 57
بخوش 49
برغل 45, 177
بطوش 48
بن الطيب 52
بن علال 54
بن غيدة 49

بهلول 48
بودربان 52
بوعزة..... 41
بومفلح 50
بيوض 61
جوهري 61
حجازي 246
حسن 59, 60
خالد 220
خميس 54, 55, 57
رداد 58
رمضان 47, 53, 57
زاهي 165
سابر 9
سلمانية 49
سليمان..... 50, 230
شاهين 52, 53
شواو 48
صادق 59
صلاح 58
صندوق النقد العربي 223
عاشوري 52
عبد الرحمن..... 42
عبيد 215, 216, 218
علي 230, 246
عليوة 217
عودة 45
فراج 46, 51, 60, 61, 63, 169, 190
فرج 56
فروخي 43

فوزي 55
قاسم..... 18
قباني..... 56
قدورة 41
قموح 52
كرثيو..... 58
لبّان 51
متولي..... 43
محمد 47, 60
مؤسسة الفكر العربي..... 13, 14, 189, 192, 195, 198, 199, 202, 205, 226, 227, 232
نابتي..... 52
نداء الرياض للوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية..... 10, 11, 30, 123, 162, 163, 179, 222
همشري..... 192, 198, 201, 216
وطفة..... 181

كشّاف المداخل الأجنبية

Aalbers 211
Abubaker 221
Abu-Orabi 14
Agger 210
Ahmed 195
Aigrain 239, 252
Alase 103
Ali 207
Al-Muhairi 221
Ampuja 184, 256
Andersson 175, 176
Ayish 161, 174
Baldock 186
Bastedo & Bowman 188
Beine, Docquier, & Rapoport 227
Belk 180
Bentiba 221
Bhattacherjee 89, 210
Björk 170, 239, 253, 255
Bohannon 239
Botsman & Rogers 180
Boulier 86
Braman 197
Britz 167
Brooks, Donovan, & Rumble 213
Brown & Lauder 188, 195
Bucher, Fieseler, & Lutz 180
Budapest Open Access Initiative 9, 11, 30, 163, 166, 173, 185, 207, 212, 214, 222, 232, 236, 253
Budd 93, 94
Bueno 160
Burns & Bossaller 96
Burrell & Morgan 89
Butler 192
Carlson 200, 219, 225
Cartwright & Brown 98
Castells 185
Center for Mediterranean Integration & World Bank 202
Center for Research Libraries 224
Chan, Gray, & Kahn 200
Chan, Kirsop, & Arunachalam 170
Chandrasekhar 185
Chan-Tiberghien 208
Cibangu & Hepworth 98
Cobern & Loving 210
Contreras 195, 212, 255
Crawford 193, 234

Creswell 105
Cronin, Ryan, & Coughlan 31
De Beer 195
Diamond..... 203
Dowling..... 92
Drahos & Braithwaite 233, 254
Du Plooy, 1998 cited in Weilbach, & Byrne 85
El-Bizri..... 25, 91
Ferrari..... 31
Festinger..... 177
Fiormonte..... 254
Fuchs 184, 185, 252, 256
Gadamer..... 95, 103, 105
Gansinger & Kole 235
Giorgi 91, 210
Graf 204, 257
Green,..... 9, 47, 67, 94, 240, 251, 253
Guédon,..... 9, 231, 253
Habibzadeh & Marcovitch..... 234
Haider & Bawden 12, 257
Haider,..... 8, 12, 19, 102, 170, 186, 191, 195, 214, 230, 255
Hall,..... 94, 95, 182, 183
Hanafi & Arvanitis..... 193, 196, 231, 256
Hanafi, Arvanitis, & Hanafi..... 216
Heidegger..... 26, 28, 91, 103, 161
Herb..... 195, 212, 255
Hobart 210
Hofkirchner..... 18
Hossain,..... 255
Ishikawa, ... 188
Kalliny & Hausman 173
Kendrick,..... 97, 109
Kitchin & Fuller..... 211
Kleinrock,..... 252
Koivisto..... 184, 256
Krafft,..... 97
Laclau,..... 208
Lawson,..... 170
Levidow 188
Lin 93
Lo 195
Lopez & Willis..... 92
Ma 186
Marginson & Ordorika..... 209
Mcneil, ... 97
Meriläinen, Tienari, Thomas, & Davies 209
Möller,..... 255
Moskovkin 194, 208, 230, 254
Myers & Robe..... 187
Nazemroaya 204

Nour, ... 207
O'Farrill, ... 95
OAD, ... 36
Ordorika & Lloyd 187
Orton 186
Ougaard, ... 206
Oxford Dictionaries - Dictionary, Thesaurus, & Grammar 71
Pabón-Escobar & Costa 207
Palloni 25, 72, 171
Paraskeva 210
Peters, ... 232, 253
Pietkiewicz & Smith 109, 113, 116
Pinfield, ... 38, 255
Poynder 12, 15, 170, 186, 257
Priego 254
Raj 232, 233, 238, 254, 255
Reinsfelder 176
Ridley 30
Rieh 164
Rogers 8, 17, 25, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 86, 87, 88, 93, 97, 98, 171, 173, 175, 178, 180, 181, 183, 184, 194, 228, 250
Rowlands 197
Salager-Meyer, ... 207, 255
Salah 221
Santos, ... 168
Smith 17, 102, 103, 104, 106, 107, 109, 110, 116, 117
Smith, Flowers, & Osborn 104
Sponsler, ... 187
Straub, Loch, & Hill 174
Streeck 184, 185
Suber, ... 9, 15, 25, 36, 166, 195, 208, 209, 236, 238, 255
Suorsa 95
Surry, ... 73
Swan & Brown 176
Tennant 236, 255
Thelwall, Haustein, Larivière, & Sugimoto 186
Tolba & Mourad 174
Uddin, Koehlmoos, & Hossain 255
United Nations Development Programme 12, 183, 185, 190, 195, 202
United Nations, ... 12, 183, 185, 190, 195, 202, 214, 256
Vanclay 211
VanScoy 93, 94, 96, 98, 109
VanScoy & Evenstad 93
Velden 168
Visvanathan, ... 167
Waller, ... 230
Warschauer, ... 213
Wehrmeijer 192
Weiner, ... 206, 211
Whitworth 176, 206, 254

Wiens 199, 228
Wilson 13, 161, 164
Winthrop 72
World Intellectual Property Organization 222, 238
Xia 173, 174, 176, 177, 212
Yardley 106
Young, ... 208, 255
Yüksel & Yildirim 103
Zahlan 199, 202
Zahra 202

الملحق أ

رسالة طلب المشاركة البحثية

أنا جميلة جابر، طالبة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، في الجامعة اللبنانية، في المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. أقوم بإعداد أطروحة تحت إشراف الأستاذة الدكتورة حسانة محي الدين، تحمل عنوان: "انتشار الوصول الحر للمعلومات في البلدان العربية". أتوجه لحضرتك–كونك باحثًا خبيرًا بموضوع الوصول الحر– بطلب المشاركة في الدراسة الميدانية لأطروحتي، وذلك من خلال المقابلة المعمّقة عن بُعد (مدة المقابلة الواحدة حوالي 60 دقيقة).

أتعهّد:

1. بالمحافظة على سرية هوية المشارك خلال إجراء الدراسة.
2. باستخدام بيانات المقابلة لأهداف علمية بحثية فقط.
3. بحق المشارك في طلب أية توضيحات إضافية حول الدراسة.
4. بحق المشارك بالاطلاع على نتائج الدراسة النهائية.

أوافق على المشاركة البحثية في دراسة الطالبة جميلة جابر

اسم المشارك:

التاريخ:

الملحق ب

نموذج مقابلة

سؤال: ماذا يعني لكِ الوصول الحر؟

بالنسبة لي الوصول الحر أو النفاذ الحر أو النفاذ المفتوح،- يعني في اللغة العربية بدأنا في مشكلة المصطلحات، التي يبدو لي يجب أن يقع فيها نقاش بين كل المتداخلين، كل الخبراء، العاملين في ميدان ال Open Access، حتى نقوم بتحديد المصطلحات، لكن بالنسبة لي ما عندي مشكل نقول وصول حر أو نفاذ حر أو نفاذ مفتوح للمعلومات العلمية والتقنية- بالنسبة لي هي في الحقيقة ممكن أن تكون ثقافة لدى النخبة ولدى المجتمع العلمي بصفة عامة، لتيسير الوصول والنفاذ إلى كل ما هو عمل أكاديمي ومنشورات علمية في شتى المجالات والاختصاصات العلمية، بداية من علوم إنسانية واجتماعية إلى العلوم الصحيحة والعلوم التجريبية ومختلف العلوم دون استثناء، لا بد من تكسير القيود أو كسر القيود الموجودة على كل ما هو منشورات علمية والتي تكون في يد الناشرين التجاريين، ممكن نفرق ما بين الناشر الأكاديمي، والناشر التجاري، حتى نسهّل هذه العملية لكل الأفراد بصفة عامة وخصوصًا المجتمع الأكاديمي، للوصول إلى هذه المعلومات وإعطاء الفرصة للمجتمعات أو الدول السائرة في طريق النمو حتى تتمكن من الوصول إلى هذه المنشورات العلمية والمعلومات العلمية بصفة عامة.

سؤال: احكيلي عن تجربتك مع الوصول الحر

تجربتي الخاصة من ناحية البحث! أو من ناحية التطبيق! بالنسبة لتجربتي الخاصة يمكن نقسمّها إلى جرئين؛ الجزء الأول من الناحية البحثية في مجال الوصول الحر والتي بدأتها منذ تقريبًا عشرية أو ما يزيد في هذا المجال، أنا كنت مهتم بكل ما هو إنتاج علمي وخصوصية الوثيقة العلمية

سواء كانت وثيقة تقليدية ورقية أو وثيقة رقمية، والخصوصية بالنسبة للباحثين وبالنسبة للقراءة لهذه الوثيقة في المجال الرقمي بصفة عامة، لكن مع تنامي حركة الوصول الحر، اهتممت بهذا المجال وكانت لي العديد من الأعمال، في الحقيقة في أغلب الأوقات مع بعض الباحثين الآخرين، سواء كانت هذه العملية مع باحثين من فرنسا أو تونس أو من بعض الدول العربية الأخرى، وتوصّلت ببعث فريق بحث في المعهد العالي للتوثيق ضمن وحدة البحث، المكتبة الرقمية والتراث، كوّنا فريق بحث حول النفاذ المفتوح للمعلومات العلمية والتقنية، تقريبًا منذ العام 2009، ثم توقّف العمل اللي كانت فيها ممكن كل الأنشطة (متوقفة)، مررنا بفترة صعبة، ثم رجعنا للنشاط، عدنا بعد الثورة وعززنا الفريق بأفراد آخرين، وانفتحتنا على بعض المؤسسات الأخرى، وبدأنا بالعمل، وممكن التجربة بتاعتنا في هذا المجال توّجت بانعقاد ندوتين على المستوى الدولي، الأولى في 2014، والثانية في 2016، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة الأخرى على المستوى الوطني في تونس، تنظيم بعض الأيام الدراسية، أو بعض الأنشطة الأخرى في العديد من المؤسسات البحثية أو المؤسسات الجامعية، في العديد من المناطق التونسية. هذا من الناحية البحثية، من ناحية أخرى، بالنسبة لتجربتي مع الوصول الحر كتطبيق لأفكار ويمكن عقلية الوصول الحر، نحاول ننشر أو أقوم بأرشفة أغلب بحوثي في المستودعات الرقمية، طبعًا المشكل هو مرئية أو وجود مستودع مؤسساتي يتبع المؤسسة اللي ننشط فيها، الجامعة التي لأنتمي إليها، وهذا من بين المشاريع التي نشتغل عليها منذ سنوات وإلى حد اليوم لم يرى النور لسوء الحظ، إن شاء الله في الفترة القادمة، لا نقدر نقول لا أشهر ولا سنوات، كم ستأخذ هذه الفترة من زمن، نتوصل كوننا عاقدين العزم لإنشاء مستودع رقمي لجامعة منوبة التي أنتمي إليها، وفي الحقيقة وبالرغم من كل الصعوبات، ومن كل العراقيل، ممكن قلة الوعي اللي قاعدين إحنا نحاول نقوم بتوعية المسؤولين، وتوعية الزملاء الباحثين، لأهمية النفاذ المفتوح، ممكن كل ما هو يرجع بالفائدة، والإيجابيات على مرئية الجامعة والمؤسسة والباحثين، نحاول ونسعى لهذه التوعية، وفي

المقابل نحاول نجد الحلول العملية والتقنية لكل العراقيل التي تقف أمامنا، وإن شاء الله تكون النتائج في الفترات القادمة.

مداخلة: كمستخدم للمعلومات كيف كانت تجربتك مع النفاذ المفتوح؟

تحدّثت عن النشر لأبحاثي لكن من ناحية الاستخدام أيضًا، أنا أعتمد كثيرًا على المصادر المفتوحة، كدوريات مفتوحة، كأرشيفات مفتوحة، أو غير ذلك. في هذا أركز كثيرًا على كل ما هو مفتوح في استعمال واستخدام المصادر المفتوحة.

مداخلة: ما هي دوافعك للاهتمام؟

اهتمامي في البداية، كان ملاحظتي لمشكل النشر العلمي والعوائق التي تقف أمام الباحث لما يريد يصل إلى المعلومة، أنا درست في فرنسا، وممكن كانت العوائق أقل من هنا، لأنّ المكتبات منظمة كثير، وكنا نقدر نطلب مقالات أو كتب حتى مش موجودة في المكتبات الجامعية، عن طريق التبادل أو عن طريق الشراءات، تقوم بتوفير المعلومات هذه، والوثائق هذه، لكن في بلداننا لما رجعت لتونس، وبدأت أشتغل في تونس، كانت عملية الوصول إلى للمنشورات وللأبحاث تكاد تكون عائق أمامك. تقوم بأي بحث وبأي عمل، لذلك لما اكتشفت ميدان النفاذ المفتوح، يعني لقيت هذه عقلية، وأنا بطبعي منذ دراستي، كنت دائمًا منفتح، ما كان عندي مشكل الدرس اللي ناخذه من عند أستاذ نوزعه لزملائي، بعدين لما درّس درسي، ممكن حضرته واشتغلت عليه كثير، نوفره للطلبة بتاعي أو لزميل آخر، ما عندي مشكل في هذا، أنا شوف هي عقلية قبل ما تكون نستعمل النفاذ المفتوح، أو ننشر عبر الوصول الحر وعبر كل ما هو منشورات مفتوحة، لذلك بالنسبة للدوافع، هو كوني وجدت عند العديد من الأطراف الأكاديمية، سواء كانوا طلبة، سواء كانوا أساتذة، سواء كانوا باحثين، سواء كانوا طلبة دكتوراه، لاحظت يوجد العديد العديد من الأفراد يقوم باستغلال المعلومة ولا يريد توفيرها للآخرين، ولا يريد تقاسمها مع الآخرين، وبالنسبة له كأنّه توصّل للعلوم وغيره ما يقدر يوصلها، فيبحث

بنفسه حتى يلقاها، هو تعب عليها، هالعقلية وهالفكرة متاع التقاسم ومتاع ممكن المعلومة إذا تقاسمها لا ينقص منها شيء بالعكس، المعلومات مع بعضها تكوّن قوة، كما يقولون في الاتحاد قوة، في تقاسم المعلومة يعطيها أكثر قيمة وأكثر تأثير على الأفراد، لذلك بالنسبة لي هالعقلية هذه للنفاذ المفتوح، الذي هو عقلية أكثر (من أي شيء) خصوصًا في العالم العربي لمّا قابل العديد من الباحثين، حتى من الدول المتقدّمة، يقول لي صحيح يلزم عمل كبير على العقليات قبل مشكل تقني ومشكل في الآليات وما إلى ذلك، يلزم نخدم كثير على الجانب التوعوي للأفراد في تقاسم المعلومة وفي النشر بطريقة مفتوحة، لأنّ الملاحظة العامة كونه، أنا في الأعمال بتاعي لاحظت بعض الباحثين في ميدان الفيزياء–، اللي هي كانت السباقة في وضع حركة النفاذ المفتوح، وفي وضع المستودعات الرقمية وArchive أنّه كان في مجموعة باحثين في ميدان الفيزياء،–وهنا، الباحثين في الفيزياء في تونس، هذا كان بحث في 2007–2008، كانوا مستهلكين ولا يقومون بإيداع البحث بتاعهم في مستودعات رقمية. هذا يعني، هذا الذي قلته هي عقلية، ممكن عقلية في الاستهلاك، يلقى المعلومة لكن ما يعمل مجهود حتى يقدّم معلومته هو، ولا بحثه، ولا نتائجه، ولا يتقاسمها مع الآخرين.

مداخلة: كيف العمل على هذه العقليات لكي تتغيّر؟

في مجتمعاتنا العربية، عنا شغل كثير، يلزم يكون في توعية وفي إيجاد طرق لتبليغ الناس، وممكن إعطاؤهم أمثلة كيف نقوم بنشر أعمالنا بطريقة مفتوحة، وممكن يكون مرئيتها، وممكن يكون ال Impact بتاعها، إذا رجعنا لل Impact factor يكون يتحسّن بالمقارنة مع أعمال ممكن تكون ليست مفتوحة، ولازم نكثّف من حضورنا في شتى المجالات، ويمكن في مراكز القرار، وفي توعية المسؤولين، والباحثين، والقائمين على البحوث والأبحاث، مسؤولين، مديرين في مراكز بحثية، في جامعات، في كل هذا، يلزمنا نشتغل أكثر على الجانب هذا حتى يكونوا واعيين بالأهمية بتاع الحركة

هذه وبتاع المنشورات المفتوحة، وأهميتها، ممكن في البحث ومستقبلها بالنسبة، أننا نرى أنّ المستقبل هو للنفاذ المفتوح.

سؤال: كيف تصف الوضع الحالي للوصول الحر؟

الوضع الحالي يبدو لي كون المتوفر من المنشورات العلمية سواء كانت في المستودعات الرقمية أو الكتب المفتوحة أو الدوريات المفتوحة، كنوز من المنشورات المفتوحة، ويمكن مجموعة كبيرة من الباحثين ليس لديها علم بهذه المنشورات، وهذا دورنا كعاملين في مجال الوصول الحر، لإيصال المعلومة، وتكشيف الأعمال، المؤتمرات، العديد من الأنشطة التوعوية التي من شأنها توصل المعلومة، بطريقة سلسة، وبطريقة سهلة لمجتمع الباحثين، وقد تكون هذه الأعمال في اختصاصات معينة، في مجالات الطب، والعلوم الإنسانية، في المجالات العلمية كلها. يلزمنا نعمل على كل مجال على حدا ونقرّب هذه المعلومات المفتوحة والمنشورات المفتوحة من الأطراف المتداخلة في مجال البحث العلمي، في مجال المنشورات العلمية، حتى يستفيدوا من هذا وأكيد عندما يرون هذا الكم الهائل من المعلومات والوثائق والمنشورات العلمية موجودة، يكون دخولهم للحركة هذه، وهذا المجال أسهل، يسهّل علينا العملية باستدراجهم لمربع النفاذ المفتوح.

مداخلة: وعربيًا؟

عربيًا العقليات ما زالت بعيدة، مشكلتنا نحن العقليات، على المستوى العربي، أشعر هناك فجوة ما بين كل ما هو خطاب الموجود على مستوى الأكاديميين أو حتى العاملين في النشر العلمي أو النشر بصفة عامة، هناك فجوة كبيرة ما بين الخطاب الذي يقول نحن مع النفاذ المفتوح وما بين كل ما هو ممارسات يومية وميدانية لهذا. نأخذ مبادرة الرياض، أو نداء الرياض، اليتيم على المستوى العربي، الأفراد اللي قامت وكانت وراء هذا النداء، نحاول نبحث على منشوراتهم العلمية المفتوحة، ممكن تلاقي ينعدو على أصابع اليد الواحدة، وليس لكل هؤلاء، كما قلت هي عقلية قبل كل شيء،

لأن إذا كان خطابنا نحن، نحن نساند، ونحن نتبنى، ولكن الممارسة في الواقع هي بعيدة كل البعد، وتجدهم يساهموا أكثر في بحوثهم عند ناشرين تجاريين، أو هم بذاتهم يقوموا بالتجارة في المنشورات العلمية، نقول هناك نقطة استفهام كبيرة في ذلك! لذا يمكن العمل مع الشباب الصاعد، ونزيد الجديد من الباحثين اللي نشأوا في بيئة رقمية مفتوحة، وربطها مع البرمجيات المفتوحة، اللي هي عقلية موجودة عند الجيل الجديد، ممكن نسميه الجيل الرقمي، يمكن تكون عملية النشر المفتوح والوصول الحر للمنشورات مع الجيل هذا، تكون عملية أسهل من الجيل الذي سبقه.

مداخلة: كما أظهرت بعض الدراسات خطاب مزدوج لدى الباحثين؟!

هذا واقعنا لأنها لا تتوقف على فرد أو اثنين، هي تتكرر، وهي موجودة عند مجموعة لا بأس بها.

مداخلة: لماذا؟

ليس لدي تفسير، أنا لم أجد له تفسيرًا، ممكن فجوة بين الأجيال، جيل رقمي وجيل غير رقمي، خصوصًا عندنا في الدول العربية، لأنّي قريب من بعض الأساتذة الكبار في العلم وفي السن، ونلاحظ يمكن عنده مشكلة في استعمال التكنولوجيا، قد يرونه مشكلة كبيرة أن يقوم بإيداع بحثه بطريقة مفتوحة، لا أدري بالضبط، هل هو مشكل تقني، يعني حاجز بسيكولوجي مع ما هو رقمي، أو ممكن معارضة أخرى من أي نوع، يمكن يستاهل دراسة بحد ذاته، لأن مشكلة العقلية هذه وجدتها سيئة ومريرة مع زميلة وباحثة قمنا ببحث سويًا، وقمنا بنشره، ولمّا قمت بإيداعه في مستودع رقمي، قامت الدنيا ولم تقعد، كأني عملت خطأ ما بعرف من أي نوع، بالرغم أني لم أقم بتبني العمل ونحن كنا اثنين مؤلفين، هي المؤلف الرئيسي، وأنا المؤلف الثانوي، وضعتهم في نفس الترتيب، بعد ذلك فوجئت بنقد لاذع. وهذا أثّر فيّ وجعلني أراجع بعض المواقف، لكن نراجعها من ناحية الهجوم أكثر على مثل هذه الممارسات، والمضي قدمًا نحو تكريس إيداع أعمالي في مستودعات رقمية. أنا لا أفهم

كيف هناك منشورات علمية حول النفاذ المفتوح ولا يمكن الوصول إليها بطريقة مفتوحة! لم أقدر أفهمه. يعني يجي باحث ينشر كتاب أو مثال ولا أقدر أحصل عليه لسبب أو لآخر، أين المفتوح هنا! أين الحرية! يبحث في النفاذ المفتوح ولا يضع عمله بشكل مفتوح، لم أجد تفسير لذلك!

مداخلة: ماذا عن السيناريو المستقبلي؟

أنا يبدو لي بالنسبة للمجتمعات العربية! هناك مشكلة حريات، المجتمعات المقموعة، والمجتمعات التي تسلط عليها ديكتاتوريات، هي غير حرة في عيشها اليومي، في حياتها الاجتماعية، حياتها السياسية، هذا سيكون له أكيد تأثير على الحياة الأكاديمية، وعلى إنتاجها الفكري والعلمي. لأن نحب أو نكره كل ما هو سياسي موجود في المنطقة العربية عنده تأثير على الإنتاج الأكاديمي وعلى الحريات الأكاديمية، لأن هذا عشناه قبل الثورة، كانت حتى البريد الإلكتروني مراقب، وأي عمل يُنشر يكون مراقب، وإذا تعدّى على مجموعة من المراقبات قد لا يتم نشره، العديد من مواقع النشر تغلق أيضًا. لذلك يبدو لي، بعض المجتمعات العربية التي تحرّرت، أو يمكن عندها حريات أكثر من الأخرى، هي السباقة في الفترة القادمة في هذه الحريات الأكاديمية، وهذه الحريات في النشر وفي الوصول لهذه المعلومات العلمية. يمكن يأخذ وقت لتنظيم البيت، لأنّ هناك أولويات، في تنظيمات أخرى هيكلية. سوف تأتي ولن تكون بعيدة، ممكن بعد سنوات والأمور تتهيكل أكثر وتتوضح أكثر.

مداخلة: هل المستقبل للنفاذ المفتوح؟

يمكن أنا متفائل كثير، ممكن نشوف على الأقل على المستوى الأكاديمي، المستقبل للنفاذ المفتوح، لأن حتى لو لم نقم بفتح هذه المعلومات، موجودة طرق أخرى للنفاذ، مع كل ما هو إلكتروني، والشباب الرقمي، حتى لو لم تُفتح المنشورات، هم سيقومون بفتحها بطريقة أخرى، عندهم الطرق بتاعهم لفتح الأبواب المغلقة، بطرق ملتوية، وهي موجودة الآن، تقنيًا ممكن ويبدو لي حتى هؤلاء الناشرين الكبار فاهمين اللعبة وقاعدين بذاتهم يقوموا بمحاولات للقرب أكثر من الحركة هذه،

وفهمها من الداخل، حتى يقوموا بتغيير سياساتهم في النشر، وفي سياسات النفاذ المفتوح، وهذا نلاحظه يوم بعد يوم، لأن حتى التكتلات، سواء كانت في المكتبات أو عند باحثين أو عند مراكز بحث، بدأت تحاول تقطع علاقتها مع هؤلاء الناشرين، وتتوجه أكثر فأكثر نحو النفاذ المفتوح.

سؤال: ماهي برأيك العوامل المؤثّرة في انتشار حركة الوصول الحر عربيًا؟

بالنسبة لي ما زالت لم تنتشر، لأن الحركة بحد ذاتها ما زالت ليس لديها مقومات الحركة في العالم العربي، يعني إذا نحكي عن نداء الرياض، ليس بالشيء، كأنّه ببغاء يعيد فيما ردده الآخرون، ونحن نسجّل حضورنا بأنّ لدينا نداء الرياض، لكن على أرض الواقع، ماذا تم بعد نداء الرياض! وما تأثيره على أرض الواقع! وهل كان لديه تأثير على الباحثين! تأثير على الجامعات العربية! لا وجود لذلك، والمشكلة الأكبر، كم من مجتمع عربي، وكم من بلد عربي، لا علاقة له، ولا معرفة له بالنفاذ المفتوح. عديدة هي البلدان التي ليس لها علاقة لا من قريب أو من بعيد بالنفاذ المفتوح، لذلك نقول إلى حد الآن، لا وجود لحركة في العالم العربي، هذا تقديري الخاص، لكن أكيد لا وجود لذلك. السنة السابقة أو التي قبلها علمت عبر J. C Guedon من كندا بعثلي رسالة، بريد إلكتروني، يقول لي، هل أنت على علم بمواقع في القاهرة، ربما 2015، اجتماع على نطاق عربي في مجال النفاذ المفتوح! عندما حاولت أطلع، مجموعة من الخبراء العرب، تحت مظلة وزيرة الثقافة أو التكنولوجيا في مصر، بتنظيم من اليونسكو، وتم دعوة مجموعة من الخبراء العرب، لا أدري كيف تمت دعوتهم، ولا أدري ما هو تأثيرهم في النفاذ المفتوح، أو علمهم حتى بالنفاذ المفتوح، وبحال الدول العربية في هذا المجال! هي أمور سياسية أكثر منها حركة لأكاديميين، والفاعلين الحقيقيين في مجال الوصول الحر للنشر الأكاديمي والعلمي في العالم العربي، لذلك حسب رأيي، يجب أن ننتظر قليلًا حتى نرى الفاعلين الحقيقيين، في مختلف البلدان العربية، وممكن منظمات لديها تأثير في البلدان العربية، جامعة الدول العربية، الألكسو كمنظمة عربية، ممكن تلعب هذا الدور، لكن لسوء الحظ إلى حد الآن لم تتحرك، ولا

نرى أي دور لها في هذا، نعرف اليونسكو والدور الذي لعبته في النفاذ المفتوح في بلدان سواء أميركا الجنوبية، وفي العديد من البلدان الإفريقية أو بلدان آسيا وما إلى ذلك، لكن بالنسبة للعالم العربي، يبدو لي أنّ منظمة كالألكسو، لا بد أن تلعب دور في تبني هذه الحركة، وفي المضي نحو إرساء هذه العقلية، وتنزيل الحركة على أرض الواقع في مختلف البلدان العربية، بلد ببلد، من دون استثناء، يجب أن لا نستثني أي بلد من هذا، وكذلك مسؤولين على نطاق عربي، وكذلك جمعيات علمية، اتحاد المؤسسات الجامعية أو الجامعات العربية، موجود في الأردن، هذا الاتحاد قمت بالاتصال به، لأنني كنت أود انطلاقًا من الندوة الدولية التي عملناها في نسختين، أن يكون هناك مبادرة فعلية، ليس كنداء الرياض، من طرف الفاعلين في المؤسسات العربية، لكن في الحقيقة لم ألاقي تجاوبًا، وكذلك قمت بالاتصال بالألكسو، قمنا بالاتصال بالعديد من الفاعلين، لكن لم يكن من تجاوب، وهذا يبدو لي أنّ المنظمات والاتحادات... جمعيات علمية، لا بد لها أن تتحد، ولا بد أن يكون عندها سياسة واضحة نحو النفاذ المفتوح، وموقف واضح من هذا، بدون هذا، فقط بأشخاص، لن نصل إلى شيء. وشفنا على نطاق عالمي، كيف الحركة تقدّمت، وكيف قامت بالتطوّر، باتحاد الباحثين والتكتلات وكل الفاعلين من مكتبيين وجمعيات للمكتبات... هذه لا بد أن تتكاتف، ويكون لديهم كلهم سياسة وموقف واضح من الوصول الحر. نحن لسوء الحظ، ما هو موقف الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات من الوصول الحر! نحن مع! ولكن مثل ما تحدثّنا عليه منذ قليل، الألكسو، ما هو موقفها، نحن مع! لكن في الواقع أين نحن الآن! إذا نأخذ جمعيات ممكن عربية أو إقليمية أو وطنية، لا وجود لها، ولا وجود لموقفها تجاه الوصول الحر.

سؤال: ما هي العوامل التي يجب أن تتوفّر لكي ينتشر الوصول الحر؟

أول حاجة هي وعي آخذي القرار، المسؤولين بصفة عامة، في الجامعات... أستاذ top يكون موقفه واضح من النفاذ المفتوح، لازم يكون رئيس مخبر بحث، مؤطر دكتوراه، رئيس جامعة، رئيس

مؤسسة بحثية، وزير تعليم عالي، متخذي القرار، وعيهم بأهمية الوصول الحر، الوعي الذي لديه تأثير مباشر على الوصول الحر، لأن يكون هو واعي بالوصول الحر فيضع الآليات التقنية والإجراءات والسياسات لمؤسسات نحو الوصول الحر، توفير كل ما هو موارد بشرية... كما تتذكرين في الندوة في تونس، رئيس الجامعة ماذا قال، ننتظر الفريق البحثي يعمل لنا مستودع! لأنّه غير واع أنّ وراء المستودع هناك سياسة وقرارات منه، لازم يكون من موارد بشرية تعمل على إحداث هذا المستودع، وتنمية المستودع، وكل ما هو العمل على هذا المستودع. كأنّه غير واع أنّ هناك موارد مادية وبشرية لهكذا مشروع علمي! مثلًا نعمل مجلة مفتوحة، إذا لم تكن لديها هيئة تحرير مثلًا، شو اللي بدو يمشيها! والمستودع كذلك الأمر، لما يكونوا هم واعيين بأهمية الوصول الحر، ودوره في النهوض بمرئية مؤسسة علمية، أو جامعة حتى على المستوى العالمي، أكيد حينها سيقومون بوضع المستلزمات من موارد مادية وبشرية لمثل هذه المشاريع. هذا من ناحية المسؤولين ووعيهم بالأهمية، لأن هم من يتخذون القرارات مثلًا بالسياسات الإلزامية في الإيداع، لن يستطيع القيام بهذا الأمر باحث، مهما كان متشبعًا بقيم الوصول الحر. نتصور كون المسؤولين لديهم دور كبير في نجاح سياسات وفي نجاح حركة النفاذ المفتوح، أيضًا بضغط من مجتمع الباحثين، ومجتمع المكتبيين، مجتمع كل الفاعلين بالنشر العلمي، حتى يتخذوا مثل هذه القرارات. المسؤولين والضغط على المسؤولين لتبني الوصول الحر. الجانب الآخر، من ناحية الوعي أيضًا، توعية كل الأطراف، وخصوصًا الباحثين بأهميته، وتشجيعهم على تقاسم ووضع منشوراتهم العلمية بطريقة مفتوحة، سواء كان في المسار الأخضر، أو في المسار الذهبي، مما يسهّل العملية، لأن إذا لم نتقاسم ماذا سنجني إذا استهلكنا، فلا بد إذا نستهلك أن ننتج، لا بد أن يكون من إنتاج حر حتى تستهلك حر. أما إذا كنا نستهلك حر وننتج مخبئ فلم نعمل شيء، لازم يكون في الاتجاهين، وهذا لا بد له من أن يؤثّر على الحركة بشكل إيجابي.

سؤال: إذا تبنينا أو لم نتبنّى ماذا يؤثّر ذلك؟

إذا ما تبنينا النفاذ المفتوح، نبدأ بالسيناريو الأسوأ، نبقى على جانب الطريق، ولن نأخذ القطار الذي سيوصلنا، لأن إذا أردنا لمؤسساتنا البحثية وجامعاتنا، أن يكون لديها مكانة في الترتيب العالمي، وأنّ تتقدّم، لا بد أن تدخل في النفاذ المفتوح، ليس لدينا خيار آخر في عدم تبني النفاذ المفتوح، بكل طرقه، أنا لدي موقف من مسار النفاذ المفتوح الذي يدفع المؤلف تكاليف النشر APC لكن حتى في هذه المنظومة، يبدو لي أنّ لديها إيجابيات على مرئية الأعمال في مؤسساتنا، لأن عكس أن نقوم باقتناء المعلومات العلمية بمقابل، نقدّم التكلفة من قبل المؤلف، هذا سيساهم في تحسين مرئية المؤسسة، لأنّ المستهلك عندما يقوم بتسديد التكلفة، ستكون بالآخر مغلقة وتكون مرئيتها محدودة، وما إلى ذلك. أنا لا أدافع عن هذا النظام، لكن حتى في أقصى الحالات، كون هذا النظام موجود، يكون أحسن من النظام المغلق، ونظام الناشرين التجاريين الذين يغلقون على نشرهم، هذا بالنسبة إلى إذا لم نتبنى النفاذ المفتوح. البلدان العربية التي لن تتبنى أو المؤسسات، أكيد ستبقى على جانب الطريق، ولن تأخذ قطار المرئية، تسلّق المراتب في كل ما هو ترتيب مؤسسات وجامعات على النطاق العالمي، لأن كل ما يكون لدينا نفاذ مفتوح، ستكون مرئية أكثر وهيكلة أكثر والسياسة للنفاذ المفتوح تفرض كل المنشورات موجودة ويتم وضعها في المستودعات أو في شتى المنشورات العلمية المفتوحة، وبهذه الطريقة ستساهم في تحسين مرئية هذه المؤسسات بصفة عامة.

مداخلة: والسيناريو الآخر!

في حال تبنينا النفاذ المفتوح، أكيد سيكون هناك عمل على الجودة في البحث، لأنّ الآن في العديد من البلدان العربية لسوء الحظ، أصبحنا نشكو من جودة الأعمال الأكاديمية بصفة عامة، وجودة المنشورات العلمية بصفة خاصة، الجودة في شتى المجالات، هنا نرى العديد من الأطروحات في البلدان العربية، لا أريد أن أحكي عن السرقة الأدبية، أو الانتحال العلمي، لأن هذا واقع موجود،

لسوء الحظ في العديد من المؤسسات الجامعية على المستوى العربي، والحاجة التي يمكن تحد من هذه السرقة الأدبية هو النفاذ المفتوح، لأن العمل لمّا يُنشر، إذا كان فيه انتحال علمي سيظهر بسرعة، حتى الباحثين لن يسمحوا لأنفسهم أن ينشروا على الملأ ، الإنترنت وكل ما هو مفتوح، أعمال ذات قيمة متردية، أنا حسب رأيي لمّا نتبنى النفاذ المفتوح، ونضع سياسة للنفاذ المفتوح، بصفة طبيعية، نقوم بتحسين النوعية، جودة الأعمال الأكاديمية والأبحاث والمنشورات والمقالات وكل هذه المعلومات العلمية التي ستُنشر.

مداخلة: التعليق على مقطع نداء الرياض

نحن دائمًا نبكي على الأطلال، هذا حال البلدان العربية، في تقاليدنا وفي حضارتنا العربية الإسلامية طبعًا العلماء ورغبتهم في نشر نتائج أبحاثهم بطريقة مفتوحة بدون مقابل، هذا أكيد من قيمنا، القيم العربية الإسلامية، لكن الاستناد إلى هذه المقولة في نداء الرياض أو التعبير عنها بهذه الطريقة، هو فيه جانب من البكاء على الماضي، ونحن كنا وكنا... لكن واقعنا اليوم! أين نحن من هذا! وأين نحن من حبًا في البحث وفي العلم، ننشر مؤلفاتنا من دون مقابل! في شتى الأقطار العربية، النشر العلمي كيف يتم من دون مقابل! لا أدري ما معناها! هي مختلفة حركة النشر العلمي بين الأقطار العربية، لكن حتى في الدول الأكثر نشرًا، التي فيها حركة نشر متطورة، مزدهرة، هي كل الهدف منها هو الربح المادي، لا أرى في حب، يمكن بعض الأقطار العربية عندها منشورات ثقافية وما إلى ذلك، هي سياسة قُطر أو سياسة دولة، أو حتى بمقابل زهيد، لأنّ الهدف ليس الربح المادي، هي لنشر الثقافة أو نشر مذهب أو نشر توجه سياسي أو عقائدي وما إلى ذلك، لكن من الناحية العلمية، كل نشاط علمي في العالم العربي الإسلامي، هو نشاط وراه البحث على المقابل والربح المادي...لم يعد حسب ما تعرف حبًا في البحث أو في العلم، لا نرى من هذا، ولا نرى الباحثين العرب قاعدين يقوموا بالبحث العلمي مجانًا أو حبًا في العلم أو حبًا في نشر أعمالهم أو مرئيتهم لنشر مواقفهم أو نتائج أبحاثهم،

وهذا كما قلت هناك ازدواجية في الخطاب ما بين ما هو موجود في النداء وفي أرض الواقع، وحتى تنزيل ما تم النداء به في الرياض، على أرض الواقع وعلى المجتمعات العلمية العربية، يبدو لي أنّ هناك فجوة كبيرة، لا بد من البحث حول أسبابها، وحول لماذا هذا الخطاب المزدوج، وكيف يمكن تخطي هذا، لأن ممكن نطرح السؤال بطريقة أخرى، أو السؤال الأسلم، هل يمكن في بلداننا العربية نتحدّث على بحث وعلى علم بطريقة مهيكلة! وبطريقة واضحة وبطريقة تكون سياسة أقطار عربية، يبدو لي هذا السؤال الذي يجب أن يكون، لمّا نشوف مواقع مراكز البحث، والجامعات وكل ما هو نشاط علمي وبحثي في المؤسسات العربية الإسلامية، نلقاها في آخر القاطرة، مش موجود حركة علمية ونشر، وحركة بحثية واضحة في هذه الأقطار، وهذا الذي يجعلنا نتحدّث عن هجرة الأدمغة، أغلب المؤسسات البحثية الأميركية والأوروبية هي تعمل بأدمغة عربية، وباحثين عرب، سواء أخذوا الجنسية أم لا، ليست الجنسية هي المشكلة، لسوء الحظ خيرنا رايح لغيرنا، لماذا؟! لأنّ أقطارنا ودولنا لا تعطي القيمة التي يجب أن يأخذها البحث العلمي، والبحث الأكاديمي، والجامعات وعلاقتها بالمجتمع، وبتنزيل كل البحوث على أرض الواقع، وهذا معناه، أن المشكل الرئيسي الذي سيكون لديه تأثير على حركة النشر العلمي بصفة عامة، ثم بعدها نتكلم على الوصول الحر.

الملحق ج

نموذج تحليل مقابلة

النص	الموضوعات الناشئة
المحور	الوصول الحر كنموذج فكري ثقافي
بالنسبة إلي الوصول الحر هو آخر برادايم للتواصل العلمي وهو هذا البرادايم ينقل إلى عقلانية جديدة...العقلانية الجديدة تمزج بين ما هو عقلي وما هو تجريبي. وعلى هذا، فإذا كان الوصول الحر، كبرادايم جديد للتواصل العلمي بين بني البشر، يستمد مشروعيته في ثوابته من العقل، فإنه يرتكز في الجزء الثاني على التجريب... أليست التكنولوجيات –التي هي المرتكز الأساسي للوصول الحر– في تكاثرها وفورانها تجريبية في جزء هام منها؟ أليست مناهج العلوم كما البحث العلمي الميداني مبنيان على التجريب وعلى العقل؟ فالعقل وحده لا يمكنه بدون خبرة حسية أن يقدم لنا أحكاما صحيحة عن الواقع ولا أن يوجهنا إلى مناهج واستراتيجيات لتحسين أو تغيير هذا الواقع في المستقبل.	"برادايم" جديد للتواصل العلمي
إذًا الإشكاليات المطروحة ليس فقط فيما يتعلق بهذا المصطلح نفسه، ولكن فيما يتعلق بمحتويات هذا المصطلح. إذا دخلنا بمصطلحات أخرى مرتبطة بالوصول الحر، من قبيل الدورية أو المجلة العلمية، من قبيل المصطلحات الأخرى المرتبطة بالمشاع الإبداعي مثلا، بالمقالة نفسها...يعني ما هي المقالة؟ لأن المجتمع العربي لم يحدّد إلى اليوم مجموعة من المصطلحات...ليس فقط في الوصول الحر لكنها في صميم الوصول الحر...المقالات العربية على العموم نجد أنّها تُفرّغ من معطياتها الثقافية، ومن معطياتها المعرفية، ومن معطياتها الفلسفية ...وأنا لا أريد أن أتجاوز هذه المعطيات، إذًا هذه المعطيات هي التي تُسائل مثلًا المخزون القديم للثقافة العربية الإسلامية، مثلًا، ما هو العلم؟! ما هي المعرفة؟! معنى التشارك، معنى العدل، معنى حرية التفكير، معنى حرية التعبير، معنى الولوج إلى العلم الخ. إذًا إذا لم نُسائل معطياتنا الثقافية ومعطياتنا الفلسفية فإنّنا نجد أنفسنا أمام مجموعة من المقالات التي نقرأها ...التي تبقى	ضرورة التجذير الثقافي العربي لمفهوم للوصول الحر

مقالات تقنية فقط... المفهوم الغربي (للوصول الحر) هو نفعي نشأ وترعرع في إطار الرأسمالية الكبيرة... يجب الوصول إلى المعلومات وهذا الوصول للمعلومات عنده شروطه...فلا بد لنا من التصحيح، تصحيح هذه المعطيات، يعني إذا عدنا إلى تجذير المفهوم، مفهوم الوصول الحر في الدول العربية الآن، لربما وصلنا إلى نتائج أخرى، ومعطيات أخرى. ثم هنالك شيء ثاني كنت أريد أن أُثيره هو أنّ هذا الوصول الحر هو نتيجة لمجموعة من المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، أو أنّه يُحيل إلى معطيات اقتصادية، معطيات اجتماعية...إلى معطيات ثقافية الخ...وأنا أريد أن يكون الوصول الحر بالنسبة للعالم العربي عنده امتدادات وعنده جذور في تاريخ الحضارة العربية أو الحضارة الإسلامية.	
	دوافع الوصول الحر
أنا عندي ارتباط ثقافي بجذوري التاريخية ودائمًا كنت أعتبر أنّ العلم هو ملك للجميع وأنّ العلم لا بدّ أن يقتسمه الإنسان، منذ طفولتي ومنذ صغري، على اعتبار وسطي هو أنّ العلم لا يُباع ولا يُشترى وأنّ العلم هو ملك للجميع. وأنّ العلم هو كلما اشتُرك فيه كلما نما وترعرع، وكلما احتفظ به الإنسان لنفسه كلما قلّ وذاب. إذًا هذه الفكرة التي كانت عندي انطلاقًا من تربيتي الأساسية. هذا الشيء اختزنته في عقلي الباطن منذ صغري كون أنّ العلماء لا يطلبون المال، وهذا ما أفعله عندما أذهب لدولة أجنبية لأشارك في مؤتمر أو محاضرة...ليس لأنني غنية، لأنني أريد أن أرث أجدادي.	البيئة العائلية
اقرأ باسم ربك الذي خلق...والتي تنبّه إلى أنّ من كرمه تعالى أن علّم الإنسان ما لم يعلم، فشرّفه وكرّمه بالعلم، ثم في الأحاديث العلم أفضل من العبادة...ثم مكانة ومنزلة العلماء...ثم هناك الوجوب في طلب العلم، ووجوب نشره، من خلال الترغيب والترهيب من كتمه...إذًا انتشر العلم على طول وعرض الإمبراطورية الإسلامية على مدى قرون. أولًا عن طريق الوصول المجاني إلى العلم، تداول العلوم كان ساريًا بين أصقاع العالم الإسلامي من خلال نشر الكتابة والخطابة والوعاء والإملاء والتدريس والمكتبات على اختلافها، وهي متاحة في المدارس والمساجد والجامعات...مما رسّخ الإقبال على العلم ومما رسّخ انتشار العلم في الدولة الإسلامية، وكان الكتاب الذي يصدر في دمشق أو	القيم الحضارية الإسلامية

بغداد تحمله القوافل التجارية فوق الجمال ليصل إلى قرطبة في إسبانيا ولفاس في غضون شهر من الزمن	
	معوقات الوصول الحر العربي
هو شيء لطالما اقتسمته مع طلبتي، وهو متعلّق بكون الوصول الحر إلى المعلومات مشروط من الناحية الأبستمولوجية بالوعي وكذلك بالقدرة على الاستعمال من طرف المستفيد، وهذا لا يُذكر أبدًا. إذًا في كل مرة نتحدّث فيها عن الوصول إلى المعلومات، يرتبط هذا المفهوم بالوعي بذلك ثم بالقدرة على استعمال المعلومات أو المعارف من طرف المستفيد وليس فقط الاستعمال بل كذلك إدارة الشيء الجديد. يعني القدرة عندها ثلاثة محاور في الحقيقة...عندها المحور الأول هو الوعي، والمحور الثاني هي القدرة على الاستعمال، والمحور الثالث هو القدرة على إغناء المخزون الفكري الإنساني بالجديد نتيجة استعمال ما هو حر واستعمال ما هو عادل ولاستعمال العلم. هناك عنصر ثاني هو الفجوة الرقمية، سوف لا أقول لك أنّها هي الهوة الفاصلة بين الدول والمناطق والمجتمعات العلمية، ليس فقط للوصول إلى مصادر المعرفة ولكن في الوصول إلى القدرة على استغلالها والقدرة على المساهمة في إعادة إنتاج كما قلت سابقًا. أي accessibilité أي الوصول، وهناك accèsلأن باللغة الأجنبية هناك الوصولية وهي القدرة على الاستغلال، وماذا تتطلّب القدرة على الاستغلال! تتطلب مستوى من الوعي من الفكر من القدرة على استعمال البنية التحتية للاتصالات والشبكات الخ. ما هو مدى قدرتنا على هذا الاستغلال في العالم العربي، وما هو مدى مساهمتنا في إعادة الإنتاج، إنتاج العلم!؟	الفجوة الرقمية

من الناحية العملية بالنسبة للعالم العربي هناك طبعًا دعوة إلى ضرورة العمل على التحاق المنطقة العربية بمجتمع المعرفة والمعلومات، ولكن هناك معضلات تواجه هذا العالم، منها أولًا، ضعف الوعي بمكوّنات وأهداف وآليات الوصول الحر في الدول العربية، أنتِ اطلعتِ على الأعمال التي شارك فيها قدورة وبو عزة والشوابكة، هذه الأعمال التي تقيس مستوى الوعي بمكونات وأهداف وآليات الوصول الحر في العالم العربي في الجامعات، ثم هناك الدراسات الأقرب تاريخيًا...هذه كلها دراسات تؤكد على أنّ اتجاهات الباحث والناشر والمستفيد، هم الثلاثة، لا الباحث ولا الناشر ولا المستفيد على علم أو على اطلاع لا بدوريات الوصول الحر ولا الأرشيفيات الرقمية المفتوحة، سواء في العلوم البحتة أو العلوم الإنسانية والاجتماعية، وأنّ الاطلاع على ذلك لا يزال ضعيف جدًا، وأنّ نسبة كبيرة من هؤلاء غير مطلعين كذلك على المبادرات الدولية حول الوصول الحر ولا العربية.	ضعف الوعي المعلوماتي
ما هي مؤشرات جمع ومعالجة ونشر المخزونات الفكرية بقديمها، وحديثها! ما هو المجهود الذي تقوم به الحضارة العربية الآن! أو الإسلامية الآن! للقيام بواجباتها فيما يتعلّق بجمع ومعالجة ونشر الأرصدة المعلوماتية القديمة، والحديثة على اختلاف أوعيتها، لإتاحتها على الخط!.....أنّ جرد هذا الإنتاج العلمي والتقني لا يحدث في الدول العربية بالطريقة العلمية وبالوتيرة والمنهجية المتعارف عليها في المكتبات ومراكز التوثيق...وعندما نتابع ما يحدث وكيف يُجرد الإنتاج العلمي وكيف يقوموا بجرد الإنتاج التقني في الدول الغربية...نحن بعيدون عنه...لا فيما يتعلّق بالمطبوعات الحديثة، ولا فيما يتعلّق بموروثنا الثقافي القديم، ولا الدوريات، ولا الكتب، ولا المقالات، ولا المخطوطات... إذا دخلنا إلى أي مكتبة وطنية عربية، سوف نجد فراغات هائلة، ولربما كانت تلك الفراغات ناتجة عن غياب فعلي لعلم عربي للمعلومات...لأننا نقتصر في مؤسساتنا التعليمية على ترجمة ما هو موجود، ولربما كانت هذه الترجمات عن الفرنسية أو الإنجليزية غير صحيحة.	غياب علم معلومات عربي
نحن موجودون على الشبكة من الناحية التقنية والتكنولوجية اللغة العربية تحتل مكانة ممتازة هذه المكانة وصلت لها في وقت قليل، ولكن المحتوى هو محتوى ضعيف حتى لا نقول محتوى رديء. فيما يخص الإنتاج العربي الأرقام المتداولة هي 2% من الإنتاج العالمي فيما يتعلّق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وما يقرب من 1% بالإنتاج التقني. في الحقيقة إنّ هذا الإنتاج الذي هو قليل	المحتوى العربي بين الرديء والمغترب

	وضعيف غير متاح لا على الشكل ولا بالطريقة المطلوبة على النت. يعني نحن لم ننتج 2% من الإنتاج العلمي في العلوم على اختلافها و1% من التكنولوجيا... وهناك إشكالية أخرى ليست أقل أهمية من هذه، أنّ ما يُعد إنتاجًا عربيًا، لا تُحتسب فيه إسهامات البحاثة العرب المنشورة في الخارج... البحاثة الذين ينشرون في الخارج لا تضيفهم مكتباتنا على آلية تمكنهم من إحصاء ما يُنشر من طرف العرب في الخارج، كما أنّهم لا يتوفرون على آليات تمكنّهم من إحصاء ما يكتبه العرب الموجودون في مراكز البحث الأجنبية... يعني هناك ما يمكن أن يرفع من قيمة العلم في العالم، وهم يرفعون من قيمة العلم في العالم... ما هي المحتويات العربية ذات التنافسية العلمية؟! لأن تبنّي الوصول الحر هو ليس هدفًا بحد ذاته...فإذا كان عندي شبكة المعلومات، عندي الإنترنت؛ الإنترنت فيه اللغة العربية تحتل المكانة الرابعة...إذا وجودها كمكانة الرابعة لا يساوي جناح بعوضة لأن ما يُقال...دردشة–أنا عندي دراسة حول ذلك– يعني ضعيف...حتى ولو تبنينا الوصول الحر، المفروض أن نضع فيه محتويات، وأن نرقّم محتويات، من شأنها أن تنافس المحتويات العلمية الدولية...ولا يمكن أن يحدث ذلك إلّا أولًا بجمع ومعالجة ووضع ما أنتجه العرب في الخارج...ما نشروه من أبحاث في مجلات علمية في الخارج يجب أن تُعاد إلى بلدانهم، لا بد أن تكون موجودة داخل محتويات الوصول الحر العربي، لا بد من إعادة توطين العلم العربي المنشور في الخارج، وما يكتبه العربي وينشره وتبتكره العقول العربية في الخارج
أزمة اللغة العربية	ثم هناك معضلة أخرى هي معضلة اللغة العربية...إذا سقطت النخبة العربية في ما يُسمى باللالغة وهي اللغة الهجينة التي تُكتب في جزء منها باللغة العربية، وفي جزء منها باللغة الدارجة وفي جزء ثالث بالحروف اللاتينية، وفي جزء بالرسومات الخ. يعني ليست لغة هذه، هذه اللالغة، فإذًا نحن كمثقفين وكنخبة عربية من المفروض ألّا نكتب، وهذا واجب وطني وإسلامي ديني، إلّا باللغة العربية... على أساس أن نسحب اللغة العربية إلى الأعلى وأن نجعل منها لغة موحّدة عبر العالم العربي، إذًا هناك مواجهة لا بدّ منها...هناك مواجهة فيما يتعلّق بهذه اللغة. وكنت قد قرأت كتابًا لنبيل علي، ممتاز، يقول فيه إنّ اللغة العربية تعاني أو تشكو من أزمة حادّة تنظيرًا وتعجيمًا وتعليمًا وتوظيفًا وتوثيقًا...إذًا أظن أنّ اللغة العربية في خطر...ثم هناك الضعف المزدوج لحاملي اللغة العربية...دول الشمال سواء أميركا الشمالية أو أوروبا أو الآن

	الصين في طريق تجاوزها، ودول جنوب شرق آسيا...هم تجاوزوا هذه العراقيل اللغوية، نحن هذه العراقيل اللغوية نتخبّط فيها...(لا بد من) تصحيح منظورنا للغة العربية، تصحيح استخدامنا للغة العربية، ورفع مستوى اللغة العربية أكان من حيث الحوسبة أو من حيث تعرّضها من الناحية الإيديولوجية لهجمات...
غياب التعاون العربي ومسؤولية النخبة	هل اهتمينا بالنقص في التعاون بين الدول العربية؟! لأنّه بدون تعاون بين الدول العربية، فالاتحاد الأوروبي مثلًا كيف وصل إلى هذا المستوى المعرفي، لأنّه عزز التعاون بين دوله... هناك مستوياااات في العالم العربي، ولا يمكننا أن نصل إلى الوصول الحر إذا لم نتقارب، لأن المفروض أن يكون بيننا تعاون، وإذا لم يكن لدينا البنية التحتية المتيحة للتعاون فكيف سنتعاون؟! إذا لم أتجاوز النقص الحاصل في التعاون، وكل عنصر من هذه العناصر موجود مسؤولين عنها...النخبة، أين هي النخبة العربية؟! إذا كانت النخبة العربية بحسب آخر الأبحاث الميدانية...تقول إنّ النخبة العربية ليست على اطلاع وعلى معرفة بمفهوم الوصول الحر ولا بآليات الوصول الحر، ولا بكيفيات هذا الوصول الحر...إذًا النخبة عندها مسؤولية كبيرة. ثم هناك المسؤولية السياسية لمتخذي القرار إذًا كل عنصر من العناصر التي ذكرتها لها مسؤولون عنها، وكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...فأنا بحكم وجودي كأستاذة لا بدّ أن أعمل على تلافي كل ما يمكن أن يُتلافى في نطاق اختصاصي...
الخطاب المعرفي الغربي	
الملكية الفكرية والنفاق الغربي	اشتركت في مؤتمر في قطر هو مؤتمر كان منظّم من طرف إفلا وأفلي، كانوا يعتبرون أنّ الملكية الفكرية المادية والأدبية ضرورية، يعني إلّا ما رحم ربك، يعني باستثناء بعض العلماء مثل هارند، مثل جون كلود غيدون، مجموعة من العلماء الذين كانوا يدافعون بقوة عن الحرية المطلقة...المؤسسات الدولية والدول كانوا يدافعون بالعكس، يدافعون على الملكية الفكرية للغرب للغرب... "غيري"، ، وهذا "غيري" في 2013 OMPIرئيس المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية قال إلى حد اليوم دافعنا عن الملكية الفكرية، ولكن الآن مركز العلم ينتقل إلى

	آسيا، إلى جنوب شرق آسيا؛ الصين واليابان وكوريا الجنوبية، ولهذا يلزمنا إعادة النظر في قضية وقضايا الملكية الفكرية، هل هناك منافق أكثر من هذا؟! أو دافعت عن الملكية OMPIنفاق أكثر من هذا؟! يعني إلى غاية 2013 الفكرية، ولكن بما أنّ مركز العلم هو بصدد الانتقال، إلى الصين وإلى كوريا الجنوبية...لا بدّ من إعادة النظر، ستجدين المرجع في المقالة، وستنظرين إلى "غيري" بصدد قول هذا، لأنّه قال ثلث ما يأتي من براءات الاختراع اليوم، يأتي من هذه المنطقة، من هنا لا بد من مراجعة فكرنا وانطلاقنا ومنطلقاتنا فيما يتعلّق بالملكية الفكرية.
لعبة النشر العلمي	هناك الآن تذبذب كبير فيما يتعلّق بالوصول الحر. هناك مد وجزر بين المجتمعات العلمية طبعًا، والمؤسسات المدافعة عن هذا الوصول من جهة، وبين الناشرين من جهة أخرى، ولكن الناشرون هم في بحث مستمر عن طرق تضمن لهم الربح، ولكن لربما كان جديد في الأمر، أنّه بالإضافة إلى النموذجين الذهبي والأخضر للمجلات هنالك المجلات الهجينة، وهذه المجلات ترتكز على الأداء المسبق للمؤلف الذي يريد أن تُتاح مقالته على الخط بحرية طبعًا، لكن الأهم من هذا وذاك هو أنّ من ابتدعها في الأول هو "سبرينغر" ونعلم قيمته كناشر، ثم الناشرين الكبار. إذًا الناشرين الكبار دخلوا في مسلسل للنشر يجلب لهم مصدرًا مزدوجًا للربح، المجلات الهجينة، إذًا الباحث يؤدّي للمجلة حتى بحثه يُنشر، والمجلة تُباع للبحاثة وللمكتبات والمؤسسات الأكاديمية. وهذا خطر كبير، هنالك خطر آخر فيما يتعلّق بالوضع الحالي للوصول الحر وهو تلاعب بعض المنتحلين للنشر الحر، وذلك من خلال خلق بعض المجلات التي لا تتوفّر على الشروط العلمية؛ اللجان العلمية، ولجان القراءة والنشر الخ. يعرضونها كبديل للمجلات العلمية ذات اللجان العلمية ولجان القراءة الخ. وهذا يعرّض منظومة البحث العلمي لإشكالية ثقة ومصداقية من جهة، كما يخدم مصالح النشر التقليدي من جهة أخرى طبعًا، لأنّه قلة الثقة التي تحدث لأن نتيجة هذا النشر الحر هو موجود في مجلات غير مراقبة علميًا يجعل الناس الذين يريدون الشراء أو الذين يريدون الاشتراك في مجلات علمية يفضلون المجلات المنشورة تقليديًا، هذا ما أدى إلى التخوّف من تراجع القيمة العلمية للمقالات المقبولة للنشر بحرية من طرف بعض المنظرين مثل "جون كلود غيدون" "وستيفان هارند" إلخ. هؤلاء كلهم على علم وعلى اطلاع بطريقة يومية بالممارسات الخاطئة التي تسللت إلى الميدان

فأنا عانيت الأمرين حتى تقبل مجلتي من طرف دواج، التي أنشئت منذ 2005، لأسباب كثيييييرة وعميييييقة، لأنّ جرحنا عميق، لأنّ ما يلزمنا تجاوزه كثير كثير كثير... لم أتحدّث لكِ عن الإشكاليات القانونية المتصلة بالملكية الفكرية وحقوق المؤلفين؛ مع الأسف الشديد النصوص القانونية (المحلية) حديثة جدًا؛ اشترطها علينا الدول الغربية لندخل معها في السيرورة...هذه من جملة الإشكاليات المطروحة...أقول على أنّه لا يشتغل في مخبر أجنبي إلّا إذا كان ما ينتجه يرجع من الناحية العلمية إلى فكر المؤسسة يعني قانونيًا، الآن نحن هنا نتعرّض لاستنزاف مزدوج...يستنزفون عقولنا ويوهموننا أننا ضعفاء، يوهموننا...ويحتقروننا حتى نحتقر أنفسنا، يعني بلغنا إلى درجة كلما احتقرنا الغرب، كلما احتقرنا أنفسنا. أنا أقول لا بدّ من إعادة القدر الجديد والقول نعم- نتحدّث عن العلم العربي أو العلوم الإسلامية، نحن نعرف أن هناك غير مسلمين وغير عرب شاركوا في العلوم العربية والإسلامية -إذا أنا أريد اعترافًا، وهذا الاعتراف يكون بانتزاع الحقوق وليس بطلب الحقوق...	الهيمنة المعرفية
أنا عندما أذهب إلى المكتبة (الوطنية) لا أجد اسمي أبدًا، لا أوجد بها، أنا أوجد في المكتبة الوطنية الإنجليزية والفرنسية والأميركية...نحن لا نشبه ذاتنا...في السابق هذه ذاتنا ما قلته الآن...غير ذاتنا وغير ذواتنا هو ما قلناه في السؤال ما قبل السابق، والذي يعني الوصول الحر العربي...هو انحدار، هو نتيجة تقهقر للحضارة العربية الإسلامية في القرن الخامس عشر وإلى الآن...إذا رجعنا في الحقيقة إلى القيم الغربية الآن، نجد أنّها قيم حضارتنا، يقدّسون العلم، يقدّسون العلماء...عندما أكتب للكنديين يقولون لي هل كتبتِ هذا وحدك! شيء جميل، شيء ممتاز...وعندما أذهب إلى دولة عربية يقولون لي نداء الرياض لم يكن له تأثير على العالم العربي...	هوية الباحث العربي بين الماضي والحاضر